جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

سياسة التنمية الحضرية كآلية لتنمية الاقتصاد المحلي
(بالتطبيق على مدينة القاهرة)

رقم (341) – يوليو 2022

جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (341)

سياسة التنمية الحضرية كآلية لتنمية الاقتصاد المحلي
(بالتطبيق على مدينة القاهرة)

2022

"لم يسبق نشر هذا البحث أو أي أجزاء منه، ويحظر إعادة نشره في أية جهة أخرى قبل أخذ موافقة المعهد كتابة"

"الآراء في هذا البحث تمثل رأي الباحثين فقط"

رئيس المعهد
أ.د . علاء زهران

نائب رئيس المعهد
لشئون البحوث والدراسات العليا
أ.د . خالد عطية

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن توجه المعهد بل تعبر عن رأي المؤلف وتوجهه في المقام الأول

عبد العال، فريد وآخرون
سياسة التنمية الحضرية كآلية لتنمية الاقتصاد المحلي (بالتطبيق على مدينة القاهرة)
سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، القاهرة، معهد التخطيط القومي، 2022، 236 ص.
الكلمات الدالة:
التنمية الحضرية، التجديد الحضري، التنمية المحلية، التحضر المستدام، الحوكمة الحضرية، الاستدامة البيئية

رقم الإيداع: 2022/15064
ISBN: 978-977-86204-3-6

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمعهد التخطيط القومي، يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس بأية صورة إلا بإذن كتابي من معهد التخطيط القومي أو بالإشارة إلى المصدر

الطباعة والتنفيذ: معهد التخطيط القومي الطبعة الأولى: 2022

مدينة نصر- طريق صلاح سالم-
القاهرة- جمهورية مصر العربية
https://inp.edu.eg
معهد التخطيط القومي
res.unit@inp.edu.eg
الهاتف/22627372-22634040 (+202)
الفاكس/22634747-24011398 (+202)

تقديم

تُعَدُّ سلسلة قضايا التخطيط والتنمية أحد القنوات الرئيسة لنشر نتاج معهد التخطيط القومي من دراسات وبحوث جماعية محكمة في مختلف مجالات التخطيط والتنمية. يضم المعهد مجموعة من الباحثين والخبراء متنوعي التخصصات، مما يضيف قيمة وفائدة إلى مثل هذه الدراسات المختلفة التي يتم إجراؤها، بالإضافة إلى شموليتها، والاهتمام بالأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والمؤسسية، والمعلوماتية، وغيرها من القضايا محل البحث.

تضمنت الإصدارات المختلفة لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية منذ بدئها في عام 1977 عددًا من الدراسات التي تناولت قضايا مختلفة تفيد الباحثين والدارسين، وكذا صانعي السياسات ومتخذي القرارات في مختلف مجالات التخطيط والتنمية، منها على سبيل المثال لا الحصر: السياسات المالية والنقدية، والإنتاجية والأسعار والأجور، والاستهلاك والتجارة الداخلية، والمالية العامة، والتجارة الخارجية، والتكتلات الدولية، وقضايا التشغيل والبطالة وسوق العمل، والتنمية الإقليمية والنمو الاحتوائي، وآفاق الاستثمار وفرصه، والسياسات الصناعية، والسياسات الزراعية والتنمية الريفية، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومناهج النمذجة التخطيطية وأساليبها، وقضايا البيئة والموارد الطبيعية، والتنمية المجتمعية، وقضايا التعليم والصحة والمرأة والشباب والأطفال وذوي الإعاقة، ...إلخ

تتنوع مصادر النشر وقنواتها لدى المعهد إلى جانب سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، والمتمثلة في التقارير العلمية، والكتب المرجعية، والمجلة المصرية للتنمية والتخطيط، والتي تصدر بصفة دورية نصف سنوية، وكذلك كتاب المؤتمر الدولي السنوي وسلسلة أوراق السياسات في التخطيط والتنمية المستدامة، وكراسات السياسات، إضافة إلى ما يصدره المعهد من نشرات علمية تعكس ما يعقده المعهد من فعاليات علمية متنوعة.

وفق الله الجميع للعمل لما فيه خير البلاد، والله من وراء القصد...

رئيس المعهد

أ.د. علاء زهران

فريق البحث

م	فريق الدراسة	الاسم	الدرجة العلمية	التخصص
1	الباحث الرئيس	أ.د. فريد أحمد عبد العال	أستاذ (الباحث الرئيس)	تنمية إقليمية
2	البـــاحثون من داخل المعهد	أ.د. سيد محمد عبد المقصود	أستاذ	تخطيط إقليمي
3		أ.د. سحر إبراهيم عبد الحليم	أستاذ	اقتصاد بيئي
4		د. أمل زكريا عامر	أستاذ مساعد	اقتصاد إقليمي
5		أ. أحمد ممدوح معروف	مدرس مساعد	قوى عاملة
6		أ. أسماء حمدي	مدرس مساعد	تنمية بيئية
8	الباحثون من خارج المعهد	أ.د. سامي أمين عامر	أستاذ	تنمية عمرانية
9		د. أحمد حلمي نبيل	مدرس بكلية الهندسة الجامعة الروسية	تخطيط عمراني ونظم معلومات جغرافية
10		د. حسام محمود السيد	مدرس– بالأكاديمية العربية للنقل البحري والتكنولوجيا	اقتصاد
11		د. ريهام عبد الغني مطاوع	مدرس– بكلية السياسة والاقتصاد جامعة السويس	اقتصاد
12		أ. منى حميدة علي عثمان	باحث ماجستير	حوكمة وتنمية مستدامة

موجز البحث

استهدفت هذه الدراسة تحليل ملامح السياسة الوطنية للتنمية الحضرية، بهدف إعداد خارطة طريق لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، لتحقيق نقلة نوعية في التنمية المحلية على مستوى أحياء مدينة القاهرة تتكامل مع خطط الدولة القطاعية، للإسراع بعملية التنمية من أجل تحسين نوعية الحياة، بالإضافة إلى تقييم الجهود المبذولة في التجديد الحضري لمدينة القاهرة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، وتحليل الصور الفضائية؛ لدراسة معدلات النمو العمراني بالمدينة واتجاهاتها، مما أسهم في إعداد مقترح لخارطة طريق لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أهمية العمل بالسياسة الوطنية للتنمية الحضرية، باعتبارها مرجعًا رئيسًا للإصلاح المؤسسي والتشريعي لتوجيه الاستثمارات نحو تحقيق التنمية المتوازنة، وأن يكون لتخطيط المدن مكون مركزي لنموذج متجدد مستدام، لضمان التحضر المستدام والجودة المكانية، كما أوضحت نتائج تحليل الصور الجوية بأن الواقع المصري؛ يؤكد على هشاشة الاستدامة البيئية للمدن المصرية في مواجهة الأخطار الطبيعية، نتيجة للتوسع العمراني غير المخطط على حساب الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى إهمال تقنين التكتلات العمرانية الناشئة، ووجود زيادة كبيرة في الكتلة العمرانية للقاهرة بنحو 26.3%، خلال الفترة (1985-2021)، مما أدى إلى زيادة مساحة استعمالات الأراضي الإقليمية بالمدينة بنسبة 77.3%، ويعكس ذلك زيادة حجم المشروعات المنفذة لاستيعاب الأنشطة والخدمات، بالإضافة إلى الحراك السكاني في كافة أحياء القاهرة لفك الكتل العشوائية والمناطق المتداعية عمرانيًا، وأكدت الدراسة على أهمية تعزيز سياسات التنمية الاقتصادية المحلية، التوجه نحو الاقتصاد الدائري كمدخل لتنمية الاقتصاد المحلي؛ خاصة أن هناك كميات هائلة من المخلفات على مستوى الأحياء القاهرة، يمكن إعادة تصنيعها، وتحقق مكاسب اقتصادية وبيئية، واستكمال تطوير مدينة القاهرة لتصبح مركزًا للإشعاع الثقافي في إفريقيا والشرق الأوسط، مما يدعم من جهود التنمية المتوازنة بالمدينة، ويزيد من قدراتها التنافسية على المستوى الإقليمي والعالمي. **قدمت الدراسة عدة توصيات منها:** ضرورة العمل على معالجة أسباب تمركز العاصمة وجاذبيتها الشديدة على حساب المدن والتجمعات العمرانية الأخرى، والعمل على التخفيف التدريجي لهذا التمركز بنقل استعمالات وأنشطة إلى خارج المدينة، وتطوير الأطر التشريعية والمؤسسية الحاكمة لمنظومة العمران والأراضي وإدارتها، لتعزيز قُدرة الدولة على منع التعدي على الأراضي المتاحة للتنمية، وضرورة وجود آليات متنوعة لتمويل التنمية الحضرية، والإسراع بوضع تشريع جديد لإدارة العاصمة في إطار إعادة صياغة النطاق المكاني للعاصمة، مما يسهم في إبراز معالم المدينة الثقافية والتراثية وربط مكوناتها المنعزلة ببعضها، والعمل على تحفيز الأنشطة الاقتصادية القائمة على

المعطيات المحلية والاقتصاد الدائري، بالإضافة إلى استكمال برامج القضاء على العشوائيات، والسيطرة على مصادر تلوث البيئة المختلفة.

الكلمات الدالة:

الاستدامة البيئية، التجديد الحضري، التحضر المستدام، التنمية الحضرية، التنمية المحلية، الحوكمة الحضرية

قائمة المحتويات

الموضـوع	الصفحة
مقدمة	**5-1**
الفصل الأول: ملامح سياسة التنمية الحضرية- رؤية نقدية	**36-6**
1-1 تمهيد	6
1-2 الإطار الدولي للتنمية الحضرية	7
1-3 السياسة الوطنية الحضرية لمصر	11
1-4 التوجهات الرئيسية للسياسة الوطنية الحضرية لمصر	31
1-5 رؤية نقدية لمستقبل التنمية الحضرية في مصر	33
الفصل الثاني: تحليل المتغيرات العمرانية لمدينة القاهرة	**53-37**
2-1 تمهيد	37
2-2 تصنيف الأقسام الإدارية في مدينة القاهرة حسب معدلات النمو السكاني	37
2-3 موجهات النمو السكاني المستقبلي للأقسام الإدارية بمدينة القاهرة	40
2-4 تصنيف الأقسام الإدارية في مدينة القاهرة حسب الكثافة السكانية الإجمالية (نسمة/ فدان)	41
2-5 فرص التنمية العمرانية داخل حدود الأقسام الإدارية بمدينة القاهرة	45
2-6 تصنيف الأقسام الإدارية طبقًا لعدد الأسر/ عدد الحجرات ومعدل التزاحم (فرد/ غرفة)	45
2-7 توزيع الوحدات المغلقة والخالية على مستوى الأقسام الإدارية بمدينة القاهرة	49
2-8 توزيع الأقسام الإدارية في مدينة القاهرة حسب نوع الحيازة للوحدات والمنشآت	50
الفصل الثالث: التجديد الحضري لمدينة القاهرة كنموذج متجدد للتحضر المستدام والجودة المكانية	**86-54**
3-1 تمهيد	54
3-2 مفهم التجديد الحضري	55
3-3 سياسات التجديد الحضري (عمر حازم خروفة، 2014):	56
3-4 رصد جهود التجديد الحضري في المخططات السابقة	57
3-5 دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة الدراسة	67
3-6 دراسة معدلات النمو العمراني لمدينة القاهرة واتجاهاته	79
3-7 التجديد الحضري للقاهرة ودوره في الحفاظ على القاهرة التاريخية	81
3-8 العلاقة بين النمو العمراني والظواهر الاجتماعية والاقتصادية لمدينة القاهرة التاريخية	84

الموضـوع	الصفحة
3-9 خصائص النمو الحضري المصاحبة لمرحلة التنمية الاقتصادية	85
الفصل الرابع: تعزيز التنمية الاقتصادية بمدينة القاهرة	**105-87**
4-1 تمهيد	87
4-2 توجهات التنمية الاقتصادية وتنافسية مدينة القاهرة	87
4-3 أهم الخصائص الاقتصادية لمدينة القاهرة وأحيائها	93
4-4 النشاط الاقتصادي على مستوى مناطق مدينة القاهرة	97
الفصل الخامس: التوجه نحو الاقتصاد الدائري كمدخل للتنمية الاقتصادية المحلية	**132-106**
5-1 تمهيد	106
5-2 الأصول التاريخية للاقتصاد الدائري	106
5-3 الاقتصاد الدائري من اقتصاد استهلاكي إلى اقتصاد خدمات	108
5-4 الاقتصاد الدائري .. النقلة النوعية المطلوبة	112
5-5 العلاقة بين الاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة	112
5-6 المخلفات الإلكترونية في سياق التوجه نحو الاقتصاد الدائري في مصر	114
5-7 الاقتصاد الدائري وإعادة تدوير المخلفات	116
5-8 الوضع الراهن للمخلفات الصلبة وفرص التدوير بالقاهرة	118
5-9 فرص التوجه نحو الاقتصاد الدائري كآلية للتنمية الاقتصادية المحلية	125
الفصل السادس: نحو خارطة طريق لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية	**157-133**
6-1 تمهيد	133
6-2 محاور الرؤية الإستراتيجية لمدينة القاهرة	133
6-3 أولويات تحقيق الرؤية المستقبلية لتنمية مدينة القاهرة ومتطلباتها	142
6-4 التوجهات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية في مدينة القاهرة	144
6-5 التوجهات الإستراتيجية لتعزيز سياسات التنمية الحضرية في مدينة القاهرة	147
6-6 عوائد تطبيق السياسة الوطنية للتنمية الحضرية (مدينة القاهرة)	151
6-7 التطور المرحلي لتنفيذ سياسات التنمية الحضرية، وتحقيق أهداف خارطة الطريق	153
6-8 الطريق إلى المستقبل: القاهرة بين الخلخلة والتوسع الحضري	156
نتائج ومقترحات الدراسة – وقضايا للبحث المستقبلي	**166-158**
ملخص الدراسة	**176-167**
المراجع	**179-176**
الملاحق	**193-180**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	رقم الصفحة
1-1	توزيع مدن الظهير الصحراوي طبقًا لبعد الظهير (بالكم) حول مدن الدلتا، الوادي وبعض المدن الأخرى عام 2016	18
2-1	معدلات نمو السكان المستهدفة بالمدن الجديدة بحلول عام 2030	19
1-2	تصنيف الأقسام الإدارية في مدينة القاهرة حسب معدلات النمو السكاني (1996- 2017)	39
2-2	تصنيف الأقسام الإدارية في مدينة القاهرة حسب الكثافة السكانية الإجمالية 2017 (نسمة/ فدان)	44
3-2	فرص التنمية العمرانية داخل حدود الأقسام الإدارية بمدينة القاهرة (توافر الأراضي الفضاء)	46
4-2	تصنيف الأقسام الإدارية في مدينة القاهرة من حيث معدل عدد الأسر/ عدد الحجرات ومعدل التزاحم (فرد/ غرفة) 2017	48
5-2	توزيع نسبة الاستخدام والوحدات المغلقة والخالية على مستوى الأقسام الإدارية بمدينة القاهرة 2017	52
6-2	توزيع الأقسام الإدارية حسب نوع الحيازة للوحدات والمنشآت (2017)	53
1-3	محاورُ المخططِ الإستراتيجي للقاهرةِ الكبرى حتى 2050	63
2-3	بعض المشروعات المقترحة بالمخططِ الإستراتيجي للقاهرةِ الكبرى حتى 2050	64
3-3	التوزيع الجغرافي للمشروعات المقترحة من المخطط الإستراتيجي 2050 في نطاق مدينة القاهرة	66
4-3	التغير في مساحة استعمالات الأراضي الإقليمية على مستوى القاهرة خلال الفترة (1985-2021	81
1-4	تطور ترتيب القاهرة في المؤشرات العالمية	89
2-4	أقل وأعلى 5 أحياء في نسبة الأمية في مدينة القاهرة عام 2017	94
3-4	أعلى وأقل 5 أحياء في نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي فأعلى في مدينة القاهرة عام 2017	95
4-4	أعلى وأقل 5 أحياء في متوسط إنفاق الفرد بالجنيه في مدينة القاهرة عام 2018/2017	95
5-4	أقل وأعلى 5 أحياء في نسبة الفقر في مدينة القاهرة عام 2018/2017	96
1-5	قيمة المواد الخام في المخلفات الإلكترونية في عام 2016	115
2-5	مصادر الطاقة البديلة المتوفرة بالنسبة إلي مصانع الأسمنت المصرية	128

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-1	موقف المدن المصرية من المخاطر الطبيعية عام 2020	13
2-1	التحولات الحادثة في النمو العمراني للمدن عام 2020	14
3-1	هيكل استعمالات الأراضي للمدن عام 2020	15
4-1	نسب الوحدات الشاغرة في بعض المدن المصرية عام 2020	16
5-1	الكثافات العمرانية والطاقة الاستيعابية في بعض المدن عام 2020	16
6-1	هيكل استعمالات الأراضي للمدن عام 2020	17
7-1	توزيع أحجام السكان والمدن المصرية 2017	25
8-1	أراضي التنمية خارج الزمام حتى عام 2052	26
9-1	تطور سكان الحضر % من سكان العالم خلال الفترة (1960-2019)	34
10-1	نقاط التلاقي بين أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ورؤية مصر 2030	35
11-1	المناطق المستهدفة للتطوير حتى عام 2030	36
1-2	تصنيف الأقسام الإدارية في مدينة القاهرة حسب معدلات النمو السكاني (1996- 2017)	38
2-2	تصنيف الأقسام الإدارية في مدينة القاهرة حسب الكثافة السكانية الإجمالية 2017	42
3-2	تصنيف الأقسام الإدارية في مدينة القاهرة من حيث معدل التزاحم 2017	47
1-3	المخططُ الهيكلي لإقليمِ القاهرةِ الكبرى 1997	61
2-3	الإستراتيجية المقترحة للقاهرة الكبرى حتى عام 2027	62
3-3	الخصائص السكانية لمدينة القاهرة 2017	68
4-3	الهرم السكاني لمدينة القاهرة لعام2017	69
5-3	الخصائص الاجتماعية لسكان مدينة القاهرة	71
6-3	النشاط الاقتصادي لسكان مدينة القاهرة عام 2017	75
7-3	الأنماط العمرانية لمدينة القاهرة عام 2017	77
8-3	معدلات النمو العمراني لمدينة القاهرة خلال الفترة (1985-2020)	79
9-3	تطور الكتلة العمرانية لمدينة القاهرة خلال الفترة (1985-2020)	80
10-3	بعض ملامح التجديد الحضري بالقاهرة 2021	82
11-3	أهم مشروعات التجديد الحضري بمدينة القاهرة	83
1-4	التوزيع النسبي لعدد المشتغلين في أحياء محافظة القاهرة عام 2017	97

1-5	توقعات حجم المخلفات على مستوى العالم خلال الفترة (2030- 2050)	117
2-5	كمية المخلفات المجمعة يوميًا على مستوى مناطق محافظة القاهرة 2021	118
3-5	كمية المخلفات اليومية المتولدة على مستوى المنطقة الجنوبية لمحافظة القاهرة 2021	119
4-5	كمية المخلفات اليومية المتولدة على مستوى المنطقة الشرقية لمحافظة القاهرة 2021	120
5-5	كمية المخلفات اليومية المتولدة على مستوى المنطقة الشمالية لمحافظة القاهرة 2021	121
6-5	كمية المخلفات اليومية المتولدة على مستوى المنطقة الغربية لمحافظة القاهرة 2021	121
1-6	محاور الرؤية الإستراتيجية المقترحة لتنمية مدينة القاهرة	135

قائمة الملاحق

رقم الجدول	عنوان الجداول	رقم الصفحة
1	نسبة الأمية والحاصلين على مؤهل جامعي فأعلى في أحياء محافظة القاهرة عام 2017	181
2	الدخل وحالة الفقر في أحياء مدينة القاهرة عام 2018	182
3	أعداد المنشآت غير الحكومية العاملة والمشتغلين بها في المنطقة الشرقية عام 2017	183
4	أعداد الفنادق والغرف السياحية في المنطقة الشرقية عام 2020	183
5	عدد الورش الحرفية والعاملين بها وفقًا للنشاط في المنطقة الشرقية عام 2020	184
6	عدد المنشآت الصناعية والعاملين بها وفقًا للنشاط في المنطقة الشرقية عام 2020	185
7	أعداد المنشآت غير الحكومية العاملة والمشتغلين بها في المنطقة الغربية عام 2017	186
8	أعداد الفنادق والغرف السياحية في المنطقة الغربية 2020	186
9	عدد الورش الحرفية والعاملين بها وفقًا للنشاط في المنطقة الغربية عام 2020	187
10	عدد المنشآت الصناعية والعاملين بها وفقًا للنشاط في المنطقة الغربية عام 2020	188
11	أعداد المنشآت غير الحكومية العاملة والمشتغلين بها في المنطقة الشمالية عام 2017	189
12	أعداد الفنادق والغرف السياحية في المنطقة الشمالية عام 2020	189
13	عدد الورش الحرفية والعاملين بها وفقًا للنشاط في المنطقة الشمالية عام 2020	190
14	عدد المنشآت الصناعية والعاملين بها وفقًا للنشاط في المنطقة الشمالية عام 2020	191
15	أعداد المنشآت غير الحكومية العاملة والمشتغلين بها في المنطقة الجنوبية عام 2017	192
16	أعداد الفنادق والغرف السياحية في المنطقة الجنوبية عام 2020	192
17	عدد الورش الحرفية والعاملين بها وفقًا للنشاط في المنطقة الجنوبية عام 2020	193
18	عدد المنشآت الصناعية والعاملين بها وفقًا للنشاط في المنطقة الجنوبية عام 2020	194

قائمة الاختصارات

(Habitat)United Nations Human Settlements Program	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)
(GOPP) General Authority for Urban Planning	الهيئة العامة للتخطيط العمراني
Connectivity	الاتصالية
Governance	الحوكمة
Knowledge Based Economy	اقتصاد المعرفة
(GIS) Japan International Cooperation Agency	نظم المعلومات الجغرافية
(GUCR)Global Urban Competitiveness Report	التصنيف الحضري العالمي
(GaWC) Globalization and World Cities Research Network	شبكة أبحاث العولمة والمدن العالمية
(GPCI) Global Power City Index	دليل المدن العالمية القومية
(SCI) Smart Cities Index	دليل المدن الذكية
(GTCI) Global Talent Competitiveness Index	دليل تنافسية المواهب العالمي
(CIMI) Cities in Motion Index	مؤشر المدن المتحركة
circular economy	الاقتصاد الدائري
(CASS) Chinese Academy of Social Sciences	الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية
(JIKA) Japan International Cooperation Agency	هيئة التعاون الدولي اليابانية (جايكا)

مقدمة

يعد النمو العمراني المتزايد أحد التحديات الرئيسية، وفي الوقت نفسه أحد أهم فرص التغيير في الكثير من البلدان النامية في القرن الحالي، ومنها مصر، وفي هذا الصدد فإن تبني منهجية للتخطيط العمراني من خلال سياسة مرنة ومتطورة للتنمية الحضرية، تهدف إلى الإفادة من التحول العمراني وتحويله إلى قوة قادرة على تحقيق الرفاه للجميع، بدون التخلي عن أي مكان أو شخص، ويشمل هذا التحول التحديات والفرص التي يمكن استغلالها لتعزيز النمو الاقتصادي، وتقديم نوعية حياة أفضل للمجتمع .

وفي الواقع فإن تبني الدولة لسياسات التنمية الحضرية خلال الفترات القادمة استهدف استيعاب معدلات النمو السكاني المتزايد، ومعالجة المشكلات الحضرية وزيادة عدد سكان العشوائيات، مع إعطاء دور واضح وملموس للجهات الفاعلة وأصحاب المصالح في تحسين الخدمات الاجتماعية وتوفير فرص عمل وخدمات أساسية أفضل.

ويعد تطوير سياسة وطنية حضرية خطوة رئيسية لبيان التوجه العام ومسار العمل اللازم لدعم التنمية العمرانية، حيث ترسم هذه السياسة إطارًا شاملاً للتنسيق والتعامل مع القضايا الأكثر إلحاحًا المتعلقة بالتنمية العمرانية، بما في ذلك التعامل مع الحراك العمراني والعمران القائم والجديد، والعلاقة بين الريف والحضر، والعشوائيات، وإمكانية الوصول إلى الأراضي، والخدمات الأساسية، والبنية الأساسية، وتطوير التشريع الحضري، ولوائح التخطيط العمراني.

وتتناول سياسة التنمية الحضرية بالتحليل لتحديات النمو العمراني الحالي للمدن القائمة والجديدة خاصة التجديد الحضري لمدينة القاهرة، ومجموعات المدن الجديدة الجاري تنفيذها، وذلك في ضوء دراسة ربط التوسعات العمرانية بالتنمية الاقتصادية المحلية. ويجب أن تكون بمثابة مرجع رئيس للإصلاح المؤسسي والتشريعي، وتستخدم كأداة لرفع الوعي العام وكسب التأييد السياسي بالنتائج الإيجابية المترتبة على تحقيق التنمية العمرانية المستدامة.

1- مشكلة البحث:

أثرت سياسات التنمية الحضرية التي تم اتباعها في إقليم القاهرة منذ إطلاق أول سياسة للتنمبة الحضرية عام 1970 على وجود ما يمكن تسميته بالوضع الحضاري الفوضوي في القاهرة، مما أدى إلى توليد مشكلات حضرية وبيئية معقدة بمدينة القاهرة، وذلك نتيجة لتناول إدارة النمو الحضري حلولاً مجزأة، أدت إلى اتخاذ قرارات تنموية متغيرة نتيجة تغير السياسة الحضرية للإقليم بشكل غير متناسق، والافتقار إلى إستراتيجيات تنمية متكاملة، مما أسهم في تدهور البيئة العمرانية، وحدوث تحولات جذرية في النمو العمراني لمدينة القاهرة، نتيجة التحام الكتل العمرانية القديمة مع الجديدة (أو قاربت على الالتحام)، وذلك نتيجة للتوسع العمراني غير المخطط على حساب

الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى إهمال تقنين التكتلات العمرانية الناشئة. مما يثير عددا من المخاوف المتعلقة بمستقبل النمو الحضري للقاهرة الكبرى (إقليم العاصمة).

وتكمن إشكالية البحث في توفير حلول لمواجهة النمو الحضري الهائل بطريقة تحافظ على حق الأجيال الحالية والمقبلة في العيش في مناطق حضرية صحية من خلال طرح سياسات تنمية اجتماعية واقتصادية وبيئية تكاملية تسعى لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

ومن ثم فإن الدراسة الحالية تتبنى صياغة مجموعة من السياسات والآليات لتحقيق التنمية المحلية المستدامة بحلول عام 2030، من خلال تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في إطار تبني مناهج تنموية جديدة لمجابهة الاحتياجات المجتمعية المحلية، وذلك في سياسة التنمية الحضرية الوطنية التي تم صياغتها في إطار الخطة الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للفترة (2020–2030)، والتي تهدف إلى الحد من عدم المساواة المكانية والفقر بين الحضر والريف، وتعزيز الازدهار المشترك للمدن والأقاليم، وتعزيز العمل المناخي وتحسين البيئة الحضرية، بالإضافة إلى منع الأزمات الحضرية والاستجابة لها بشكل فعال.

أسئلة البحث:

أمكن تلخيص مشكلة البحث بمحاولة الإجابة على تساؤل رئيس، يتضمن:

- هل تساهم هذه السياسة في وجود إطار تنسيقي شامل محدث ومرن للتعامل مع القضايا الأكثر إلحاحًا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية المحلية، والمتعلقة بموضوع البحث الاقتصادي والاجتماعي؟

بالإضافة إلى محاولة الإجابة على التساؤلات الآتية:

- هل تسهم السياسة الوطنية الحضرية في صياغة السياسات اللازمة للنهوض بالمدن المصرية لتكون أكثر ديناميكية وتنافسية وإنسانية وآمنة ومستدامة، ولديها قدرة على الصمود والحفاظ على موروثها الحضاري؟
- هل تساهم هذه السياسة في دعم القدرة الإنتاجية للهياكل الاقتصادية المحلية للمدن؟
- هل تساهم هذه السياسة في دعم الاستدامة والصمود في مواجهة الأخطار والكوارث الطبيعية والتغيرات المنـاخية، وتحسين البيئة العمرانية (قضايا العشوائيات والتجديد الحضري)، بما يرتقي بجودة حياة المدن؟
- هل تدعم هذه السياسة من الوصول إلى نسق عمراني أكثر ديناميكية من خلال التكامل بين العمران القائم والجديد، والعلاقة بين الريف والحضر، والعشوائيات، وإمكانية الوصول إلى الأراضي، والخدمات الأساسية، والبنية الأساسية، .....إلخ؟

2– أهمية البحث والفئات المستفيدة:

يكتسب البحث أهميته من خلال:

<u>أولاً</u>– <u>التوجه الدستوري</u>: الحق في التنمية العادلة والمستدامة في الدستور المصري 2014، حيث يؤكد الدستور المصري على الآتي (الجريدة الرسمية، دستور مصر، 2014):

- الاحتياج إلى خطة تنموية وطنية تضمن الحقوق الاقتصادية والمساواة لجميع المواطنين (المادة 27).
- حقوق المساواة لجميع المواطنين بما في ذلك الحق في فرص متساوية في التعليم (المادة 19) والرعاية الصحية (المادة 18).
- تنمية المناطق الريفية لتحسين حياة المواطنين القاطنين هناك (المادة 29). كما ينص بوضوح على أن الحكومة يجب أن تضع خطة وطنية للإسكان بناء على الإنصاف الاجتماعي.
- المساعدة الفنية والإدارية والمالية للقطاعات المحلية، وتوزيع عادل للمرافق والخدمات، الموارد، وإزالة الفوارق في التنمية وبين مستويات المعيشة (المادة 177).

<u>ثانيًا</u>– <u>التوجه الدستوري</u>: الحق في التنمية العمرانية العادلة والمستدامة، من خلال الإستراتيجيات التي تتبناها مصر، وتشمل:

أ. **<u>إستراتيجية مصر للتنمية المستدامة بحلول عام 2030</u> (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية): والتي تستهدف:**

- زيادة مساحة المعمور بما يتناسب مع توافر الموارد، وحجم السكان وتوزيعهم.
- الارتقاء بمستوى جودة البيئة العمرانية.
- تعظيم استغلال الموقع الإستراتيجي لمصر إقليميًّا ودوليًّا.

ب. **<u>المخطط الإستراتيجي القومي للتنمية العمرانية 2052، والذي يستهدف</u>: مضاعفة المعمور المصري من 7–14%، وإصلاح منظومة العمران، من خلال إقامة مجتمع متوازن مكانيًّا، يتسم بالآتى:**

- نسق عمراني متدرج ومتزن وتركيب وظيفي فعال، ذو حجم ملائم ونمو مستقبلي محدد وموجّه.
- تسود به ملامح المدنية والتقدم والرقي الحضاري والمستوى البيئي المتميز.
- يتميز بالعدالة الاجتماعية بين أنماط العمران الإقليمي المختلفة.
- يحاكي الحداثة العمرانية والتاريخ الطويل للدولة.
- يوفر مستويات معيشية مرتفعة لجميع المواطنين، ويهتم بقضايا الفقر والمهمشين والمرأة والأقليات في كافة أقاليم الدولة.
- يتوافق في إطاره مع التوزيع الجغرافي للسكان طبقًا للطاقة الاستيعابية للموارد المتاحة.

الفئات المستفيدة:

- وزارات الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة، التخطيط والتنمية الاقتصادية، التنمية المحلية، وزارة البيئة، الاستثمار، الصناعة والتجارة، مجلس النواب.
- ديوان عام محافظة القاهرة.
- شركاء التنمية في المجتمع (المجتمع المدني والقطاع الخاص).

3- أهداف البحث:

- إعداد خارطة طريق لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، وذلك في إطار تبني مناهج تنموية جديدة لمجابهة الاحتياجات المجتمعية المحلية؛ كرؤية هدف إستراتيجى يرتكز على تحقيق نقلة نوعية في التنمية المحلية على مستوى أحياء مدينة القاهرة تتكامل مع خطط الدولة القطاعية، للإسراع بعملية التنمية؛ وذلك من أجل تحسين نوعية الحياة، وتعزيز النمو الشامل بالتعاون مع شركاء التنمية.
- تقييم الجهود التي تبذل في التجديد الحضري لمدينة القاهرة باعتبارها نموذجًا متجددًا للتحضر المستدام والجودة المكانية.

4- منهجية البحث:

في ضوء الأهداف، فإن منهجية البحث تعتمد على: استخدام المنهج الوصفي مع استخدام بعض الأساليب التحليلية (GIS) التي تم مراجعتها مع فريق العمل بالبحث، وذلك في إطار الخطوات الرئيسة للبحث، والتي تستند على النقاط الآتية:

- تجميع البيانات الخاصة بالبحث، بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة، ومحافظة القاهرة، للحصول على البيانات المتعلقة بالمشروعات المنفذة بالمحافظة، وكذلك البيانات الخاصة بنتائج المخططات الإستراتيجية من هيئة التخطيط العمراني.
- تقييم الوضع الراهن لمحاور النمو العمراني وتحدياته.
- تحديد توجهات التنمية الحضرية لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، وذلك في ضوء الإستراتيجية الوطنية للتنمية الحضرية والأجندة الحضرية العالمية.
- تقييم الجهود التي تبذل في التجديد الحضري لمدينة القاهرة باعتبارها نموذجًا متجددًا للتحضر المستدام والجودة المكانية.
- إعداد منهجية (خارطة طريق) لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في إطار تبني مناهج تنموية جديدة لمجابهة الاحتياجات المجتمعية (مع اقتراح بعض النماذج).

5– نطاق البحث:

يتضمن نطاق البحث الكتلة العمرانية القديمة في لمدينة القاهرة، والتي تبلغ مساحتها نحو 136,5 ألف فدان من إجمالي الكتلة العمرانية لمحافظة القاهرة، وهي تمثل نحو 25% من إجمالي المحافظة، والتي تقدر بنحو 659,5 ألف فدان (تمثل 25% من المساحة).

وتقسم مدينة القاهرة إداريًا إلى أربع مناطق، المنطقة الشرقية والغربية والجنوبية والشمالية، وتقسم هذه المناطق بدورها إلى أقسام، تتوزع على 47 قسمًا إداريًا و343 شياخة.

الفصل الأول

ملامح سياسة التنمية الحضرية- رؤية نقدية

1-1 تمهيد:

يعد النمو العمراني المتزايد أحد التحديات الرئيسية، وفي الوقت نفسه أحد أهم فرص التغيير في الكثير من البلدان النامية في القرن الحالي، ومنها مصر، وفي هذا الصدد تبنى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) منهجية للتخطيط العمراني على مدى العقود القادمة، تهدف إلى الإفادة من التحول العمراني إلى قوة تحويلية قادرة على تحقيق الرفاه للجميع، بدون التخلي عن أي مكان أو شخص، ويشمل هذا التحول التحديات والفرص التي يمكن استغلالها لتعزيز النمو الاقتصادي، وتقديم نوعية حياة أفضل للمجتمع.

وفي الواقع فإن فشل التخطيط العمراني والسياسات العمرانية في استيعاب معدلات النمو السكاني المتزايد، وعدم ملاءمة التشريعات، وتفكك أسواق الأراضي، وعدم استجابة أنظمة التمويل لاحتياجات غالبية المجتمعات حول العالم، مع غياب الإرادة السياسية...من أسباب تفاقم المشكلات الحضرية، وزيادة عدد سكان العشوائيات حول العالم، ومنها مصر.

ولذلك، فإن الجهات الفاعلة وأصحاب المصالح في المناطق الحضرية يمكن أن يلعبوا دورًا مهمًا في تحسين الخدمات الاجتماعية وتوفير فرص عمل وخدمات أساسية أفضل، ولذلك فإن إعداد سياسة وطنية حضرية وتطويرها خطوة رئيسية لبيان التوجه العام ومسار العمل اللازم لدعم التنمية العمرانية. كما ترسم السياسة الوطنية الحضرية إطارًا شاملاً للتنسيق والتعامل مع القضايا الأكثر إلحاحًا المتعلقة بالتنمية العمرانية، بما في ذلك التعامل مع الحراك العمراني والعمران القائم والجديد، والعلاقة بين الريف والحضر، والعشوائيات، وإمكانية الوصول إلى الأراضي، والخدمات الأساسية، والبنية الأساسية، وتطوير التشريع الحضري، ولوائح التخطيط العمراني.

وتقدم السياسة العمرانية الوطنية إطارًا شاملاً لتوجيه التدخلات العامة في المساحات الحضرية لتكون مرجعًا للوزارات القطاعية ومقدمي الخدمات، وأساسًا لتوجيه الاستثمارات لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة. كما يجب أن تكون بمثابة مرجع رئيس للإصلاح المؤسسي والتشريعي وتستخدم كأداة لرفع الوعي العام، وكسب التأييد السياسي بالنتائج الإيجابية المترتبة على تحقيق التنمية العمرانية المستدامة، وكذلك تعد فرصة لتعزيز التشاور مع الأطراف المعنية في المناطق الحضرية.

2-1 الإطار الدولي للتنمية الحضرية:

يتبنى الإطار الدولي سياسة للتنمية الحضرية، تم صياغتها باعتبار التحول العمراني قوة تحويلية قادرة على خلق الرخاء للجميع، مع الالتزام بالمواثيق الدولية في هذا الشأن، وذلك في إطار التحديات والفرص؛ لتعزيز النمو الاقتصادي وتقديم نوعية حياة أفضل للجميع، وذلك من خلال الآتي:

1/2/1- الأجندة الحضرية الدولية الجديدة (UN-HABITAT-1, 2016) :

قام برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بتبني الأجندة العالمية لتحديد منهجية التخطيط العمراني على مدى العقود القادمة عام 2016، حيث تتبنى هذه الأجندة رؤية مشتركة لمستقبل أفضل وأكثر استدامة، مستقبل يتمتع فيه جميع الناس بحقوق متساوية وإمكانية الوصول إلى المزايا والفرص التي يمكن أن تقدمها المدن، ويعيد المجتمع الدولي النظر في النظم الحضرية، والشكل المادي للمدن.

وتقدم الأجندة الحضرية الجديدة نقلة نوعية تقوم على علم المدن، حيث تضع معايير ومبادئ لتخطيط وبناء وتطوير وإدارة وتحسين المناطق الحضرية في ركائزها الخمس التنفيذية، بالتنسيق مع شركاء التنمية: السياسات الحضرية الوطنية، التشريعات واللوائح الحضرية، التخطيط والتصميم الحضري، الاقتصاد المحلي، والتمويل المحلي، والتنفيذ المحلي.

وتتضمن الأجندة الحضرية الجديدة اعترافًا جديدًا بالعلاقة بين التحضر الجيد والتنمية، وتؤكد على الروابط بين التحضر الجيد وخلق فرص العمل، وفرص كسب العيش، وتحسين نوعية الحياة، والتي ينبغي إدراجها في كل سياسة وإستراتيجية للتجديد الحضري. وهذا يسلط الضوء على الصلة بين جدول الأعمال الحضري الجديد وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخاصة الهدف 11 بشأن المدن والمجتمعات المستدامة.

2/2/1- الخطة الإستراتيجية للفترة 2020 - 2023:

استهدفت الخطة الإستراتيجية للفترة 2020 - 2023 استعادة مكانة موئل الأمم المتحدة ككيان عالمي رئيسي، ومركز للتميز والابتكار، تعيد المنظمة تركيز مكانتها المتخصصة باعتبارها "قائد الفكر" وبرنامج الانتقال إلى القضايا المتعلقة بالتنمية الحضرية المستدامة، ودفع النقاش السياسي، وتوليد- المعرفة المتطورة، وتشكيل القواعد والمبادئ والمعايير التقنية، والعمل كمضاعف في تبادل المعرفة والخبرة وأفضل الممارسات في جعل المدن والمستوطنات البشرية الأخرى أكثر استدامة.

وتقدم الخطة الإستراتيجية منهجية واضحة لإحداث التغيير المنشود، على أساس أن التحول هو رحلة متعددة السنوات، وتتبنى الخطة رؤية ورسالة مغايرتين، حيث يقترح الموئل التعاون مع الدول الأعضاء، والحكومات الوطنية والمحلية، والجهات الفاعلة الحضرية الرئيسية الأخرى؛ في السعي لتحقيق أربعة أهداف متكاملة لتحسين البيئة الحضرية، على النحو الآتي (UN-HABITAT-2, 2016):

- الحد من عدم المساواة المكانية والفقر بين الحضر والريف.
- تعزيز الازدهار المشترك للمدن والأقاليم.
- تعزيز العمل المناخي وتحسين البيئة الحضرية.
- منع الأزمات الحضرية والاستجابة لها بشكل فعال.

وتتبنى الخطة الإستراتيجية لموئل الأمم المتحدة رؤية ورسالة مغايرتين، حيث يقترح الموئل التعاون مع الدول الأعضاء، والحكومات الوطنية والمحلية، والجهات الفاعلة الحضرية الرئيسية الأخرى؛ في السعي لتحقيق أربعة أهداف أو "مجالات تغيير" متآزرة ومتكاملة لتحسين البيئة الحضرية، وذلك من خلال تعاون موئل الأمم المتحدة مع البلدان لوضع سياسات حضرية على المستوى المناسب وتنفيذها، بما في ذلك الشراكات المحلية والوطنية ومتعددة أصحاب المصلحة، وبناء نظم متكاملة للمدن والمستوطنات البشرية الأخرى، وتعزيز التعاون على جميع مستويات الحكومة لتمكين تحقيق التنمية الحضرية المتكاملة المستدامة، وذلك على النحو الآتي:

Source:UN Habitat (2016), The Strategic Plan 2020-2023 , https://unhabitat.org/

شكل رقم (1-1)

مجالات تحقيق التنمية الحضرية المستدامة للفترة (2020-2023)

كما تقدم الخطة الإستراتيجية طريقة وإطارًا يصفان سبب توقع التغيير المنشود وكيفيته، على أساس أن التحول هو رحلة متعددة السنوات. الدوافع الدافعة للتغيير هي عناصر محددة تعمل معًا ومطلوبة لتقديم الخدمات والمنتجات التي ستؤدي إلى التغيير أو دفع النتائج، وستؤدي في النهاية إلى تحقيق أهداف الخطة الإستراتيجية. كما أنها تمثل الكفاءات الوظيفية الرئيسية لموئل الأمم المتحدة. ويحدد جدول الأعمال الحضري الجديد الدوافع الأساسية الأربعة للتغيير، وتتضمن: السياسات والتشريعات، التخطيط والتصميم الحضريان، الحكم، آليات التمويل.

أ- متطلبات التنمية الحضرية من السياسات والتشريعات:

تم التوافق على أهمية قيام الحكومات الوطنية في جميع البلدان، وبالتنسيق والتعاون مع موئل الأمم المتحدة؛ بوضع السياسة الحضرية الوطنية في مقدمة صنع السياسات وتحليلها، سواء كان الاقتصاد الكلي أو الاجتماعي أو المكاني، من خلال الآتى (UN-HABITAT-2, 2016):

- الجمع بين طاقات وإمكانيات المراكز الحضرية المفككة داخل النظم الوطنية للمدن، وكجزء من التخطيط الحضري والإقليمي، ليس فقط لتخصيص الموارد عبر المدن، ولكن أيضًا لمعالجة التفاوتات الاجتماعية والتمييز داخل المناطق الحضرية وفيما بينها، ولإنشاء روابط تآزرية بين ديناميات التحضر والعملية الشاملة للتنمية الوطنية، مع الاعتراف بأهمية لتعزيز الترابط الريفي – الحضري المتعاضد والإفادة من هذا الارتباط من أجل التنمية المستدامة.
- وضع سياسات حضرية على المستوى المناسب وتنفيذها، بما في ذلك الشراكات المحلية والوطنية ومتعددة أصحاب المصلحة، وبناء نظم متكاملة للمدن والمستوطنات البشرية الأخرى، وتعزيز التعاون على جميع مستويات الحكومة من أجل التمكن من تحقيق التنمية الحضرية المتكاملة المستدامة.
- وضع إطار قانوني واضح وشفاف للتنمية الحضرية، يتضمن قواعد وأنظمة تنظيمية مناسبة تستجيب للاحتياجات الحقيقية والقدرات الفعلية والموارد المتاحة. ويمكن أن يوفر إطارًا متينًا واستشرافيًا لتوجيه التنمية الحضرية، استنادًا إلى المساءلة وسيادة القانون وآليات التنفيذ الواضحة، مما يؤدي بدوره إلى الحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك، ولوائح البناء واللوائح الحضرية المناسبة، المصممة لتعزيز العمل المناخي وتحسين البيئة الحضرية، ومعالجة منع الأزمات الحضرية والاستجابة لها بشكل فعال.

ب- التخطيط والتصميم الحضري:

يعد التخطيط والتصميم الحضري والإقليمي عملية تشاركية وسياسية تكاملية تتناول وتساعد على التوفيق بين شكل المدينة ووظائفها، ضمن منظور التحضر المناسب. وغالبًا ما يكون التخطيط الحضري أضعف أنظمة وقدرات التخطيط في كثير من الأحيان، ولا تزال مفاهيم تخطيط المدن تهتم بالمباني بدلاً من الشوارع والحدائق والساحات التي تشكل الأماكن العامة، وفي هذا الصدد يجب أن تم وضع الضوابط الآتية عند صياغة السياسة الوطنية للتنمية الحضرية، وتتضمن التأكيد على الآتي: (UN-HABITAT-2, 2016).

- يجب أن يعمل التخطيط والتصميم الحضريان للصالح العام، ويعكس القيم والتوافق المجتمعي، ويتبنى نهجًا قائمًا على حقوق الإنسان، مع تبني خطط تنموية تلبي الاحتياجات الملحة للمدن، وتعظيم الميزة النسبية.
- يجب أن يكون لتخطيط المدن مكونًا مركزيًا لنموذج متجدد مستدام، يعزز الديمقراطية المحلية، والمشاركة، والشمول والشفافية، بهدف ضمان التحضر المستدام والجودة المكانية.

- قيام موئل الأمم المتحدة بالعمل على تعزيز المدن المخطط لها جيدًا، والمستوطنات البشرية الأخرى لتحسين اقتصاديات التكتل والاستثمار في البنية التحتية، وزيادة الكثافة عند الضرورة، وتوليد استخدام مختلط للأراضي، وحماية البيئة الطبيعية، وتعزيز الأماكن العامة ذات الشوارع النابضة بالحياة، وتشجيع التنوع الاجتماعي، والتكامل والتماسك والمساواة بين الجنسين.
- قيام موئل الأمم المتحدة بالعمل على تنشيط التخطيط والتصميم الحضري والإقليمي طويل الأجل والمتكامل من أجل تحسين البعد المكاني للشكل الحضري، وتحقيق النتائج الإيجابية للتحضر، ويتطلب ذلك مشاركة متجددة مع القطاع الخاص، ولا سيما قطاع العقارات.

ج- آليات حوكمة التنمية الحضرية:

أكدت أجندة التنمية الحضرية على أن ضعف المؤسسات وآليات الحوكمة تؤدي إلى سوء الأداء والفساد، وهدر الموارد، والتدخلات القطاعية غير الفعالة، وانتهاكات حقوق الإنسان، والافتقار العام إلى التقدم، وفي إطار تقوية دور المؤسسات وتفعيل آليات الحكومة، فقد أكدت السياسية على أهمية تبني سياسات التنمية الحضرية الآتية: (UN-HABITAT -2, 2016)

- المؤسسات وآليات الحوكمة الفعالة تتضمن: أليات رسمية (الدستور والتشريعات واللوائح) وغير الرسمية (الأعراف الاجتماعية والعادات والتقاليد)، وهذه الآليات تحدد معًا كيفية اتخاذ قرارات ذات طبيعة اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، وتعظيم الموارد المحتملة وتحسينها.
- تشمل الإدارة الحضرية: الطرق المختلفة التي يشارك من خلالها كافة المؤسسات والفاعلون في تخطيط الشؤون المشتركة وتصميمها وإدارتها لتحقيق أجندة تنمية المدن بفعالية.
- يمكن للإدارة الحضرية أن تحقق التنمية المستدامة عندما تكون صديقة للبيئة وتشاركية وخاضعة للمساءلة وشفافة وفعالة ومنصفة وشاملة، سواء في القانون أو في الممارسة.
- يعترف موئل الأمم المتحدة بتعدد الوكالات والمنظمات الحكومية المحلية والإقليمية والوطنية، التي يتعارض الكثير منها مع المصالح والنفوذ.
- يتطلب تحسين الإدارة الحضرية أن يكون الإطار المؤسسي منسقًا وشفافًا.
- قيام موئل الأمم المتحدة بمساعدة البلدان في تعزيز الإدارة الحضرية، بمؤسسات وآليات سليمة تعمل على التمكين وتضم ممثلين عن أصحاب المصلحة في المناطق الحضرية والجهات المستهدفة، بالإضافة إلى الضوابط والتوازنات المناسبة، مما يوفر إمكانية التنبؤ والاتساق في خطط التنمية الحضرية لتمكين الإدماج الاجتماعي، والنمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام، وحماية البيئة.

د- آليات تمويل التنمية الحضرية:

تؤكد الأجندة الحضرية الدولية على أهمية وجود آليات متنوعة لتمويل التنمية الحضرية، كونها محرك قوي للتغيير في الخطة الإستراتيجية الحضرية، وأن قدرة الحكومة المحلية والوطنية على حشد مجموعة متنوعة من المصادر والأدوات المالية، واستخدامها بفعالية أمر أساسي لتحقيق أجندة التنمية المستدامة، مما يعمل على زيادة عدد المدن الجديدة ودعم المدن القائمة وتطويرها، مما يتطلب الآتي:

- استخدام مجموعة متنوعة من أطر التمويل وأدواته، بما في ذلك التمويل المختلط، والاستثمار المؤثر، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والضرائب العقارية، وحصيلة بيع الأراضي، وإصدار السندات.
- يجب أن يدعم تمويل التنمية من خلال الصناديق الثنائية والمتعددة الأطراف المشروعات المبتكرة والتدخلات التجريبية والاستثمارات الرأسمالية المهمة، وأن تتم الشراكة بين أصحاب المصلحة والمساءلة الأعلى من الأمور الحاسمة في استخدام هذه الأموال.
- إدخال صناديق تمويل جديدة لتمويل التنمية الحضرية، مثل صندوق المناخ الأخضر وصندوق التكيف ومرفق البيئة العالمية، وذلك في إطار أن تكون الأموال حساسة للمناخ، وأن تكون مرتبطة بالأنشطة السليمة بيئيًا، وأن تقوم على مبادئ حقوق الإنسان، مع إيلاء اهتمام خاص لأبعاد الجنس والعمر.

وفي هذا الصدد فقد أكد تقرير مدن العالم 2020 على الآتي (UN-HABITAT -3, 2020):

- المدن والبلدات جيدة التخطيط والإدارة والتمويل تخلق قيمة اقتصادية واجتماعية وبيئية، وغيرها من القيم التي لا يمكن قياسها، والتي يمكن أن تحسن بشكل كبير نوعية الحياة للجميع.
- يمكن الإفادة من التحضر في مكافحة الفقر، وعدم المساواة والبطالة، وتغير المناخ، وغيرها من التحديات العالمية الملحة.
- يمكن للتحضر المستدام أن يلعب دورًا رئيسيًا في تسريع النمو والازدهار المشترك للنهوض بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.
- لا ينبغي أن يكون التحضر على حساب التنمية الريفية، يجب أن يكون كلاهما تكافليًا ومعززًا للآخر.

3-1 السياسة الوطنية الحضرية لمصر (وزارة الإسكان، 2019):

دعم برنامج الموئل بالأمم المتحدة الحكومة المصرية في تطوير سياستها العمرانية الوطنية منذ عام 2014 حتى الآن، بهدف جعل المدن المصرية أكثر قابلية للعيش وقدرة على المنافسة. وفي مرحلة دراسة الجدوى كانت البداية هي تحديد ما إذا كانت مصر تحتاج إلى هذا النوع من السياسات، ولماذا؟ وقد أكد صناع السياسات من مجالات مختلفة على الحاجة إلى دمج الخطط الوطنية والرؤى المختلفة التي تتناول التنمية العمرانية، وأن وضع

سياسة عمرانية وطنية محددة من شأنه القيام بهذا الدور؛ وبناء على ذلك تم تحديد فريق من الاستشاريين لتطوير السياسة وحشد مشاركة أصحاب المصلحة الوطنيين في أثناء هذه المرحلة.

وقد أكد صناع السياسات على الحاجة إلى دمج الخطط الوطنية والرؤى المختلفة التي تتناول التنمية العمرانية، **من خلال رؤية السياسة الجديدة ونطاقها، والمكونة من الركائز الآتية:** إدارة النمو الحضري وتوجيهه، تعزيز الاتصالية بين المدن وداخلها، التوازن الإقليمي والتنمية المتكاملة، تعزيز أطر الحوكمة الحضرية، تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، وبناء على ذلك تم تحديد فريق من الاستشاريين لتطوير السياسة وحشد مشاركة أصحاب المصلحة الوطنيين في أثناء هذه المرحلة.

1/3/1- مستهدفات السياسة الوطنية الحضرية لمصر (وزارة الإسكان، 2019):

تم صياغة السياسات اللازمة للنهوض بالمدن المصرية لتكون أكثر ديناميكية وتنافسية، أكثر إنسانية وأمنًا واستدامة وقدرة على الصمود والحفاظ على موروثها الحضاري، من خلال الأبعاد الآتية:

- **البعد الاقتصادي:** زيادة تنافسية النسق العمراني المصري، مع دعم القدرة الإنتاجية للهياكل الاقتصادية المحلية للمدن.
- **البعد الاجتماعي:** خفض الفوارق الإقليمية، وتقليل الفجوات الاجتماعية، وتمكينها من الوصول للخدمات والمرافق الأساسية.
- **البعد البيئي:** دعم الاستدامة والصمود في مواجهة الأخطار والكوارث الطبيعية والتغيرات المنـاخية، وتحسين بيئتها العمرانية بما يرتقي بمستوى جودة الحياة لهذه المدن.
- **البعد العمراني:** الوصول إلى نسق عمراني أكثر ديناميكية من خلال التكتلات العمرانية، والتكامل بين الحضـر القائم والجديد وبين الريف والحضر، بما يسهم في زيادة مساحة المعمور المصري في ظل منظومة رشيدة لإدارة العمران.

2/3/1 محاور السياسة الوطنية الحضرية:

تتناول السياسة الوطنية الحضرية تحديات النمو العمراني الحالي للمدن القائمة، والنمو العمراني المستقبلي للمدن الجديدة، ومجموعات المدن الجديدة والجاري تنفيذها بين النمو الحالي والمستهدف، ودراسة العوامل المؤثرة في الاتصالية بين المدن وداخلها، والمكونات الرئيسية لنظم النقل الحضري المستدام، والتوازن الإقليمي للمدن مع تحديد عدد من التصنيفات للمدن والتكتلات العمرانية، والإطار القانوني والإطار الإداري الحاكم للتنمية الحضرية، وأخيرًا دراسة التنمية الاقتصادية المحلية ومكوناتها مع ربط التوسعات العمرانية بالتنمية الاقتصادية المحلية.

1– إدارة النمو الحضري وتوجيهه:

يتناول هذا الجزء رصدًا للواقع المصري في إدارة التنمية العمرانية، من خلال دراسة حالة إدارة المدن القائمة والجديدة، وتحليل أسباب عدم تحقيقها والمستهدف منها، لبيان الاختلاف في أساليب الإدارة المتبعة، وكيفية تأثير ذلك على تحقيق المستهدف منها.

أولاً– المدن القائمة:

تم رصد وتحليل للواقع المصري للمدن القائمة، وذلك من خلال الجوانب الآتية:

أ. هشاشة الاستدامة البيئية للمدن المصرية في مواجهة الأخطار الطبيعية:

حيث تم رصد موقف المدن المصرية من المخاطر البيئية التي قد تواجهها، والتي تختلف باختلاف النسق البيئي والظروف البيئية المحيطة، مما يؤدي إلى اختلاف انعكاسها على التنمية العمرانية وسياسات التعامل معها، وذلك على النحو المبين بالشكل رقم (1–1).

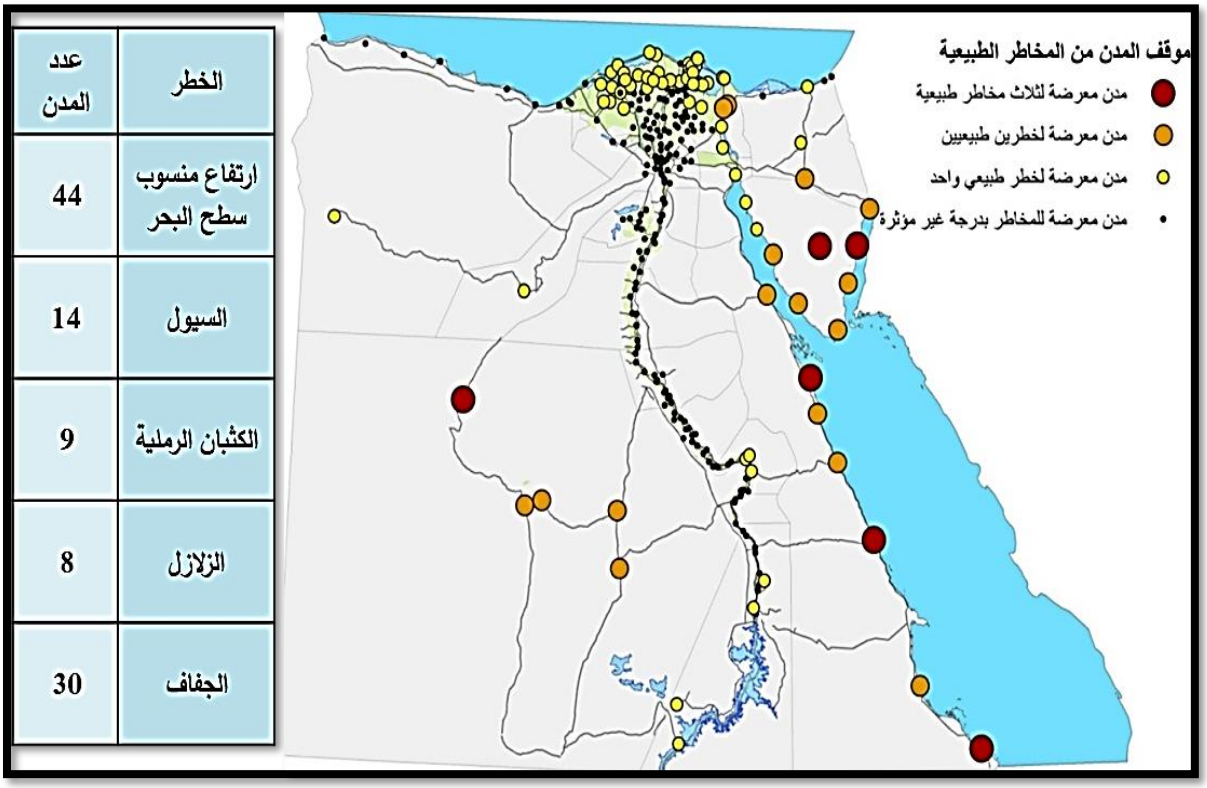

الخطر	عدد المدن
ارتفاع منسوب سطح البحر	44
السيول	14
الكثبان الرملية	9
الزلازل	8
الجفاف	30

المصدر: وزارة الإسكان، السياسة الوطنية للتنمية الحضرية، القاهرة، 2021.

شكل رقم (1–2)

موقف المدن المصرية من المخاطر الطبيعية عام 2020

ب. التحولات الرئيسية الحادثة في النمو العمراني للمدن:

يتسم النسق العمراني المصري حاليًا بظاهرة تشكل عدد من التكتلات الحضرية نتيجة النمو العمراني المستمر للمدن حيث التحمت الكتل العمرانية لها (أو قاربت على الالتحام) مع بعضها، وذلك نتيجة للتوسع العمراني غير المخطط على حساب الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى إهمال تقنين التكتلات العمرانية الناشئة، وذلك على النحو المبين بالشكل رقم (1-2).

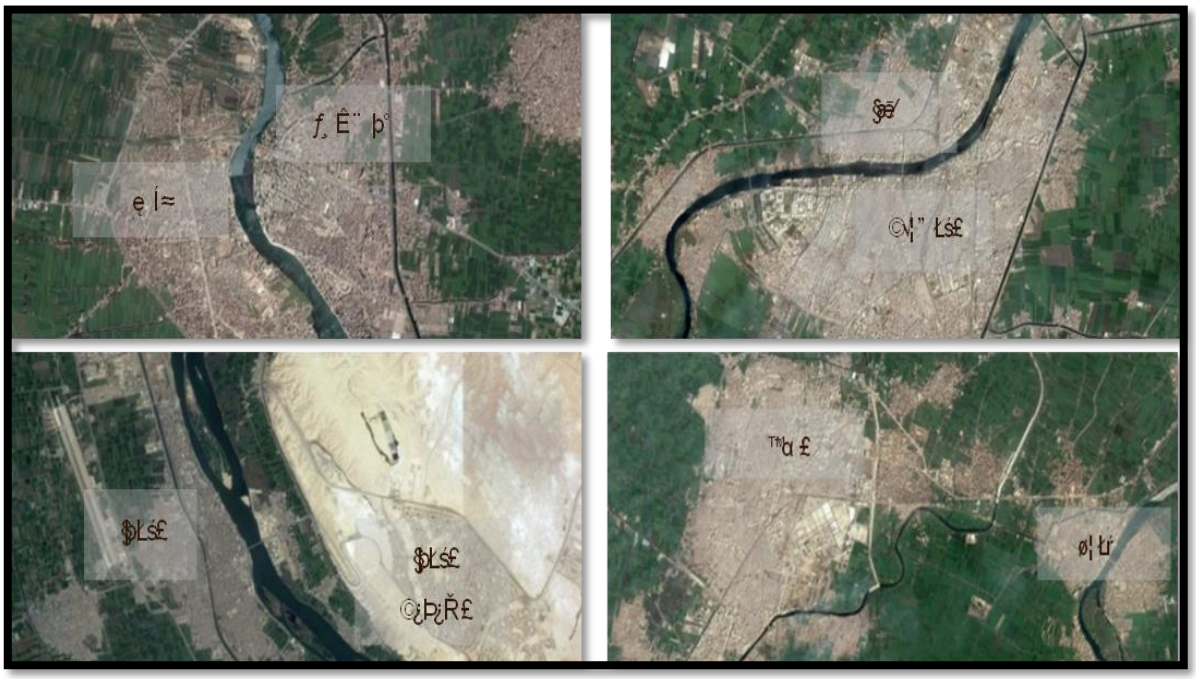

المصدر: وزارة الإسكان، السياسة الوطنية للتنمية الحضرية، القاهرة، 2021.

شكل رقم (1-3)

التحولات الحادثة في النمو العمراني للمدن عام 2020

ج. تدهور البيئة العمرانية:

تم رصد ملامح تدهور البيئة العمرانية في النقاط الآتية:

- تآكل الأرضي الزراعية نتيجة التعديات المستمرة حتى عام 2008، وتم ضم نحو 140 ألف فدان للأحوزة العمرانية للمدن والقرى خلال الفترة (2022- 2027)، ومن المتوقع أن تصل إلى نحو 505 ألف فدان عام 2050.
- تفاقم ظاهرة تريُّف الحضر نتيجة إحاطة التجمعات الريفية والعِزب بالمدن وتحديدًا عند مداخل المدن خاصة مدن الدلتا والوادي.
- انتشار المناطق العشوائية، وتدني جودة البيئة بالمدن المصرية، وإهدار الميزات النسبية لموقعها.

د. عدم قدرة هيكل استعمالات الأراضي على دعم نمو المدن:

انخفاض نسب الاستعمالات الصناعية والحرفية التي تتراوح بين 2–8٪، والخدمات الإقليمية المُولِدة لفرص عمل بهذه المدن، مما يؤدي إلى اقتصار دورها الحالي على كونها مدنًا للسكن فقط، وذلك على النحو المبين بالشكل رقم (1–3).

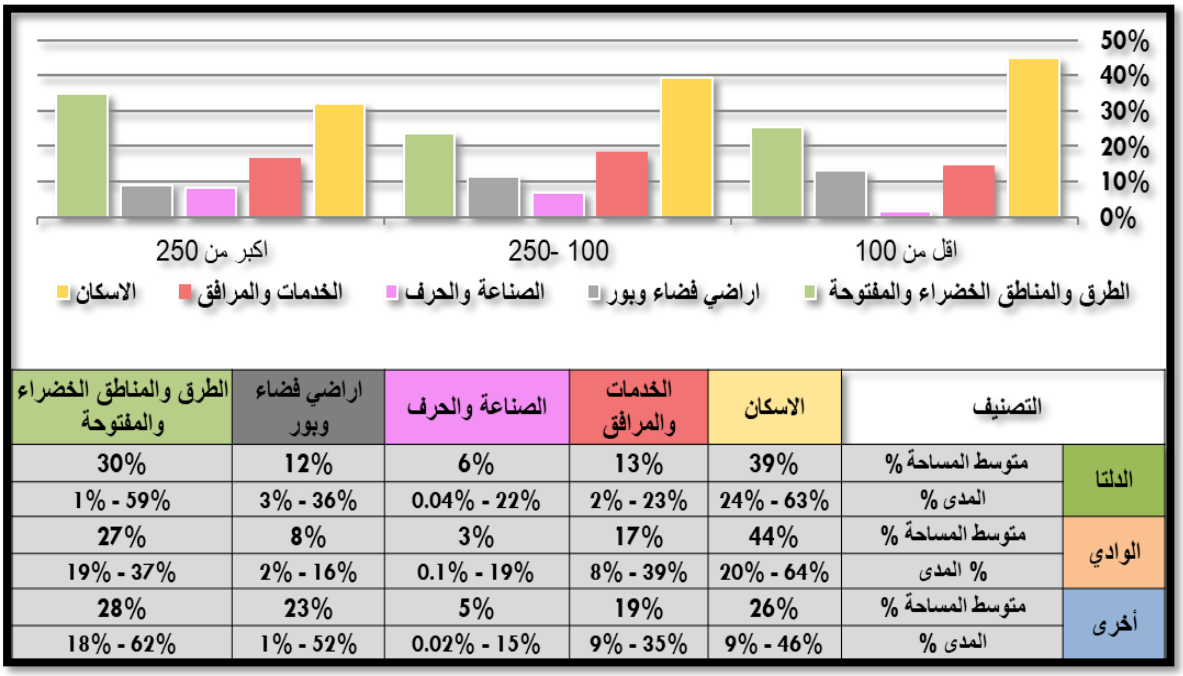

التصنيف		الاسكان	الخدمات والمرافق	الصناعة والحرف	اراضي فضاء وبور	الطرق والمناطق الخضراء والمفتوحة
الدلتا	متوسط المساحة %	39%	13%	6%	12%	30%
	المدى %	24% - 63%	2% - 23%	0.04% - 22%	3% - 36%	1% - 59%
الوادي	متوسط المساحة %	44%	17%	3%	8%	27%
	% المدى	20% - 64%	8% - 39%	0.1% - 19%	2% - 16%	19% - 37%
أخرى	متوسط المساحة %	26%	19%	5%	23%	28%
	المدى %	9% - 46%	9% - 35%	0.02% - 15%	1% - 52%	18% - 62%

المصدر: وزارة الإسكان، السياسة الوطنية للتنمية الحضرية، القاهرة، 2021.

شكل رقم(1–4)

هيكل استعمالات الأراضي للمدن عام 2020

هـ. نقص العرض من الوحدات السكنية على الرغم من ارتفاع نسب الوحدات الشاغرة:

هناك هدر حاد للثروة العقارية بالمدن القائمة نتيجة عدم الإفادة من الوحدات السكنية المغلقة بها (27٪ في المتوسط)، مما ينعكس سلبًا على كل من الكفاءة العمرانية وتعزيز الاقتصاد المحلي بها، وذلك على النحو المبين بالشكل رقم (1–4).

و. الانخفاض النسبي للكثافات العمرانية والطاقة الاستيعابية:

هناك انخفاض نسبي للكثافتين العمرانية والإجمالية للعديد من المدن القائمة، ويتزايد هذا الانخفاض في حال احتساب الكثافات على مساحة الأحوزة العمرانية (حيث تتراوح الكثافة العمرانية لمدن العينة (98 مدينة) بين 85 و140 (بمتوسط 126 شخص/ فدان)، ويصل عدد المدن ذات الكثافات العمرانية أقل من 150 شخص/ فدان

إلى نحو 79٪ من إجمالي مدن العينة، وينعكس ذلك إيجابًا على القدرة الاستيعابية للمدن القائمة بما يستوجب ترشيد النمو العمراني بها، وذلك على النحو المبين بالشكل رقم (1-5).

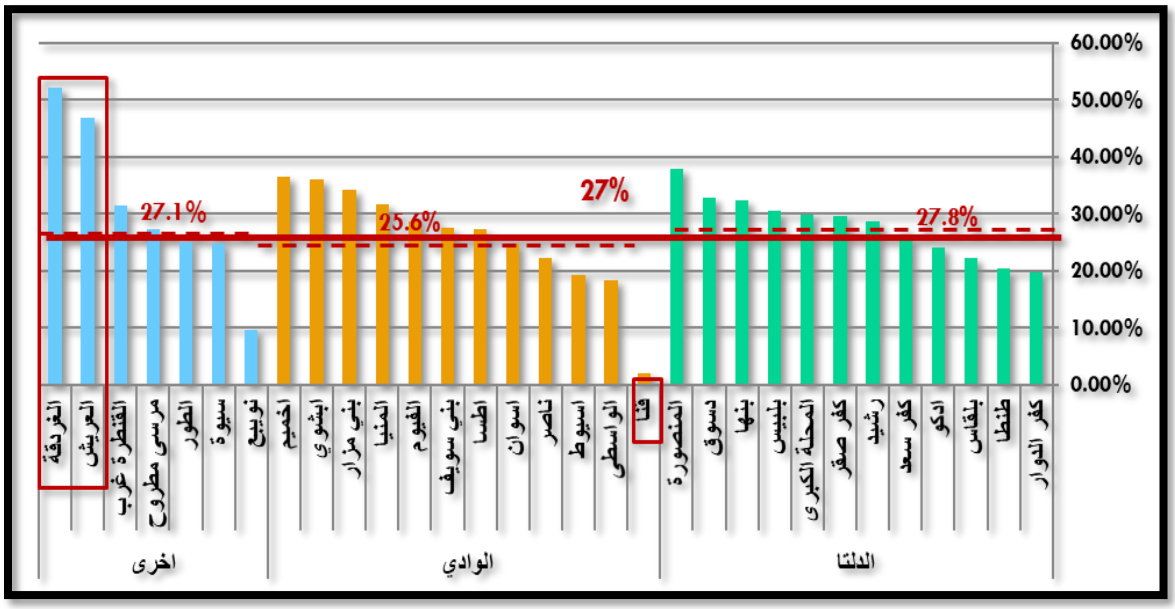

المصدر: وزارة الإسكان، السياسة الوطنية للتنمية الحضرية، القاهرة، 2021.

شكل رقم (1-5)

نسب الوحدات الشاغرة في بعض المدن المصرية عام 2020

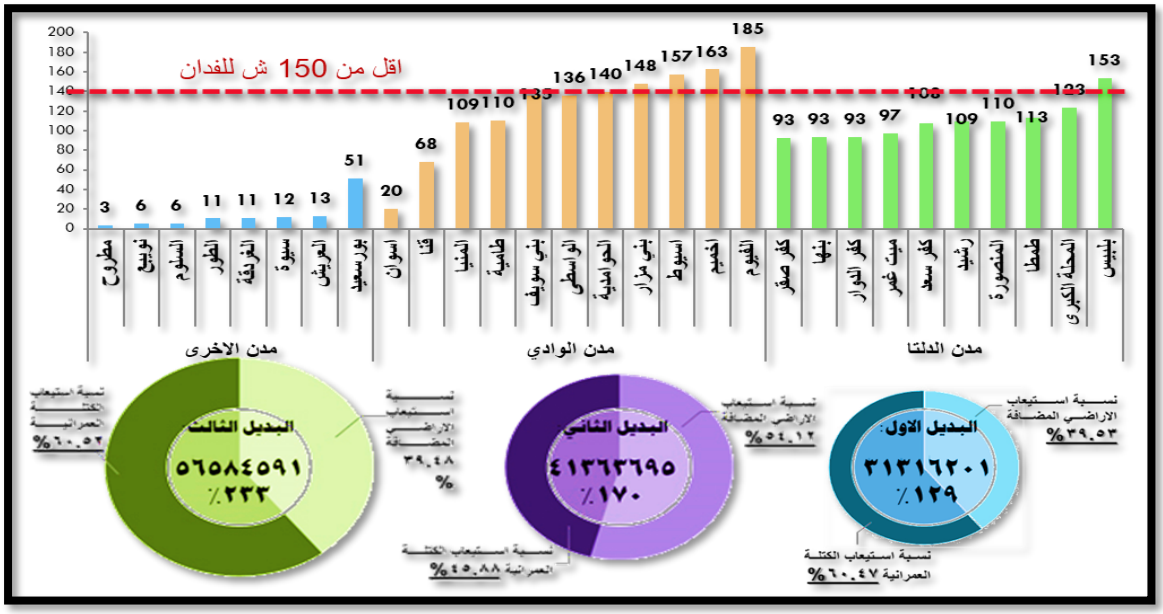

المصدر: وزارة الإسكان، السياسة الوطنية للتنمية الحضرية، القاهرة، 2021.

شكل رقم (1-6)

الكثافات العمرانية والطاقة الاستيعابية في بعض المدن عام 2020

ز. **اتجاهات النمو المستقبلي للمدن القائمة: يتم النمو المستقبلي للمدن القائمة في اتجاهين:**

- النمو العمراني في نطاق الأحوزة العمرانية للمدن، حيث من المتوقع أن يصل الفاقد في الأرض الزراعية نتيجة ضمها داخل أحوزة المدن إلى نحو 60 ألف فدان عام 2027، وإلى نحو 197 ألف فدان عام 2050، وذلك على النحو المبين بالشكل رقم (1–6).
- النمو المستقبلي في المدن الصحراوية وذات الظهير الصحراوي (89 مدينة (44 مدينة صحراوية و45 مدينة ذات ظهير صحراوي) تمثل 38٪ من إجمالي عدد المدن المصرية عام 2016، وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (1–1).

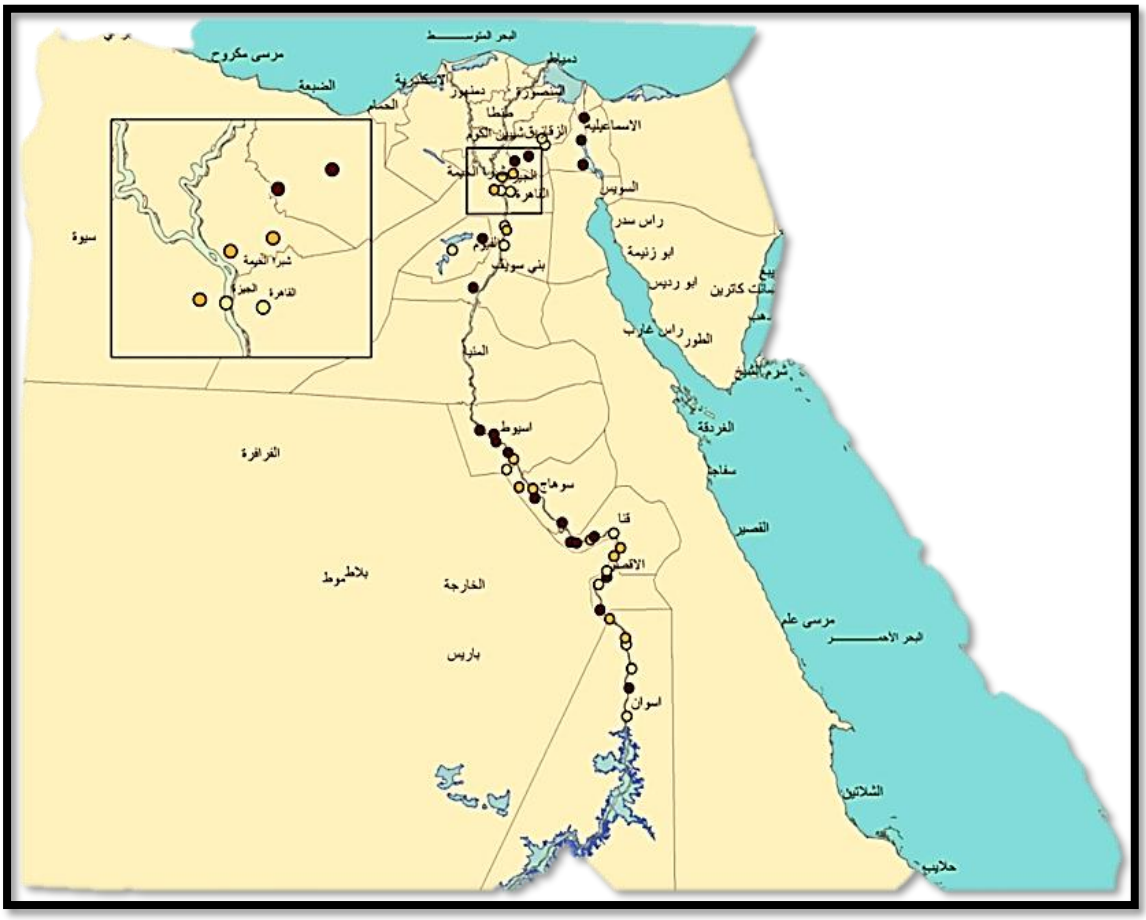

المصدر: وزارة الإسكان، السياسة الوطنية للتنمية الحضرية، القاهرة، 2021.

شكل رقم(1–7)

هيكل استعمالات الأراضي للمدن عام 2020

جدول رقم (1-1)

توزيع مدن الظهير الصحراوي طبقًا لبعد الظهير (بالكم)

حول مدن الدلتا، الوادي وبعض المدن الأخرى عام 2016

التصنيف	بعد الظهير الصحراوي(كم)	عدد المدن	أسماء المدن		
			مدن الدلتا	مدن الوادي	مدن أخرى
ظهير صحراوي	0	12	القاهرة – القرين	الجيزة – أسوان – الطود –القرنة – الغنايم – الريديسية – كلابشة	الإسماعيلية – التل الكبير – فايد
	3-0	9	–	قنا – الوقف – نقادة – جهينة الغربية – يوسف الصديق – أطفيح – الصف – كرداسة – كفر غطاطي ومنشأة البكاري	–
	5-3	11	الخانكة – مشتول السوق	إدفو – أسيوط – البداري – السباعية – دراو – ساقلتة – فرشوط – قفط – العياط	–
	7-5	13	بلبيس	أبنوب – إسنا – البياضية – دشنا – دار السلام – سوهاج – ساحل سليم – سمسطا – طامية – منفلوط – نجع حمادي	القنطرة غرب
الإجمالي			5	36	4
			45 مدينة		
مدن ذات طبيعة خاصة		5	الخُصُوص – بَلْطيم – بُرج البُرلُّس – بور فؤاد – بور سعيد		

المصدر: وزارة الاسكان، السياسة الوطنية للتنمية الحضرية، القاهرة، 2021.

ثانيًا- المدن الجديدة:

تم رصد دور المدن الجديدة من خلال التساؤل الآيت: هل من الأفضل الاستمرار في بناء مدن جديدة أم العمل على تحسين المدن القائمة؟ كيف يتحقق ذلك؟ وضرورة الاعتراف بأن التوسع العمراني يمثل قوة دافعة للتنمية في مصر، وهو ما تتبناه الدولة المصرية خلال السنوات الأخيرة من خلال الإجراءات التي اتخذتها في إطار إستراتيجيتي 2030 و 2050، انطلاقًا من الحقائق الآتية:

- يعيش في المدن حاليًا نحو 55% من سكان العالم، وبحلول عام 2050، سيزداد سكان الحضر بأكثر من ضعف العدد الحالي، بحيث سيعيش 7 من بين كل 10 مواطنين في العالم في المدن.
- تساهم المدن بأكثر من 80% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، يمكن للتوسع الحضري أن يسهم في تحقيق النمو المستدام إذا ما أُحسن إدارته.

- الزيادة المتوقعة في عدد سكان مصر من 100 مليون إلى 160 مليون نسمة بحلول عام 2050.
- سرعة التوسع الحضري ونطاقه يحملان معهما تحديات، من بينها تلبية الطلب المتسارع على الإسكان، وتوفير أنظمة نقل ومواصلات مترابطة، المرافق، والخدمات الأساسية فضلاً عن الوظائف.
- الزحف الحضري يشكل ضغوطًا على الأرض والموارد الطبيعية، ويؤدي إلى نواتج غير مرغوب فيها، فالمدن تُسهم بنسبة الثلثين من استهلاك الطاقة العالمي، وأكثر من 70% من انبعاثات غازات الدفيئة.
- تؤدي المدن دورًا متزايد الأهمية في التصدي لتغير المناخ، لأن تعرضها لمخاطر المناخ والكوارث يزداد مع نموها. فقرابة نصف مليار شخص من سكان الحضر يعيشون في مناطق ساحلية، وهو الأمر الذي يزيد من خطر تعرضهم لعصف الرياح وارتفاع منسوب مياه البحر.
- المدن أيضًا في الخطوط الأمامية لمكافحة الأوبئة، وتخضع المدن في أنحاء المعمورة حاليًا لأقصى اختبار مع تفشِّي جائحة كورونا. فهي تُؤثِّر لا على الصحة العامة فحسب، وإنما أيضًا على الاقتصاد والنسيج الاجتماعي، وتكشف جائحة كورونا في ظل ما أحدثته من أزمات صحية واجتماعية واقتصادية متزامنة عن مدى جودة تخطيط المدن وإدارتها، وتأثير ذلك على مدى قدرة كل مدينة أو عجزها عن أداء وظائفها لا سيما في أوقات الأزمات.

إن بناء مدن مستدامة وصحية ولديها القدرة على تأدية وظائفها يتطلب تنسيقًا واسعًا للسياسات وخيارات الاستثمار، وللحكومات الوطنية والمحلية دور مهم يحتم عليها أن تتحرك الآن كي تشكل مستقبل تنميتها، وتتيح فرصًا للجميع، وقد رصدت السياسة الوطنية للتنمية الحضرية الملامح الآتية للمدن الجديدة:

- **انخفاض معدلات الاستيعاب السكاني:** على الرغم من أن حجم السكان في المجتمعات العمرانية الجديدة لم يتخط 50٪ من حجم السكان المُخطط، إلا أن هناك إصرارًا على مواصلة زيادة أعداد وأحجام ومساحة المجتمعات العمرانية الجديدة- جدول رقم (1-2).
- **عدم التوازن بين الإنفاق الاستثماري ونسبة الاستيعاب:** سواء بشكل عام بين حجم الاستثمارات المنفذة في المدن الجديدة والمدن القائمة، أو بين المدن الجديدة وبعضها.
- **ضعف القدرة التنافسية على جذب السكان:** عدم توافر الخدمات العامة والأنشطة الاقتصادية مع ضعف الاتصالية بين المدن ومع المدن القائمة مما أدى إلى انخفاض معدلات جذب السكان. بالإضافة إلى قلة وسائل النقل الجماعي.
- **عدم ملائمة العرض من الوحدات السكنية لشرائح السكان المستهدفة:** يتم بيع وحدات تستهدف الأسر متوسطة الدخل بأقساط شهرية تزيد عن 3500ج، في حين أنه طبقًا لمسح الدخل والإنفاق- الأسر التي تنفق أكثر من 2387ج/ شهريًا تنتمي إلى شريحة الـ20 ٪ الأكثر ثراءً في مصر.

- **ارتفاع نسبة الوحدات الشاغرة:** يبلغ متوسط نسبة الوحدات الشاغرة في المدن التابعة التي لا تتمتع بقاعدة اقتصادية إلى 73٪، وإلى 93٪ في المدن التوأمية، وبمتوسط 55٪ في المدن ذات القاعدة الاقتصادية، وبمتوسط عام 60٪ على مستوى الجمهورية.
- **استحواذ القاهرة الكبرى على الحجم الأكبر من الاستثمارات:** تصل إجمالي الاستثمارات للمدن الجديدة بالقاهرة الكبرى نحو 24.5 مليار جنية بنسبة 63% تقريبًا من إجمالي استثمارات المدن الجديدة (38.9) مليار جنية.

جدول رقم(1-2)

معدلات نمو السكان المستهدفة بالمدن الجديدة بحلول عام 2030

المدن الجديدة		عدد السكان 2006 بالألف	عدد السكان 2017 بالألف	معدل النمو الحالي %	معدل النمو المتوقع %	عدد السكان المتوقع طبقًا لمعدل النمو بالألف	عدد السكان المستهدف عام 2030 بالألف
مدن الجيل الأول	العاشر من رمضان	125.9	159.3	2.4	6.3	999.4	2233.0
	السادات	48.7	60.6	2.2	6.2	373.1	500.0
	مدينة 15 مايو	90.7	108.2	1.8	2.5	274.9	250.0
	برج العرب الجديدة	41.7	70.5	5.4	12.4	875.8	570.0
	الصالحية الجديدة	19.0	23.4	2.1	5.5	128.3	70.0
	دمياط الجديدة	27.0	33.2	2.1	8.7	288.6	450.0
	مدينة 6 أكتوبر	154.1	190.7	2.2	10	1905.0	2150.0
مدن الجيل الثاني	القاهرة الجديدة	122.3	148.8	2	16.8	2497.9	3250.0
	مدينة الشيخ زايد	29.4	36.9	2.3	7.5	275.0	750.0
	العبور	41.2	54.1	2.8	7.4	398.8	696.6
	بدر	17.2	20.3	1.7	1.8	35.6	430.0
	النوبارية الجديدة	5.3	7.0	2.7	11.2	77.8	305.0
	بني سويف الجديدة	17.9	23.4	2.7	7.7	180.0	420.0
	المنيا الجديدة	4.6	6.0	2.8	9.9	59.6	156.0
	الفيوم الجديدة	0.0	0.0	0	0	0.0	0.0
	الشروق	22.6	26.7	1.7	2.5	66.0	500.0
مدن الجيل الثالث	أسيوط الجديدة	1.8	2.3	2.8	2.8	6.5	130.0
	سوهاج الجديدة	0.1	0.1	4.2	4.2	0.4	81.0
	أسوان الجديدة	0.0	0.0	0	0	0.0	0.0
	قنا الجديدة	0.1	0.1	4.3	4.3	0.4	130.0
	طيبة الجديدة	0.7	0.8	2.13	2.13	1.7	70.0
	إخميم الجديدة	0.0	0.0	0	0	0.0	0.0
	شمال خليج السويس	0.0	0.0	0	0	0.0	0.0

تحت التنفيذ	توشكى الجديدة	0.0	0.0	0	0	0.0	0.0
	شرق العوينات	0.0	0.0	0	0	0.0	0.0
	الاقصر الجديدة	0.0	0.0	0	0	0.0	0.0
	الفرافرة الجديدة	0.0	0.0	0	0	0.0	0.0
	شرق بورسعيد	0.0	0.0	0	0	0.0	0.0
	العالمين الجديدة	0.0	0.0	0	0	0.0	0.0
الإجمالي		770.1	972.5			8444.9	13141.6

المصدر: وزارة الإسكان، السياسة الوطنية للتنمية الحضرية، القاهرة، 2021.

- **ضعف صلاحيات أجهزة المدن الجديدة:** لا توجد صلاحيات كافية لجهاز المدينة تسمح له بمرونة تسيير عمليات التنمية وتوجيهها دون الرجوع المستمر إلى الجهات المركزية، مما قد يعوق تعزيز التنمية، فضلاً عن غياب دور الجهاز في عمليات الصيانة.
- **لا يوجد نظم للتقييم:** غياب نظم التقييم والمتابعة للمراحل الأولى السابق تنفيذها في المدن الجديدة دون الوقوف على أسباب النجاح والفشل، مع غياب الجهاز الإداري للمدينة بعد مرحلة التنفيذ في عملية الصيانة والمتابعة.
- **تغير الاشتراطات بشكل غير متسق مع أهداف التخطيط:** السماح بزيادة الارتفاعات أو تحويل الأراضي إلى أنشطة تجارية ينتج عنها زيادة الكثافة السكانية مما يؤدي مستقبلاً إلى زيادة الأحمال على المرافق والشبكات.
- **تم رصد أهم تحديات النمو العمراني للمدن الجديدة، وقد تضمن ما يأتي:**
  - ضعف مساهمة المدن الجديدة لاستيعاب حجم السكان المستهدف.
  - عدم التوازن بين معدل الإنفاق ونسبة الاستيعاب.
  - ارتفاع نسبة الوحدات الشاغرة (مغلقة – خالية).
  - عدم وجود آلية لتحديث بيانات الوحدات المغلقة.
  - عدم تناسب تكلفة السكن مع قدرات ذوى الدخل المنخفض والمتوسط.
  - ارتفاع تكاليف النقل داخل المدينة الجديدة وبأماكن العمل.
  - صعوبة انتقال الساكن الذي يتمتع بالإيجار القليل في التجمعات القائمة إلى مسكن آخر بإيجار أعلى بكثير في المدن الجديدة.
  - ارتفاع تكاليف الإعاشة (سواء تكلفة السكن، الانتقالات، الحصول على الاحتياجات اليومية).
  - قلة المعروض من الخدمات في العديد من المدن الجديدة، ولا ترتبط بمرحلية التنفيذ.
  - عدم انتظام النمو العمراني بين المناطق السكنية المختلفة في المدينة.
  - عدم التوازن في معدلات الإنجاز في قطاعات المدينة المختلفة.

- مخاطر استيعاب الشبكات الحالية لحجم السكان المستهدف.
- مخاطر ارتفاع تكاليف الصيانة وبخاصة لشريحة المتوسط.
- عدم الاعتماد على الطاقة الجديدة والمتجددة وما يترتب عليه من مشكلات.
- غياب نظم التقييم والمتابعة للمراحل الأولى التي تم تنفيذها في المدن الجديدة.
- غياب الجهاز الإداري للمدينة بعد مرحلة التنفيذ في عملية صيانة المباني والواجهات، وبالتالي الحفاظ على القيمة الاقتصادية والطابع البصري.
- تعارض المسئوليات بين الإطار المؤسسي والأجهزة والمؤسسات والوزارات المعنية بالتنمية القطاعية.
- عدم وجود مسئولية لأية جهة على الحفاظ مستلزمات البناء للوحدات السكنية مما يجعل الملاك وشركات المقاولات تدفع مبالغ كبيرة (من 1000- 2000) في الشهر للعرب لحمايتها من السرقة.
- تتركز معظم المدن الجديدة في إقليم القاهرة الكبرى الذي يستضيف ثلاثة أرباع مجموع مساحة أراضي هذه المدن على الرغم من أنها لا تتعدى 25% من السكان.
- تزيد حجم الاستثمارات في القاهرة الكبرى عن 65 % من إجمالي الاستثمارات.
- سوق المضاربات العقارية في تزايد مستمر.
- ارتفاع نسبة عدد الوحدات السكنية الشاغرة بغرض تأمين مستقبل الأبناء.
- معظم المدن الجديدة في صعيد مصر استطاعت أن تجذب سكانًا من تلك المدن فقط، وليس من المناطق الريفية المحيطة بها.

2- تعزيز الاتصالية بين المدن وداخلها:

تم رصد التحديات التي تقف حجر عثرة أمام تعزيز جهود الاتصالية بين المدن وداخلها، والتي تؤثر سلبًا على محاور الحركة بها، وتتضمن الآتي:

<u>أولاً</u>- عدم ملائمة تخصيص الأراضي لخدمات النقل الجماعي، بسبب:

- عدم كفاية المساحات المخصصة لمحطات النقل العام الرئيسية والفرعية.
- ضعف القدرة الاستيعابية على الطرق لاستيعاب وسائل النقل الجماعي.
- التعدي على حرم وسائل النقل الجماعي لصالح السيارات الخاصة في عدة محاور حضرية.
- عدم كفاية أماكن انتظار السيارات بالشارع في معظم الطرق الحضرية.
- عدم وجود شبكة لمسارات الدراجات بالمحاور الحضرية.
- التعدي على أرصفة المشاة لتوسيع حارات المرور.

ثانيًا- تواضع خدمات النقل في المدن المتدهورة اقتصاديًا، لانخفاض توجيه الاستثمار العام في خدمات النقل في غالبية المدن.

ثالثًا- عدم ملائمة الأطر القانونية والمؤسسية التي تحكم النقل الحضري، بسبب:

- غياب تخطيط النقل المستدام في خطط النقل الحضرية.
- عدم وجود شبكة متكاملة للنقل الجماعي في خطط النقل.
- ضعف الهياكل والقدرات المؤسسية والتمويلية لتخطيط خدمات النقل وتمويلها وإدارتها.
- غياب القوانين والإجراءات لإدارة التعاقدات القائمة على توفير الخدمة.

رابعًا- تواضع خدمات النقل في المناطق الريفية والمناطق النائية، بسبب:

- وجود شبكة طرق ريفية ذات قدرات ضعيفة وغير آمنة.
- انخفاض مستوى خدمة النقل الجماعي التي تربط بين المناطق الريفية والمراكز الحضرية.

خامسًا- عدم المساواة في توفير مرافق النقل وتقديم الخدمات:

- انخفاض مستوى خدمة النقل الجماعي لمعظم وسائل النقل، بما في ذلك الوسائل غير الرسمية.
- وجود فجوة بين طلب السكان بالحضر على وسائل النقل الجماعي والمعروض منها.
- تركز استثمارات النقل في قطاع الطرق وتواضع مخصصات الصيانة عدم اتساق الاستثمارات والخطط الإستراتيجية لقطاع النقل مع الامتداد العمراني السريع للمدن القائمة.

سادسًا- تواضع الإفادة من نظم التمويل المختلفة المتاحة:

- ضعف الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال قطاع النقل.
- عدم كفاية الخدمات الائتمانية لمقدمي خدمات النقل، وعدم تشجيع القطاع الخاص للاستثمار.

سابعًا- غياب خدمات النقل الأخضر/ الذكية:

- غياب تطبيق خطط وسياسات النقل الأخضر المستدام.
- عدم توافر البنية الأساسية لدعم خدمات المشاة وراكبي الدرجات وعدم الوعي الكامل بأهميتها.

ثامنًا- قلة مراكز الخدمات اللوجستية والمناطق الخاصة:

- ضعف التخطيط وتوجيه الاستثمار في المراكز اللوجستية الحضرية.
- عدم كفاية قدرات النقل لربط المراكز الوطنية والإقليمية والحضرية.

وقد حددت السياسة الوطنية للتنمية الحضرية المتطلبات والتوجهات التي ينبغي تبنيها في الخطط الوطنية لتعزيز جهود الاتصالية بين المدن وداخلها، وتتضمن الآتي:

- تطوير إستراتيجية قومية متكاملة لقطاع النقل وربطها بكافة القطاعات لخدمة الاقتصاد القومي.
- تحديث المخطط القومي للنقل على مستوى الربط بين مناطق الجمهورية شاملة خدمات البنية التحتية وخدمات النقل.
- وضع خطط واقعية لتنفيذ سياسات النقل وتفعيلها.
- تطوير المخطط الحضري للنقل على مستوى المدن الكبرى (القاهرة – الإسكندرية).
- تحقيق التكامل بين كافة وسائل النقل على المستوى القومي لربط المدن القائمة والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة مع المجتمعات العمرانية الجديدة.

3- التوازن الإقليمي والتنمية المتكاملة:

أكدت سياسة التنمية الحضرية الوطنية، على أن مظاهر الخلل في التوازن الإقليمي لجهود التنمية، يتضمن الجوانب الآتية:

<u>أولاً- الإنتاجية الاقتصادية</u>: معظم المدن الكبرى والثانوية المرشحة لكى تلعب دور أقطاب النمو المضادة ومراكز التنمية الحضرية الرئيسية ذات قدرات إنتاجية متوسطة إلى منخفضة وذات قدرات تنافسية محدودة مقترنًا بتراجع الكفاءة الوظيفية والاقتصادية لكل المدن، بشكل يحد من فرص حدوث الاستقطاب العكسي وإعادة التوازن للنسق العمراني المصري بما يؤكد على توقع حدوث مزيد من الهيمنة للقاهرة الكبرى وإقليم الإسكندرية الحضري.

<u>ثانيًا- مركزية الخدمات</u>: تراجع الدور الإقليمي لمعظم المدن الصغرى ومتوسطة الحجم – من منظور: جذب المؤسسات الخدمية الإقليمية للقيام بدور مركز الخدمات الحضري للقرى المحيطة (ضعف مركزية الخدمات الإقليمية)، وعدم قدرتهم على الجذب السكاني وجذب المؤسسات الاقتصادية الأساسية.

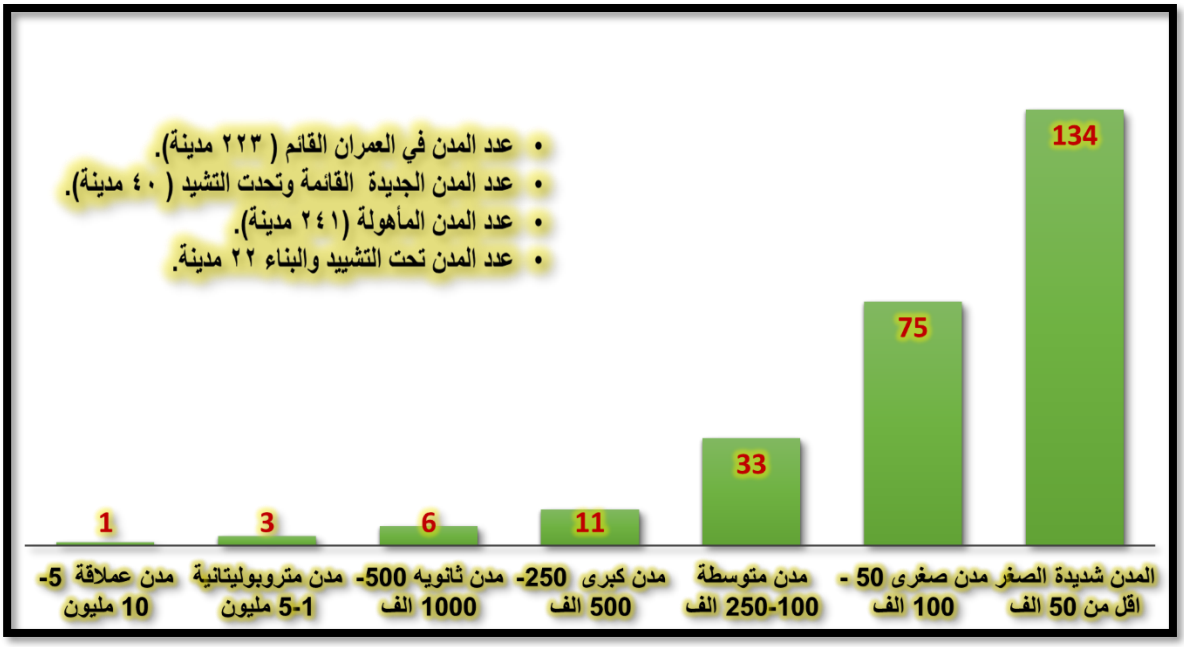

المصدر: وزارة الإسكان، السياسة الوطنية للتنمية الحضرية، القاهرة، 2021، بتصرف.

شكل رقم (1–8)

توزيع أحجام السكان والمدن المصرية 2017

4– تعزيز أطر الحوكمة الحضرية:

حددت السياسة الوطنية للتنمية الحضرية أهم التحديات التي تواجه أطر الحوكمة الحضرية، في الآتي:

أولاً– منظومة إدارة الأراضي (توزيع الأراضي المُتاحة طبقًا لمواقع التنمية):

- **النطاق الأول**: يضم الأراضي المضافة للكتل العمرانية داخل الحيز العمراني المُعتمد، الأراضي المضافة للكتل العمرانية القائمة أو أراضي مناطق التطوير داخل الكتلة القائمة (نحو 180 ألف فدان)، موزعة على النحو الآتي: 227 مدينة، 4740 قرية و29330 تابعًا.
- **النطاق الثاني**: يضم الأراضي داخل الزمام، مساحتها 10 مليون فدان، موزعة على النحو الآتي: أراضي الزراعة ومرافقها 8.9 مليون فدان، الاستعمالات العمرانية 1.1 مليون فدان بنسبة 11.5٪.
- **النطاق الثالث**: يضم أراضي التنمية خارج الزمام، مساحتها 967805 كم2، موزعة على ثلاثة مواقع: شبه جزيرة سيناء بمساحة 61 ألف كم2 بنسبة 6.3٪، الصحراء الشرقية بمساحة 223 ألف كم2 بنسبة 23٪، الصحراء الغربية بمساحة 683.8 ألف كم2 بنسبة 70.7٪، موزعة على ولايات هيئات الدولة للتنمية، والقوات المسلحة– شكل رقم (1–8).

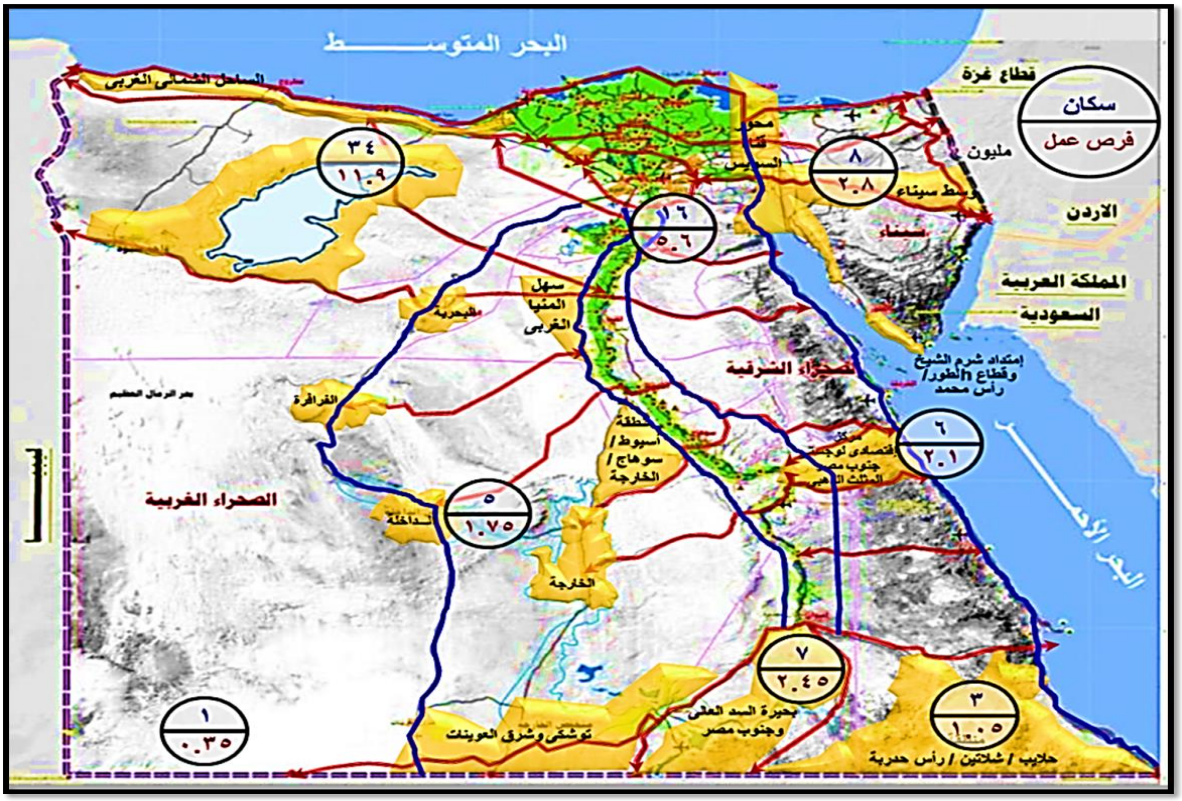

المصدر: هيئة التخطيط العمراني، المخطط الإستراتيجي القومي للتنمية العمرانية في مصر بحلول عام 2052، (2012).

شكل رقم (1-9)

أراضي التنمية خارج الزمام حتى عام 2052

ثانيًا- منظومة إدارة الأراضي:

تواجه منظومة إدارة الأراضي بمجموعة من التحديات، من أهمها ما يأتي:

- **تحديات تشريعية:** نتيجة تعدد الأطر التشريعية المنظمة للإدارة والتصرف في الأراضي وتنميتها، حيث يوجد 18 قانونًا وقرارًا جمهوريًّا.
- **تحديات مؤسسية: حيث** تشارك 16 وزارة و13 هيئة في إدارة الأراضي بالنطاقات الثلاثة دون تنسيقٍ كافٍ فيما بينها، ويحكمها **الضوابط الآتية:**

- حظر وضع اليد، حظر استخدامات الأراضي المبيعة في غير الغرض المباعة له، حظر التصرف أو التجزئة في الأراضي بغير موافقة جهة الولاية.
- لا تخصيص أي أرض خارج الخريطة الاستثمارية إلا بقرار جمهوري من خلال المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة بعد العرض على مجلس الوزراء.

- **تحديات في السياسات:** ويرتبط بالتغير المستمر في سياسات إدارة الأراضي وتنميتها، وغياب آليات تحقيق الإدارة المستدامة في تنمية الأراضي داخل وخارج الزمام.

وقد حددت السياسة الوطنية للتنمية الحضرية المتطلبات والتوجهات التي ينبغي تبنيها في الخطط الوطنية لتعزيز الحوكمة في منظومة إدارة أراضي الدولة، وتتضمن الآتي:

- اعتماد سياسة قومية لإدارة أراضي التنمية.
- إقرار خطط تنمية أراضي جهات الولاية طبقًا للقرار الجمهوري رقم 620 لسنة 2018.
- إقرار قانون موحد للتعامل مع أراضي التنمية وهيكلة المهام وصلاحيات جهات الولاية.
- وضع إطار تشريعي وآليات تنفيذ لتعزيز قُدرة الدولة على منع التعدي على الأراضي المتاحة للتنمية داخل الزمام وخارجه.
- وضع آلية وطنية لتوثيق الحيازة العامة والخاصة بتكلفة مقبولة.
- اعتماد خطة استثمارية مكانية موحدة وشاملة لكافة أنماط التنمية.
- اعتماد كيان مؤسسي لإدارة تنمية الأراضي والتنسيق بين جهات الولاية.

ثالثًا– منظومة الإدارة المحلية:

تتكون منظومة الإدارة المحلية في مصر من:

- وحدات الإدارة المحلية: 27 محافظة، 188 مركزًا، 227 مدينة، 91 حيًّا، 1337 وحدة محلية قروية، 26 مدينة جديدة.
- استخدامات موازنة الإدارة المحلية (إجمالي الاستخدامات – إجمالي الموارد – عجز الموازنة).
- العاملون بوحدات الإدارة المحلية.
- الدرجات الممولة 3.4 مليون، 3 مليون درجة مشغولة، 460 ألف خالية بنسبة 13.4%.

وتواجه منظومة الإدارة المحلية بمجموعة كبيرة من التحديات، من أهمها التحديات الآتية:

- **عدم منح الأقاليم الاقتصادية الشخصية الاعتبارية المستقلة**، وبالتالي لا تعد من وحدات الإدارة المحلية، ولا يوجد لها سلطات حقيقية أو موارد مالية مستقلة، أو أجهزة مؤهلة للقيام بمسؤولياته، وهو ما يرسخ من الإدارة المركزية للتنمية في مصر.
- **تعارض اختصاصات السادة المحافظين مع السلطات المخولة للوزارات المركزية** ولا نجد سلطة حقيقة سوى على المديريات التي نقلت اختصاصاتها للمحافظين بالقانون رقم 43 لسنة 1979.

- **العلاقة المؤسسية بين المحافظة ومديريات الخدمات منظمة قانونًا وغير مُفعلة في الواقع** نتيجة عدم الوعي بهذا التنظيم وعدم توافر القدرات بوحدات الإدارة المحلية للقيام بهذه المهام الإضافية، بالإضافة إلى عدم تنظيم العلاقة المؤسسية بين المحافظة وفروع الوزرات.
- **تقادم التشريعات المُنظمة للإدارة المحلية:** حيث تم إصدار قانون نظام الإدارة المحلية الحالي رقم (43) عام 1979، وتم إصدار لائحته التنفيذية بقرار رئيس الوزراء رقم (707) عام 1979، وقد مر نحو أربعين عامًا على هذه التشريعات التي لم تعد مُواكبة للتغيرات والتحديات التي تُواجه المحافظات المصرية، والتي أصبحت تَحُد من قُدرة المُحافظات على إيجاد حلول مُبتكرة وفورية لمُشكلاتها.
- **ضعف الموازنات المخصصة لوحدات الإدارة المحلية**، حيث تمثل نسبة الباب الأول الخاص بالأجور والباب الثاني الخاص بالمستلزمات نحو 92٪ من إجمالي الموازنة، أما الباب السادس الخاص بالاستثمارات– وهو القيمة المضافة للمحافظات من استخدامات الموازنة للمحافظات– لا يتجاوز 2.6٪ من جملة الموازنة، مع عدم وجود آلية الحسابات الخاصة بالأحياء رغم أهميتها الشديدة لمُواجهة المُتطلبات اليومية التي لا تحتمل التأخير، فضلاً عن تقييد سلطة وحدات الإدارة المحلية في التصرف بشأن زيادة مواردها المالية.
- **المركزية الشديدة في اتخاذ القرار وعدم استخدم التفويض:** بما يتطلب اللجوء في مُعظم القرارات خاصةً المُتعلقة بتخصيص الأراضي أو المُتعلقة بقبول تبرعات المواطنين بأراضي/ عقارات للمنفعة العامة، أو غيرها للوزير المُختص بالتنمية المحلية، والذي يرفعها بدوره لرئيس الوزراء الذي يقوم حاليًا مقام المجالس الشعبية المحلية التي تم حلها، مما قد يستغرق نحو ثلاثة أشهر في بعض الأحيان.
- **عدم وضوح العلاقة بين السلطة المركزية واللامركزية:** مثل استمرار الولاء المزدوج لقيادات مُديريات الخدمات التي نُقلت للمُحافظات (إحدى عشرة مُديرية) تجاه الوزارات المركزية من حيث التعيين والنقل، والترقية، والولاء تجاه المحافظة التي يعملون بها، وترتب على ذلك عدم وضوح العلاقة بين أجهزة الإدارة المحلية وأجهزة الإنتاج والخدمات المركزية.
- **عدم تفعيل المراكز التكنولوجية لخدمات المواطنين:** وعدم تمثيل كافة الخدمات التي تُقدمها الوحدات بنطاق وحدات الإدارة المحلية وأهمها الخدمات التعليمية والطبية والتموين والتضامن الاجتماعي في المراكز التكنولوجية حتى تُصبح المراكز التكنولوجية لخدمات المواطنين بوحدات الإدارة المحلية بحق منصة الخدمات الوحيدة.

- **ضعف الاعتمادات المخصصة لتدريب الموظفين بالمحافظات المصرية:** حيث تقدر الاعتمادات بنحو 17.155 مليون جنيه بالباب الأول، ونحو 3.24 مليون جنيه بالباب الثاني، لكافة العاملين بالمحافظات للعام المالي 2018/2019، ويُقدر عددهم بنحو 3.2 مليون موظف، وبالتالي يكون التمويل المتاح للموظف الواحد (20.395 مليون جنيه /3.2 مليون موظف بالمحافظات) 6.37 جنيه سنويًّا، وهو رقم يعبر بذاته عن التنمية المهنية للموظفين بمحافظات مصر.

وقد حددت السياسة الوطنية للتنمية الحضرية المتطلبات والتوجهات التي ينبغي تبنيها في الخطط الوطنية لتعزيز الحوكمة في منظومة الإدارة المحلية، وتتضمن الآتي:

- استحداث أقاليم اقتصادية بموازنة مستقلة وجهاز إداري بسيط / استحداث هيئات عامة لإدارة مناطق الأقاليم الاقتصادية.
- سياسات تشريعية واضحة في قانون الإدارة المحلية الجديد باختصاصات السادة المحافظين.
- الأخذ باللامركزية الإدارية بنقل سُلطات واضحة لرؤساء الأقاليم/ الهيئات، وللمُحافظين ولقيادات الإدارة المحلية لوحدات الإدارة المحلية على مُديريات الخدمات وفروع الوزارات عدا السيادية.
- سياسات تشريعية واضحة في قانون الإدارة المحلية الجديدة يواكب التطورات الاقتصادية والاجتماعية والدستورية في المجتمع المصري.
- منظومة إدارة المُوارد الاقتصادية لوحدات الإدارة المحلية (اللامركزية المالية).
- منح السُلطة لوحدات الإدارة المحلية في زيادة مُواردها المالية من حيث زيادة الرسوم المحلية أو الضرائب المحلية القائمة أو فرض ضرائب محلية جديدة.
- نقل الاعتمادات الخاصة بالوزارات – الاستثمارات– التي نُقلت اختصاصاتها إلى المُحافظات، 11 مُديرية خدمية، إلى مُوازنة المُحافظات لتفعيل اللامركزية المالية والاقتصادية للمُحافظات.
- منح المُرونة لوحدات الإدارة المحلية في الصرف.
- سياسات تشريعية واضحة في قانون الإدارة المحلية الجديد بنقل هذه السلطات للسادة المحافظين.
- تقديم خدمات محلية متميزة مرتفعة الجودة تستخدم الأساليب الحديثة.
- سياسات تشريعية واضحة في قانون الإدارة المحلية الجديد بتنظيم العلاقة بين السلطة المركزية واللامركزية وأن هذه النصوص تطبق حتى في حالة التعارض مع التشريعات المركزية.
- تطوير سياسات إدارة المدن الجديدة، ويتضمن ذلك: هيئة مستقلة لتنسيق إدارة المدن الجديدة، وينقل لها المدن القديمة المؤهلة لذلك، ومنح الشخصية الاعتبارية لأجهزة تنمية المُدن الجديدة.
- منظومة جديدة للتخطيط المتكامل بالمحليات، ويتضمن:

- مسئولة وحدات الإدارة المحلية عن التخطيط لها والمديريات والإدارات الموجودة بنطاقها، ومتابعتها.
- إلزام وزارتي التخطيط والمالية بتنفيذ المشروعات الواردة في المُخططات الإستراتيجية للمُحافظات (بعد التوافق مع وزارة الإسكان والمرافق والمُجتمعات العُمرانية والهيئة العامة للتخطيط العُمراني) بنسبة 20% سنويًّا لمدة خمس سنوات.

5- تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية:

حددت السياسة الوطنية للتنمية الحضرية جوانب القصور في الاقتصاديات المحلية للمدن، والتي تتضمن الجوانب الآتية:

- غياب التنمية الاقتصادية المحلية عن السياسة الاقتصادية الكلية، وعدم وجود مخططات اقتصادية قوامها المدينة أو البعد المكاني والتنمية المكانية بشكل عام.
- قصور الإطار التشريعي عن تغطية بُعد التنمية الاقتصادية المحلية، وعدم وجود إلزام لأية جهة بمراعاة أبعاد التنمية المحلية.
- تفتت عملية التنمية مكانيًّا وهدر الموارد الطبيعية والبشرية وعدم استغلالها الاستغلال الأمثل، وعدم استخدام مفهوم "المجمعات وسلاسل القيمة" كأساس للتخطيط العمراني للمساهمة في زيادة التكامل بين المدن ورفع مساهمتها في النشاط الاقتصادي.
- توزيع الأنشطة الاقتصادية في الأراضي يتم وفق الطلب وليس وفق منظومة عرض متكاملة الأركان، ولا يوجد نظام قومي موحد لإدارة الأراضي وتخصيصها للأنشطة الإنتاجية مع محدودية المساحات المتاحة للنشاط الاقتصادي التي تحت تصرف الإدارة المحلية، وما يرتبط به من زيادة القطاع غير الرسمي.
- تراجع العائد على الأصول الإنتاجية خاصةً الأرض الزراعية، والتحول نحو البناء بغرض السكن وليس النشاط الاقتصادي.
- تراجع إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الإنتاج والتصدير وغياب إستراتيجية تراعي البعد المحلي للمشروعات الصغيرة، وعدم وجود جهة موحدة ذات فروع محلية مسؤولة عن التدريب المهني وربط عرض العمل وطلبه.
- غياب العدالة المكانية وعدم القدرة على تقدير مخصصات كل مدينة.
- وعدم وجود أسس تضمن عدالة توزيع مخصصات الاستثمار جغرافيًّا.
- عدم توافر بيانات تساهم في تقييم الدور الاقتصادي للمدينة ومساهمتها في النشاط الاقتصادي.

- تسارع النمو الحضري دون الرجوع للمخططات وعدم الإفادة من المخططات الإستراتيجية للمدن في تحديد طبيعة هذه المدن ودورها في التنمية وتحديدًا المدن المتداعية.

وقد حددت السياسة الوطنية للتنمية الحضرية المتطلبات والتوجهات التي ينبغي تبنيها في الخطط الوطنية لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، وتتضمن الآتي:

- ربط المخططات الإستراتيجية والتفصيلية للمدن بالأبعاد الاقتصادية.
- تعديل قوانين الإدارة المحلية والتخطيط لإيجاد كيانات مسؤولة عن التنمية الاقتصادية المحلية ودراسة تأثير السياسات الاقتصادية على البعد المحلي.
- دراسة شاملة للمجمعات الاقتصادية الممكنة ووضع سياسات تحفيزية للاستثمار فيها.
- إنشاء بنك الأراضي وسحب الأراضي من المستثمرين غير الجادين وتوسيع مساحات الأراضي المتاحة تحت تصرف الإدارة المحلية للأنشطة الاقتصادية.
- وضع آليات التنمية المتكاملة التي تربط بين الريف والحضر وتحفيز الصناعات الغذائية والزراعية.
- اقتراح قانون موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والربط بينها وبين المشروعات الكبيرة والمحلية، وتفعيل قانون المشتريات الحكومية رقم 5 لسنة 2015.
- الاعتماد على دوال تقدير الاحتياجات في توزيع الاستثمار جغرافيًّا والتأكيد على تخفيض نسبة المشروعات غير الموزعة في الخطة السنوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- إطلاق دليل تنافسية المدينة وبيان المصدر الخاص بالمنتجات في بيانات منشئها.
- وضع آلية لاشتراك الهيئات القطاعية في إعداد المخططات على أن يكون رأيها إلزاميًّا وليس تشاوريًّا والالتزام تشريعيًّا بالمخططات.

4-1 التوجهات الرئيسية للسياسة الوطنية الحضرية لمصر:

تم تحديد التوجهات الرئيسية للسياسة الوطنية الحضرية لمصر على النحو الآتي:

- التوجه نحو رفع نسبة التحضر لتصل إلى 60 –65 % من إجمالي السكان عام 2050 بما يدعم جهود مصر للوصول إلى مصاف الدول الأكثر تقدمًا في العالم.
- احترام الازدواجية القائمة في النسق العمراني المصري من سيطرة القاهرة والإسكندرية، وتوجيهها بما يدعم التنافسية العالمية والإقليمية المصرية.
- دعم التكتلات العمرانية الناشئة في النسق العمراني في صورة تكتلات حضرية /حضرية، وحضرية / ريفية؛ للوصول إلى اقتصاديات حجمية تدعم التنمية الاقتصادية لهذه التكتلات.

- إعادة الهيكلة العمرانية للقاهرة والإسكندرية والتكتلات العمرانية الناشئة مع تطوير منظومة إدارة التنمية العمرانية بما يتلائم مع هذه الهياكل العمرانية الجديدة.
- اعتماد التنمية الريفية كمحور رئيس في التنمية الحضرية من خلال الحفاظ على الأراضي الزراعية وعدم توسعة الأحوزة العمرانية إلا في أضيق الحدود مع دعم الارتباطات الريفية / الحضرية.
- التوجه نحو نسق عمراني أكثر ديناميكية، من خلال دعم الاتصالية وتقوية العلاقات والارتباطات المتبادلة بين الريف والحضر وبين العمران القائم والجديد.
- مواكبة التوجهات الحديثة نحو النمو المستدام والنمو الذكي للمدن لكل من المدن الجديدة والمدن القائمة.

ويتطلب تنفيذ التوجهات السابقة العمل على تعزيز أطر الحوكمة، والتنمية الاقتصادية المحلية، وذلك على النحو الآتي:

أولاً- سياسات تعزيز الحوكمة الحضرية:

- تطوير الأطر التشريعية والمؤسسية الحاكمة لمنظومة العمران والأراضي وإدارتها.
- اعتماد خطة استثمارية مكانية موحدة وشاملة لكافة أنماط التنمية.
- اعتماد كيان مؤسسي لإدارة تنمية الأراضي والتنسيق بين جهات الولاية في مناطق الامتداد.
- وضع إطار تشريعي وآليات تنفيذية لتعزيز قُدرة الدولة على منع التعدي على الأراضي المتاحة للتنمية.
- إقرار خطط تنمية أراضي جهات الولاية الواقعة في نطاق تلك المدن طبقًا للقرار الجمهوري رقم 620 لسنة 2018.
- خلق مُستوى جديد بالإدارة المحلية، وهو الأقاليم بموازنة مستقلة، وقُدرات فنية تخطيطية ومالية، ومهام تنموية وتنسيقية على مستوى الإقليم، ويشمل المدن القديمة من محافظات مختلفة والمدن القديمة والمدن الجديدة في ذات الإقليم.
- وضع منظومة موحدة للتخطيط المتكامل والمتابعة بنطاق التكتلات الحضرية، ويشمل المدن القديمة من خارج الإقليم الواحد، والمدن القديمة والمدن الجديدة من خارج الإقليم بقرار من رئيس مجلس الوزراء.
- تحويل مدن المنافذ إلي مدن ذكية.
- تفعيل مراكز الخدمات التكنولوجية للمواطنين بجميع مدن المنافذ.
- تنظيم خاص للمدن المتداعية باعتبارها من المدن ذات الأهمية الخاصة.
- تعزيز دور المحليات / مديريات التضامن / القوى العاملة / الجهات التمويلية في إقامة مشروعات تعاونية وتنمية القدرات والمشروعات الصغيرة.

- تفعيل مراكز الخدمات التكنولوجية للمواطنين في المدن المتداعية باعتبارها مدن خدمات.
- تفويض السلطة لهذه المدن لتنظيم الأسواق العشوائية، ودمج القطاع غير الرسمي.

ثانيًا– سياسات تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية:

- تحفيز الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعطيات المحلية والترابط بين الريف والحضر.
- إتاحة مساحات الأراضي للأنشطة الاقتصادية داخل المدن وربطها بخطة تنمية الاقتصاد المحلي كسياسة لتحفيز إنتاجية المدينة والحد من القطاع غير الرسمي.
- نظام للحوافز للمنشآت الكبيرة لتحفيز الترابط بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة داخل المدن.
- رفع القدرة التنافسية للمدن الجديدة لتكون مؤهلة لجذب الأنشطة والاستثمارات المحلية والأجنبية بسبب توافر الأراضي، من خلال ترفيق مناسب وعلى مستوى عالمي للمناطق الصناعية واللوجستية.
- زيادة درجة الاتصالية على التنقل بين المناطق السكنية والمناطق الخاصة بالنشاط الاقتصادي لزيادة ربطها بالمناطق اللوجستية والصناعية المجاورة.
- إنشاء قاعدة أو أساس اقتصادي: (مناطق حرفية – مناطق صناعات صغيرة – مناطق صناعات غذائية مرتبطة مع المحاصيل بالظهير– مناطق تجارة جملة – مراكز خدمات للتجمعات التابعة).
- العدالة في توزيع مخصصات استثمارات البنية التحتية والتنمية.

1–5 رؤية نقدية لمستقبل التنمية الحضرية في مصر:

نخلص من العرض السابق للجوانب المختلفة للسياسة الوطنية الحضرية، والتي تم صياغتها في ضوء توجهات الأجندة الدولية للتنمية الحضرية، بالتساؤل الآتي:

هل من الأفضل الاستمرار في بناء مدن جديدة أم العمل على تحسين المدن القائمة؟ وكيف يتحق ذلك؟

بداية لا بد من الاعتراف والتأكيد على أن التوسع العمراني يمثل قوة دافعة للتنمية في مصر، وهو ما تتبناه الدولة المصرية خلال السنوات الأخيرة من خلال الإجراءات التي اتخذتها في إطار إستراتيجتي 2030 و 2050، انطلاقًا من الحقائق الآتية:

أولاً– يعيش في المدن حاليًا نحو 55% من سكان العالم، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه. وبحلول عام 2050، سيزداد سكان الحضر بأكثر من ضعف العدد الحالي، بحيث سيعيش 7 من بين كل 10 مواطنين في العالم في المدن، حيث:

- تساهم المدن بأكثر من 80% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، يمكن للتوسع الحضري أن يسهم في تحقيق النمو المستدام إذا ما أُحسن إدارته، وذلك بزيادة الإنتاجية وإتاحة الفرصة لروح الابتكار والأفكار الجديدة للخروج للنور والانتقال– شكل رقم (1–9).

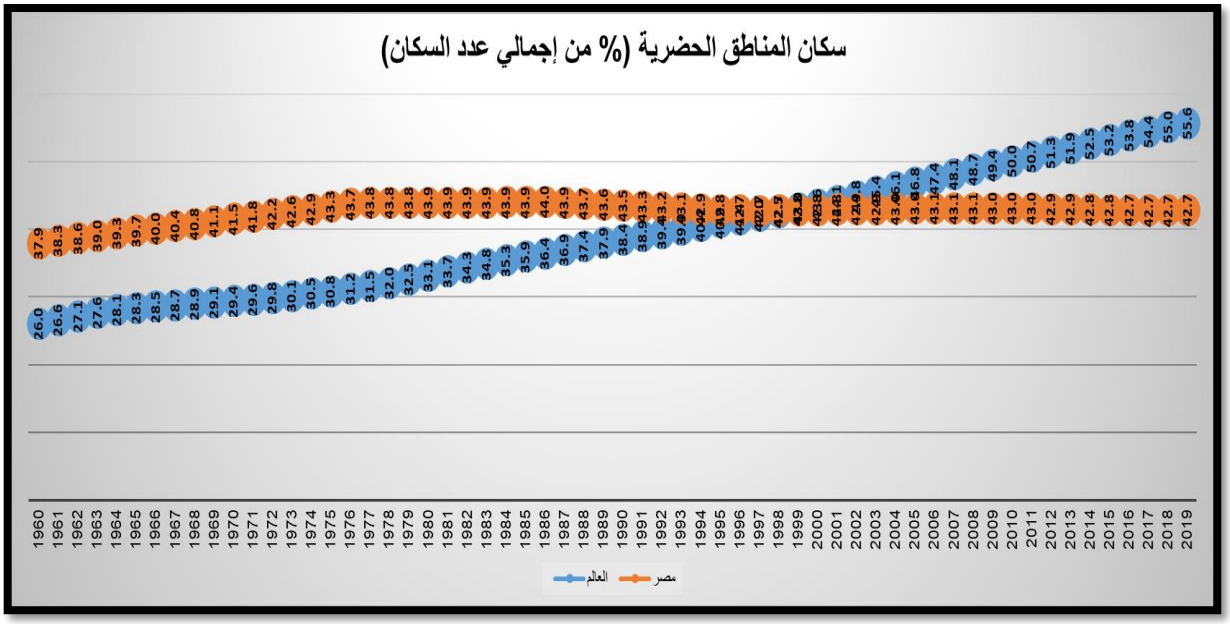

المصدر: من عمل فريق البحث اعتمادًا على: https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL

شكل رقم (1-10)

تطور سكان الحضر % من سكان العالم خلال الفترة (1960-2019)

- الزيادة المتوقعة في عدد السكان من 100 مليون إلى 160 مليون نسمة بحلول عام 2050.
- سرعة التوسع الحضري ونطاقه يحملان معهما تحديات، من بينها تلبية الطلب المتسارع على الإسكان ميسور التكلفة، وتوفير أنظمة نقل ومواصلات مترابطة، وغير ذلك من مرافق البنية التحتية، والخدمات الأساسية فضلاً عن الوظائف.
- الزحف الحضري يشكل ضغوطًا على الأرض والموارد الطبيعية، ويؤدي إلى نواتج غير مرغوب فيها، فالمدن تُسهم بنسبة الثلثين من استهلاك الطاقة العالمي، وأكثر من 70% من انبعاثات غازات الدفيئة.
- تؤدي المدن دورًا متزايد الأهمية في التصدي لتغير المناخ، لأن تعرضها لمخاطر المناخ والكوارث يزداد مع نموها. فقرابة نصف مليار شخص من سكان الحضر يعيشون في مناطق ساحلية، وهو الأمر الذي يزيد من خطر تعرضهم لعصف الرياح وارتفاع منسوب مياه البحر. وفي المدن الساحلية الأكبر في العالم – وعددها 136- يتعرض 100 مليون نسمة أو 20% من سكانها، وأصول قيمتها 4.7 تريليونات دولار لمخاطر الفيضانات الساحلية. ويجري نحو 90% من التوسع الحضري في البلدان النامية بالقرب من مناطق معرضة لمخاطر طبيعية، والأنهار، والسواحل، وفي تجمعات سكانية عشوائية وغير مخططة.
- المدن أيضًا في الخطوط الأمامية لمكافحة الأوبئة، وتخضع المدن في أنحاء المعمورة حاليًا لأقصى اختبار مع تفشِّي جائحة كورونا. فهي تُؤثِّر لا على الصحة العامة فحسب، وإنما على الاقتصاد والنسيج

الاجتماعي. وتكشف جائحة كورونا في ظل ما أحدثته من أزمات صحية واجتماعية واقتصادية متزامنة عن مدى جودة تخطيط المدن وإدارتها، وتأثير ذلك على مدى قدرة كل مدينة أو عجزها عن أداء وظائفها لا سيما أوقات الأزمات.

ثانيًا- توجد نقاط تلاقي ما بين أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة – الهدف رقم11- ورؤية مصر 2030، وذلك على النحو المبين بالشكل الآتي.

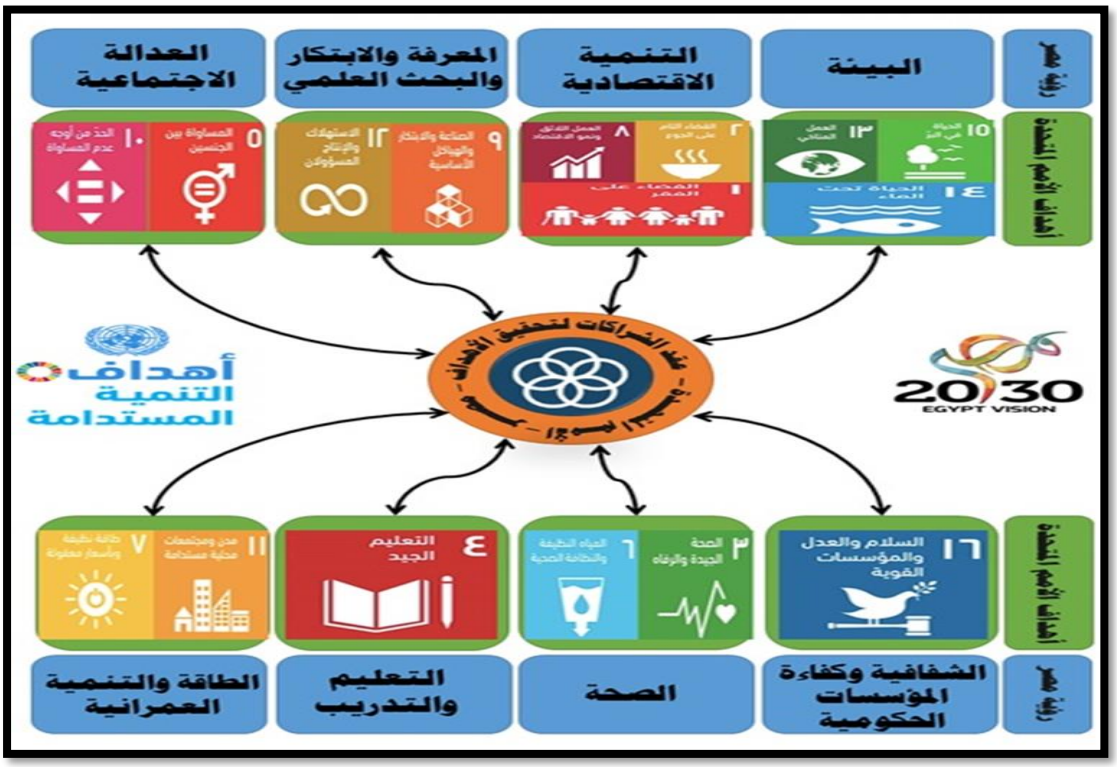

المصدر: https://www.eg.undp.org/content/dam/egypt/docs/Publications/

شكل رقم (1-11)

نقاط التلاقي بين أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ورؤية مصر 2030

رابعًا- تعمل مصر على الارتقاء بالبيئة الحضرية، باعتبارها من الأهداف الإستراتيجية لمحور التنمية العمرانية عام 2030، حيث بلغت جملة الاستثمارات التي خصصت لتطوير العشوائيات نحو 14 مليار جنيه خلال الفترة (2015-2021)، مما أدى إلى القضاء على مشكلة العشوائيات المهددة للحياة (Egypt's Projects Map, 2021) .

خامسًا- تساهم المدن بأكثر من 80% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، يمكن للتوسع الحضري أن يسهم في تحقيق النمو المستدام إذا ما أُحسن إدارته، وذلك بزيادة الإنتاجية وإتاحة الفرصة لروح الابتكار والأفكار الجديدة للخروج للنور والانتقال (البنك الدولي، 2021).

سادسًا– الزيادة المتوقعة في عدد السكان من 100 مليون إلى 160 مليون نسمة بحلول عام 2050، وفي هذا الصدد يتم تنفيذ 16 تجمعًا عمرانيًّا جديدًا في شتى أنحاء الجمهورية، ومن المخطط أن تستوعب التجمعات العمرانية الجديدة، عند اكتمال جميع مراحلها، نحو 14 مليون نسمة، وتوفر نحو 6 ملايين فرصة عمل دائمة (وزارة الإسكان، 2012).

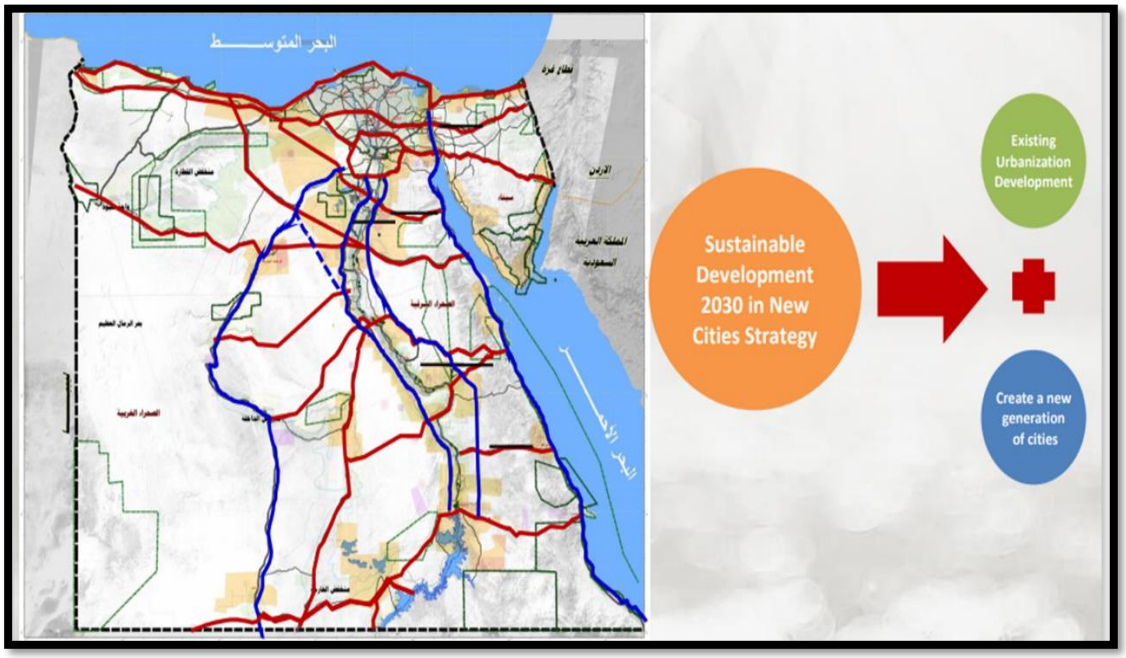

المصدر: هيئة التخطيط العمراني، المخطط الإستراتيجي القومي للتنمية العمرانية في مصر بحلول عام 2052.

شكل رقم (1–12)

المناطق المستهدفة للتطوير حتى عام 2030

وأخيرًا..

فإن بناء مدن مستدامة وصحية ولديها القدرة على تأدية وظائفها يتطلب تنسيقًا واسعًا للسياسات وخيارات الاستثمار، وللحكومات الوطنية والمحلية دور مهم يحتم عليها أن تتحرك الآن كي تشكل مستقبل تنميتها، وتتيح فرصًا للجميع، وسوف تحاول الدراسة مناقشة ذلك من خلال التركيز على تحليل المتغيرات العمرانية لمدينة القاهرة، والسياسات المتبعة للتجديد الحضري ووصولًا إلى الإجراءات التي تم اتباعها لحوكمة منظومة التنمية، وتدعيم التنمية الاقتصادية المحلية بها.

الفصل الثاني

تحليل المتغيرات العمرانية لمدينة القاهرة

2-1 تمهيد:

يركز هذا الفصل على تحليل الأبعاد والمتغيرات العمرانية في الأقسام الإدارية لمدينة القاهرة (الإطار المكاني)، حيث تم تصنيف الأقسام الإدارية إلى فئات حسب نوع الدراسة، حتى يمكن الإفادة منها في دراسة التشابكات الأخرى في المجالات المختلفة وأيضًا كموجه لتحديد أهداف التنمية المحلية لكل قسم إداري، وقد أمكن تلخيص محاور تحليل المتغيرات العمرانية الآتية:

- تصنيف الأقسام الإدارية حسب معدلات النمو السكاني (1996- 2017).
- موجهات النمو السكاني المستقبلي للأقسام الإدارية.
- تصنيف الأقسام الإدارية حسب الكثافة السكانية الإجمالية 2017.
- فرص التنمية العمرانية (توزيع الأراضي الفضاء) داخل حدود الأقسام الإدارية.
- تصنيف الأقسام الإدارة طبقًا لعدد الأسر/ عدد الحجرات.
- تصنيف الأقسام الإدارية حسب معدل التزاحم (فرد/ غرفة).
- توزيع نسبة الاستخدام (للسكن والعمل والوحدات المغلقة والخالية على مستوى الأقسام الإدارية).
- توزيع الأقسام الإدارية في مدينة القاهرة حسب نوع الحيازة للوحدات والمنشآت.

2-2 تصنيف الأقسام الإدارية في مدينة القاهرة حسب معدلات النمو السكاني:

يشير الشكل رقم (2-1) والجدول رقم (2-1) إلى تباينات واضحة بين الأقسام الإدارية من حيث معدل النمو السكاني السنوي في الفترة (1996- 2017)، ومنه يمكن استخلاص النقاط الآتية:

- هناك 13 قسمًا إداريًّا تزيد فيها معدلات النمو السكاني في خلال الفترة (1996- 2017) عن مثيلتها على مستوى مدينة القاهرة، هذه الأقسام الإدارية على الترتيب التنازلي: طرة، المرج، أول مدينة نصر، السلام، الخليفة، المقطم، منشأة ناصر، البساتين، دار السلام، النزهة، حلوان، المعصرة، 15 مايو، وتتراوح معدلات النمو السكاني ما بين (2%- 11.5%) سنويًّا خلال 20 عامًا، وتنقسم هذه الفئة إلى مجموعتين رئيسيتين (A – B) وتضم الفئة الأولى 3 أقسام إدارية هي (طرة- المرج- أول مدينة نصر).
- يفسر ارتفاع معدلات النمو السكاني في هذه الأقسام الإدارية المشار إليها في توافر عوامل الجذب السكاني وفي مقدمتها توافر المساحات الفضاء أو الصحراوية داخل حدود هذه الأقسام فضلاً عن وجود أقسام مخططة عمرانيًّا.

- باقي الأقسام الإدارية تقل فيها معدلات النمو السكاني في الفترة (96- 2017) عن متوسط معدل النمو السكاني في مدينة القاهرة (1.63%) خلال نفس الفترة. وتنقسم هذه المجموعة إلى ثلاث فئات (C – D – E) على النحو التالي:

- الفئة C تتراوح معدلات النمو السكاني بين (0.4- 47.1) وتضم 21 قسمًا إداريًّا، ومن المتوقع في هذه الأقسام الإدارية حدوث زيادة سكانية محدودة أو متوسطة في المستقبل (طبقًا لدراسة الهيكلة العمرانية لإقليم القاهرة الكبرى).
- الفئة D تمثل أقسام التفريغ السكاني المحدود حيث تمثل معدلات النمو السكاني قيمًا سلبية تتراوح بين (- 0.85%، - 0.1%)، ويلاحظ أن هذه الفئة تشمل أقسام إدارية في النطاق المركزي لمدينة القاهرة والأقسام المتاخمة لهذا المركز.
- الفئة E وتشمل الأقسام الواقعة في مركز المدينة التاريخي (7 أقسام إدارية) بالإضافة إلى قسم ثان مدينة نصر. ويمكن أن يطلق على هذه الأقسام وحدات التفريغ السكاني بمعدلات عالية بسبب منافسة الأنشطة التجارية للسكن في هذه الأقسام، وبسبب مشكلات المنطقة المركزية.

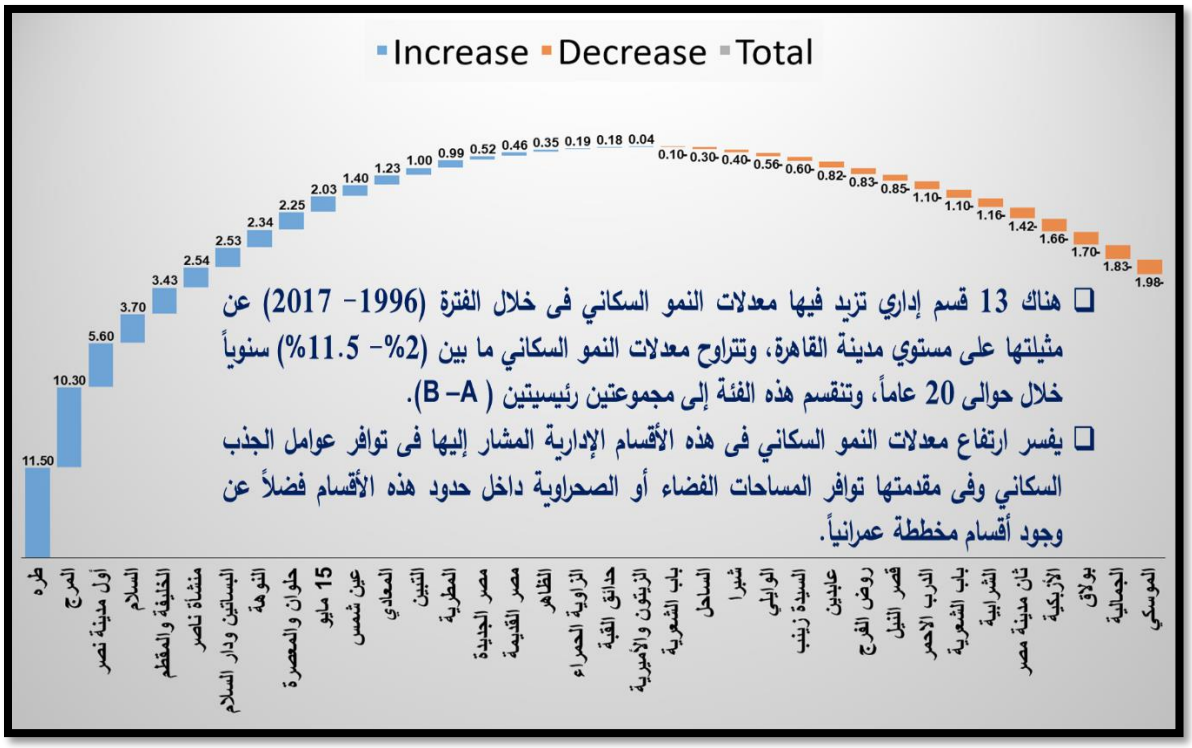

المصدر: اعتمادًا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام لسكان محافظة القاهرة، 2017، بتصرف.

شكل رقم (2-1)

تصنيف الأقسام الإدارية في مدينة القاهرة حسب معدلات النمو السكاني (1996- 2017)

جدول رقم (2–1)

تصنيف الأقسام الإدارية في مدينة القاهرة حسب معدلات النمو السكاني (1996– 2017)

م	الأقسام الإدارية	عدد السكان بالألف		معدل النمو السكاني السنوي %	الفئة	ملاحظات
		١٩٩٦	٢٠١٧			
١	طره	٧٦,٣	٢٣٠,٤	١١,٥	A	– أكبر من متوسط معدل النمو السكاني لمدينة القاهرة (فروق كبيرة)
٢	المرج	٢٥١,٦	٧٩٨,٧	١٠,٣		
٣	أول مدينة نصر	٢٩١,٦	٦٣٤,٨	٠٥,٦		– أقسام الجذب السكاني المرتفع
٤	السلام	٣٥٦,٥	٦٣٤,٥	٠٣,٧	٤,٦٢	– أعلي من متوسط معدل النمو السكاني لمدينة القاهرة (فروق متوسطة)
٥	الخليفة والمقطم	١٩١,٤	٣٢٩,٤	٣,٤٣		
٦	منشأة ناصر	١٦٨,٤	٢٥٨,٤	٢,٥٤		– أقسام الجذب السكاني المتوسط وحتى سنة الهدف
٧	البساتين ودار السلام	٦٦٦,٥	١٠٢١,١	٢,٥٣	B	
٨	النوهة	١٥٥	٢٣١,٢	٢,٣٤		
٩	حلوان والمعصرة	٥٣٧,٤	٧٩١,٣	٢,٢٥		– توافر بعض الأراضي الفضاء والصحراوية
١٠	١٥ مايو	٦٥,٦	٩٣,٦	٢,٠٣		
١١	عين شمس	٤٦٩	٦١,٤	٠١,٤	١,٦٣	– أقل من متوسط معدل النمو السكاني لمدينة القاهرة (فروق بسيطة)
١٢	المعادي	٧٠,٤	٨٨,٦	١,٢٣		
١٣	التبين	٥٩,٤	٧٢	١,٠٠		– من المتوقع فى هذه الأقسم الإدارية حدوث زيادة سكانية محدودة أو متوسطة وحتى سنة الهدف
١٤	المطرية	٤٩٨,٧	٦٠٢,٥	٠,٩٩		
١٥	مصر الجديدة	١٢١	١٣٤,١	٠,٥٢	C	
١٦	مصر القديمة	٢٢٨,٢	٢٥٠,٣	٠,٤٦		
١٧	الظاهر	٦٧	٧١,٩	٠,٣٥		
١٨	الزاوية الحمراء	٣٠٦,٢	٣١٨,٢	٠,١٩		
١٩	حدائق القبة	٣٠٤,٥	٣١٦,١	٠,١٨		
٢٠	الزيتون والأميرية	٣٢٣,٤	٣٢٦,٧	٠,٠٤	٠,٦٤	
٢١	باب الشعرية	٦٠	٤٦,٧	٠,١–	(–) ١,٠	– أقل من متوسط معدل النمو السكاني لمدينة القاهرة (فروق متوسطة)
٢٢	الساحل	٣٣٣,٩	٣١٦,٤	٠,٣–	D	
٢٣	شبرا	٨٣,٨	٧٦,٧	٠,٤–		– أقسام التفريغ السكاني المحدود
٢٤	الوايلي	٨٩,٨	٧٩,٣	٠,٥٦–		
٢٥	السيدة زينب	١٥٦,١	١٣٦,٣	٠,٦–		
٢٦	عابدين	٤٨,٧	٤٠,٣	٠,٨٢–		
٢٧	روض الفرج	١٧٨,٢	١٤٥,٦	٠,٨٣–		
٢٨	قصر النيل	١٢,٩	١٠,٦	٠,٨٥–		
٢٩	الدرب الاحمر	٧٥,٤	٥٨,٥	١,١–		– أقل من متوسط عدل النمو السكاني لمدينة القاهرة (فجوة كبيرة)
٣٠	باب الشعرية	٦٠	٤٦,٧	١,١–		
٣١	الشرابية	٢٤٧,٤	١٨٧,٢	١,١٦–		– أقسام التفريغ السكاني بمعدلات عالية
٣٢	ثان مدينة مصر	١٠٢,٩	٧٢,٢	١,٤٢–		
٣٣	الأزبكية	٣٠,٤	١٩,٨	١,٦٦–		– معظم هذه الأقسام الإدارية تقع فى مركز مدينة القاهرة ضمن النواه التاريخية للمدينة
٣٤	بولاق	٧٥,١	٤٨,٢	١,٧–	E	
٣٥	الجمالية	٥٩,٢	٣٦,٤	١,٨٣–		
٣٦	الموسكي	٢٨,٦	١٦,٧	١,٩٨–		
	إجمالى مدينة القاهرة	٦٧٩٧,٦	٩١٢٤,١	%١,٦٣		

أعلى من متوسط معدل النمو السكاني على مستوى مدينة القاهرة

المصدر: اعتمادًا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام لسكان محافظة القاهرة، 2017، بتصرف.

2-3 موجهات النمو السكاني المستقبلي للأقسام الإدارية بمدينة القاهرة:

تطرقت الدراسات المختلفة السابقة إلى تقدير عدد السكان المستقبلي للأقسام الإدارية، ومن أهم هذه الدراسات (إستراتيجية التنمية العمرانية لإقليم القاهرة الكبرى JIKA- دراسة الهيكلة العمرانية لإقليم القاهرة الكبرى). وقد اختلفت هاتين الدراستين (من منظور كل دراسة) في هذه التقديرات وذلك على النحو الآتي:

أولاً: منظور إستراتيجية التنمية لإقليم القاهرة الكبرى 2009:

- اقترحت دراسة منظور إستراتيجية التنمية لإقليم القاهرة الكبرى JIKA ترشيد النمو السكاني في عدة أقسام مثل (شبرا- المرج- عين شمس- ثان مدينة نصر- الأزبكية- مصر القديمة - البساتين)، وذلك من خلال:
  - منع التوسع في الإسكان على الأراضي الزراعية.
  - تقليص فرص جذب السكان.
  - نمو محدود لمناطق سكنية مخططة (تطوير المناطق السكنية المخططة).
  - تحسين الحالة العمرانية للمناطق القائمة (غير المخططة).
- زيادة محدودة في عدد السكان وحتى سنة الهدف (2032) كما في (أول مدينة نصر- السلام- منشية ناصر- الخليفة- الأزبكية- المعادي)، من خلال:
  - إيقاف التوسع السكني العشوائي على الأراضي الصحراوية.
  - تجميد نمو المناطق السكنية غير المخططة وإعادة تخطيطها.
  - تطوير المناطق السكنية المخططة.
  - تطوير منطقة ماسبيرو (والتوسع في المشروعات التجارية والإدارية).
  - التوسع في إنشاء المناطق السكنية المخططة والمناطق التجارية والفنادق.
- زيادة كبيرة ومتوسطة في عدد السكان في الأقسام الإدارية التي تمتل فرص التنمية العمرانية، مثل: (النزهة، والتبين، 15 مايو)، وذلك من خلال تطوير مشروعات الإسكان والمناطق السكنية المخططة، والتوسع في المشروعات التجارية، ونقل المناطق غير المخططة والمصانع، والتوسع في الخدمات الأساسية والحد من المشروعات الصناعية.
- تقليص عدد السكان في بعض الأقسام الإدارية، مثل: (حدائق القبة- الموسكي- قصر النيل) من خلال زيادة الاستخدام التجاري والإداري وتطوير المناطق السكنية المخططة.

ثانيًا: منظور دراسة الهيكلة العمرانية لإقليم القاهرة الكبرى 2021:

من خلال مراجعة هذه الدراسة لتوصيات إستراتيجية التنمية لإقليم القاهرة الكبرى JIKA والتي أعدت عام 2009 وفي ضوء تحليل البيانات عام 2020 لمدينة القاهرة اتضح عدم تحقيق هذه التوصيات في معظم الأقسام الإدارية فيما يخص النمو السكاني نتيجة لعدة أسباب أهمها التخطيطية والإدارية والتمويلية. لذا فقد تبنت دراسة الهيكلة العمرانية للأقسام الإدارية يستند على سيناريو استمرار معدلات النمو السكاني في الفترة (1986- 2017). وقد تم تصنيف الأقسام الإدارية في مدينة القاهرة طبقًا لهذه المنهجية إلى أربع مجموعات رئيسية على النحو الآتي:

- أقسام التكثيف السكاني المتوقعة بسبب توافر الأراضي الفضاء والصحراوية، أو انتشار أنماط الإسكان اللارسمية، أو بسبب المشروعات الجديدة (ارتقاء- بنية أساسية). وتتمثل هذه الأقسام الإدارية في (أول مدينة نصر- المطرية- السلام- المرج- المقطم- حلوان- المعصرة- طرة- البساتين ودار السلام).
- حدوث زيادة سكانية محدودة أو متوسطة في بعض الأقسام، مثل: (حدائق القبة- الساحل- الزمالك- قصر النيل- الوايلي - الدرب الأحمر- منشأة ناصر- السيدة زينب- 15 مايو- الظاهر- مصر القديمة- النزهة- المعادي- مصر الجديدة).
- أقسام إدارية من المتوقع استقرار عدد السكان بها حتى 2032، وتشمل أقسام: (الزاوية الحمراء- روض الفرج- عابدين- التبين) بسبب محدودية الامتداد العمراني المستقبلي.
- مجموعة الأقسام الإدارية التي من المتوقع استمرار تناقص عدد السكان بها مستقبلاً، وتشمل أقسام: (شبرا- الزيتون- الأميرية- الشرابية- الأزبكية- بولاق- الموسكي- باب الشعرية- الجمالية- ثان مدينة نصر) ويلاحظ أن معظم هذه الأقسام الإدارية يقع في النطاق المركزي والتاريخي لمدينة القاهرة.

2-4 تصنيف الأقسام الإدارية في مدينة القاهرة حسب الكثافة السكانية الإجمالية (نسمة/ فدان):

تتباين الكثافة السكانية الإجمالية 2017 (نسمة/ فدان) بين الأقسام الإدارية المختلفة تباينًا كبيرًا، كما يتضح من دراسة الشكل رقم (2-2)، وقد أمكن تفسير هذا التباين في توافر المساحات الفضاء والصحراوية داخل حدود بعض الأقسام، ونتيجة عمليات الإحلال العمراني في أقسام أخرى بالإضافة إلى تأثير المشروعات التي تستهدف التجديد الحضري فضلاً عن بعض الأقسام المخططة وتحكمها اشتراطات تخطيطية مسبقة.

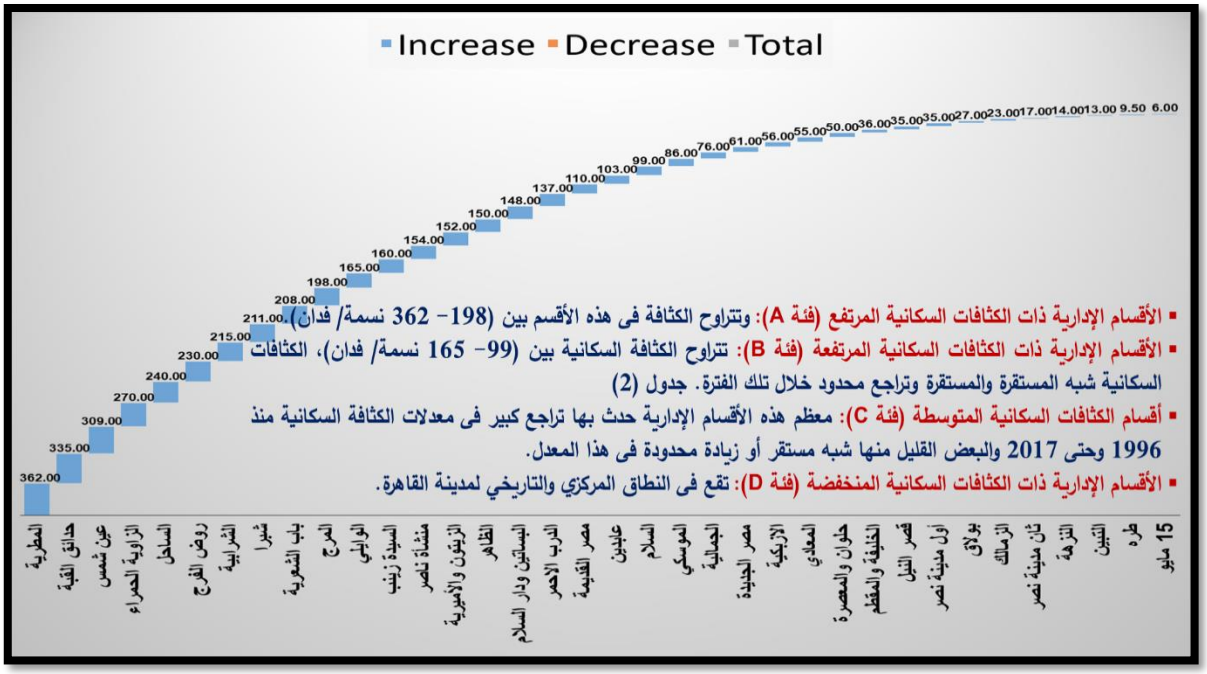

المصدر: اعتمادًا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام لسكان محافظة القاهرة، 2017، بتصرف.

شكل رقم (2-2)

تصنيف الأقسام الإدارية في مدينة القاهرة حسب الكثافة السكانية الإجمالية 2017 (نسمة/ فدان)

وقد قامت الدراسة في الجدول رقم (2-2) بترتيب الأقسام الإدارية في مدينة القاهرة ترتيبًا تنازليًّا من حيث الكثافة السكانية العامة، حيث أمكن تصنيف الأقسام الإدارية إلى أربع فئات على النحو الآتي:

- **الأقسام الإدارية ذات الكثافات السكانية المرتفع (فئة A):** وتتراوح الكثافة في هذه الأقسام بين (198- 362 نسمة/ فدان) وتعد أكبر من متوسط الكثافة السكانية على مستوى مدينة القاهرة (97.8 نسمة/ فدان) وهي على الترتيب من الأعلى إلى الأقل: المطرية، حدائق القبة، عين شمس، الزاوية الحمراء، الساحل، روض الفرج، الشرابية، شبرا، باب الشعرية والمرج. ويلاحظ أن بعض هذه الأقسام الإدارية ينتمي إلى منطقة مركز المدينة وبعضها الآخر يقع في النطاق الانتقالي لمدينة القاهرة. وبالنظر إلى اتجاهات تغير الكثافة السكانية في هذه الأقسام الإدارية خلال العشرين عامًا الماضية (منذ 196) نجدها تختلف من قسم إلى آخر ما بين التصاعد بمعدلات كبيرة مثل (قسم عين شمس والمرج) والتصاعد المتوسط والمحدود (مثل المطرية) والكثافة شبه المستقرة مثل (الساحل) ثم التراجع في معدل الكثافة السكانية مثل (قسم الشرابية وشبرا).
- **الأقسام الإدارية ذات الكثافات السكانية المرتفعة (فئة B):** وتعد الكثافة السكانية في هذه الأقسام الإدارية هي الأخرى أعلى من متوسط هذه الكثافة السكانية على مستوى مدينة القاهرة، حيث تتراوح بين (99- 165 نسمة/ فدان) وتتمثل في الأقسام الإدارية: الوايلي، السيدة زينب، منشأة ناصر، الزيتون والأميرية، الظاهر،

البساتين ودار السلام، الدرب الأحمر، مصر القديمة، عابدين والسلام. ويلاحظ أن بعض هذه الأقسام الإدارية يقع في مركز مدينة القاهرة، مثل (الدرب الأحمر وعابدين) وبعضها الآخر يقع في النطاق القديم لمدينة القاهرة مثل (مصر القديمة- السيدة زينب)، كما تضم هذه المجموعة بعض الأقسام الحديثة والعشوائية، مثل: (السلام- منشية ناصر). وتجدر الإشارة إلى أن اتجاهات التغير في معدل الكثافة السكانية العامة منذ 1996 في معظم هذه الفئة؛ تتمثل في الكثافات السكانية شبه المستقرة والمستقرة وتراجع محدود خلال تلك الفترة.

- **أقسام الكثافات السكانية المتوسطة (فئة C):** تبلغ الكثافات السكانية في هذه الأقسام فيما أقل من متوسط هذه الكثافة السكانية على مستوى مدينة القاهرة، وتضم هذه المجموعة من الأقسام الإدارية على الترتيب: الموسكي، الجمالية، مصر الجديدة، الأزبكية، المعادي، حلوان والمعصرة، وهي أقسام إما أنها تقع في مركز مدينة القاهرة أو أقسام امتدت إليها يد التخطيط والتنظيم. ويلاحظ أن معظم هذه الأقسام الإدارية حدث بها تراجع كبير في معدلات الكثافة السكانية منذ 1996 حتى 2017 والقليل منها شبه مستقر.
- **الأقسام الإدارية ذات الكثافات السكانية المنخفضة (فئة D):** وتقل فيها الكثافة السكانية عن مثيلتها على مستوى مدينة القاهرة، وتتمثل هذه الأقسام الإدارية في: الخليفة والمقطم، قصر النيل، أول مدينة نصر، بولاق، الزمالك، ثان مدينة نصر، النزهة، التبين، طرة و15 مايو.

ويلاحظ أن بعض هذه الأقسام الإدارية يقع في النطاق المركزي والتاريخي لمدينة القاهرة، حيث منافسة النشاط التجاري للسكن وبعضها الآخر يمتلك مساحات كبيرة من الأراضي الصحراوية والفضاء داخل حدوده. ومن الطبيعي أن اتجاهات التغير في معدل الكثافة السكانية في هذه الفئة يتمثل معظمها في الاستقرار النسبي لهذا المعدل خلال الفترة (1996- 2017) بفعل العوامل المشار إليها.

جدول رقم (2-2)

تصنيف الأقسام الإدارية في مدينة القاهرة

حسب الكثافة السكانية الإجمالية 2017 (نسمة/ فدان)

م	الأقسام الإدارية	المساحة (فدان)	عدد السكان ٢٠١٧ (ألف نسمة)	الكثافة السكانية الإجمالية ش/فدان	الفئة	ملاحظات (اتجاهات تغير الكثافة السكانية) (١٩٩٦- ٢٠١٧)
١	المطرية	١٦٦٣	٦٠٢,٥	٣٦٢		تصاعد متوسط فى الكثافة السكانية
٢	حدائق القبة	٩٤٤	٣١٦,١	٣٣٥		تصاعد محدود فى الكثافة السكانية
٣	عين شمس	١٩٨٦	٦١٤,٤	٣٠٩		تصاعد كبير للكثافة السكانية
٤	الزاوية الحمراء	١١٧٩	٣١٨,٢	٢٧٠		زيادة محدودة فى الكثافة السكانية
٥	الساحل	١٣١٨	٣١٦,٤	٢٤٠	A	شبه استقرار فى الكثافة السكانية
٦	روض الفرج	٦٣٣	١٤٥,٦	٢٣٠		شبه استقرار فى الكثافة السكانية
٧	الشرابية	٨٧١	١٨٧,٢	٢١٥		تناقص كبير فى الكثافة السكانية
٨	شبرا	٢٩٩	٦٣,١	٢١١		تناقص كبير فى الكثافة السكانية
٩	باب الشعرية	٢٢٤	٤٦,٧	٢٠٨		تناقص كبير فى الكثافة السكانية
١٠	المرج	٤٠٣٧	٧٩٨,٦	١٩٨		تصاعد كبير فى الكثافة السكانية
١١	الوايلي	٤٨٠	٧٩,٣	١٦٥	١٩٧,٨	تناقص متوسط فى الكثافة السكانية
١٢	السيدة زينب	٨٥٣	١٣٦,٣	١٦٠		كثافة سكانية شبه مستقرة
١٣	منشأة ناصر	١٦٧٨	٢٥٨,٤	١٥٤		كثافة سكانية شبه مستقرة
١٤	الزيتون والأميرية	١٩٥٦	٢٩٦,٥	١٥٢		تراجع محدود فى الكثافة السكانية
١٥	الظاهر	٤٨٠	٧١,٩	١٥٠		شبه استقرار فى الكثافة السكانية
١٦	البساتين ودار السلام	٦٩١٩	١,٠٢١,١	١٤٨	B	زيادة متوسطة فى معدل الكثافة السكانية
١٧	الدرب الاحمر	٤٥١	٦١,٨	١٣٧		شبه استقرار فى الكثافة السكانية
١٨	مصر القديمة	٢٢٧٧	٢٥٠,٣	١١٠		كثافة سكانية شبه مستقرة
١٩	عابدين	٣٩٣	٤٠,٣	١٠٣		استقرار الكثافة السكانية
٢٠	السلام	٦٣٧٩	٦٣٤,٥	٩٩	٩٧,٨	تصاعد كبير فى الكثافة السكانية
٢١	الموسكي	١٩٤	١٦,٧	٨٦		تراجع كبير فى معدل الكثافة السكانية
٢٢	الجمالية	٤٨١	٣٦,٤	٧٦		تراجع كبير فى معدل الكثافة السكانية
٢٣	مصر الجديدة	٢١٨٧	١٣٤,١	٦١	C	شبه استقرار فى الكثافة السكانية
٢٤	الازبكية	٣٥٣	١٩,٨	٥٦		تراجع كبير فى الكثافة السكانية
٢٥	المعادي	١٦١٢	٨٨,٦	٥٥		زيادة محدودة فى الكثافة السكانية
٢٦	حلوان والمعصرة	١٥٨٦٤	٧٩١,٣	٥٠	٣٧,٥	تصاعد محدود فى الكثافة السكانية
٢٧	الخليفة والمقطم	٩٠٥٠	٣٢٩,٤	٣٦		تصاعد متوسط فى الكثافة السكانية
٢٨	قصر النيل	٣٠٢	١٠,٦	٣٥	D	تراجع محدود فى الكثافة السكانية
٢٩	أول مدينة نصر	١٨٣١٩	٦٣٤,٨	٣٥		تصاعد متوسط فى الكثافة السكانية
٣٠	بولاق	٥٤٨	١٤,٨	٢٧		تراجع كبير فى معدل الكثافة السكانية
٣١	الزمالك	٦٦٢	١٤,٩	٢٣		استقرار الكثافة السكانية
٣٢	ثان مدينة نصر	٤١١٠	٧٢,٢	١٧		كثافة سكانية مستقرة
٣٣	النزهة	١٦٠٦٩	٢٣١,٢	١٤		كثافة سكانية شبه مستقره
٣٤	التبين	٥٣٨٧	٧٢	١٣		استقرار الكثافة السكانية
٣٥	طره	٢٤١٤٠	٢٣٠,٤	٩,٥		استقرار الكثافة السكانية
٣٦	١٥ مايو	١٦٠٦٢	٩٣,٦	٦		تصاعد كبير فى الكثافة السكانية
	الإجمالي	٩٣٣١٦	٩,١٢٤,١	٩٧,٨		

المصدر: اعتمادًا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام لسكان محافظة القاهرة، 2017، بتصرف.

2-5 فرص التنمية العمرانية داخل حدود الأقسام الإدارية بمدينة القاهرة:

يمكن توافر المساحات الفضاء والصحراوية أحد الركائز المهمة في عملية التنمية المحلية للأقسام الإدارية في مدينة القاهرة، إلى جانب المحاور الأخرى التي تتيح تطبيق هذه التنمية مثل عمليات الارتقاء والتطوير العمراني؛ من خلال مشروعات محددة، إلى جانب إعادة التخطيط التي تستهدف تحقيق الاستغلال الأمثل للأراضي.

وفي هذا الإطار فقد تناول هذا البحث رصد الأراضي الفضاء والصحراوية على مستوى الأقسام الإدارية كما يتضح في دراسة الجدول رقم (2-3)، والذي يعرض إجمالي المساحة وإجمالي مساحة الكتلة السكنية (سكني- تجاري- صناعة- خدمات- طرق) ونسبة المساحات الفضاء على مستوى القسام الإدارية، ومنه يتضح ما يأتي:

- تأتي الأقسام الإدارية بالمنطقة الجنوبية لمدينة القاهرة (12 قسمًا إداريًا) في المقدمة من حيث توافر المساحات الفضاء داخل حدودها خاصة أقسام: طرة، 15 مايو، المقطم، التبين والبساتين، بنسب متفاوتة وبإجمالي مساحة فضاء نحو 37.2 ألف فدان (84% من إجمالي الأراضي الفضاء بمدينة القاهرة).
- تأتي الأقسام الإدارية بالمنطقة الشرقية (9 أقسام إدارية) في المرتبة الثانية من حيث توافر المساحات الفضاء والصحراوية بقيمة تقدر بنحو 6725 فدانًا بما يمثل نحو 15.1% من إجمالي مساحة الأراضي الفضاء بمدينة القاهرة، وتتركز معظم هذه المساحات الفضاء في أقسام النزهة، أول مدينة نصر والسلام ثان على الترتيب.
- باقي النسبة المحدودة تتوزع في الأقسام الإدارية بالمنطقة الشمالية بالإضافة إلى حوالى 74 فداناً بقسم منشأة ناصر بالمنطقة الغربية.

2-6 تصنيف الأقسام الإدارية طبقًا لعدد الأسر/ عدد الحجرات ومعدل التزاحم (فرد/ غرفة):

يمثل هذا البند أحد عناصر تحليل الظروف السكنية بالأقسام الإدارية لمدينة القاهرة في إحصاء 2017، ويوضح الشكل رقم (2-3) والجدول رقم (2-4) توزيع إجمالي عدد الأسر، متوسط حجم الأسرة، نسبة عدد الأسر/ عدد الحجرات، معدل التزاحم، ثم تصنيف الأقسام الإدارية إلى فئات من حيث نسبة الأسر التي تسكن في حجرة أو حجرتين (أحد مشكلات التنمية المحلية)، وكذلك التصنيف إلى فئات حسب معدل التزاحم (فرد/ غرفة).

جدول رقم (2-3)

فرص التنمية العمرانية داخل حدود الأقسام الإدارية بمدينة القاهرة (توافر الأراضي الفضاء)

المنطقة	الأقسام الإدارية	إجمالي المساحة (فدان)	اجمالى الكتلة السكنية		استعمالات مفتوحة (فدان)					
			المساحة فدان	%	أراضي فضاء	%	مقابر	%	مطارات	%
المنطقة الشمالية	شبرا	٢٩٩	٢٩٩	١٠٠						
	الزاوية الحمراء	١١٧٩	١١٦٣	٩٨,٦٦	١٦	١,٣٤				
	الأميرية	٩٠٣	٨٩٧	٩٩,٣	٦	٠,٧				
	الزيتون	١٠٥٣	١٠٣٥,٥	٩٨,٣	١٨	١,٧				
	روض الفرج	٦٣٣	٦٢١	٩٨,١	١٢	١,٩				
	حدائق القبة	٩٤٤	٩٤٤	١٠٠						
	الساحل	١٣١٨	١٣١٦,٦	٩٩,٩٧	٠,٣٨	٠,٠٣				
	الشرابية	٨٧١	٨٧٠,٦	٩٩,٩٥	٠,٤٣	٠,٠٥				
المنطقة الغربية	الزمالك	٦٦٢	١١٨٤,٧	٩٣,٩٣			٠,٤٦	٠,٠٧		
	قصر النيل	٣٠٢	٣٠٢	١٠٠						
	الأزبكية	٣٥٣	٣٥٣	١٠٠						
	بولاق	٥٤٨	٥٤٨	١٠٠						
	الموسكي	١٩٤	١٩٤	١٠٠						
	الظاهر	٤٨٠	٤٨٠	١٠٠						
	الوايلي	١١٩٥	١١٩٠,٣	٩٩,٦	٤,٧	٠,٤				
	باب الشعرية	٢٢٤	٢٢٤	١٠٠						
	عابدين	٣٩٣	٣٩٣	١٠٠						
	الجمالية	٤٨٢	٤٣١	٨٩,٤			٥٠,٩٨	١٠,٦		
	الدرب الأحمر	٤٥١	٤٣٤	٩٦,٢			١٧	٣,٨		
	منشأة ناصر	١٦٧٨	١٣٦٤	٨١,٣	٧٤	٤,٤	٢٤٠	١٤,٣		
المنطقة الشرقية	عين شمس	١٩٨٦	١٩٨٢	٩٩,٨	٤	٠,٢				
	النزهة	١٦٠٦٩	٥١٩٩,٣	٣٨,٦	٢٣٧٠	١٤,٧				
	ثان مدينة نصر	٤١١٠	٣٩٢٣,٥	٩٥,٥	١٨٦,٦	٤,٥				
	مصر الجديدة	٢١٨٧	٢١٨٧	١٠٠						
	أول مدينة نصر	١٨٣١٩	١٦٠٤٣,٨	٨٧,٦	٢٢٧٥,٢	١٢,٤				
	المطرية	١٦٦٣	١٦٦٠,٥	٩٩,٨٦			٢,٣٩	٠,١٤		
	السلام ثان	٢٨٢٤	١٥٠٣	٥٣,٢	١٣٠٤	٤٦,٢	١٦,٩٣	٠,٦		
	السلام أول	٥٨١٨	٥٢٥١	٩٠,٢	٥٦٢	٩,٧	٤,٨١	٠,١		
	المرج	٤٠٤١	٣٧٩١,٢	٩٣,٨	٢٣٠	٥,٧	٢٠	٠,٥		
المنطقة الجنوبية	المقطم	٦٧٥١	٤٤٣٥,٩	٦٥,٧	٢٣١٥	٣٤,٣				
	الخليفة	٢٢٩٨	١٤١٢,١	٦١,٣	١٧٠	٧,٤	٧٢٠	٣١,٣		
	حلوان	١٢٢١٢	١١٢٣٧,٦	٩٢	٨٩٢	٧,٣	٨٢,٧٢	٠,٧		
	المعصره	٣٦١	٣٤٠٨	٩٣,٦	٢١٦	٥,٩	١٧	٠,٥		
	طره	٢٤١٤٠	٤٠٦٣	١٦,٨	٢٠٠٣٢	٨٣	٤٥	٠,٢		
	مصر القديمة	٢٢٧٧	٢١٠٥,٩	٩٢,٥	١٤٠	٦,١	٣١	١,٤		
	التبين	٥٣٨٧	٣٥٥٠,١	٦٥,٩	١٨٢٠	٣٣,٨	١,٨٦	٠,٣		
	البساتين	٥٥٩١	٤٣٤٥	٧٧,٧	١١٨٦	٢١,٢	٦٠	١,١		
	دار السلام	١٣٢٩	١٣٢٤	٩٩,٦	٥	٠,٤				
	السيدة زينب	٨٥٣	٨٢٥	٩٦,٧	١	٠,١	٢٧	٣,٢		
	١٥ مايو	١٦٠٦٢	٥٥٧٣,٤	٣٤,٧	١٠٤٢٤	٦٤,٩	٦٥	٠,٤		
	المعادي	١٦١٢	١٥٧٦	٩٧,٨	٣٦	٢,٢				

المصدر: اعتمادًا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام لسكان محافظة القاهرة، 2017، بتصرف.

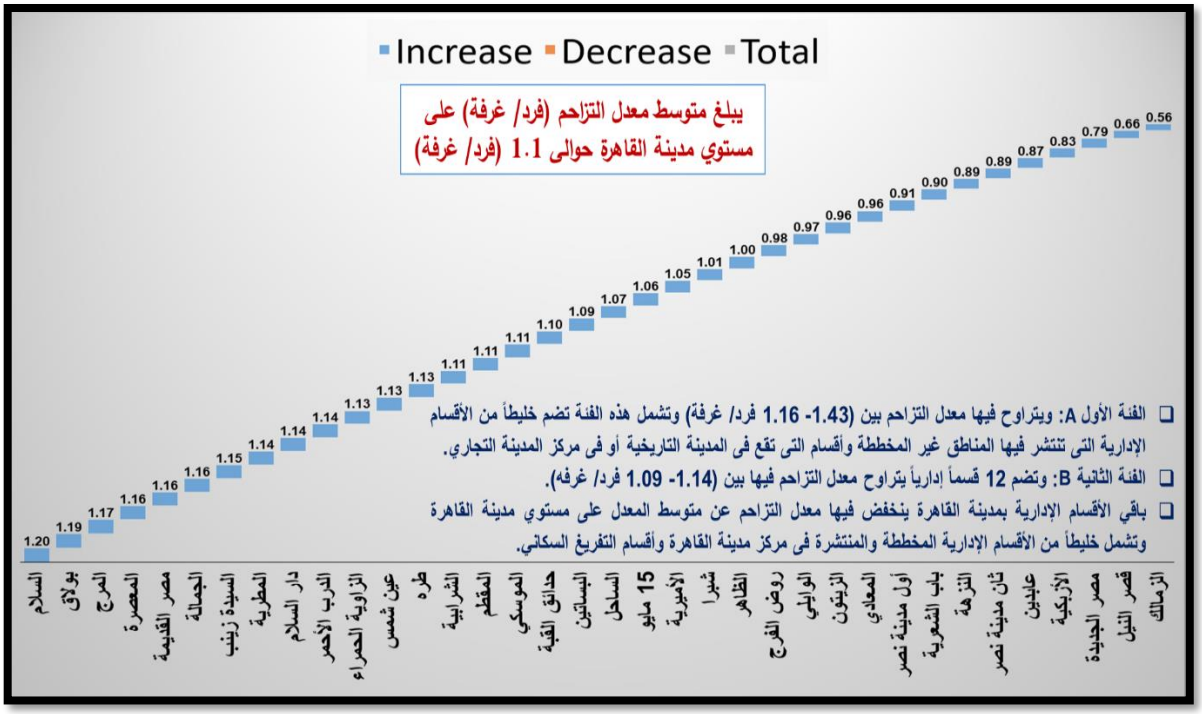

المصدر: اعتمادًا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام لسكان محافظة القاهرة، 2017، بتصرف.

شكل رقم (2-3)

تصنيف الأقسام الإدارية في مدينة القاهرة من حيث

معدل عدد الأسر/ عدد الحجرات، ومعدل التزاحم (فرد/ غرفة) 2017

يتضح من الشكل السابق والجدول رقم (2-4) ما يأتي:

أولاً: توزيع نسبة عدد الأسر/ عدد الحجرات:

- يبلغ متوسط حجم الأسرة في مدينة القاهرة 3.64 فرد، ويتراوح هذا الحجم بين (2- 4 أفراد) على مستوى الأقسام الإدارية.
- الغالبية العظمى من عدد الأسر على مستوى مدينة القاهرة (مع استبعاد الأقسام الإدارية الجديدة) تسكن في ثلاث أو أربع حجرات بنسبة 84% في حين يبلغ عدد الأسر التي تسكن في حجرة أو حجرتين نحو 10%.
- بالنظر إلي الأقسام الإدارية التي تتمركز فيها الأسر التي تسكن في حجرة أو حجرتين فهي التي تزيد فيها هذه النسبة عن متوسط النسبة في مدينة القاهرة (9.6%) وتنقسم إلى فئتين رئيستين هما:
  - **الفئة** الأولى: وتتراوح هذه النسبة فيها بين (36.5%- 17.8%) من عدد الأسر في القسم الإداري كما في أقسام: (بولاق- منشأة ناصر- الخليفة- مصر القديمة- الشرابية- شبرا- روض الفرج والجمالية) على الترتيب.

- **الفئة الثانية:** وتتراوح هذه النسبة فيها بين (15.4%- 6.9%) من عدد الأسر في القسم الإداري وتشمل أقسام: (الدرب الأحمر- الوايلي- 15 مايو- الأزبكية- السيدة زينب- حدائق القبة- الموسكي- قصر النيل- عابدين- الساحل- الزاوية الحمراء).

جدول رقم (2-4)

تصنيف الأقسام الإدارية في مدينة القاهرة من حيث

معدل عدد الأسر/ عدد الحجرات، ومعدل التزاحم (فرد/ غرفة) 2017

المنطقة	الأقسام الإدارية	إجمالي عدد الأسر	متوسط حجم الأسرة	نسبة عدد الأسر/عدد الحجرات %			معدل التزاحم فرد/غرفة	تصنيف الأقسام الإدارية	
				أسر بحجرة واحدة	أسر بثلاث حجرات	أسر بأكثر من ٥ حجرات		تصنيف الأسر حسب عدد الحجرات	تصنيف حسب معدل التزاحم
الشمالية	شبرا	٢٣٠٤٨	٣,٣٣	١٨,٢	٧٣,٥	٨,٣	١,٠١	A	C
	الزاوية الحمراء	٨٦٩٠٢	٣,٦٦	٩,٦	٨٨,٨	١,٦	١,١٣	B	B
	الزيتون	٥٣٦٧٤	٣,٢٥	٨,٦	٨٥	٦,٤	٠,٩٦	C	C
	الأميرية	٤٢٧٩٨	٣,٥٧	٦,٨	٨٩,٧	٣,٥	١,٠٥	C	C
	روض الفرج	٤٦٦٣٩	٣,١٢	١٨,٢	٧٦,٢	٥,٦	٠,٩٨	A	C
	حدائق القبة	٨٨٦٩٥	٣,٥٧	١٢	٨٣,٣	٤,٧	١,١٠	B	B
	الساحل	٨٨٥٨٥	٣,٥٧	١٠,١	٨٥,٩	٤	١,٠٧	B	C
	الشرابية	٥٥٧٩٢	٣,٣٦	٢٠,٧	٧٧,٦	١,٧	١,١١	A	B
الشرقية	عين شمس	١٥٨٧٥٨	٣,٨٩	٧,١	٨٧	٥,٩	١,١٣	C	B
	النزهة	٦٧٨٩٩	٣,٤٣	٠,٥	٧٤	٢٠,٩	٠,٨٩	D	D
	ثان مدينة نصر	٢١٤٢٧	٣,٣٨	٨,٨	٦٠,٥	٣٠,٧	٠,٨٩	C	D
	مصر الجديدة	٤٣٨٩٨	٣,٠٩	٥,٥	٧٢,٤	٢٢,١	٠,٧٩	D	D
	أول مدينة نصر	١٨٧٨٩٩	٣,٤١	٥,٨	٧٥,٧	١٨,٥	٠,٩١	D	C
	المطرية	١٥٧٢٤٥	٣,٨٣	٦	٩٠,٧	٣,٣	١,١٤	D	B
	السلام	١٦٦٤٢٤	٣,٨٢	٣,٨	٩٤,٢	٢	١,٠٢	D	A
	المرج	٢٠٢٥٢٠	٣,٩٥	٤,٥	٩٢,٩	٢,٦	١,١٧	D	A
الجنوبية	الخليفة	٣٠٠٩٧	٣,٥٠	٢٥	٧٣,٨	١,٢	١,٢٣	A	A
	المقطم	٥٨٥٧٥	٣,٨٣	٦	٨٤,٦	٩,٤	١,١١	D	B
	حلوان	١٣٣٣٤٢	٣,٩١	٨,٥	٨٨,٤	٣,١	١,٢١	C	A
	المعصرة	٧٠٦٢٣	٣,٨٣	٨	٨٩,٨	٢,٢	١,١٦	C	A
	طره	٣٤٠٢٠	٣,٧٩	٧,٦	٨٦,٩	٥,٥	١,١٣	C	B
	مصر القديمة	٦٩٨٨٩	٣,٥٩	٢٠,٨	٧٣,٧	٥,٥	١,١٦	A	A
	التبين	١٨٢٣٠	٣,٩٥	٩,٣٦	٨٨,٩	١,٧٤	١,٢٧	C	A
	البساتين	١٣٧٥٣٧	٣,٦١	٨,١	٨٨,٤	٣,٥	١,٠٩	C	B
	دار السلام	١٣٢٧٧٤	٣,٩٦	٥,٤	٨٨	٦,٦	١,١٤	D	B
	السيدة زينب	٣٦٦٩٩	٣,٧٢	١٢,٤	٣,٨	٣,٨	١,١٥	B	A
	١٥ مايو	٢٨٤١٧	٣,٢٩	١٣,٤	٨٢	٤,٦٥	١,٠٦	B	C
	المعادي	٢٤٨١٨	٣,٦٤	٥,١	٨١	١٣,٩	٠,٩٦	D	C
الغربية	الزمالك	٧٣١٢	٢,٠٨	٢,٣	٩١,٢	٦,٥	٠,٥٦	D	D
	قصر النيل	٤١١٧	٢,٥٨	١٠,٤	٦٢,٧	٢٦,٩	٠,٦٦	D	B
	الأزبكية	٦٥٤٠	٣,٠٢	١٢,٦	٦٨,٥	١٨,٩	٠,٨٣	D	B
	بولاق	١٤٧٧٩	٣,٢٦	٣٦,٥	٦٠,٢	٣,٣	١,١٩	A	A
	الموسكي	٤٨٩٩	٣,٤٠	١١,٥	٨٦,٥	٢	١,١١	B	B
	الظاهر	٢٠١٥٦	٣,٥٧	٦,١	٨٤,٦	٩,٣	١	B	D
	الوايلي	٢٤٦٧٨	٣,٢٢	١٤,٢	٨٠,٤	٥,٤	٠,٩٧	B	C
	باب الشعرية	١٥٤٢٤	٣,٠٣	٨,٦	٧٨,٩	١٢,٥	٠,٩٠	C	C
	عابدين	١٣٦٢٩	٢,٩٩	١٠,٢	٨١,٤	٨,٤	٠,٨٧	B	D
	الجمالية	١٠٤٦٢	٣,٤٨	١٧,٨	٨١,١	١,١	١,١٦	A	A
	الدرب الأحمر	١٦٨,٧	٣,٤٨	١٥,٤	٨٣,٦	١	١,١٤	B	B
	منشأة ناصر	٦٧٨١٤	٣,٨١	٣٣,٨	٦٥,٧	٠,٥	١,٤٣	A	A
	الإجمالي	٢٤٧٣٨٣	٣,٦٤	%٩,٦	%٨٤	%٦,٤	١,٠٨		

تصنيف الأسر في حجرة وحجرتين	التصنيف حسب معدل التزاحم
- الفئة A (نسب مرتفعة)	- الفئة A معدل تزاحم مرتفع
- الفئة B (نسب متوسطة)	- الفئة B معدل تزاحم متوسط
- الفئة C (نسب منخفضة)	- الفئة C معدل تزاحم منخفض
- الفئة D (نسب منخفضة جداً)	- الفئة D معدل تزاحم منخفض جداً

أعلى من قيم مدينة القاهرة

المصدر: اعتمادًا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام لسكان محافظة القاهرة، 2017، بتصرف.

ويلاحظ من التوزيع السابق أن هذه السمة تظهر في معظم الأحيان في الأحياء التاريخية والأحياء التي تنتشر في النطاق المركزي لمدينة القاهرة حيث الأحياء الفقيرة أو التي تمثل مراكز الأنشطة التجارية.

ثانيًا: تصنيف الأقسام الإدارية طبقًا لمعدل التزاحم (فرد/ غرفة) 2017:

يبلغ متوسط معدل التزاحم (فرد/ غرفة) على مستوى مدينة القاهرة نحو 1.1 (فرد/ غرفة)، أما الأقسام الإدارية التي يزيد فيها هذا المعدل عن متوسط مدينة القاهرة فتتمثل في فئتين رئيسيتين هما:

- **الفئة الأول A:** ويتراوح فيها معدل التزاحم بين (1.43- 1.16 فرد/ غرفة) وتشمل 12 قسمًا إداريًا على الترتيب من الأعلى إلى الأقل (منشأة ناصر- التبين- الخليفة- حلوان- السلام- بولاق- المرج- المعصرة- مصر القديمة - الجمالية- السيدة زينب). ويلاحظ أن هذه الفئة تضم خليطًا من الأقسام الإدارية التي تنتشر فيها المناطق غير المخططة، والأقسام التي تقع في المدينة التاريخية أو في مركز المدينة التجاري.
- **الفئة الثانية B:** وتضم 12 قسمًا إداريًا يتراوح معدل التزاحم فيها بين (1.14- 09.1 فرد/ غرفه)، وتتمثل في (الدرب الأحمر- المطرية- دار السلام- طرة- الزاوية الحمراء- عين شمس- الموسكي- الشرابية- المقطم- حدائق القبة- الظاهر- البساتين).

باقي الأقسام الإدارية بمدينة القاهرة ينخفض فيها معدل التزاحم عن متوسط المعدل على مستوى مدينة القاهرة وتشمل خليطًا من الأقسام الإدارية المخططة والمنتشرة في مركز مدينة القاهرة، وأقسام التفريغ السكاني.

2-7 توزيع نسبة الاستخدام (للسكن والعمل) والوحدات المغلقة والخالية على مستوى الأقسام الإدارية بمدينة القاهرة:

تساهم هذه الدراسة في توجيه البحث الحالي (تنمية الاقتصاد المحلي لوحدات مدينة القاهرة في ضوء سياسات التنمية الحضرية) حيث يمكن التعرف على وظائف الأقسام الإدارية في إطار مدينة القاهرة، وكذلك التعرف على الوحدات والمنشآت المغلقة والخالية (وحدات معطله)، وتعد رصيدًا من الوحدات لاستيعاب مزيد من الأنشطة والسكان.

ويوضح الجدول (2-5) نسبة الاستخدام للسكن والعمل، نسبة الوحدات المغلقة والخالية طبقًا لإحصاء 2017، وبتحليل الجدول يتضح ما يأتي:

أولاً: نسبة استخدام الوحدات للعمل:

- تبلغ نسبة الوحدات والمنشآت المصنفة لاستخدام العمل في مدينة القاهرة 11.8% من إجمالى المنشآت، كما تبلغ هذه النسبة للوحدات المخصصة للسكن والعمل 0.3% من الإجمالي.
- بتصنيف الأقسام الإدارية حسب نسبة الاستخدام للعمل نجد مجموعتين من الأقسام الإدارية تزيد فيها هذه النسبة عن متوسط مدينة القاهرة تتضح فيما يأتي:

- **المجموعة** الأولى: وتضم سبعة أقسام إدارية تنتشر جميعها في النطاق المركزي لمدينة القاهرة، وهي على الترتيب: (الموسكي– الأزبكية– قصر النيل– الجمالية– الدرب الأحمر– عابدين– بولاق) وتتراوح فيها نسبة الاستخدام للعمل بين (56.8%– 31%) من إجمالي عدد الوحدات بالقسم الإداري.
- **المجموعة الثانية:** تشمل خمسة عشر قسمًا إداريًّا:(باب الشعرية، مصر الجديدة، الزمالك، السيدة زينب، الوايلي، الظاهر، الخليفة، منشأة ناصر، الزاوية الحمراء، المعادي، شبرا، ثان مدينة نصر، النزهة، المطرية، مصر القديمة) بنسب تتراوح بين (20.9%– 11.8%) من إجمالي عدد الوحدات.
- **باقي الأقسام الإدارية** (18 قسمًا إداريًّا) تقل فيها نسب الاستخدام لوحدات العمل عن متوسط القاهرة.

ثانيًا: نسبة الوحدات المغلقة:

تمثل نسبة لوحدات المغلقة في مدينة القاهرة 10.1% (مع استبعاد الأقسام الإدارية الجديدة)، ويلاحظ من الجدول رقم (2–5) تركز هذه الظاهرة في الأقسام الإدارية التابعة للمنطقتين الشرقية والجنوبية.

ثالثًا: نسبة الوحدات والمنشآت الخالية:

- وتعد هي الأخرى رصيدًا متاحًا داخل حدود الأقسام الإدارية يمكن استغلالها في عملية التنمية الاقتصادية المحلية، وعلى مستوى مدينة القاهرة تبلغ نسبة الوحدات والمنشآت الخالية نحو 22.6% من إجمالي الوحدات والمنشآت.
- وينتشر نسبة كبيرة من هذه الوحدات والمنشآت الخالية في أحد عشر قسمًا إداريًّا، هي على الترتيب: (المعادي– حلوان– المقطم– المرج– السلام– أول مدينة نصر– طرة– البساتين– المعصرة– 15 مايو– الجمالية)، وتزيد نسب الوحدات والمنشآت الخالية في هذه الأقسام عن متوسط هذه النسبة على مستوى مدينة القاهرة (22.6%)، وتفصيلاً فإن هذه النسبة تتراوح بين (56.9%– 23.5%) من إجمالي الوحدات والمنشآت على مستوى كل قسم إداري.
- باقي الأقسام الإدارية تقل فيها نسبة الوحدات والمنشآت الخالية عن مثيلتها على مستوى مدينة القاهرة، وهناك عدة أقسام إدارية تقل فيها هذه النسبة عن 10% من إجمالي الوحدات بالقسم كما في (الزاوية الحمراء– قصر النيل– الدرب الأحمر– الوايلي) على الترتيب.

2–8 توزيع الأقسام الإدارية في مدينة القاهرة حسب نوع الحيازة للوحدات والمنشآت:

تساهم هذه الدراسة في تقدير مستوى الدخل والمعيشة للسكان في الأقسام الإدارية كما تساهم في فهم مرونة الحراك السكاني، وهو ما يمكن الإفادة منه في البحث الجاري، ويوضح الجدول (2–6) توزيع الأقسام الإدارية في مدينة القاهرة حسب نوع الحيازة للوحدات والمنشآت (إيجار– ملك) 2017.

ومن الجدول يمكن استخلاص ما يأتي:

- ينتشر نمط الحيازة (إيجار) في الأقسام الإدارية بالمنطقة الغربية (النطاق المركزي التجاري) بفعل النظرة الاستثمارية لاستغلال هذه الوحدات في هذا المركز التجاري، كما ينتشر هذا النمط في بعض الأقسام الإدارية ذات الدخل المنخفض والمتوسط.
- وعلى العكس مما سبق فإن نمط الحيازة (ملك) ينتشر في الأقسام الإدارية التي تتسم بالنمو العمراني الرسمي حيث مستوى الثقافة والتقاليد، كما ينتشر هذا النمط في المناطق المخططة والراقية بطبيعة الحال، وبعض الأقسام الإدارية التي يتوافر بها بعض المسطحات الفضاء التي يتم استغلالها من شركات التقسيم للأراضي.

جدول رقم (2-5)

توزيع نسبة الاستخدام والوحدات المغلقة والخالية على مستوى الأقسام الإدارية بمدينة القاهرة 2017

المنطقة	الأقسام الإدارية	إجمالى عدد الوحدات	نسبة الاستخدام للسكن والعمل %			نسبة الوحدات المغلقة %	نسبة الوحدات والمنشآت الخالية %	ملاحظات
			للسكن	للعمل	للسكن والعمل			
الشمالية	شبرا	٣٣,٩١٠	٦٦,٦	١٣,٢	٠,١	٥,٨	١٤,٣	أنشطة صناعية ومخازن
	الزاوية الحمراء	١١٥,٢٤٧	٧٢,٩	١٣,٥	٠,٢	٣,٥	٩,٩	
	الزيتون	٨٨,٧٥٠	٥٩,٤	١٠	٠,٢	١٠,٣	٢١,١	
	الأميرية	٧١,٧٠٧	٥٨,٤	١١,١	٠,١	١٨,٢	١٢,٢	
	روض الفرج	٦٣,٠٩٧	٧٢,٦	١٠,٦	٠,١	٥,٩	١٠,٨	
	حدائق القبة	١١٩,٧٠٤	٧٢,٣	١٠,٦	٠,٤	٦,٣	١٠,٤	أنشطة صناعية- مرافق- القصر الجمهوري
	الساحل	١٢١,٧٩٧	٦٩,٩	١١	٠,٢	٨,٩	١٠	
	الشرابية	٧٢,٣١٠	٧٣,٩	١١,١	٠,٤	٣,٣	١١,٣	
الشرقية	عين شمس	٢٥٨,٧٣٠	٦٠,٦	١١	٠,٢	١٣,٤	١٤,٨	خدمات تعليمية
	النزهة	١٠٠,٥٦٧	٦٥,٢	١٢	٠,٣	٥,٨	١٦,٧	مطارات- خدمات أمنية- الكلية الحربية- نادي الشمس- نادي الفروسية
	ثان مدينة نصر	٣٥,١٤٨	٦٠,٢	١٢,١	٠,٣	١٢,٦	١٤,٨	
	مصر الجديدة	٧١,٦٨٠	٦٠,٧	١٩,٩	٠,٥	٦,٩	١٢	الاستاد- جامعة الازهر- أرض المعارض
	أول مدينة نصر	٣٨٠,١١٦	٤٩,٤	٩,٧	٠,٣	١٢,٣	٢٨,٣	خدمات سيادية- تجاري- أندية
	المطرية	٢٣٨,٤٠٩	٦٤,٤	١٢	٠,٢	٨,٣	١٥,١	خدمات إدارية- استعمالات عسكرية
	السلام	٣٥٧,٣٧٨	٤٨,٥	٩,٨	٠,٢٥	١٠,٦	٣٠,٨٥	خدمت حكومية وأمنية
	المرج	٤١٩,٩٩٧	٤٧,١	٨,٨	٠,٢	٩,٨	٣٤,١	أراضي زراعية
الجنوبية	الخليفة	٤٦,٢٧٨	٦٠,٢	١٣,٦	٠,٤	٨,٣	١٧,٥	القلعة
	المقطم	١٢٢,٣٠٧	٤٦	٥,٧	٠,٢	١٣,٤	٣٤,٧	أراضي صحراوية
	حلوان	٢٥٦,٢٦٧	٥٠,٢	١٠,٤	٠,٤	١٠,٢	٣٩	
	المعصرة	١٢٦,٢٩٠	٥٤,٤	٨,٣	٠,٣	١١,٩	٢٥,١	
	طره	٦٣,٧١٥	٥٠,٨	٩	٠,٦	١٢,١	٢٧,٥	
	مصر القديمة	١١٢,٦٦٨	٥٩,٢	١١,٨	٠,٣	١٠,٣	١٨,٤	سجن طره- صناعة
	التبين	٢٨,٥٣٥	٦١,٦	٩,٤	٠,٣	٦,٦	٢٢,١	مواقع أثرية- مساجد- مقابر
	البساتين	٢٥٠,٨٩٨	٥٢	١٠,١	٠,٤	١١,٥	٢٦	مناطق صناعية
	دار السلام	٢٢٢,٧٥٩	٥٨,٥	١٠,٣	٠,٢	١٣,٣	١٧,٧	زراعة- خدمات إدارية
	السيدة زينب	٥٧,٥٥٢	٦١,٥	١٦	٠,٣	٧,٦	١٤,٦	
	١٥ مايو	٤١,٨٣٥	٦٦,١	٥	٠,٢	٥,٤	٢٣,٥	مناطق صحراوية
	المعادي	٤٨,٧٣٦	٣١,٢	١٣,٢	٠,١	١٢,٤	٥٦,٩	مستشفيات- خدمات تعليمية- نادي رياضي
الغربية	الزمالك	١١,٣٤٦	٦٨,٧	١٩,٦	٠,٣	٠,٩	١٠,٥	سفارات- أندية اجتماعية ورياضية
	قصر النيل	٩,١٠٩	٤٥,٤	٣٩,٣	٠,٢	٦	٩	مقار الوزارات- فنادق- سفارات- تجاري
	الأزبكية	٢٠,٩٩٤	٣٠,٨	٤٩,٥	٠,٢	٦,٨	١٢,٧	ماسبيرو- صناعة- خدمات إدارية
	بولاق	٢٨,٦٠٤	٤٩,٤	٣١	٠,٣	٦,٣	١٣	تجاري- خدمات
	الموسكي	٢١,٨٠٥	٢١,٧	٥٦,٨	٠,١	٢	١٩,٤	
	الظاهر	٣١,٨٠٨	٦٢,٢	١٤,٢	٠,٢	١٣,١	١٠,٣	خدمات تعليمية وصحية- صناعة- نوادي- تجاري
	الوايلي	٣٥,١٨١	٦٨,٩	١٤,٦	٠,٢	٨,٥	٧,٨	
	باب الشعرية	٢٥,٦٢٨	٥٧,٣	٢٠,٩	٠,٣	٩,٦	١١,٩	
	عابدين	٣١,٩٤٤	٤٢,٨	٣٥,٥	٠,٣	٤,٧	١٦,٧	وسط المدينة التجاري
	الجمالة	٣٠,٠٧٦	٣٣,٨	٣٨,٤	٠,٢	٤,٥	٢٣,٣	وسط المدينة التجاري
	الدرب الأحمر	٣٤,٦٥٨	٤٥,٨	٣٦,٩	٠,١	٨,٣	٨,٩	مناطق أثرية- وسط المدينة التجاري
	منشأة ناصر	٩٧,٠٧٠	٦٧,٥	١٣,٦	٠,٤	٥,٨	١٢,٧	وسط المدينة التجاري
الإجمالى		٤,٣٧٢,٥٣٢	٥٥,٢	١١,٨	٠,٣	١٠,١	٢٢,٦	

أكبر من متوسط نسبة الوحدات المغلقة على مستوى مدينة القاهرة

المصدر: اعتمادًا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام لسكان محافظة القاهرة، 2017، بتصرف.

جدول رقم (2–6)

توزيع الأقسام الإدارية حسب نوع الحيازة للوحدات والمنشآت (2017)

المنطقة	الأقسام الإدارية	إجمالى عدد الأسر	نسبة نوع الحيازة %			ملاحظات
			إيجار	ملك	أخرى *	
الشمالية	شبرا	٢٣٠٤٨	٦٤,٧	٣٤,٤	٠,٩	– نسبة الايجار مرتفعة نسبياً فى الأقسام الإدارية القديمة – ترتفع نسبة ملك الحيازة نسبياً فى الأقسام الإدارية الحديثة فى إطار مراحل نمو مدينة القاهرة
	الزاوية الحمراء	٨٦٩٠٢	٤٢,٥	٥٤,٣	٣,٢	
	الزيتون	٥٣٦٧٤	٣٥,٩	٦١,٧	٢,٤	
	الأميرية	٤٢٧٩٨	٣٥	٥٨,١	٦,٩	
	روض الفرج	٤٦٦٣٩	٥٨,٦	٣٨,١	٣,٣	
	حدائق القبة	٨٨٦٩٥	٣٥,٨	٥٠,٥	١٣,٧	
	الساحل	٨٨٥٨٥	٥٣	٤٤,١	٢,٩	
	الشرابية	٥٥٧٩٢	٥٢,٥	٤٤,٧	٢,٨	
الشرقية	عين شمس	١٥٨٧٥٨	٤٣,٤	٥٣,٧	٢,٩	– ترتفع نسبة ملك الحيازة فى الأقسام الراقية والحديثة والمخططة – ترتفع نسبة ملك الحيازة فى المناطق العشوائية
	النزهة	٦٧٨٩٩	٢٧,١	٦٧,٤	٥,٥	
	ثان مدينة نصر	٢١٤٢٧	٢٠,٣	٧١,١	٨,٦	
	مصر الجديدة	٤٣٨٩٨	٤٣,٧	٥٣,٣	٣	
	أول مدينة نصر	١٨٧٨٩٩	١٦,٩	٧٩,١	٤	
	المطرية	١٥٧٢٤٥	٣٨,٢	٥٨,٢	٣,٦	
	السلام	١٦٦٤٢٤	٣٨,٦	٥٨,٩	٢,٥	
	المرج	٢٠٢٥٢٠	٣١,٨	٦١,٣	٦,٩	
الجنوبية	الخليفة	٣٠٠٩٧	٤٥,٧	٥٢,١	٢,٢	– نسبة الايجار للحيازة مرتفعة نسبياً فى المناطق العشوائية – ترتفع نسبة ملك الحياز فى الأقسام المخططة والراقية
	المقطم	٥٨٥٧٥	١٤,١	٨٢	٣,٩	
	حلوان	١٣٣٣٤٢	٢٢,٥	٦٧,٨	٩,٧	
	المعصرة	٧٠٦٢٣	٣٢,١	٥٨	٩,٩	
	طره	٣٤٠٢٠	٢٦,٨	٦٧,٥	٥,٧	
	مصر القديمة	٦٩٨٨٩	٤٠,٦	٥٤,٣	٥,١	
	التبين	١٨٢٣٠	١٥,٦	٧٦,٢	٨,٢	
	البساتين	١٣٧٥٣٧	٤٢,٩	٥٢	٥,١	
	دار السلام	١٣٢٧٧٤	٥٤,٩	٤٠,٧	٤,٤	
	السيدة زينب	٣٦٦٩٩	٥٩,٦	٣٨,٢	٢,٢	
	١٥ مايو	٢٨٤١٧	٢١,٢	٧٧,٢	١,٦	
	المعادي	٢٤٨١٨	٢٥	٧٠,٩	٤,١	
الغربية	الزمالك	٧٣١٢	٣٨,٣	٥٩,٦	٢,١	النسبة الغالبة من نمط الحيازة للوحدات والمنشآت فى هذه الأقسام تتمثل في الايجار نظراً لأن معظم هذه الأقسام يقع فى مركز مدينة القاهرة وكذلك النواه التاريخيه للمدينة حيث نمط الايجار هو السائد فى هذه الفترة
	قصر النيل	٤١١٧	٧٠,١	٢٥,٤	٤,٥	
	الأزبكية	٦٥٤٠	٦٧,٧	٢٦	٦,٣	
	بولاق	١٤٧٧٩	٦٦,٦	٣٠,٤	٣	
	الموسكي	٤٨٩٩	٧٥,٤	٢٤	٠,٦	
	الظاهر	٢٠١٥٦	٦١	٣٦,٩	٢,١	
	الوايلي	٢٤٦٧٨	٦١,١	٣٥,٧	٣,٢	
	باب الشعرية	١٥٤٢٤	٥١,١	٤٥,٩	٣	
	عابدين	١٣٦٢٩	٧٨	١٩,٤	٢,٦	
	الجمالة	١٠٤٦٢	٦٣,٦	٣٤,٩	١,٥	
	الدرب الأحمر	١٦٨٠٧	٦٦,٢	٣٣	٠,٨	
	منشأة ناصر	٦٧٨١٤	٣٩,٩	٥١,٩	٨,٢	
الإجمالى		٢٤٧٣٨٣٨	%٣٨,٤	%٥٧	%٤,٦	

*** تشمل الحيازة الهبة، الميزة العينية، أخرى**

أكبر من نسبة نوع الحيازة على **مستوى مدينة القاهرة**

المصدر: اعتمادًا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام لسكان محافظة القاهرة، 2017، بتصرف.

الفصل الثالث

التجديد الحضري لمدينة القاهرة

كنموذج متجدد للتحضر المستدام والجودة المكانية

3-1 تمهيد:

يتميز "القرن الحضري Urban Century" الحالي بأربع ظواهر (العولمة / تكنولوجيا المعلومات والاتصالات / الكوارث الطبيعية / التحضر)، وتمثل المدن أحد أوجه ظواهر التحضر، وما تواجه تلك المدن من تحديات مثل المشكلات البيئية، وعدم كفاية البنية التحتية (الصرف الصحي، وإمدادات المياه، .....إلخ)، ومشكلات الإسكان والنمو العشوائي والبطالة والنمو العمراني السريع الذي يفوق قدرات السلطات المحلية.

وتعد تلك المدن القوى الأساسية المحركة للنمو الاقتصادي لدولها والمهيمنة على تدفق الناس والسلع والمعرفة والمال في جميع أنحاء العالم. مما يلزمنا باختبار سياسات عمرانية مبتكرة.

وقد تبنت مصر سياسات للتنمية الحضرية، بهدف استيعاب معدلات النمو السكاني المتزايد ومعالجة المشكلات الحضرية مع إعطاء دور واضح وملموس للجهات الفاعلة، وأصحاب المصالح في تحسين الخدمات الاجتماعية.

وقد شهدت القاهرةُ الكبرى زيادةً مضطردةً في عددِ سكانِها من 2,4 مليون عام 1950م إلى 5.6 مليون عام 1970 ثم 9.8 مليون عام 1990 إلى 16.9 مليون عام 2010م. وقد تضاعفت مساحةُ الكتلةِ العمرانيةِ لها سواء بشكلٍ مخططٍ أو عشوائي حتى شملت مدنَ (القاهرة والجيزة وشبرا الخيمة وحلوان).

وبذلك استوعبت القاهرةُ الكبرى ما يقربُ من نصفِ سكانِ الحضرِ، حيث يقطنُ بها 18.4مليون نسمةٍ مقابل 17.5 مليون نسمةٍ يقطنون في 251 مدينةٍ. وبالرغمِ من إعدادِ عدةِ مخططاتٍ للقاهرةِ الكبرى تضمُ مجموعةً من السياساتِ العمرانيةِ للتحكمِ في النموِ العمراني لها إلاَّ أنَّها ما زالت مستمرةً في النموِ السريعِ.

ونظرًا لظهورِ الكثيرِ من المستجداتِ العمرانيةِ التي لم تكن مدرجةً في تلك المخططاتِ مثل إنشاءِ عاصمةٍ جديدةٍ ومشروعاتِ إسكانٍ ومحاورِ طرقٍ إقليميةٍ وخطوطِ نقلٍ سريعةٍ وأنشطةٍ اقتصاديةٍ متنوعةٍ سيؤدي إلى المضاربةِ في أسعارِ الأراضي وتحميلِ مرافقِها وخدماتِها أعباءً إضافيةً غيرَ متوقعةٍ، وأنَّ استمرارَ إضافةِ هذه المستجداتِ سيؤدي إلى زيادةِ أعدادِ سكانِها إلى نحو 30 مليون نسمةٍ عام 2050م وبذلك ستكونُ القاهرةُ الكبرى أكبرَ تجمعٍ حضري في مصر وإفريقيا والوطنِ العربي.

ويهدفُ هذا الفصل إلى تقييم جهود التجديد الحضري بمدينة القاهرة كنموذج متجدد للتحضر المستدام والجودة المكانية بغرضِ الوصولِ إلى استخدامِ سياساتٍ مبتكرةٍ للتنمية الحضرية لضمانِ استيعابِها للزيادةِ المتوقعةِ داخلَ

حدودِها دونَ الإخلالِ بقدرتِها التنافسيةِ مع توجيهِ الزيادةِ السكانيةِ إلى مناطقَ أخرى، ومنعِ المخاطرِ المتوقعةِ من استمرارِ النمو الحالي، والتضخمِ الشديدِ في حجمِها.

3-2 مفهوم التجديد الحضري:

التجديد الحضري Urban redevelopment (renewal/ Regeneration) هو: عملية تطوير الأصول غير المستغلة بشكل جيد من خلال إعادة توزيع الفرص مما يزيد من الرخاء الحضري ونوعية الحياة، ومبادرات التجديد الحضري معقدة وطويلة، وتخاطر بتجديد الأماكن الخاصة أو خصخصة الأماكن العامة. لذلك يجب العمل من أجل التجديد الحضري الذي يضمن القدرة على تحمل التكاليف، والحصول على الخدمات، وإشراك السكان المحليين لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية. وتشمل أهداف التجديد الحضري مشروعات تطوير الفضاء العام وتقليل الأثر البيئي وانبعاثات غازات الدفيئة. والحفاظ على التراث التاريخي والثقافي، وهو يتضمن:

- إعادة تأهيل مناطق المدينة عن طريق تجديد أو استبدال المباني المتهدمة بمساكن جديدة ومبانٍ عامة وحدائق وطرق ومناطق صناعية، وما إلى ذلك، غالبًا وفقًا لخطط شاملة.
- مجموعة من الخطط والأنشطة اللازمة لترقية الأحياء والضواحي الموجودة في حالة الضيق أو الاضمحلال. تعالج برامج التجديد الحضري الجوانب المادية للحوض الحضري. يتم تناول المشكلات الحضرية مثل تدهور الإسكان، والبنية التحتية البدنية السيئة (بما في ذلك خدمات المياه والصرف الصحي)، والخدمات المجتمعية السيئة مثل الرياضة والمرافق الترفيهية من خلال هذه البرامج.
- ويتضمن مفهوم التجديد العمراني (Urban Renewal)، مجال الإخلاء وإعادة التطوير الذى يتولاه في المناطق العشوائية والأحياء الفقيرة، حيث يعيد الحيوية لمناطق عمرانية أصابها التهالك، وهو يختلف عن مفهوم إعادة التخطيط العمراني (Re- planning / Redevelopment)، والذى يتضمن إعادة عملية التخطيط لمنطقة عمرانية قائمة، وعمل المخططات الشاملة بهذا التخطيط.
- وفي المقابل يشمل تجديد الأحياء (Urban Renewal) عمليات التنمية العمرانية في مساحة متخلفة، للحد من انتشار الأحياء المتخلفة أو منعها، وقد تشمل هذه العمليات نزع ملكية الأرض وإزالة المباني وإعادة تعمير، أو تشمل عمليات إصلاح المباني التي لا تحتاج إلى إزالة، أو الحفاظ على المباني الجديدة بالصيانة المستمرة لها، أو أي عمليات مشتركة من هذه العمليات الآتية:
  - طلب الاستيلاء على المساحة المتخلفة أو جزء منها.
  - هدم المباني والمنشآت الأخرى المقامة على هذه المساحة وإزالتها.

- إعادة شق شوارع جديدة وإنشائها، وتوفير أماكن وقوف السيارات، ومد شبكات المرافق العامة، وإنشاء الحدائق العامة والمساحات الخضراء الأخرى، وأي تحسينات أخرى في المنطقة المطلوب تجديدها طبقًا للتخطيط الذى أعد لها.
- إعادة تخطيط الأرض التي استولت الهيئة المسئولة عن تنفيذ المشروع عليها، وتقسيمها إلى قطع، وتمليك هذه القطع للأفراد.
- تنفيذ برامج تطوعية أو إجبارية لإصلاح المباني والمنشآت الأخرى وترميمها وصيانتها.
- الاستيلاء على أي ملكية أو عقار في المساحة المتخلفة ترى الهيئة المسؤولة عن تنفيذ المشروع أن الاستيلاء عليها ضروري للحد من الحالات غير الصحية الخطيرة أو لتخفيض الكثافة السكانية أو للحد من عمليات الإهمال أو الاستعمالات التي تتعارض مع المنفعة العامة.

وقد حدد قانون البناء مناطق إعادة التخطيط على أنها: المناطق المراد تجديدها وتطويرها، ويتم تحديدها بالمخطط الإستراتيجي العام للمدينة أو القرية.

3-3 سياسات التجديد الحضري (عمر حازم خروفة، 2014):

هناك عدة سياسات متبعة للتجديد الحضري، ومن أهمها:

- **الحماية:** يقتصر أسلوب الحماية على التعامل مع المناطق السكنية التاريخية، أو الأثرية منها، أو المناطق الحديثة ذات الطابع الفريد والمميز، بشرط أن يكون الهيكل الإنشائي لهذه المباني بحالة جيدة، وكذلك المظهر الخارجي والداخلي لها أو مجموعها جيد. وتكون الحماية لمبانٍ بعينها أو للبيئة العمرانية العامة.
- **المحافظة:** يستخدم للمحافظة على الطابع المعماري أو الشكل الخارجي للمنشأ عند التعامل مع المناطق السكنية التاريخية بهدف استكمال المظهر العام داخل هذه المناطق، كما يستخدم مع المناطق السكنية المستحدثة لإعطائها طابعًا مميزًا، ويشمل: الإصلاحات وإزالة التعديات على الأثر نفسه، والتي تمت على فترات لاحقة على تاريخ الإنشاء، ودراسة الوسط المحيط وعمل الاحتياطات اللازمة لضمان عدم التأثير السلبي للوسط المحيط على الأثر نفسه.
- **الإزالة:** وترتبط هذه السياسة غالبًا بالمناطق المتدهورة سواء الإزالة الكلية أو الإزالة الجزئية لأغراض أخرى مثل توسعة، أو شق طرق حيوية، أو إقامة خدمات أساسية، أو مد شبكات مرافق، أو تحقيق مشروعات تحقق إفادة يومية من موقع المنطقة المتدهورة المراد إزالتها.
- **الإحلال التدريجي:** هو إحلال المباني المتدهورة بأخرى جديدة، وتوفير بيئة صحية يستطيع السكان أن يجدوا فيها البديل الأفضل، وتغيير لظروف اجتماعية سيئة وإزالة لأسباب الجرائم والانحرافات، ويمثل مفهوم

الإحلال الصورة المعتدلة للإزالة، حيث ينفذ تدريجيًّا على مراحل بإعادة البناء أوّلا بأول ثم الإزالة، وبذلك يمكن تجنب الأضرار التي تحدثها الإزالة الشاملة على الهيكل الاجتماعي والاقتصادي للسكان.

- **الإصلاح والتجديد:** يستخدم هذا الأسلوب في المناطق ذات الحالة المتوسطة بغرض إصلاح الهيكل العمراني وتجديده (مبانٍ– مرافق – بيئة عامة) دون الاهتمام بالهيكل الاجتماعي والاقتصادي حيث يستخدم هذا الأسلوب بغرض الحفاظ على الثروة العقارية ورفع قيمتها، ويشمل إضافة مبانٍ جديدة أو خدمات، وأحيانًا عمليات إحلال جزئية.
- **التحديث:** يشمل تحسين حالة المبنى وظروف استخدامه داخليًّا، والبيئة المحيطة به، ويكون بتعديل التصميم الداخلي بما يرفع من مستوى وظائفه، وتزويده بالعناصر التي تنقصه، وتأمينه ضد المخاطر.
- **المواقع والخدمات:** يقوم على المشاركة بين السلطة والسكان، حيث تقوم الحكومة بتوفير المواقع = الأراضي الجديدة وتقسيمها ومدها بالخدمات والمرافق وبيعها، على أن يتحمل الملاك تكلفة التصميم والإنشاء، ويتعامل هذا الأسلوب أساسًا مع الأراضي الفضاء بالمدن، أو بمناطق الامتداد للمدن أو للمناطق المتدهورة حيث تلعب دورًا في تحزيمها واستيعابها الكثافة السكانية.
- **الارتقاء:** يتبنى هذا الأسلوب الحفاظ على الكتلة العمرانية القائمة باعتبارها ذات قيمة اقتصادية، ويعمل على تنميتها وزيادة قيمتها العقارية، كما أنه يتبع منهج التنمية الاجتماعية والاقتصادية كأسلوب لإنجاح التنمية العمرانية، وبذلك فإن أسلوب الارتقاء يتناول بشمولية الجانب العمراني والاقتصادي والاجتماعي.

3-4 رصد جهود التجديد الحضري في المخططات السابقة:

تمتعت القاهرة باهتمام كثير من الدراسات التخطيطية وتركيزها سواء على المستوى القومي مثل (المخطط الإستراتيجي للتنمية العمرانية 2052، ورؤية مصر 2030) أو الإقليمي مثل (المخطط الابتدائي 1970م، المخطط العام 1982م، المخطط المعتمد للقاهرةِ 1997م، المخطط الإستراتيجي للقاهرةِ الكبرى 2050)، حيث استهدفت هذه المحاولات إعادة تنظيم الكتلة العمرانية الحالية للمدينة الميتروبوليتانية، تنظيم النقل، وربط برامج التنمية الجديدة مع العمران القائم عبر الطريق الدائري، ومحاور الحركة الإقليمية المتجهة للإقليم. وفيما يأتي عرضٌ لأهم هذه المخططاتِ:

1/4/3 على المستوى القومي:

<u>أولاً</u>– مبادرة حياة كريمة (2019): تتوجه نحو تحسين الظروف المعيشية للقرى المصرية، من خلال توفير:

- سكن كريم: رفع كفاءة بعض المنازل، وبناء أسقف، وبناء مجمعات سكنية في القرى الأكثر احتياجًا، ومد وصلات مياه، وصرف صحي، وغاز وكهرباء داخل المنازل.
- بنية تحتية: ومشروعات متناهية الصغر، وتفعيل دور التعاونيات الإنتاجية في القرى.

- خدمات طبية: بناء مستشفيات، ووحدات صحية وتجهيزها بالمعدات وتشغيلها بالكوادر الطبية، وإطلاق قوافل طبية تقدم من خلالها خدمات صحية كالأجهزة التعويضية، وغيرها.
- خدمات تعليمية: بناء المدارس والحضانات وتجهيزها ورفع كفاءتها، وتوفير الكوادر التعليمية لها.
- إنشاء فصول محو الأمية.
- تمكين اقتصادي: تدريب من خلال مشروعات متوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر.
- مجمعات صناعية وحرفية وتوفير فرص عمل.
- تدخلات اجتماعية وتنمية إنسانية: تدخلات اجتماعية تشمل بناء الإنسان وتأهيله، وتستهدف الأسرة والطفل والمرأة وذوي الهمم وكبار السن، ومبادرات توعوية.
- توفير سلات غذائية وتوزيعها مُدعَّمة.
- زواج اليتيمات بما يشمل تجهيز منازل الزوجية وعقد أفراح جماعية.
- تنمية الطفولة: بإنشاء حضانات منزلية لترشيد وقت الأمهات في الدور الإنتاجي، وكسوة أطفال.
- تدخلات بيئية: كجمع مخلفات القمامة مع بحث سبل تدويرها.. إلخ.

ومن المتوقع أن تأتي هذه المبادرة بنتائج إيجابية مباشرة على مدينة القاهرة، من خلال تقليل تيار الهجرة المستمر من الريف المصري إلى العاصمة، بتوفير فرص حياة أفضل في الريف حيث بلغت إجمالي الاستثمارات الحكومية المخصصة للمشروع نحو 3.37 مليار جنيه عام 2020/2019، ارتفعت لتصل إلى نحو 4.4 مليار جنيه عام 2021/2020.

<u>ثانيًا</u>– برنامج عمل الحكومة (مصر تنطلق 2022/2019):

يأتي برنامج عمل الحكومة متسقًا مع رؤية "مصر 2030" للتنمية المستدامة ودافعًا في اتجاه تحقيق مستهدفاتها متضمنًا خمسة أهداف رئيسية هي:

- **حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية، ويتضمن البرامج الآتية:** الارتقاء بمستوى الكفاءة القتالية لكافة وحدات القوات المسلحة، تأمين الحدود على مختلف الاتجاهات الإستراتيجية، وتأمين المجرى الملاحي لقناة السويس، إحكام السيطرة على الموانئ الجوية والبحرية والمنافذ البرية، وتفعيل الوسائل التكنولوجية في مجالات الفحص، والاشتراك مع أجهزة الدولة المختلفة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، والاتجار في البشر، وبناء الإنسان المصري.
- **التنمية الاقتصادية ورفع كفاءة الأداء الحكومي؛ من خلال الوصول بمعدل النمو الاقتصادي الحقيقي إلى 8%، ويتضمن البرامج الآتية:** توفير الموارد التمويلية اللازمة لتنفيذ البرنامج، تحسين إدارة المالية العامة

للدولة، تنمية القطاعات الرائدة المحركة للنمو الاقتصادي، التنمية السياحية والموانئ الجوية، تحسين بيئة الأعمال، تنمية القدرات التصديرية، تطوير الأداء الحكومي والمؤسسي ومواجهة الفساد.

- **تحسين مستوى معيشة المواطن المصري، ويتضمن البرامج الآتية:** ضبط النمو السكاني والانتشار العمراني، التوسع في شبكات الأمان الاجتماعي، معالجة الفجوات التنموية، تطوير خدمات الإسكان، تطوير المرافق العامة، عدم التمييز النوعي، التحسين البيئي.

ثالثًا- إستراتيجية التنمية المستدامة؛ رؤية مصر 2030:

تمثل إستراتيجية التنمية المستدامة؛ رؤية مصر 2030 محطة أساسية في مسيرة التنمية الشاملة في مصر تربط الحاضر بالمستقبل وتستلهم إنجازات الحضارة المصرية العريقة، لتبني مسيرة تنموية واضحة لوطن متقدم ومزدهر تسوده العدالة الاقتصادية والاجتماعية، وتتضمن أهداف محور التنمية العمرانية: عمل خريطة ديناميكية مترابطة، مضاعفة مساحة العمران، إعادة توزيع التنمية والسكان لتعظيم استخدام الثروات، بالإضافة إلى إحلال المناطق العشوائية وتطويرها.

رابعًا- السياسة الوطنية الحضرية لمصر 2020:

تتناول السياسة الوطنية الحضرية تحديات النمو العمراني الحالي للمدن القائمة، والنمو العمراني المستقبلي للمدن الجديدة، ومجموعات المدن الجديدة الجاري تنفيذها بين النمو الحالي والمستهدف، ودراسة العوامل المؤثرة في الاتصالية بين المدن وداخلها، والمكونات الرئيسية لنظم النقل الحضري المستدام، والتوازن الإقليمي للمدن مع تحديد عدد من التصنيفات للمدن والتكتلات العمرانية، والإطار القانوني والإطار الإداري الحاكم للتنمية الحضرية، وأخيرًا دراسة التنمية الاقتصادية المحلية ومكوناتها مع ربط التوسعات العمرانية بالتنمية الاقتصادية المحلية، ويتطلب تنفيذ هذه الأجندة: حشد الموارد المالية، وتنمية القدرات، وتكنولوجيا المعلومات والابتكار.

خامسًا- الهيكلة العمرانية للقاهرة الكبرى 2017 (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، 2018): استهدف إعداد رؤية متكاملة للإقليم تتسق مع الرؤية القومية، ومبنيه في الأساس على الرؤى الواردة في دراسات المخططات الإستراتيجية للمحافظات، في إطار حدود تخطيطية مناسبة للإقليم، وإعداد مخطط هيكلي للإقليم يسمح بملء الفجوة بين الرؤية الإستراتيجية للإقليم وبين مخططات المناطق، ويسمح بإعداد مخططات تفصيلية داخل تلك المناطق، ومخططات إستراتيجية للمحافظات متسقة فيما بينها وبين مخططات مناطقها الداخلية، بالإضافة إلى إعداد مشروع تخطيط عمراني لأحد القطاعات كدراسة تطبيقية لاختبار المخطط الهيكلي .

2/4/3 المستوى الإقليمي:

أولاً- المخططُ الابتدائي 1970 (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، 2000): اقترح إنشاء طريقٍ دائري حولَ التكتلِ الحضري الرئيسي للقاهرةِ الكبرى للحدِ من التوسعاتِ العمرانيةِ بالإضافةِ إلى نقلِ الحركةِ بعيدًا عن مركزِ المدينةِ،

بالإضافة إلى إنشاءِ مدنٍ جديدةٍ حولَ القاهرةِ الكبرى لتكون كأقطابِ نمو لها تعملُ على جذبِ السكانِ لها على أن يكونَ لهذه المدنِ الجديدةِ قاعدةٌ اقتصاديةٌ تجعلُها تنمو باستقلاليةٍ عن العاصمةِ وكان العاملُ المؤثرُ في اختيارِ مواقعِ هذه المدنِ هي المسافة بينها وبين العاصمةِ وقد تمَّ اقتراحُ إنشاءِ أربعِ مدنٍ جديدةٍ.

ثانيًا- المخططُ الإستراتيجي للتنميةِ العمرانيةِ بعيدِ المدى 1982 (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، 1982): اعتمد المخطط على خلق نمط متعدد الأنوية: من خلالِ إنشاءِ مراكز فرعيةٍ لتقليلِ كثافةِ السكانِ والأنشطةِ بالمركزِ الرئيسي، وتوفير شبكاتِ المرافقِ ومحاورِ النقلِ داخِلَ الكتلةِ الرئيسيةِ وتحسينِ فعاليةِ النقلِ، وتحسينِ البنيةِ الأساسيةِ وزيادةِ كفاءتها، وكذلك هيكلةُ الحيزِ الحضري وفقَ التسلسلِ الهرمي يحددُها دوائرُ تأثيرِ الخدمةِ وكفاءةِ الخدماتِ المقدمةِ من خلالِ وضعِ قواعدَ لاختيارِ مواقعِ الخدماتِ العامةِ. وبالنسبة للأحياءِ المنفصلةِ عمرانيًّا: تعزيز التماسكِ الداخلي لها وإعطاء شعورِ "الانتماءِ" لسكانِها، وتحسين نوعيةِ الحياةِ من خلالِ الاعتمادِ على الإدارةِ الحكوميةِ، بالإضافةِ إلى السكانِ أنفسهِم (نظافة الفراغاتِ الخاصةِ وتحسينها). كذلك الارتقاءُ بمستوى البيئةِ وتحسينها من خلالِ حمايةِ الرقعةِ الزراعيةِ والحفاظِ عليها، وتنظيمُ النسيجِ الحضري، وتوفيرُ الخدماتِ العامةِ، وتجديدُ المناطقِ القديمةِ، وحمايةُ التراثِ الحضري كمدخلٍ رئيس للتنميةِ الثقافيةِ والسياحيةِ، وتوفير المواقعِ المخططةِ والبديلةِ للإسكانِ خاصةً لذوي الدخلِ المحدودِ والمتوسطِ، وترشيد سياسةِ التوطينِ الصناعي، وحماية مصادرِ المياهِ والسيطرة على مصادرِ التلوثِ والإزعاجِ.

ثالثًا- المخطط الإستراتيجي للتنمية العمرانية بعيد المدى 1986 (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، 1986): استهدف تنظيم الكتلةِ العمرانيةِ للقاهرةِ، وتشجيع عمليةِ لامركزيةِ التحضرِ وتوجيهِها، من خلال تقسيمها إلى مجموعة من القطاعاتِ بناءً على معاييرِ: **(عددُ السكانِ يتراوحَ بين مليون إلى 2 مليون نسمةٍ، ليسمحَ بإقامة مركزٍ يضمُ جميعَ أنواعِ الخدماتِ / توفيرُ 80% من القوةِ العاملةِ لساكنيها داخلَ القطاعِ / إقامةُ مركزِ خدماتٍ رئيسي واحدٍ على الأقلِ في كلِ قطاعٍ / تطويرُ أنظمةِ النقلِ المحليةِ)**، وبناءً على ذلك تمَّ تقسيمُ القاهرةِ الكبرى إلى 11 قطاعًا، وقد أضيف (5) قطاعاتٍ وقائيةٍ غير مدرجة بأي مخططُ للتنميةِ الحضريةِ.

رابعًا- المخططُ الهيكلي لإقليمِ القاهرةِ 1997 (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، 1997): ركز المخطط الهيكلي على تلبيةِ الاحتياجاتِ من الأراضي على المدى البعيدِ نتيجةَ الزيادةِ السكانيةِ السريعةِ بتركيزِ الاستثمارِ على المرافقِ والخدماتِ العامةِ بالمشروعاتِ التي تمَّ البدءُ بالعملِ بها بالإضافةِ إلى التركيزِ على تنميةِ المدنِ الجديدةِ بدر والسادات والعاشر من رمضان لتقليلِ الضغوطِ العمرانيةِ على القاهرةِ، مع التركيز على الجوانب الآتية:

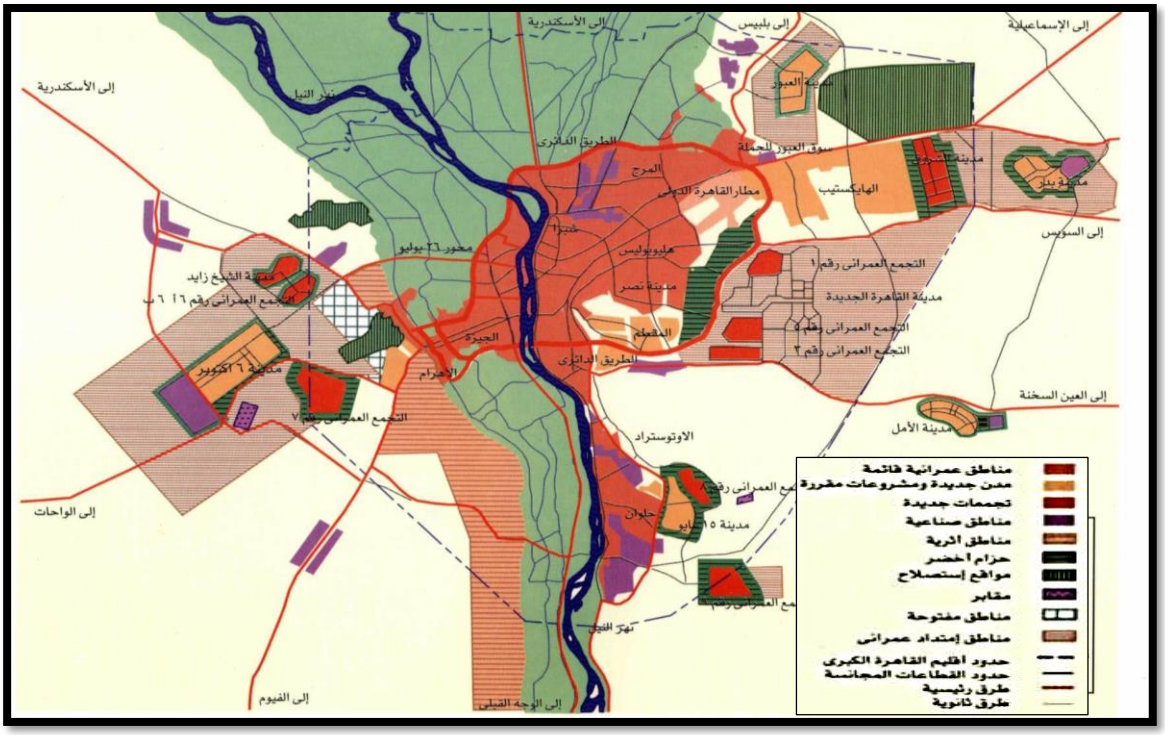

المصدر: أطلس القاهرة الكبرى – الهيئة العامة للتخطيط العمراني – 2000م

شكل رقم (3-1)

المخططُ الهيكلي لإقليمِ القاهرةِ الكبرى 1997

- منعُ التعدياتِ الحضريةِ على الأراضي الزراعيةِ نتيجةَ تنفيذِ الطريق الدائري.
- الاهتمامُ بتنفيذِ سياساتِ الإسكانِ والأنشطةِ بالتجمعاتِ الجديدةِ.
- تشجيعُ القطاعِ الخاصِ.
- نقلُ بعضِ الأنشطةِ من وسطِ المدينةِ إلى التجمعاتِ الجديدةِ.
- الاهتمامُ بحمايةِ البيئةِ من خلالِ نقلِ المدابغِ، وكذلك نقلِ المخازنِ الخاصةِ بمحافظةِ القاهرةِ.
- إقامةُ متحفٍ جديدٍ للآثارِ والأنشطةِ السياحيةِ الملحقةِ به.
- العملُ على إيجادِ أماكنَ بديلةٍ لإعادةِ توطينِ نوعياتٍ معينةٍ من الأنشطةِ والخدماتِ العامةِ والرئيسيةِ.

خامسًا- المخططُ الإستراتيجي بعيدِ المدى لإقليمِ القاهرةِ الكبرى 2027 (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، 2008): يعتمدُ على تحديدِ ثلاثةِ أنماطٍ للتنميةِ: مناطقُ شديدةُ الكثافةِ "المراكزُ العمرانيةُ /مناطقُ الفرصِ" المناطقُ الجديدةُ للتنميةِ وإعادةِ التطويرِ/ مناطقُ التجديدِ "تحسينُ بيئةِ المعيشةِ" وبناءً على ذلك فقد تمَّ إعدادُ مخططٍ عامٍ لاستخداماتِ الأراضي، يتضمن: توفير المسكن المناسب والارتقاء بالبيئة المعيشية، وتوفير مواقع مناسبة للأعمال

والصناعات، إقامة مراكز تنمية متوائمة مع شبكات النقل العام، الحفاظ على البيئة الطبيعية والأراضي الزراعية والمناطق الخضراء، بالإضافة إلى التنمية العمرانية المتوازنة.

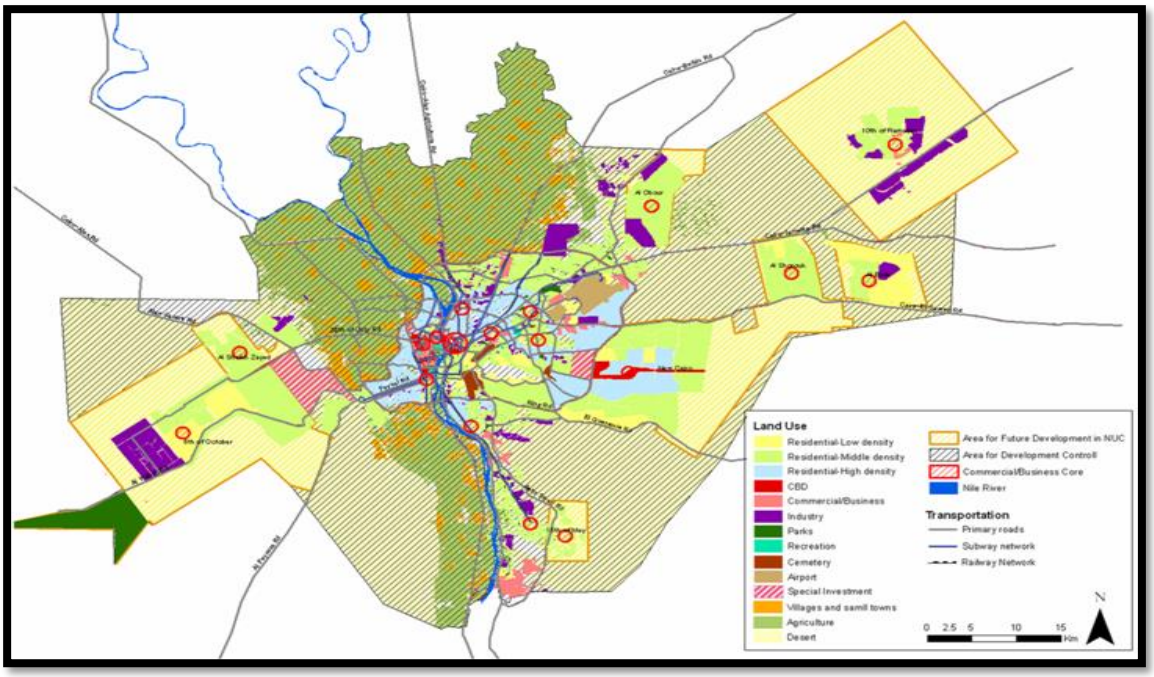

المصدر: المخطط الإستراتيجي بعيد المدى للقاهرة الكبرى 2027 – الهيئة العامة للتخطيط العمراني –2008

شكل (3–2)

الإستراتيجية المقترحة للقاهرة الكبرى حتى عام 2027

سادسًا– المخططُ الإستراتيجي بعيد المدى لإقليمِ القاهرةِ الكبرى 2050: توقعَ المخططُ أن يصلَ عددُ سكانِ القاهرةِ الكبرى إلى 32 مليون نسمةٍ، وقد تمثلت أهمُ أهدافِ المخططِ في الآتي:

- **خلخلةُ القاهرةِ والجيزةِ وإعادةُ توزيعِ السكانِ على كاملِ الإقليمِ، وتطويرُ كافةِ المناطقِ غيرِ الآمنةِ وغيرِ المخططةِ، واستغلالُ التراثِ الثقافي والحضاري الكبيرِ للقاهرةِ.**

وبناءً على ذلك فقد تمَّ صياغةُ الرؤيةِ المستقبليةِ كالآتي: (القاهرةُ أفضلُ عواصمِ الشرقِ الأوسطِ، صديقةٌ للبيئةِ، ذاتُ تراثٍ حضاري متميزٍ، ومن أفضل العواصمِ العالميةِ من حيث المستوى المعيشي للمواطنِ، وتوفرُ الفرصَ الوظيفيةَ لجميعِ فئاتِ المجتمعِ، وتعكسُ مشاركةً فعالةً للمواطنِ) وقد اعتمدت الرؤيةُ على محورينِ كما هو موضحٌ بالجدولِ (3–1) والمشروعات المبينة بالجدول رقم (3–2).

سابعًا– الرؤية التنموية المستقبلية لإقليم القاهرة الكبرى 2050: تم إعداد المخطط بالتعاون مع الوزارات والهيئات المعنية بالتخطيط والتنمية في كل مجالاتها مما مكن من التعرف على القدرة التنافسية، وطرح الملامح الرئيسية

للرؤية المستقبلية للقطاعات التنموية ومتطلبات تحقيقها، والتي بناء عليها تم طرح الرؤية القومية المستقبلية للتنمية العمرانية الشاملة (National Vision) وإعداد المخطط الإستراتيجي العمراني القومي المتفق معها.

وبالنسبة للقاهرة فقد اقترح المخطط دورًا وظيفيًّا لمدينة القاهرة " "القاهرة الكبرى مركز ثقل إقليمي وعالمي للوظائف السياسية والإدارية والثقافية والتاريخية والاقتصادية". " ويوضح الجدول الآتي المشروعات المقترحة من المخطط، وتوزيعها الجغرافي على نطاق مدينة القاهرة.

جدول (3–1)

محاورُ المخططِ الإستراتيجي للقاهرةِ الكبرى حتى 2050

المحور الأول العدالة الاجتماعية (رفع مستوى معيشة المواطن إلى المعدلات العالمية)	المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية للعاصمة المصرية
الطرق والنقل: **– زيادة خطوط مترو الأنفاق: المستهدف 15 خط بطول 600 كم – 20 كم/مليون نسمة.** **– إنشاء محاور سريعة لتسهيل الانتقال وتطويرها: 14 محور ربط سريع داخل الطريق الدائري وخارجه بطول 1000 كم.**	**قطاع الثقافة والإعلام** **– مجموعة من المتاحف المتخصصة والمراكز الثقافية على مستوى عالمي.** **– إنشاء مجمع سينمائي واستوديوهات عالمية.** **– مكتبة عالمية في القاهرة.**
مياه الشرب والصرف الصحي **– مد شبكات المياه والصرف الصحي لتغطي 100% من الإقليم.** **– إنشاء شبكة مياه "عكرة" بالإقليم.** **– استغلال مياه الصرف المعالجة في زراعة غابات شجرية.**	**قطاع الصناعة** **– تأسيس مجموعات من العناقيد الصناعية في مجال صناعة المنسوجات ومواد البناء.** **– إضافة مراكز تكنولوجية على محاور التنمية الرئيسية شرقًا وغربًا وجنوبًا.** **– تأسيس عدد من الحاضنات لتدريب إدارة الأعمال في مجال الصناعة الإلكترونية وتسييرها.** **– التوسع في إنشاء مناطق تجارية ولوجستية بأطراف الإقليم.**
تحسين البيئة وزيادة المناطق الخضراء **– رفع نصيب الفرد من المساحة الخضراء بالإقليم إلى 15 م^2 كي يبلغ إجمالي مسطح المناطق الخضراء 50 ألف فدان بالإقليم.** **– نقل المسابك والصناعات الملوثة (الأسمنت والحديد والكوك) وحظائر الخنازير إلى خارج الإقليم.**	**قطاع السياحة** **– إنشاء مدينتين طبيتين على مستوى عالمي لخدمات الرعاية الثلاثية (جراحات القلب المفتوح، الكبد، والكلى)** **– الإسعاف الطائر والإخلاء الطبي (التدخل الطبي في حالة الكوارث الطارئة) لمصر ودول المنطقة.** **– التركيز على المنتجات الطبية الطبيعية.**
الإسكان والعشوائيات **– تطوير المناطق المتدهورة غير الآمنة خلال 5 إلى 7 سنوات**	**قطاع التعليم** **– تأسيس مدينة القاهرة الدولية للتعليم والبحوث.** **– إنشاء ثلاث أقطاب تكنولوجية بالإقليم على محاور التنمية الرئيسية** **– إنشاء ثماني جامعات دولية مشتركة.** **– إنشاء 10 حاضنات لتدريب إدارة البحوث في مجالات العلوم والتكنولوجيا وتسييرها.**
إدارة أفضل للإقليم **– تحديد نطاق العاصمة الإدارية للدولة داخل الإقليم.** **– قانون خاص للعاصمة وإطار مؤسسي لها خارج قانون الإدارة المحلية** **– تحديد أدوار واضحة للتجمعات الحضرية بالإقليم وعلامة ذهنية. branding لكل منها تمنع التنافس فيما بينها.**	**قطاع الصحة** **– استغلال نهر النيل كمحور ترفيهي.** **– تحويل القاهرة الإسلامية والقبطية والخديوية لمتاحف مفتوحة ومراكز سياحية.** **– التوسع في السياحة الترفيهية والعلاجية والمؤتمرات والمعارض.**

المصدر: المخطط الإستراتيجي بعيد المدى للقاهرة الكبرى 2050 – الهيئة العامة للتخطيط العمراني – 2010

جدول رقم (3-2)

بعض المشروعات المقترحة بالمخططِ الإستراتيجي للقاهرةِ الكبرى حتى 2050

تطوير وسط المدينة – القاهرة الخديوية: **– تحويل بعض الشوارع والمسارات مشاه فقط.** **– تطوير الميادين الرئيسية بالمنطقة (ميدان التحرير، ميدان رمسيس، ميدان العتبة، ميدان عابدين).** **– إعادة استغلال مربع الوزارات في أنشطة ثقافية.** **– إنشاء مجموعة من الجراجات متعددة الطوابق**	
تطوير كورنيش النيل (الواجهة النيلية) **– إنشاء مركز سياحي وترفيهي وإداري بدءًا من مثلث ماسبيرو حتى روض الفرج بمساحة 1200 فدان بطول 6 كم يكون بمثابة مركز سياحي وترفيهي وإداري.** **– إنشاء متنزه ترفيهي على النيل.** **– السماح بإنشاء أبراج إدارية وخدمية وسياحية.** **– نسبة البناء لا تزيد عن 20% والباقي حدائق ومتنزهات.**	
تطوير جزيرتي الوراق والذهب **– تحويل جزيرة الوراق بمساحة 1400 فدان وجزيرة الذهب بمساحة 400 فدان إلى منتزهات وحدائق عامة.** **– السماح بإنشاء مشروع سياحي وترفيهي واحد فقط في كلتيهما كعلامة حضارية مميزة على النيل.**	
حدائق الأزهر (منطقة مقابر صلاح سالم) حدائق الأزهر – خان القاهرة (منطقة مقابر صلاح سالم)2700 فدان **– إنشاء أكبر متنزه عام بالقاهرة على مساحة 1400 فدان بدلًا من الجبانات بين صلاح سالم والأوتوستراد.** **– نقل سكان مقابر الغفير والمجاورين والإمام الشافعي وباب الوزير والقرافة الشرقية للمسلمين وباب النصر وقايتباى (نحو 100 ألف نسمة) إلى مناطق إسكان جديدة.** **– يضم المنتزه مركزًا لإحياء الحرف التراثية بالقاهرة الإسلامية.**	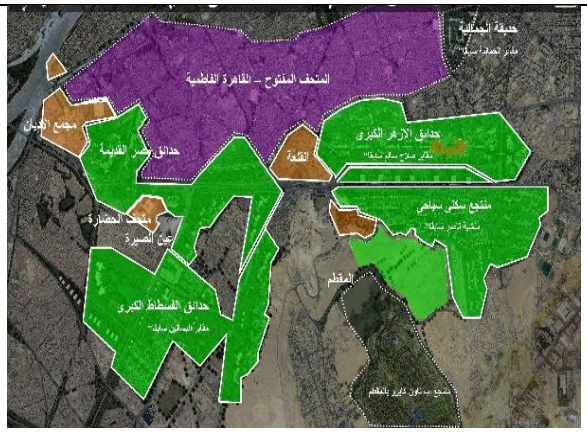

حدائق عين شمس والمطرية (مدينة الشمس) **فتح محور جديد بعرض 200 متر وطول 4 كم** **يفتح مجال رؤية المسلة وآثار المنطقة** **خلخلة منطقة الآثار (عين شمس– مدينة أون القديمة) و(المطرية– شجرة مريم)** **يتوسط المحور حديقة بعرض 100 متر ممتدة بطوله، يتم توطين المباني الخدمية والسياحية على جانبيه**	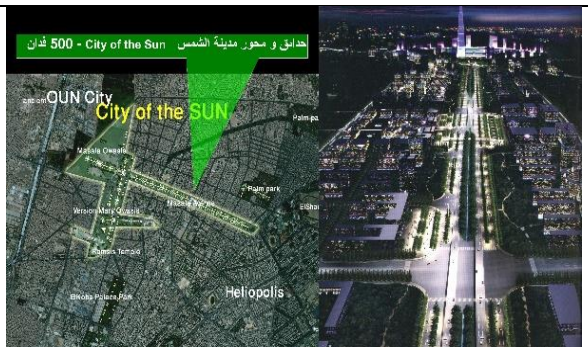
مركز المال والأعمال الجديد للقاهرة (الحي الحكومي الجديد) **إنشاء مركز مال وأعمال جديد بشرق القاهرة بمساحة 2000 فدان** **يتم نقل عدد من الوزارات ومقار العديد من الجهات الحكومية إليه** **ويضم متنزه (حديقة عامة) بمسطح 300 فدان** **منطقة إدارية بها شركات دولية ومحلية**	
تطوير منطقة نزلة السمان **تحويل المنطقة بمساحة 253 فدان إلى متحف مفتوح من خلال الكشف عن معبد الوادي للملك خوفو** **إعادة توطين السكان القاطنين إلى منطقة قريبة (نحو 45 ألف نسمة)** **إنشاء مجموعة من الفنادق العالمية لاستغلال أهرامات الجيزة**	
محور سقارة – مدينة حلوان **فتح محور على امتداد أهرامات سقارة بعرض 300 متر وطول 5 كم ليصل من نهر النيل حتى عمق مدينة 15 مايو وامتداد مدينة حلوان مما يساهم في:** **فتح مجال رؤية مجموعة أهرامات سقارة** **خلخلة المناطق العشوائية بالمدينة** **يتوسط المحور حديقة بعرض 150 متر ممتدة بطوله** **يتم توطين المباني الخدمية والسياحية على جانبيه**	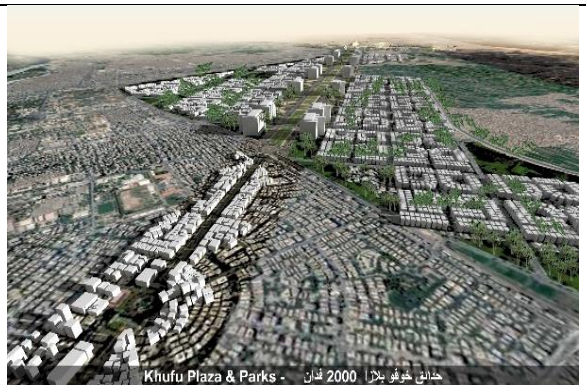

المصدر: وزارة الاسكان، المخطط القومي للتنمية العمرانية 2050.

جدول رقم (3-3)

التوزيع الجغرافي للمشروعات المقترحة من المخطط الإستراتيجي 2050 في نطاق مدينة القاهرة

اسم المشروع	النطاق	وصف المشروع
مدينة تجارية بحلوان	قسم حلوان	إنشاء مدينة متكاملة لتجارة جميع أنواع السلع الاستهلاكية بالجملة، على مساحة ٥ آلاف فدان قرب الطريق الدائرى بحلوان، ويشمل توفير المشروع للخدمات اللازمة للمنطقة، بما فى ذلك مخازن تجارية قرب الطرق الرئيسية، لتسهيل نقل البضائع وإنشاء أسواق منفصلة متكاملة، بنظام حق الانتفاع لمدة ٤٩ سنة، للقضاء على الأسواق العشوائية، وتوفير نحو ١٥٠ ألف فرصة عمل مباشرة.
تطوير كورنيش حلوان	قسم حلوان	كورنيش حلوان، فقد حددها المخطط بالمنطقة الواقعة بين عمارات عثمان حتى محطة كهرباء جنوب القاهرة، بطول ٢١ كيلومترا، وعمق من ٢٠٠ إلى ٩٥٠ مترا، بمسطح ١٧ ألف فدان، ويهدف المشروع إلى إعادة توظيف المنطقة، وتطوير الواجهة النيلية فيها، بما يتناسب مع قيمتها الاقتصادية والبصرية، لتحقيق عائد تنموى، والحفاظ على مجرى النيل، وحماية الجزيرة النيلية من التلوث، والحفاظ على الأراضى الزراعية بها، بالإضافة لتعزيز حق الرؤية المفتوح للنيل.
انشاء ٥ محطات تبادلية منها ٢ فى مدينة القاهرة	قسم روض الفرج وقسم السلام	يقوم المشروع على إنشاء نقطة تجمع لعدد من المواصلات العامة، من مترو أنفاق، وترام، وقطار، وسيارات أجرة، وأتوبيسات، فى مكان واحد، حتى يتاح للمواطن التنقل بسهولة بينها وفقاً لاحتياجاته، ويلحق بكل محطة تبادلية مواقف للسيارات الخاصة، ومركز تجارى كبير، ومرافق، وخدمات لتسهيل حركة المواطنين بين هذه المواصلات، و سيتم انشاء النقاط التبادلية فى ٥ مناطق متفرقة بالقاهرة الكبرى، هى روض الفرج والمنيب والسلام و٦ أكتوبر وقليوب، بهدف حل أزمة الاختناقات المرورية.
نقل الصناعات الملوثة خارج الكتل العمرانية	قسم حلوان	يهدف إلى نقل ٧ صناعات ملوثة فى قطاع حضر حلوان، تقع على بمساحة ٣ آلاف فدان، للحد من التلوث الناتج عنها، وتوفير بيئة صحية مناسبة للسكان، وتجهيز المواقع البديلة لتلافى حدوث أى تلوث بيئى فيها
٩خطوط للترام السريع	مدينة القاهرة	يوفر مد شبكة من خطوط الترام السريع، ربط المجتمعات العمرانية الجديدة بقلب القاهرة، ما يسهم فى تنمية هذه المجتمعات، عن طريق ربطها بالكتل العمرانية الرئيسية بسهولة، وتخفيف الازدحام، والحد من التلوث والضوضاء
تحويل الجزر النيلية إلى محميات طبيعية	قسم حلوان – قسم زمالك	الغرض من المشروع الحفاظ على التراث الطبيعى للجزر النيلية، الذى يتمثل فى الغطاء النباتى، والطيور، وبعض الحيوانات البرية الأخرى، بجانب الحفاظ على المظهر الجمالى للجزر النيلية، نظرا لأهميتها فى جذب السياحة، مع إمدادها بالخدمات المناسبة، ومنع إلقاء المخلفات أو الصرف فى النيل والحفاظ على البيئة الاجتماعية لهذه الجزر وتطويرها
منظومة تدوير والتخلص من المخلفات	داخل مدينة القاهرة	يشمل نقل مصانع المعالجة من داخل القاهرة، وتطوير مصانع وسيطة لتحسين نشاط التدوير، من خلال بناء منطقتين جديدتين للفرز والتدوير والتخلص النهائى من المخلفات، بالإضافة إلى تطوير ٦ مدافن للنفايات، بهدف استيعاب النفايات الصلبة، وإنشاء ٥ مدافن جديدة لإحلالها محل القديمة، وبناء مصنعين لتدوير المخلفات على مساحة ١٢٠٠ فدان و٧٠٠ فدان.
التعامل مع المناطق العشوائية	قسم السلام ، المرج ، المطرية ،حى مصر القديمة	يستهدف تحسين جودة الحياة من خلال توفير السكن الملائم، والمرافق العامة، والخدمات، وزيادة المساحات الخضراء فى مناطق الفسطاط والسلام والمرج والمطرية، وذلك على مرحلتين، الأولى تنتهى العام المقبل، وتتضمن توفير المساكن البديلة، وشق الطرق، ومشروعات البنية الأساسية، والثانية هى مرحل الخلخلة والاستثمار والتطوير
تطوير شبكة الطرق	مدينة القاهرة	تطوير شبكة الطرق السريعة بإضافة ٧٥٠ كيلومتراً
مشروعات النقل الجماعي	مدينة القاهرة	بناء ٦ محاور لوسائل النقل
تطوير القاهرة الخديوية	حى مصر القديمة	تطوير القاهرة الخديوية شاملاً نقل عدد من الوزارات

المصدر: وزارة الإسكان، المخطط القومي للتنمية العمرانية 2050.

3-5 دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة الدرَّاسة - شكل رقم (3-3):

1/5/3 السكان ومعدلات النمو:

- تعد مدينة القاهرة مدينة حضرية تبلغ مساحتها 659,443.9 فدان، بينما تبلغ مساحة الكتلة العمرانية نحو 136,472.7 فدان، تقسم القاهرة إداريًّا إلى أربع مناطق، المنطقة الشرقية، والغربية والجنوبية والشمالية، موزعة على 47 قسمًا إداريًّا و343 شياخة.
- **يبلغ عدد سكان مدينة القاهرة** نحو 9.1 مليون نسمة، وذلك حسب النتائج النهائية لتعداد 2017، تستحوذ المنطقة الشرقية على النسبة الأكبر من عدد السكان بنحو 3.7 مليون نسمة، تليها المنطقة الجنوبية 3 مليون نسمة.
- وعلى **مستوى الأقسام** يحتل قسم المرج المركز الأول من حيث الحجم السكاني بنحو 800 ألف نسمة، يليه قسم أول مدينة نصر وقسم المطرية بنحو 600 ألف لكليهما على الترتيب، بينما يتذيل القائمة قسم قصر النيل بنحو 11 ألف نسمة.
- وعلى **مستوى الشياخات** تستحوذ شياخة المرج البحرية التابعة لقسم المرج على نحو 324 ألف نسمة، تليها شياخة البساتين التابعة لقسم البساتين بواقع 287 ألف نسمة، بينما لا يتجاوز عدد السكان بشياخة أبو العلا التابعة لقسم بولاق 161 ألف نسمة.
- يبلغ **معدل نمو السكان** في مدينة القاهرة 2.7% (ما بين تعدادي سنة 2006 - 2017)، ويرتفع هذا المعدل لأقصاه في المنطقة الجنوبية بنسبة 7.1%، ويصل إلى نحو 2.1% في المنطقة الشرقية، وينخفض بشكل ملحوظ في المنطقة الغربية والشمالية إلى 0.38%، 0.12% على الترتيب.
- تبلغ **الكثافة السكانية** الإجمالية لمدينة القاهرة 58.6 فرد/ فدان، وتتصدر المنطقة الشمالية الكثافة السكانية الأكبر بين المناطق الخمس 227 فردًا/ فدان تليها المنطقة الغربية بنحو 95.4 فرد/ فدان ، بينما تنخفض في المنطقة الجنوبية الى 35 فردًا/ فدان. ويحتل قسم المطرية الترتيب الأول بكثافة سكانية تتجاوز 361 فرد/ فدان، يليه قسم دار السلام بنحو 354.7 فرد / فدان، بينما تنخفض الكثافة السكانية في قسم 15 مايو إلى 5.8 فرد / فدان.
- **تركيب السكان حسب النوع:** تبلغ نسبة الإناث 48% من إجمالي سكان مدينة القاهرة، وذلك حسب النتائج النهائية لتعداد 2017 ، وتصل في المنطقة الغربية والشمالية إلى نحو 49.2%، بينما لا تتعدى نسبتهم 46.7% في المنطقة الجنوبية. وعلى مستوى الأقسام ترتفع نسبتهم إلى 53% في قسم قصر النيل، يليه قسم عابدين بواقع 52%، وتصل إلى أدناها في قسم طرة بنحو 27%.

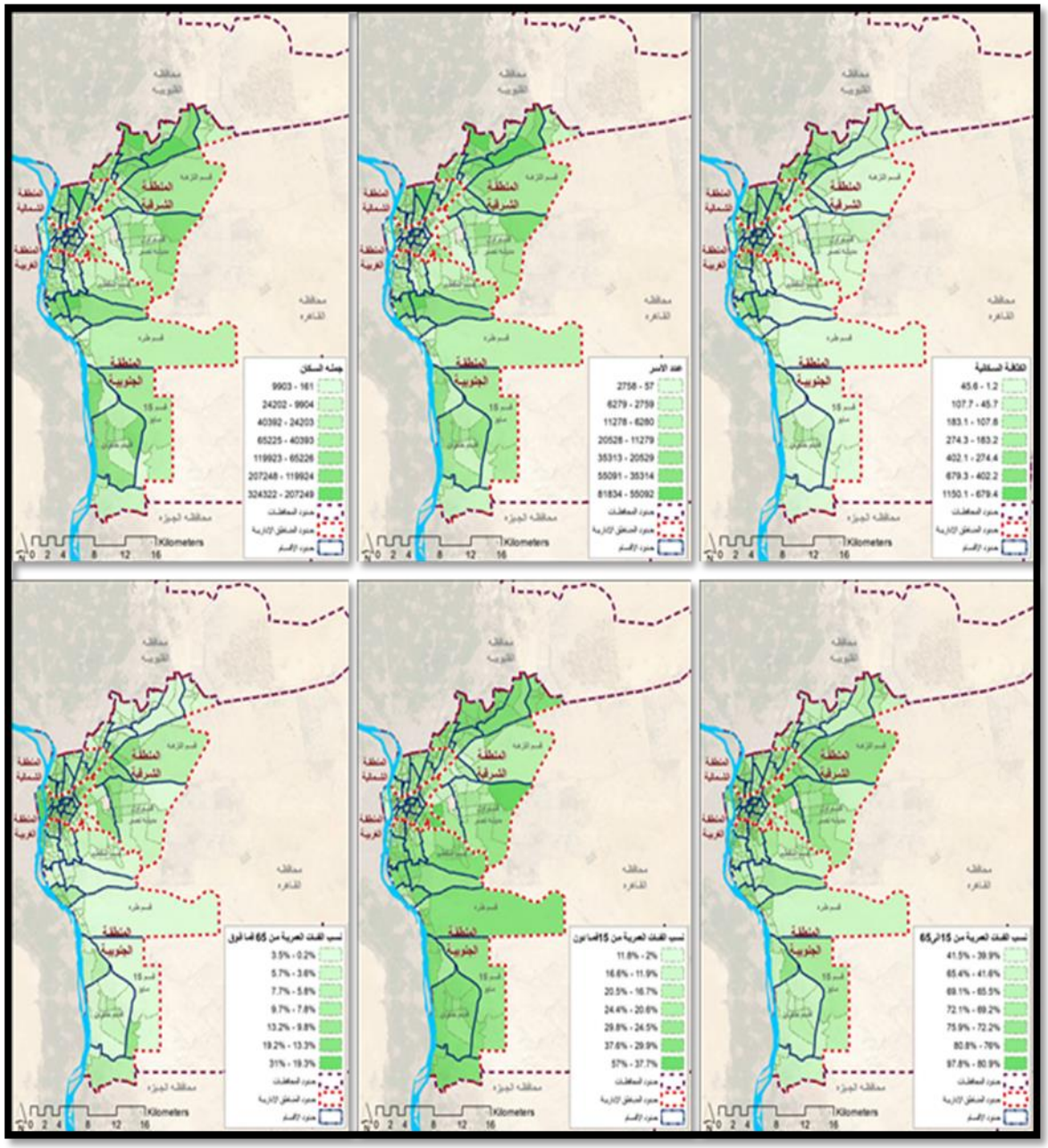

المصدر: من إعداد فريق البحث اعتمادًا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام لسكان القاهرة 2017.

شكل رقم (3-3)

الخصائص السكانية لمدينة القاهرة 2017

- **عدد الأسر ومتوسط حجم الأسرة (فرد/الأسرة):** تبلغ عدد الأسر بمدينة القاهرة نحو 2.4 مليون أسرة، وتحتل المنطقة الشرقية أعلى نسبة من الأسر، حيث تبلغ نحو مليون أسرة، تليها المنطقة الجنوبية 775 ألف أسرة، وتنخفض في المنطقة الغربية إلى 206 ألف أسرة. وبالنسبة للأقسام يتصدر قسم المرج الترتيب بنحو

202 ألف أسرة، يليه قسم أول مدينة نصر بنحو 187 ألف أسرة، بينما يتذيل قسم قصر النيل سلم الترتيب بنحو 4 آلاف أسرة.

- **متوسط حجم الأسرة (فرد/الأسرة):** يبلغ متوسط حجم الأسرة بمدينة القاهرة نحو 3.68 فرد/الأسرة، وتعد المنطقة الجنوبية هي الأعلى حيث تبلغ 3.9 فرد/الأسرة، تليها المنطقة الشرقية نحو 3.7 فرد/الأسرة ، بينما تنخفض في المنطقة الغربية 3.4 فرد/ الأسرة.
- **توزيع الحجم السكاني طبقًا لفئات السن:** تبلغ نسبة الإناث في سن العمل (15 – 60) نحو 48% مقابل 52% للذكور، بينما تتساوى في سن (90 سنة) لتصل إلى 50% للإناث مقابل 50% للذكور في مدينة القاهرة. وعلى مستوى المناطق تبلغ نسبة الإناث في سن العمل 67.7% في المنطقة الجنوبية مقابل 32.2% للذكور، بينما تبلغ نسبة الإناث في سن العمل بالمنطقة الشرقية 67.6% مقابل 32.3% للذكور، بينما تبلغ نسبة الإناث 71% في المنطقة الشمالية مقابل 29% للذكور، وتصل إلى نحو 68.3% في المنطقة الغربية مقابل 31.6% للذكور في سن العمل.

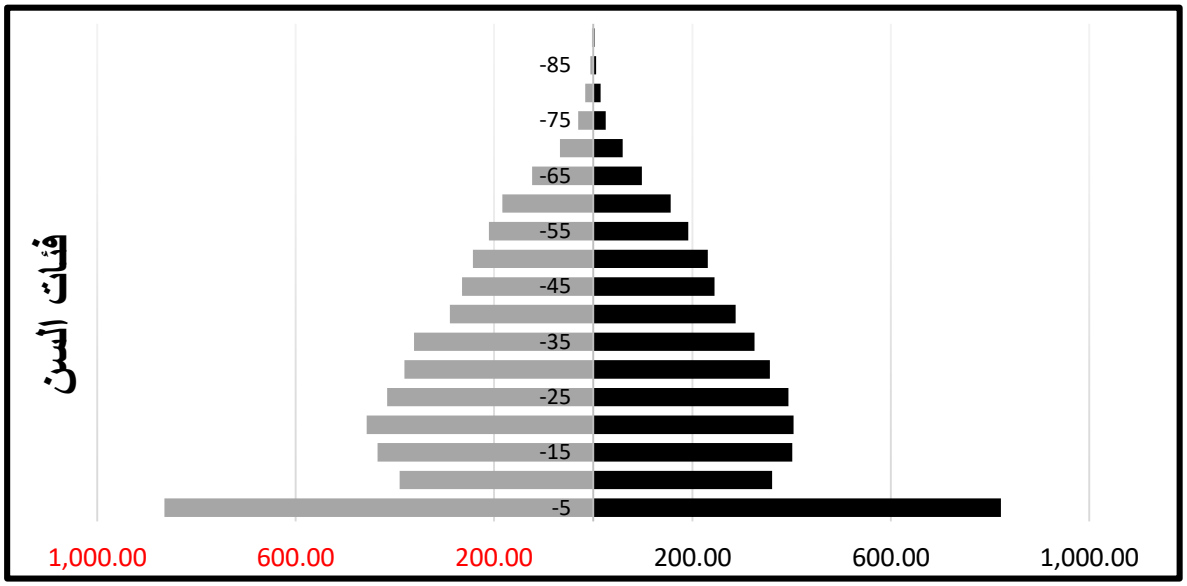

المصدر: من إعداد فريق البحث اعتمادًا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام لسكان القاهرة 2017.

شكل رقم (3–4)

الهرم السكاني لمدينة القاهرة لعام2017

2/5/3 الخصائص الاجتماعية لسكان مدينة القاهرة – شكل رقم (3–5):

- **توزيع السكان حسب الحالة الاجتماعية:** تبلغ نسبة المتزوجون في المدينة نحو 40% من إجمالي السكان ونسبة الطلاق 1.6% من إجمالي السكان. وترتفع نسبة الطلاق في المنطقة الجنوبية لتصل إلى 2.6%،

وتنخفض نسبة المتزوجون لتصل إلى 39% في المنطقة الشمالية من إجمالي السكان ونسبة الطلاق إلى 1.3%، وتنخفض نسبة الطلاق في المنطقة الشرقية إلى 0.9% من إجمالي السكان. ويتصدر الزمالك المركز الأول في نسبة الزواج حيث تصل نسبته إلى 44%%، يليها المرج بنسبة 42.8% من إجمالي السكان، بينما يتصدر قسم طرة في نسبة الطلاق 19% من إجمالي السكان، يليه قسم بولاق بنحو3.1% من إجمالي السكان.

- **نسبة التسرب من التعليم:** تبلغ نسبة التسرب من التعليم 31.2% بإجمالي المدينة، وعلى مستوى المناطق تحقق المنطقة الغربية أعلى نسب 39.8% من إجمالي السكان، تليها المنطقة الجنوبية بنسبة 33%، بينما تنخفض نسبة التسرب من التعليم في المنطقة الشرقية بنحو 28.6% من إجمالي السكان. **وعلى مستوى الأقسام** ترتفع بقسم منشأة ناصر بنحو 59.4%، يليه قسم بولاق بنحو 45.5%، بينما تسجل أدنى معدلاتها بقسم الزمالك حيث تبلغ 7.9%.

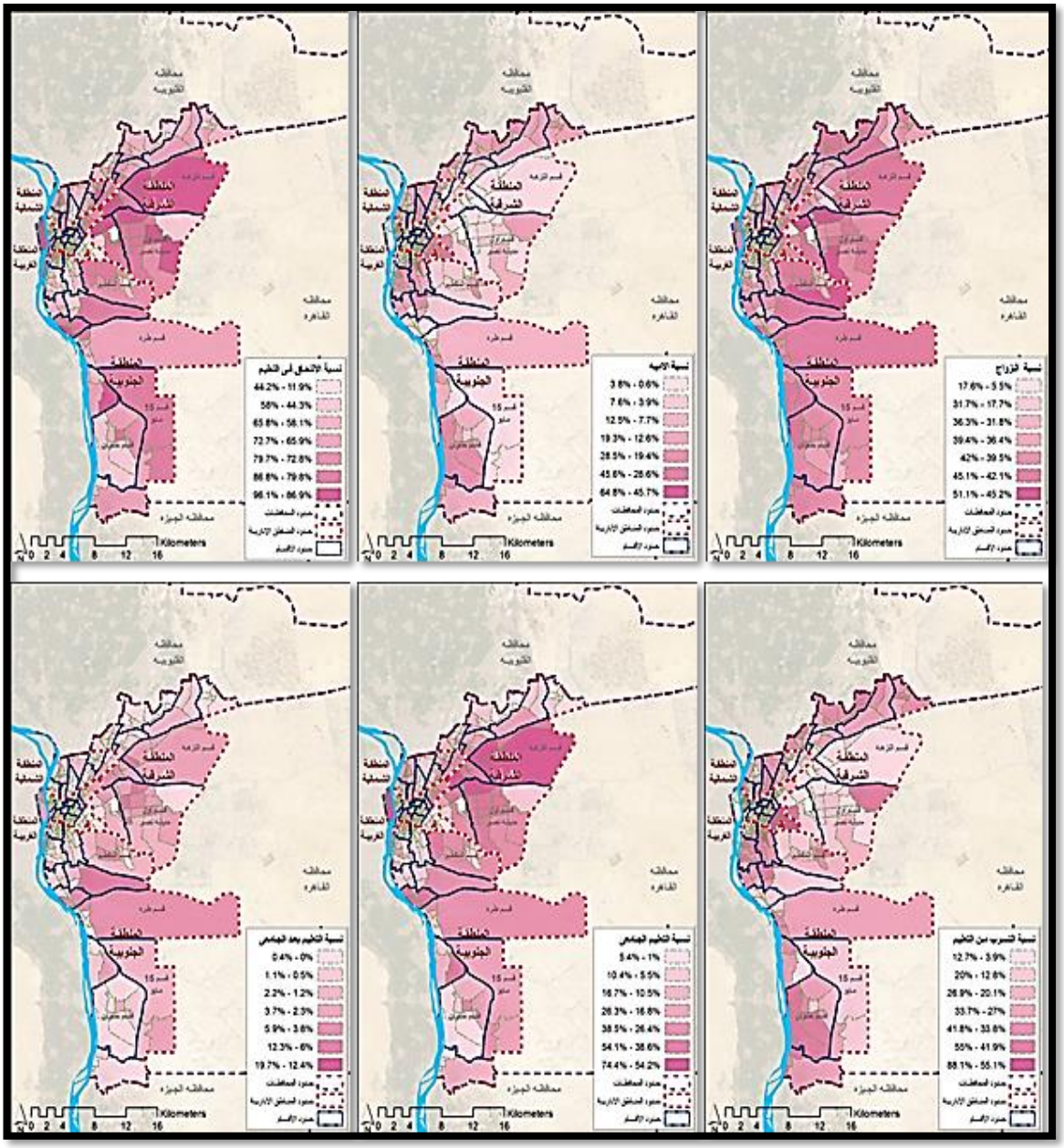

المصدر: من إعداد فريق البحث اعتمادًا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام لسكان القاهرة 2017.

شكل رقم (3–5)

الخصائص الاجتماعية لسكان مدينة القاهرة 2017

- **نسبة الأمية:** تنخفض نسبة الأمية في سكان المدينة بواقع 13.5% من جملة السكان في المدينة، وتحتل المنطقة الغربية الصدارة من حيث نسبة الأمية بها حيث بلغت 21.5% من إجمالي السكان بالمنطقة، تليها منطقة الشمالية بواقع 14.6% ، بينما تنخفض في المنطقة الشرقية لنحو 10.9%. وعلى مستوى الأقسام فتبلغ نسبة الأمية في قسم منشية ناصر 34.4% في صدارة الترتيب، يليه قسم بولاق 27%.

- **التعليم فوق المتوسط وأقل:** تبلغ نسبتهم 40.8% من إجمالي المدينة، وتأتي المنطقة الشمالية في المقدمة بنسبة 44.7%، تليها المنطقة الجنوبية 40.7%، وتنخفض في المنطقة الشرقية بنحو 21.2% من إجمالي السكان. ويأتي قسم 15 مايو في المقدمة بنسبة 50% يليه قسم ثاني السلام. 5%، بينما تنخفض في قسم الزمالك إلى 17%.
- **التعليم الجامعي:** تبلغ نسبتهم 18.1% من إجمالي سكان القاهرة، تأتي المنطقة الشرقية في المقدمة بنسبة 21.1%، تليها المنطقة الشمالية بنحو 19.2%، بينما تنخفض في المنطقة الجنوبية بنسبة 14.3% من إجمالي السكان. ويأتي قسم الزمالك في المقدمة بنسبة 69%، يليه قسم النزهة بنحو 53%، بينما تنخفض تلك النسبة في كل من قسم منشأة ناصر إلى 2.2% من إجمالي السكان.
- **التعليم بعد الجامعي: تصل** نسبتهم 1.2 % من إجمالي سكان القاهرة، وتأتي المنطقة الشرقية في المقدمة بنحو1.34% من إجمالي السكان في المنطقة، تليها المنطقة الجنوبية بنحو 1.3%، بينما تنخفض في المنطقة الغربية بنسبة 0.8% من إجمالي السكان. ويتفوق قسم النزهة بنسبة 4.2% يليه قسم قصر النيل بنحو 3.9%، بينما تنخفض تلك النسبة في قسم منشأة ناصر إلى 0.12% من إجمالي السكان.

3/5/3 النشاط الاقتصادي لسكان مدينة القاهرة– شكل رقم (3–6):

- **السكان في سن العمل:** تصل نسبة من هم في سن العمل بمدينة القاهرة إلى نحو 68.2% ومن هم دون سن العمل 26.7% من إجمالي السكان بينما تصل نسبة من هم في سن التقاعد نحو 4.9%. وبتوزيع الفئات العمرية على المناطق الإدارية حيث تحتل المنطقة الشمالية المركز الأول بنسبة71% لمن هم في سن العمل، و21.2.% لمن هم دون سن العمل، وتصل نسبة من هم في سن التقاعد 7.7% من إجمالي السكان، وتنخفض في المنطقة الجنوبية لتصل إلى نحو67.5% لمن هم في سن العمل، و أما من دون سن العمل 28.5%، و من في سن التعاقد 3.8%. وبتوزيع الفئات العمرية على الأقسام الإدارية، يأتي قسم طرة في مركز الأول بنسبة 81% للعدد السكان في سن العمل، يليه قسم باب الشعرية بنسبة 74.5%، بينما يقع قسم التبين في المركز الأخير بنسبة 61.6% للسكان في سن العمل، ويحتل المركز الأول قسم قصر النيل نسبة 19.5% لمن هم في سن التقاعد، يليه قسم الزمالك 17.5% لمن هم في سن التقاعد، بينما ينخفض في قسم طرة إلى 1.5% من إجمالي من في سن التقاعد. بينما يحتل قسم المرج وقسم منشأة ناصر المركز الأول والثاني على الترتيب في نسبة من هم تحت سن العمل بنسب 35.2% لكل منها، بينما تنخفض في قسم الزمالك 9.2% من إجمالي السكان.

- **توزيع السكان حسب نسب البطالة:** تبلغ نسبتهم 5.8% من إجمالي السكان في سن العمل، وترتفع في المنطقة الغربية لتصل إلى 14.8% من إجمالي السكان في سن العمل، تليها المنطقة الجنوبية بنحو 8.2%، بينما تنخفض في المنطقة الشرقية بنسبة 7.9% من إجمالي السكان في سن العمل. ويتصدر قسم الموسكي في العاطلين عن العمل بنسبة 54%، يليه قسم بولاق بنسبة 34.8%، بينما تنخفض في قسم طرة إلى 3.6% من إجمالي من في سن العمل .
- **معدل الإعالة:** يبلغ معدل الإعالة بمدينة القاهرة 0.46 أي أنه يمكن القول أن 46 شخصًا من بين كل 100 شخص معال، وعلى مستوى المناطق فتأتي المنطقة الشمالية في المقدمة بنسبة 0.73، تليها المنطقة الغربية بنحو 0.66. أما بالنسبة للأقسام فيبلغ معدل الإعالة 0.84 بقسم الأزبكية يليه قسم 15 مايو بواقع 0.78، بينما تنخفض نسبة الإعالة في قسم طرة بواقع 0.34على الترتيب.

- **توزيع السكان على الأنشطة الاقتصادية:**

أولاً: قطاع الزراعة والصيد: تبلغ نسبتهم بالمدينة 1.1% من إجمالي العمالة في القطاعات المختلفة، وترتفع تلك النسبة 1.3% في المنطقة الشرقية، تليها المنطقة الشمالية بنسبة 1%، بينما تنخفض في المنطقة الجنوبية بنسبة 0.9% من إجمالي العمالة في القطاعات المختلفة. وترتفع في قسم بولاق بنسبة 2.3%، تليها قسم الأميرية بنسبة 1.9%، بينما تنخفض في كل من الأقسام الزمالك والموسكي بنسبة 0.2%، 0.07% على الترتيب.

ثانيًا: قطاع التعدين والصناعة: تبلغ نسبتهم 9.3% من إجمالي العمالة في القطاعات المختلفة، وتصل لأقصاها 14.2% بالمنطقة الغربية، تليها منطقة الجنوبية 10%، بينما تنخفض في المنطقة الشمالية بنسبة 7.2% من إجمالي العمالة في القطاعات المختلفة. بينما يبلغ في قسم بولاق 21.2%، يليه قسم الموسكي بنحو 17.8%، بينما تنخفض في قسم الزمالك بنحو 3.9% من إجمالي العمالة في القطاعات المختلفة.

ثالثًا: التشييد والبناء: تبلغ نسبتهم بالمدينة 7.7% من إجمالي العمالة في القطاعات المختلفة، وتصل لأقصاها 9.5% في المنطقة الجنوبية، تليها المنطقة الشرقية بنحو 7.6%، بينما تنخفض في المنطقة الغربية بنسبة 4.9% من إجمالي العمالة في القطاعات المختلفة. بينما يبلغ في قسم البساتين 14.2%، يليه قسم المرج بنحو 11.2%، بينما تنخفض قسم الأزبكية بنسبة 1.8% .

رابعًا: التجارة: تبلغ نسبتهم بالمدينة 11% من إجمالي العمالة في القطاعات المختلفة، وترتفع تلك النسبة 12.7% في المنطقة الغربية، تليها المنطقة الشرقية بنسبة 11.4%، بينما تنخفض في المنطقة الجنوبية بنحو 10%. وترتفع في قسم ثاني السلام بنسبة 23%، يليه قسم بولاق بنسبة 16.7%، بينما تنخفض في الزمالك بنسبة 2.1% .

خامسًا: الخدمات: تبلغ نسبتهم بالمدينة 43.2% من إجمالي العمالة في القطاعات المختلفة، وترتفع تلك النسبة 46.2% في المنطقة الشمالية، تليها المنطقة الغربية بنسبة 45.2%، بينما تنخفض في المنطقة الجنوبية بنحو 41% من إجمالي العاملين في القطاعات المختلفة. وترتفع في قسم الجمالية بنسبة 58.6%، يليه قسم الزمالك بنسبة56.1%، بينما تنخفض في قسم باب الشعرية بنسبة 33.9% من إجمالي العمالة في القطاعات المختلفة.

سادسًا: العاملين في القطاع الحكومي: تبلغ نسبتهم بالمدينة 8.8% من إجمالي العمالة في القطاعات المختلفة، وترتفع تلك النسبة إلى 10.2% في المنطقة الشمالية، تليها المنطقة الجنوبية بنحو 9%، بينما تنخفض في المنطقة الغربية بنحو 5.6%، وترتفع في قسم 15 مايو بنسبة 15.4%، يليه قسم عين شمس بنسبة 14.5%، بينما تنخفض في منشأة ناصر بنسبة 2%.

سابعًا: العاملين في القطاع الخاص: تبلغ نسبتهم بالمدينة 42.1% من إجمالي العمالة في القطاعات المختلفة. وترتفع تلك النسبة إلى 46% في المنطقة الغربية، تليها المنطقة الشرقية بنسبة 42.2%، بينما تنخفض في المنطقة الشمالية بنحو 40.8%، وترتفع في قسم باب الشعرية بنسبة 50.8%، يليه قسم منشأة ناصر بنسبة 48.8%، بينما تنخفض في قسم عين شمس بنسبة 35%.

ثامنًا: العاملين في قطاع الجمعيات والتعاونيات: تبلغ نسبتهم بالمدينة 2% من إجمالي العمالة في القطاعات المختلفة. وترتفع تلك النسبة إلى 2.4% في المنطقة الغربية، تليها المنطقة الجنوبية بنسبة 2.2%، بينما تنخفض في المنطقة الشمالية بنحو 1.7%. وترتفع في قسم الزمالك بنسبة 5.9%، يليه قسم الدرب الأحمر بنسبة 5.3%، بينما تنخفض في قسم الموسكي بنسبة 0.6%.

تاسعًا: نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي: تنخفض نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي لتبلغ نحو 15.8% على مستوى المدينة. وتتصدر المنطقة الشمالية المركز الأول بنسبة 17.5% من إجمالي العاملة، تليها المنطقة الغربية بنسبة 17.2%، وتنخفض في المنطقة الجنوبية بنحو 14.5% من إجمالي العاملة. وترتفع في قسم قصر النيل بنسبة 29.7%، يليه قسم عين شمس بنسبة 25.7%، بينما تنخفض في قسم منشأة ناصر بنسبة 8.4%.

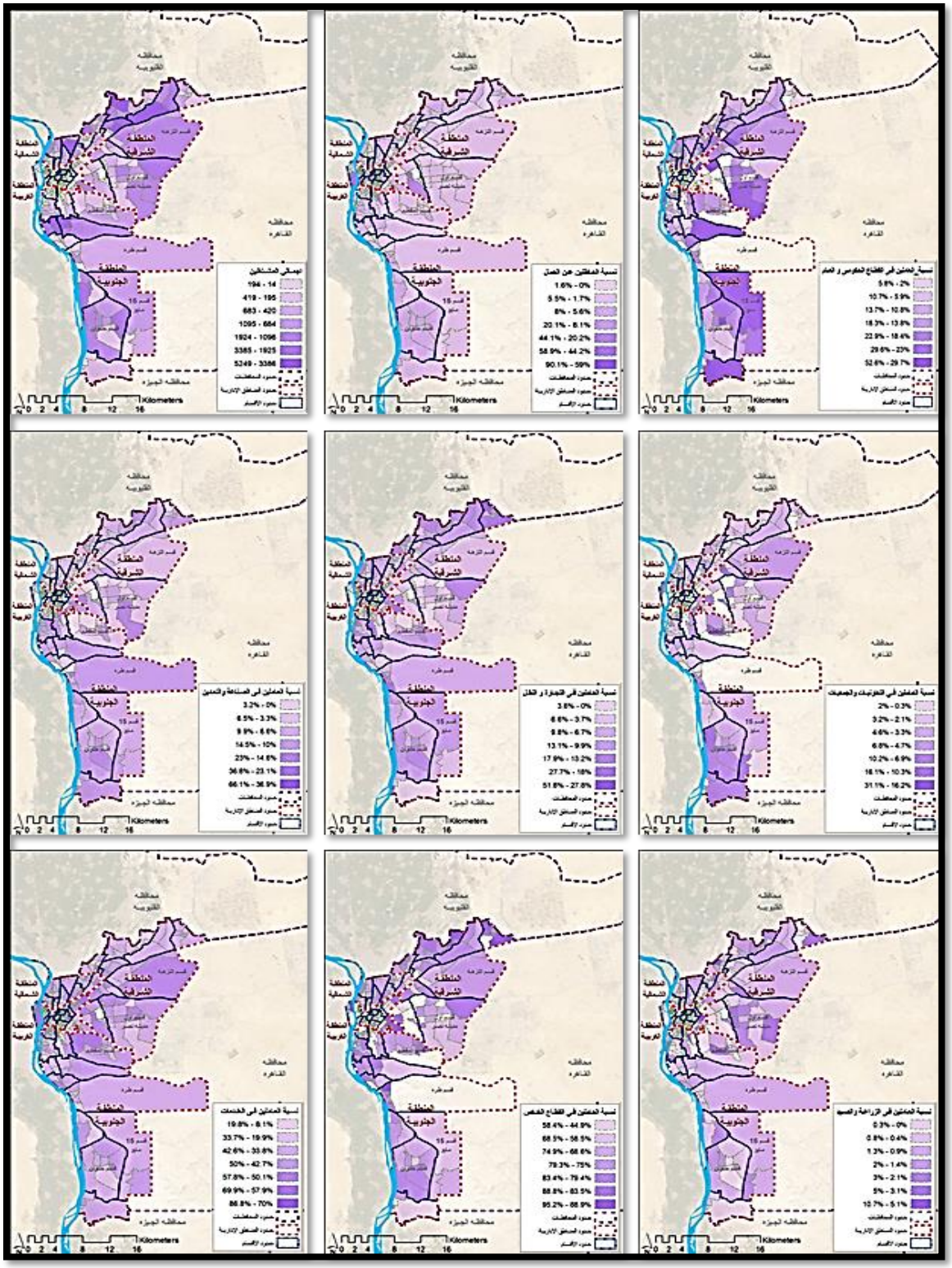

المصدر: من إعداد فريق البحث اعتمادًا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام لسكان القاهرة 2017.

شكل رقم (3–6)

النشاط الاقتصادي لسكان مدينة القاهرة عام 2017

4/5/3 الدراسات العمرانية – شكل رقم (3-7):

<u>أولاً</u>- المباني حسب نمط الملكية:

- **المباني الحكومية:** تبلغ نسبة المباني الحكومية في مدينة القاهرة 5.7% من إجمالي ملكيات المباني، وعلى مستوى المناطق فترتفع نسبة المباني الحكومية في المنطقة الغربية بنحو 7.5%، تليها المنطقة الجنوبية بنحو 7%، بينما تنخفض في المنطقة الشمالية إلى 4.6% من إجمالي المباني، وعلى مستوى الأقسام فيتربع قسم ثاني السلام في المركز الأول للمباني الحكومية حيث تبلغ نسبتها 77% من إجمالي المباني، يليها 15 مايو بنحو 52.3%، بينما تنخفض في قسم المرج إلى 0.8%.
- **المباني الخاصة:** تبلغ نسبة الملكية الخاصة لتصل إلى 98.5% من إجمالي المباني في مدينة القاهرة، وتصل نسبة المباني الخاصة في المنطقة الشمالية إلى 95.2%، تليها منطقة الشرقية بنحو 93.7%، بينما تنخفض في المنطقة الغربية إلى 92%. وتبلغ نسبة مباني الملكية الخاصة الى99% في قسم المرج، يليه قسم دار السلام بنحو 98.8%، بينما تنخفض في قسم ثاني السلام إلى 22.8% من إجمالي المباني.
- **المباني الخالية:** تبلغ نسبة المباني الخالية 5.6% من إجمالي المباني في مدينة القاهرة، ترتفع نسبة المباني الخالية في المنطقة الجنوبية بنحو 7.1% من إجمالي المباني، تليها المنطقة الشرقية 5.9%، بينما تنخفض في المنطقة الشمالية إلى 2.3%من إجمالي المباني. وترتفع نسبة المباني الخالية في قسم المقطم لتصل إلى 14.8% من جملة المباني، يليها قسم ثاني السلام بنحو 10.4%، بينما تنخفض في قسم عين شمس لتصل إلى 0.9%من إجمالي المباني.

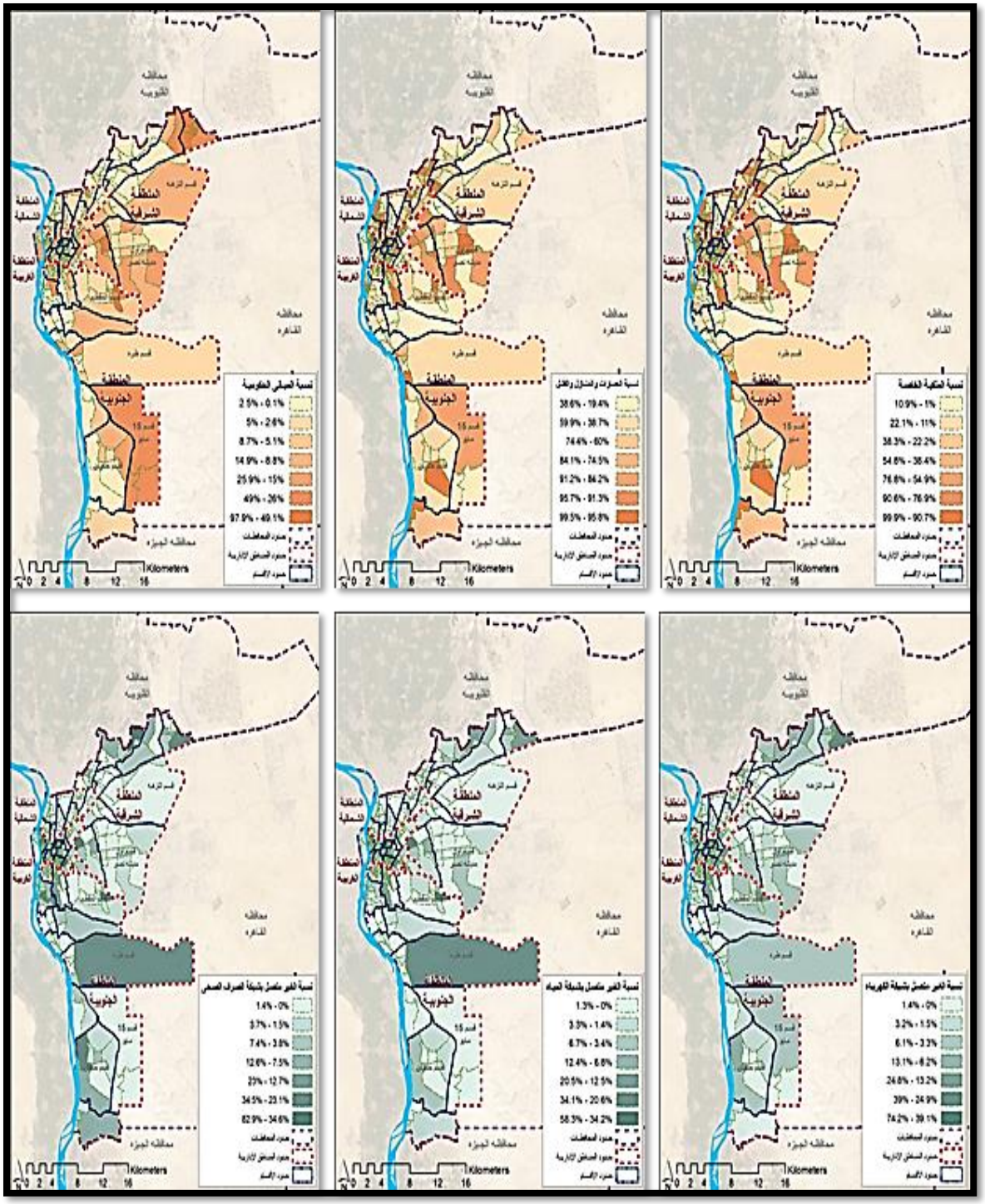

المصدر: من إعداد فريق البحث اعتمادًا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام لسكان القاهرة 2017.

شكل رقم (3–7)

الأنماط العمرانية لمدينة القاهرة عام 2017

ثانيًا- أنماط المباني :

- **العمارات والمنازل والفلل:** تبلغ نسبة العمارات والمنازل في مدينة القاهرة 95.2% من إجمالي الأنماط الأخرى، وترتفع نسبة العمارات والمنازل والفلل في المنطقة الجنوبية بنحو 93.5%، بينما تنخفض في المنطقة الغربية بنسبة 7.3% من إجمالي الأنماط الأخرى، ويتصدر قسم 15 مايو في العمارات والمنازل بنسبة 100%، يليه قسم دار السلام بنسبة 99%، بينما تنخفض في قسم الموسكي إلى 43% من إجمالي أنماط المباني.
- **مباني العمل:** تمثل مباني العمل 4.6% من إجمالي الأنماط الأخرى في مدينة القاهرة، وتبلغ نسبة مباني العمل في المنطقة الغربية 11%، وتنخفض في المنطقة الشمالية إلى 3.7% من إجمالي الأنماط الأخرى، بينما تمثل مباني العمل في قسم الموسكي بنسبة 31%، يليه قسم الأزبكية 28.3%، وتنخفض في قسم دار السلام 1.3% من إجمالي الأنماط الأخرى.

ثالثًا- الاتصال بالمرافق:

- **غير المتصل بشبكة الكهرباء** تبلغ نسبة السكان غير المتصلين بشبكة الكهرباء في مدينة القاهرة 2.9% من إجمالي المباني، وعلى مستوى المناطق تبلغ نسبة غير المتصلين بشبكة الكهرباء في المنطقة الغربية بنحو 4.3%، تليها المنطقة الشرقية 3.3% وتقل في المنطقة الشمالية 1.3% من إجمالي المباني، وترتفع إلى 14.2% في قسم ثاني السلام، يليه قسم الجمالية بنحو 7.9%، بينما تنخفض في قسم عين شمس إلى 0.8% من إجمالي المباني.
- **غير المتصل بشبكة الغاز** تبلغ نسبة غير المتصلين بشبكة الغاز في مدينة القاهرة 2.6% من إجمالي المباني، بينما تبلغ نسبة غير المتصلين بها في المنطقة الغربية بنسبة 6%، تليها المنطقة الشرقية نحو 2.6%، وتقل في المنطقة الشمالية 0.9% من إجمالي المباني، وترتفع إلى 15.4% في قسم قصر النيل، يليه قسم بولاق بنسبة 12.9%، بينما تنخفض في قسم عين شمس إلى 0.3% من إجمالي المباني.
- **غير المتصل بشبكة المياه** تبلغ نسبة غير المتصلين بشبكة المياه في مدينة القاهرة 2.6% من إجمالي المباني، وعلى مستوى المناطق تبلغ نسبة غير المتصلين بها في المنطقة الغربية بنسبة 6%، تليها المنطقة الشرقية نحو2.6%، وتقل في المنطقة الشمالية 0.9% من إجمالي المباني. وترتفع إلى 15.4% في قسم قصر النيل، يليه قسم بولاق بنسبة 12.9%، بينما تنخفض في قسم عين شمس إلى 0.3% من إجمالي المباني.

- **غير المتصل بشبكة الصرف الصحي** تبلغ نسبة المباني غير المتصلة بشبكة الصرف الصحي في مدينة القاهرة 5.2% من إجمالي المباني، بينما تبلغ نسبة غير المتصلين بها في المنطقة الغربية بنسبة 8%، تليها المنطقة الغربية نحو 5.7%، وتقل في المنطقة الشمالية 1.1% من إجمالي المباني. وترتفع إلى 20% في قسم بولاق، يليه قسم قصر النيل بنسبة 17.1%، بينما تنخفض في قسم عين شمس إلى 0.5% من إجمالي المباني.

3-6 دراسة معدلات النمو العمراني لمدينة القاهرة واتجاهاته:

تم دراسة معدلات النمو العمراني لمدينة القاهرة واتجاهاته بعدًا من مركزها، وذلك خلال الفترة (1985 - 2020)، باستخدام تحليل الصور الفضائية Satellite imagery analysis، وذلك على النحو المبين بالشكلين التاليين.

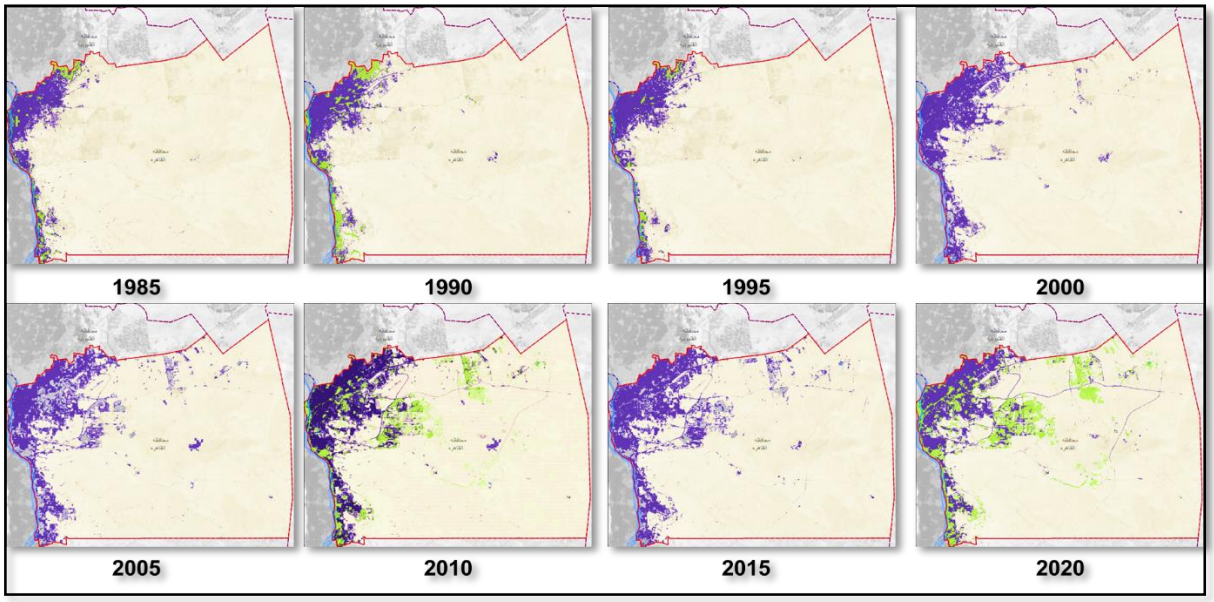

المصدر: من إعداد فريق البحث اعتمادًا على الصور الفضائية، مركز المتغيرات المكانية بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2021.

شكل رقم (3-8)

معدلات النمو العمراني لمدينة القاهرة خلال الفترة (1985-2020)

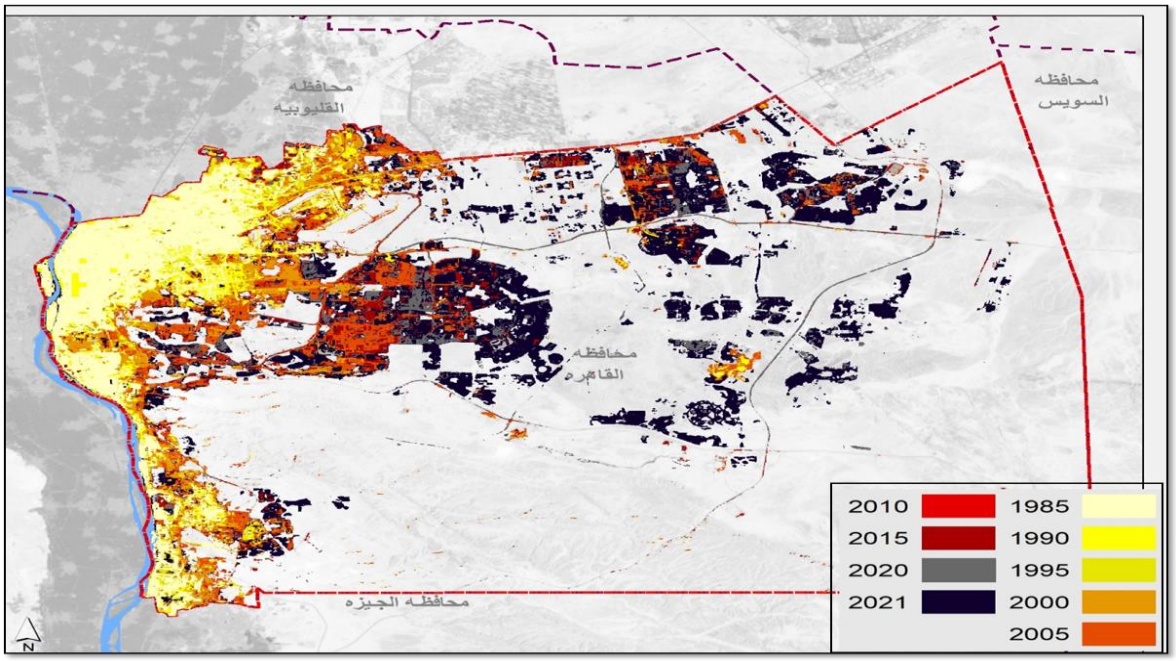

المصدر: من إعداد فريق البحث اعتمادًا على الصور الفضائية، مركز المتغيرات المكانية بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2021.

شكل رقم (3-9)

تطور الكتلة العمرانية لمدينة القاهرة خلال الفترة (1985-2020)

يتضح من تحليل الشكلين السابقين ما يأتي:

- زيادة نسبة الكتلة العمرانية للقاهرة خلال الفترة (1985-2021) بنحو 26.3%.
- بلغت نسبة الزيادة في عمران القاهرة نحو 136.5% ما بين عام 2020 وعام 2021.
- يلاحظُ أنَّ خصائصَ موقعِ القاهرةِ كان لها تأثيرٌ على النمو العمراني لها، وكان من أهمِ خصائصِها انبساطُ الأرضِ، بالإضافةِ إلى النمو على الأراضي المرتفعةِ مثل المقطمِ ومنشأةِ ناصر.
- يتبعُ النمو العمراني المحور الشمالي/ الشرقي، وهو محورٌ صحراوي ليس به عقباتٌ طبيعيةٌ للنمو، بعكسِ المحورِ الشرقي الذي يشكلُ به جبلُ المقطمِ محددًا قويًّا، كما أنَّ عدمَ وجودِ أراضي زراعيةٍ بهذا المحورِ يعني عدمَ وجودِ عوائقَ أمامَ النمو العمراني، حيث لا توجدُ قوانينُ وقراراتٌ تمنعُ الامتدادَ العمراني على الأراضي الزراعيةِ؛ مثل المحورِ الشمالي، الأمرُ الذي يفسرُ قلةَ نشاطِ هذا المحورِ الشمالي بالرغمِ من قربه النسبي من مناطقِ العملِ.
- وجديرُ بالذكرِ أنَّ المناطقَ غيرَ المرتفعةِ لا توجدُ أية تغيراتٍ أساسيةٍ في طبوغرافيا القاهرةِ الكبرى، بخلافِ الارتفاعِ المتدرجِ في اتجاهِ الشرقِ في مناطقِ الامتدادِ على المحورِ الشرقي.

1/6/3 تطور تحليل استعمالات الأراضي الإقليمية بمدينة القاهرة خلال الفترة (1985 -2021):

تظهر النتائج المبينة بالجدول رقم (3-4) أن الزحف العمراني أدى إلى زيادة مساحة استعمالات الأراضي الإقليمية بمدينة القاهرة من نحو 37 ألف فدان إلى نحو 619 ألف فدان، وذلك خلال الفترة (1985-2021)، وبنسبة زيادة تصل إلى نحو 77.3%.

جدول رقم (3-4)

التغير في مساحة استعمالات الأراضي الإقليمية على مستوى القاهرة خلال الفترة (1985-2021)

السنة	المياه		العمران		الصحاري		الزراعات	
	بالفدان	%	بالفدان	%	بالفدان	%	بالفدان	%
1985	2076.7	0.33	36956.9	5.94	612866.5	98.46	7510.1	1.21
1990	1603	0.26	37731.4	6.06	606111.3	97.37	13990.9	2.25
1995	2288.2	0.37	38362	6.16	613792.9	98.61	4994.6	0.80
2000	1829.3	0.29	59725.8	9.60	585428.7	94.05	12444.8	2.00
2005	1922.7	0.31	68475.1	11.00	556326.4	89.38	32677.2	5.25
2010	1922.7	0.31	68475.1	11.00	556326.4	89.38	32677.2	5.25
2015	2046.4	0.33	77417.9	12.44	555596.6	89.26	24371.9	3.92
2020	1832.2	0.29	68894.4	11.07	544109.2	87.41	44589	7.16
2021	3019.1	0.49	162907.6	26.17	492033.8	79.05	1483.9	0.24
الإجمالي	18540.3	2.98	618946.2	99.44	5122592	822.97	174739.7	28.07

المصدر: تم حسابها من خلال الصور الفضائية التي تم إتاحتها لفريق العمل من المركز الوطني للبنية المعلوماتية المكانية، غير منشورة.

ونتيجة لذلك، زادت نسبة المساحة الحضرية في إجمالي الأراضي من 5.6٪ إلى 10.4٪، وسجلت الأراضي الزراعية والأراضي الصحراوية خسارة صافية قدرها 6026 فدان و121 ألف فدان على التوالي، ومع ذلك حدثت زيادة طفيفة قدرها 77.3 فدان في المسطحات المائية، ويعكس ذلك حجم المشروعات المنفذة والجاري تنفيذها على مستوى المدينة لاستيعاب الأنشطة والخدمات، بالإضافة إلى الحراك السكاني في كافة أحياء المحافظة لفك الكتل العشوائية والمناطق المتداعية عمرانيًا

3-7 التجديد الحضري للقاهرة ودوره في الحفاظ على القاهرة التاريخية:

تتخذ الدولة المصرية خطوات حثيثة في التطوير والحفاظ على القاهرة التاريخية من خلال أجهزه الدولة المختلفة وضع القوانين الخاصة بالمنشآت والطرق، وأنظمه تنسيق المواقع داخل حدود القاهرة التاريخية ومحيطها العمراني، والتي تمثلت في عدد من المشروعات القومية كنقل منطقه المدابغ وورشها من منطقه سور مجرى العيون إلى

منطقه الروبيكي، وإعادة تصميم المنطقة وتطويرها كممشى سياحي، ويجري حاليًا تطوير منطقة السيدة عائشة، وإزاله المباني المتدهورة وتطويرها، وذلك على النحو المبين بالشكل رقم (3-10).

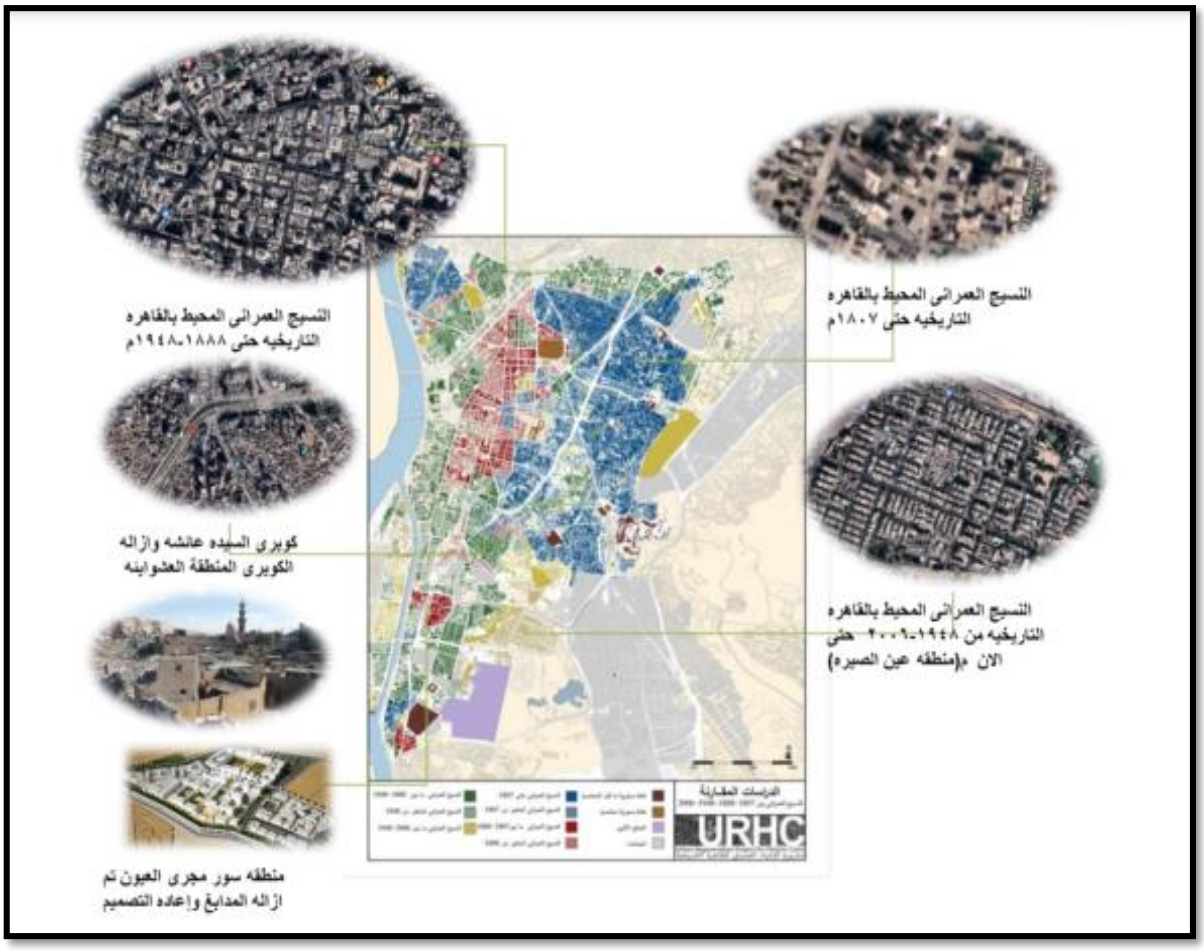

المصدر: الشيماء حسين محمد حسن، التخطيط الحضري المستدام للمحيط العمراني في المناطق التاريخية دراسة حالة (القاهرة التاريخية)، مجلة العمارة والفنون والعلوم الإنسانية – عدد خاص (3)، القاهرة، أكتوبر 2021.

شكل رقم (3-10)

بعض ملامح التجديد الحضري بالقاهرة 2021

1/7/3 أهم مشروعات التجديد الحضري بمدينة القاهرة:

تبذل الحكومة المصرية جهودًا كبيرة في الحفاظ والتطوير للقاهرة التاريخية متضامنة مع الكثير من الأجهزة بالدولة، إلا أن هذا الدور يقتصر على حدود المدينة التاريخية بعيدًا عن إدماج المحيط العمراني للقاهرة التاريخية خاصه الحد الشرقي، باعتباره الامتداد الطبيعي للقاهرة التاريخية، كأحد الحلول التخطيطية للحفاظ على القاهرة التاريخية.

وقد تم رصد إجمالي المشروعات المنفذة في القاهرة باستخدام satellite imagery – شكل رقم (3–11)، حيث تم تنفيذ نحو 3235 مشروعًا، بتكلفة إجمالية تقدر بنحو 330.6 مليار جنيه خلال الفترة (2014–2021)، على النحو الآتي:

- عدد المشروعات المنفذة تصل إلى 1446 مشروعًا بتكلفة 86.3 مليار جنيه.
- المشروعات الجاري تنفيذها 486 مشروعًا بتكلفة 21 .6 مليار جنيه.
- حجم المشروعات ذات جهات الولاية المختلفة المنفذة في العاصمة 1303 مشروعات، منها 1026 مشروعًا منفذ بتكلفة 191.7 مليون جنيه، ومشروعات جاري تنفيذها عددها 277 مشروعًا بتكلفة 30.9 مليار جنيه.

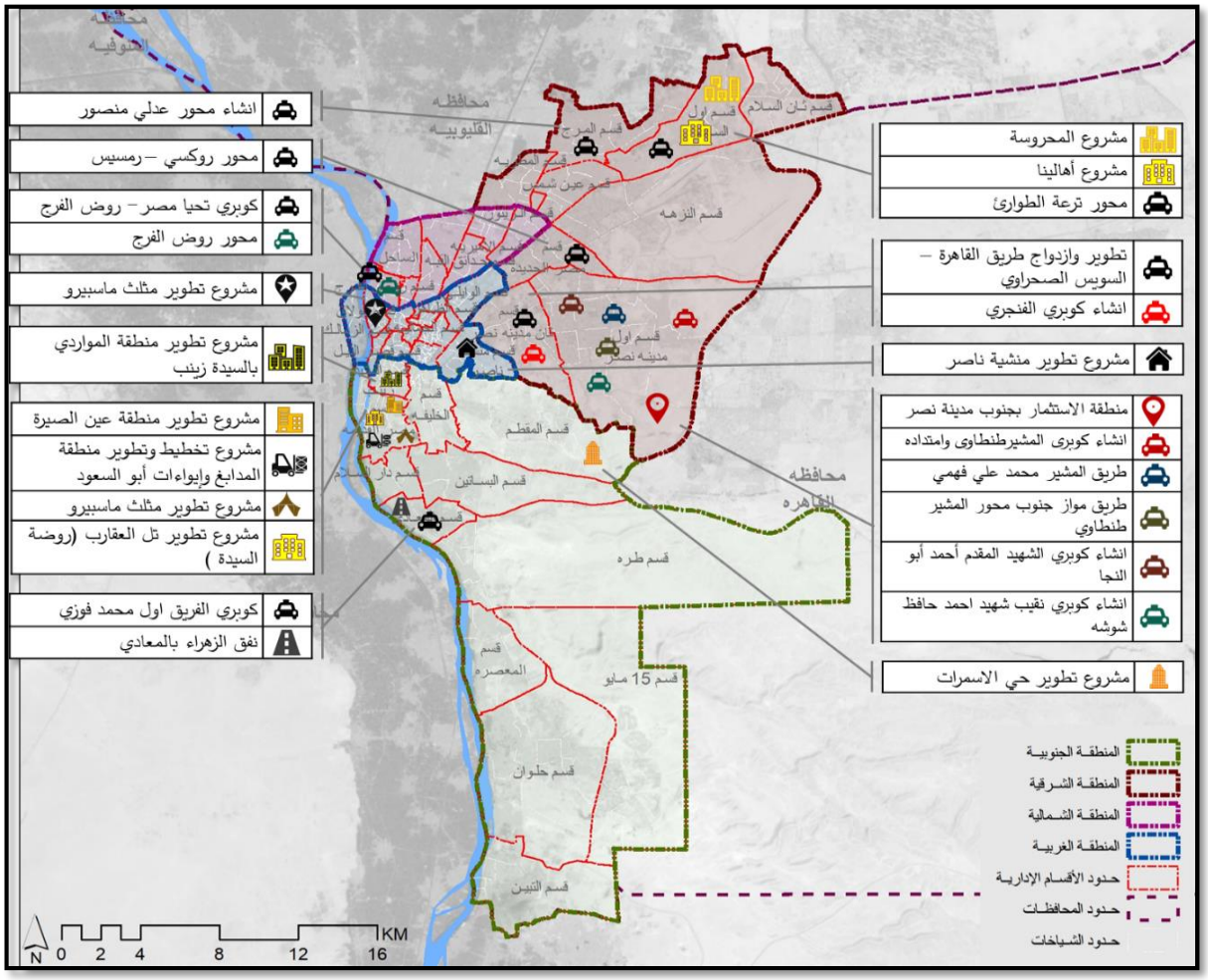

المصدر: مجلس الوزراء، الموقف التنفيذي للمشروعات بمحافظة القاهرة حتى عام 218، وخريطة مشروعات مصر حتى عام 2022.

شكل رقم (3–11)

أهم مشروعات التجديد الحضري بمدينة القاهرة (2015–2021)

3-8 العلاقة بين النمو العمراني والظواهر الاجتماعية والاقتصادية لمدينة القاهرة التاريخية:

تواجه القاهرة التاريخية من خلال تحليل شبكات الطرق للمحيط العمراني العديد من التحديات في نطاق الحفاظ عليها، ولقد أدى التطور الكبير في عدد السكان، والأنشطة إلى تحول القاهرة إلى مدينة من المدن الكارثية سواء في أبعادها أو تطورها العمراني، وظهور المشكلات الاجتماعية بسبب الهجرة الكبيرة الوافدة من الريف، كما أنها تعاني من مشكلات مهمة وكثيرة، أهمها:

- تداخل الأنشطة الحرفية والتراثية مع المدينة التاريخية بشكل عشوائي، والذي تعتمد فيه على الجهود الفردية للأفراد بعيدًا عن دعم المؤسسات لتنميه الحرف اليدوية والتراثية.
- تعدد أنماط تخطيط الشوارع مما يصعب عليها إجراء عمليات الخلخلة للمدينة التاريخية، وتداخل المباني المتدهورة مع المباني الأثرية.
- اقتصار الأنشطة الاقتصادية للمناطق التاريخية والأثرية على التجول وزياره المناطق الأثرية، وعدم وجود المعارض والساحات الخاصة بالاحتفالات الثقافية.
- عدم إدماج السكان المحليين في الأنشطة الاقتصادية القائمة على الترويج الثقافي وتدعيم الحرف اليدوية.
- التداخل والتشابك بين مسارات الحركة الرئيسية والقاهرة التاريخية، النمو العشوائي للمدينة نتيجة الزيادة السكانية للقاهرة، وخاصه في النصف الثاني من القرن العشرين، والذى نتج عنها ارتفاع الزحام ومشكلات التلوث والمشكلات البيئية.
- عدم ملائمة الطرق للكثافة السكانية وعدد السيارات من حيث عرض الشوارع وخدمات الطرق الذى يترتب عليه زياده معدلات التلوث والأتربة .
- عدم فصل مسارات الحركة الخاصة بالسيارات، وتخصيص طرق للمشاة مما يزيد من مشكلات التلوث والزحام، بالإضافة إلى عدم وجود مسارات سياحيه واضحة لدعم حركه السياحة داخل القاهرة التاريخية.
- النقص الكبير والتناقص في المخصصات السكنية.
- النقص الكبير والتوزيع العشوائي للمؤسسات التجارية والإدارية والتعليمية والثقافية والصحية.
- النقص في المساحات الخضراء وفقدانها من بعض المناطق السكنية أحيانًا والتوزيع السيء في اختيار مواقعها.
- تلوث البيئة نتيجة انتشار الصناعة ضمن المدن وحولها دون دراسة أو مراقبة.

3-9 خصائص النمو الحضري المصاحبة لمرحلة التنمية الإقتصادية:

النمو الحضري يمكن اعتباره أحد العوامل الضرورية لاقتصاد حيوي ومنتعش ولكنه يحتاج إلى أن يدار جيدًا، وكما تتطور التنمية الاقتصادية وفقًا لمجموعة من المراحل، فإن النمو الحضري أيضًا يمر بعدد من المراحل التي يتسم كل منها بخصائص مختلفة، والتي تؤثر وتتأثر بمرحلة التنمية الاقتصادية التي تتواجد بها، وبحيث ترتبط مراحل التحضر بالتاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول، وكذلك ترتبط بالأحداث والتطورات التي ساهمت في النمو الحضري، وتتلخص العلاقة بين النمو الحضري والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في الجوانب الآتية:

- ازدياد درجة تعقيد الأنشطة كانعكاس لتزايد درجة تعقيد الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهذا التعقيد والتطور يصاحبه بالطبع توسع في المتطلبات العمرانية التي تحتاجها هذه الأنشطة والمجتمعات.
- التحضر والتنمية الاقتصادية عمليتان مترابطتان فدرجة التقدم والتنمية الاقتصادية تؤثر على مستوى التحضر، كما أن زيادة مستوى التحضر يؤدي إلى مزيد من التنمية الاقتصادية.
- اختلاف مفهوم التحضر في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية ففي الدول المتقدمة يعد مؤشرًا من مؤشرات التطور والتحديث، أما في الدول النامية فغالبًا ما يعبر عن عملية التحول الإدارية من قرى إلى مدن.
- تمثل المدن أقطاب جاذبة للنمو الاقتصادي والاستثمارات التي يترتب عليها زيادة معدلات التنمية الاقتصادية ومن ثم الاجتماعية.
- يعد العمران المنتج المادي الملموس لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية المختلفة التي تتم في وقت ومكان معين، وبطبيعة الحال يعاني العمران المصري من قضايا تواجه عمليات التنمية الإقليمية وتعوقها في بعض الأحيان.

وختامًا..

بالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة المصرية في الحفاظ والتطوير للقاهرة التاريخية بالتنسيق مع العديد من الأجهزة بالدولة، إلا أن هذا الدور يقتصر على حدود المدينة التاريخية بعيدًا عن إدماج المحيط العمراني للقاهرة التاريخية خاصه الحد الشرقي باعتباره الامتداد الطبيعي للقاهرة التاريخية، كأحد الحلول التخطيطية للحفاظ على القاهرة التاريخية، ويعكس ذلك إغفال دور التخطيط الحضري المستدام بمجالاته في الحفاظ على القاهرة التاريخية، مما يتطلب:

- ضرورة تدعيم مفهوم المشاركة الشعبية في عمليات التطوير والحفاظ على تراث القاهرة التاريخية، حيث أن التجارب التي أغفلت دورها لم تلق النجاح في الحفاظ والتطوير.
- ضرورة الاهتمام بالبعد الاقتصادي الذى يتلائم مع طبيعة المدن التاريخية، من خلال استحداث أنشطة تتلائم مع طبيعتها التاريخية، ويتم تدعيمها سواء من خلال إقامه المهرجانات أو الفاعليات الثقافية والفنية.

الفصل الرابع

تعزيز التنمية الاقتصادية بمدينة القاهرة

4-1 تمهيد:

تهدف التنمية الاقتصادية المحلية إلى تعزيز القدرات الاقتصادية للمناطق المحلية من أجل تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستويات المعيشة بها. ويُعرفها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على أنها "تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات من كل القطاعات ويعملون سويًا لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي الذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة، وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجيدة وتحسين نوعية الحياه لعموم الناس بما فيهم الفقراء والمهمشون"، كما يُعرفها البنك الدولي على أنها "تلك العملية التي يعمل من خلالها القطاعين العام والخاص سويًا على توفير الظروف الأفضل لتحقيق نمو اقتصادي ومستوى حياة محسن للجميع" (راندا جلال، 2018).

وفي ضوء ما تواجهه الاقتصاديات المحلية في الوقت الراهن من مجموعة كبيرة من التحديات، وفي مقدمتها المنافسة على المستويات القومية أو الاقليمية أو العالمية، لذا فإن هذا الفصل سيركز على الخصائص الاقتصادية والوضع التنافسي لمدينة القاهرة وأحيائها في ضوء الرؤى والمخططات التنموية.

4-2 توجهات التنمية الاقتصادية وتنافسية مدينة القاهرة:

يرتكز فكر التنمية الاقتصادية المحلية، على التحول من النهج القطاعي للتنمية إلى النهج المكاني بالتركيز على المزايا النسبية للمناطق المحلية التي تؤهلها للتنافسية، مع تحفيز التكيف التدريجي للنظام الاقتصادي المحلي وتهيئة بيئة العمل بتوفير الظروف الأساسية لتطوير الأنشطة الاقتصادية المحلية، وتحسين الظروف المعيشية (راندا جلال، 2018). حيث تتميز المجتمعات المحلية كل على حدة بمجموعة فريدة من الظروف والأوضاع المحلية التي قد تزيد أو تقلل من فرص تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، وهذه الظروف هي التي تحدد الميزة النسبية لمنطقة معينة فيما يتعلق بقدرتها على جذب الاستثمارات وتوليدها. ومن ثم فإن برامج التنمية الاقتصادية تختلف حسب الخصوصية المكانية للمناطق المحلية، وقدرات الأصول والموارد المحلية بها واحتياجات مجتمعاتها المحلية (البنك الدولي، 2004).

4/2/1 توجهات التنمية الاقتصادية لمدينة القاهرة في سياقها الإقليمي

بالإضافة إلى ما ترسمه توجهات الأجندة الحضرية الجديدة الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الهابيتات) الصادر عام 2016، والتي يمثل الاقتصاد المحلي والتمويل أحد الركائز الخمسة الأساسية بها، هناك عدة مخططات إستراتيجية لتنمية إقليم القاهرة الكبرى، تحدد التوجهات العامة لتنمية المدينة العاصمة

(مدينة القاهرة) اقتصاديًّا في إطار إقليمها الأوسع، حيث تنص رؤية القاهرة 2050 على أن "تحقق القاهرة بحلول 2050 تنمية مستدامة في كافة أبعادها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية متكاملة مع التوجهات الحضرية يسودها نظام جيد للحوكمة للوصول إلى أفضل النتائج للأجيال الحالية والمستقبلية"، وترتكز الرؤية التنموية للإقليم على عدة محاور من أهمها أن يكون الإقليم ذا قدرة تنافسية وتكاملية إقليميًّا وعالميًّا، واستغلال إمكانياته الاستثمارية (اجتماعيًّا، وتاريخيًّا، وثقافيًّا، وسياحيًّا)، والحفاظ على الآثار والمناطق التراثية، وتحسين جودة حياه المواطنين بزيادة فرص العمل والاستثمار في رأس المال البشري، وتطوير المناطق العشوائية وتوفير الوحدات السكنية الكافية، وإعادة تخصيص الأراضي للاستخدامات الملوثة بعيدًا عن وسط المدينة، وتحسين البنية التحتية على المستوى المحلي والقومي والعالمي، والتكامل مع المجتمعات العمرانية الجديدة، في إطار من الحوكمة والمشاركة (GOPP, 2009).

أما مشروع الهيكلة العمرانية لإقليم القاهرة الكبرى الصادر عام 2014، فتندرج تحته أهداف تحقيق الرؤية التنموية لإقليم القاهرة الكبرى تحت محاور التنمية الاقتصادية، والتنمية العمرانية، والبنية الأساسية (الطرق والنقل)، والبيئة والتراث، والتي تتضمن عددًا من الأهداف تصب في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، من أهمها (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، 2014):

- تعزيز القدرة التنافسية الدولية والإقليمية باستخدام سياسات مناسبة وتحفيز النمو الاقتصادي.
- دعم مساهمة الاقتصاد المعرفي (الصناعات – الخدمات المعرفية).
- توجيه مجالات استثمار عالمية جديدة لقطاعات الإنتاج والخدمات والتكنولوجيا.
- توزيع الأنشطة الاقتصادية بتوازن على كافة الأجزاء المكونة للإقليم.
- حماية نهر النيل واستثماره بيئيًّا وسياحيًّا وتخطيطه بشكل متكامل.
- استغلال مراكز التنمية الحضرية القائمة كبؤر رئيسية للتنمية الحضرية.
- حماية المناطق التاريخية والسياحية التي تمثل الموروث الثقافي والاجتماعي وإعادة تأهيلها.
- حماية التراث الثقافي واستخدامه كأساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2/2/4 تنافسية القاهرة على المستوى العالمي:

إن الديناميكية الاقتصادية والتأثير الثقافي عنصران متلازمان عند إجراء تقييم المدن العالمية، بالإضافة إلى ما يمثله إقليم القاهرة الكبرى من ثقل وأهمية داخل منظومة الاقتصاد القومي، يمتلك الإقليم الكثير من الأصول التي تؤهله لاكتساب صفة العالمية مدعومًا بقطاع اقتصادي وخدمي قوي، كما يحظى بشهرة عالمية ترجع إلى عناصر الجذب التي يتمتع بها من مواقع أثرية ومعالم معمارية (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، 2015).

ويمثل هدف زيادة الإمكانات التنافسية للقاهرة للتأهل كمدينة عالمية أحد الأهداف الرئيسية لكافة الرؤى والمخططات الإستراتيجية للقاهرة، نظرًا لما تحظى به قضية المدن العالمية من أهمية حاسمة، حيث صاحب مصطلح العولمة مصطلح "مدينة عالمية"، الذي يضفي صورة لمكان حضري معاصر وعالمي ومتعدد الثقافات وحيوي ومستقطب وله قوة غير محدودة جغرافيًا. وتشير مراجعة الأدبيات الخاصة بتصنيف المدن الكبيرة والمهمة إلى نهجين رئيسيين، الأول يصنف المدن على الأساس الديموغرافي الذي يهتم بأحجام المدن، بينما يصنف الأسلوب الآخر المدن وفقًا لممارستها الوظيفية. ضمن تصنيف النهج الأول، تعد القاهرة بلا شك "مدينة عملاقة" وواحدة من أكبر التجمعات الحضرية في العالم (Khalifa& Mohamed El-Shafie, 2008. Marwa)، حيث تحتل القاهرة الكبرى المركز الأول عربيًا وإفريقيًا والسابع عالميًا من حيث عدد السكان (worldatlas, 2020). أما النهج الثاني فيشير إلى أن ترتيب القاهرة، بناءً على عدد من المؤشرات العالمية، لا تحتل المكانة الدولية التي تتناسب مع إمكانياتها، نظرًا لتراجع ترتيبها في عدد من المؤشرات، كما يوضح جدول رقم (4–1).

جدول رقم (4–1)

تطور ترتيب القاهرة في المؤشرات العالمية

المؤشر	الجهة المصدرة	سنة الإصدار	الترتيب (الرتبة/عدد المدن)
دليل المدن العالمية Global Cities Index	شركة كيرني Kearney	2008	125 / 38
		2020	151 / 64
آفاق المدن العالمية Global Cities Outlook	شركة كيرني Kearney	2015	125 / 104
		2020	151 / 141
التصنيف الحضري العالمي GUCR	الأكاديمية الصينية CASS والهابيتات	2020 – 2019	International gateway city الفئة (C)
قدرة المدن العالمية	شبكة أبحاث العولمة والمدن العالمية GaWC	2020	(بيتا+)
دليل المدن العالمية القوية GPCI	مؤسسة موري مومورياال اليابانية	2009	35 / 35
		2020	48 / 46
دليل الإبداع للمدن Innovation Cities Index	مؤسسة 2thinkhow	2011	331 / 260
		2020	500 / 208
دليل المدن الذكية SCI	SUTD & IMD	2019	109 / 99
		2020	109 / 106

دليل تنافسية المواهب العالمي GTCI	ADECCO & INSEAD Google Inc. & Group	2018	90 / 84
		2020	155 / 154
دليل المدن المتحركة CIMI	كلية إدارة الأعمال بجامعة نافارا بإسبانيا	2018	165 / 157
		2020	174 / 168

المصادر:

1. Kearney, Global cities: new priorities for a new world, global city report 2020.
2. UN Habitat &Chinese Academy of Social Sciences, Global Urban Competitiveness Report (2019-2020), 2020.
3. The Mori Memorial Foundation, The global power city index, summary report, 2020.
4. https://www.lboro.ac.uk/gawc/gawcworlds.html
5. https://www.innovation-cities.com/innovation-cities-index-2021-global-500/25718/
6. IMD and SUTD, smart cities index report, 2020.
7. INSEAD, Global Talent Competitiveness Index, 2020.
8. IESE, Cities in Motion Index, 2020.

(أ) مؤشر المدن العالمية:

يصدر عن شركة كيرني مؤشر المدن العالمية Global Cities Inde، وهي شركة استشارية أمريكية تأسست عام 2008، تعمل على تصنيف أهم المدن العالمية من خلال قياس قدرتها على جذب رأس المال العالمي، والأفراد، والأفكار والحفاظ عليهم. وقد شمل التصنيف 151 مدينة عام 2020، وتُصدر المنظمة نوعين من المقاييس، وهما (AT-Kearney, 2017):

- دليل المدن العالمية Global Cities Index: ويُقيم القدرة التنافسية الحالية للمدن، ويشير ترتيب القاهرة إلى التراجع بشكل شبه منتظم من الترتيب رقم 38 عام 2008، إلى 53 عام 2016 من إجمالي 125 مدينة، ثم تراجع إلى 66 من إجمالي 130 مدينة في 2019 وتحسن طفيفًا عام 2020 ليصل إلى الترتيب 64 من إجمالي 151 مدينة، ويضم دليل المدن العالمية لعام 2020 عدد 20 مدينة عربية، تحتل مدينة القاهرة المركز الثاني عربيًّا حيث تسبقها مدينة دبي بترتيب 27 عالميًّا والأول عربيًّا.
- آفاق المدن العالمية Global Cities Outlook: وهو يقيس القدرة التنافسية المستقبلية، ويشير ترتيب القاهرة إلى التراجع أيضًا من 104 من إجمالي 125 مدينة عام 2015، إلى 141 من إجمالي 151 مدينة عام 2020. ويضم آفاق المدن العالمية لعام 2020 عدد 20 مدينة عربية، وتتراجع فيه مدينة القاهرة لتحتل الترتيب 18 عربيًّا بينما تحتل مدينة الإسكندرية الترتيب 142 عالميًّا والترتيب 19 عربيًّا، وهو ما يشير إلى تراجع الإمكانيات التنافسية المستقبلية لمدينة القاهرة عالميًّا وإقليميًّا.

(ب) التصنيف الحضري العالمي:

يصدر عن تقرير التنافسية الحضرية العالمية (GUCR) Global Urban Competitiveness Report، بالتعاون بين الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية CASS والهابيتات، حيث يتم تصنيف المدن بناءً على التنافسية الاقتصادية واستدامة التنافسية لأكثر من 1000 مدينة على مستوى العالم، ويصدر التقرير منذ عام 2016/2015، ويعتمد على مؤشرات التركز والاتصالية (UN Habitat &Chinese Academy of Social Sciences, 2020)، وبناء على هذا التصنيف، يتم تصنيف المدن إلى مدن عالمية Global city (A) ومدن دولية International hub city (B) و International gateway city (C) ومدن إقليمية Regional hub city (D) و Regional gateway city (E)، ويضم التصنيف ثلاثة مدن مصرية، وهي القاهرة وتقع في الفئة (C) والإسكندرية وتقع في الفئة (D) والسويس وتقع في الفئة (E). وعلى المستوى الإقليمي العربي جاءت مدينة دبي في تصنيف (الفئة +C) كأفضل مدينة عربية، بينما خرجت مدينة القاهرة من تصنيف أفضل 200 مدينة في مجال التنافسية الاقتصادية، وكذلك تصنيف أفضل 200 مدينة في مجال استدامة التنافسية، والذي تضمن ثماني مدن عربية.

(ج) تصنيف شبكة أبحاث العولمة والمدن العالمية GaWC:

يصدر عن شبكة أبحاث العولمة والمدن العالمية Globalization and World Cities Research Network بجامعة لوبورو في المملكة المتحدة، قائمة لمدن العالم بناءً على مستوى خدمات المنتجين المقدمة في مجالات المحاسبة والإعلان والبنوك والقانون، حيث يتم تقييم المدن كمراكز خدمة عالمية (Marwa Khalifa& Mohamed El-Shafie, 2008). وتصنف الشبكة المدن وفقًا لثلاث فئات رئيسية تضم عدد من الفئات الفرعية، حيث تم في عام 2020 تصنيف 239 مدينة منها: 50 مدينة (ألفا)، 53 مدينة (بيتا)، 54 مدينة (جاما)، بالإضافة إلى عدد من المدن المؤهلة لتصبح مدن عالمية منها 27 مدينة (كافٍ بدرجة كبيرة) و55 (كافٍ). وفي إطار هذا التصنيف تصنف المدينتان المصريتان القاهرة (بيتا+) والإسكندرية (كافٍ) Globalization and World Cities Research Network, 2021)، وعلى المستوى الإقليمي العربي تسبق مدينتي دبي (ألفا+) والرياض (ألفا–) تصنيف مدينة القاهرة.

(د) دليل المدن العالمية القوية:

يصدر دليل المدن العالمية القومية (GPCI) Global Power City Index عن معهد الإستراتيجيات الحضرية التابع لمؤسسة موري مومورياال اليابانية، ويقوم الدليل باستخدام 6 معايير تقيس وظائف المدينة وهي: الاقتصاد، والبحث والتطوير، والتفاعل الثقافي، والقابلية للعيش، والبيئة، وإمكانية الوصول (The Mori Memorial Foundation, 2020). وتدخل مدينة القاهرة ضمن هذا التصنيف مع مدينة عربية واحدة وهي دبي،

ويأتي ترتيب القاهرة الكلي في تقرير عام 2020 هو 46 من 48 مدينة، بينما ترتيب مدينة دبي (17) بفارق كبير بينهما. ويتفاوت ترتيب مدينة القاهرة بناء على المعايير الستة، فأفضل ترتيب في معيار القابلية للعيش (30)، وأسوأها في الاقتصاد وإمكانية الوصول (48)، بينما ترتيب البحث والتطوير (45)، والتفاعل الثقافي (33)، والبيئة (46). أما ترتيب المدينة وفقًا لاستطلاع رأي الفئات المختلفة فيبلغ (48) لمدراء الأعمال، و(47) للعمالة عالية المهارة، و(44) للسائحين، و(44) للمقيمين.

(هـ) دليل الإبداع للمدن:

تم إطلاق دليل الإبداع للمدن Innovation Cities Index عام 2008 من خلال مؤسسة 2thinknow، وقد نُمِّي هذا الدليل ليشمل 500 مدينة. ويدل ترتيب المدن على توفر الأوضاع اللازمة للإبداع والابتكار في المدن على مستوى العالم، والتي يتم قياسها من خلال ثلاثة عوامل تغطي عملية تحويل الأفكار إلى ابتكارات مطبقة ومستدامة (innovation cities index,2021). ويضم الدليل 20 مدينة عربية، منها مدينتان مصريتان، حيث يبلغ ترتيب مدينة القاهرة (208) من 500 مدينة في دليل الإبداع للمدن لعام 2021 أما مدينة الإسكندرية فترتيبها (272). وتسبق مدينتي دبي (29) وأبو ظبي (95) ترتيب مدينة القاهرة، أما باقي المدن العربية فتليها.

(و) دليل المدن الذكية:

يصدر دليل المدن الذكية Smart Cities Index **(SCI)** عن مركز التنافسية العالمي التابع لمعهد التنمية الإدارية IMD السويسرى بالتعاون بين جامعة سنغافورة للتكنولوجيات والتصميم SUTD، وقد صدر هذا الدليل مرتين لعامي 2019 و 2020 (IMD and SUTD, 2020). ويعتمد إعداد الدليل على قياس بُعدين أساسيين وهما: الهياكل والتكنولوجيات، في خمسة مجالات أساسية وهي: الصحة والأمان، إمكانية التنقل، الأنشطة، الفرص، الحوكمة. ويغطى الدليل عدد 109 مدينة على مستوى العالم، منها 5 دول عربية، بلغ ترتيب مدينة القاهرة 106 في عام 2020 (الفئة D) متراجعًا من الترتيب 99 في عام 2019، مقابل الرتب الآتية للمدن العربية الأخرى الداخلة في الدليل: أبو ظبي 42 (الفئة B)، دبي 43 (الفئة BB)، الرياض 53 (الفئة CCC)، الرباط 105 (الفئة D).

(ز) دليل تنافسية المواهب العالمي:

يصدر دليل تنافسية المواهب العالمي Global Talent Competitiveness Index (GTCI) عن المعهد الأوروبى لإدارة الأعمال INSEAD وهو معهد فرنسي، وذلك بالتعاون مع شركة أديكو جروب ADECCO Group وشركة جوجل .Google Inc، ويعد إصدار 2020 هو الإصدار السابع للتقرير، ويضم التقرير 155 مدينة في 132 دولة، حيث يتم قياس تنافسية المدن بناء على 5 محاور وهي: التمكين، الجذب، النمو، الحفاظ،

المهارات المعرفية العالمية.(INSEAD, 2020) وتحتل مدينة القاهرة المركز قبل الأخير 154 من 155 مدينة، كما يضم التقرير 8 مدن عربية أخرى جميعها يسبق مدينة القاهرة.

(ح) دليل المدن المتحركة:

يصدر مؤشر المدن المتحركة Cities in Motion Index (CIMI) عن كلية إدارة الأعمال بجامعة نافارا بإسبانيا، ويعد إصدار 2020 هو الإصدار السابع للدليل، ويشمل 174 مدينة في 80 دولة، ويعتمد حساب الدليل على 9 أبعاد (IESE, 2020). وتحتل مدينة القاهرة الترتيب رقم 168 من 174 مدينة، حيث يأتي أسوأ ترتيب في بُعدي الانتقالات والمواصلات، والتماسك الاجتماعي (170) والأفضل في الاقتصاد (130)، أما باقي الأبعاد فكان ترتيبها كالآتي: رأس المال البشري (143)، البيئة (160)، الحوكمة (167)، التخطيط الحضري (143)، التشبيك الدولي (157)، التكنولوجيا (158). كما يضم التقرير 10 مدن عربية أخرى تتقدم في ترتيبها على مدينة القاهرة.

4-3 أهم الخصائص الاقتصادية لمدينة القاهرة وأحيائها:

تساهم محافظة القاهرة (متضمنة مدينة القاهرة والمجتمعات العمرانية الجديدة) بنسبة 36.8% من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الجمهورية، بمعدل نمو اقتصادي حقيقي قدره 7.41% للعام المالي 2015 / 2016 (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2021). حيث تعد محافظة القاهرة مركز التجارة والنقل والإدارة الرئيسي بحكم موقعها الجغرافي وكونها العاصمة، كما تعد مركز لحركة المال والأعمال حيث يبلغ عدد البنوك وفروعها 1133 بما يمثل 26% من البنوك والفروع على مستوى الجمهورية بكثافة بنكية تبلغ 8.75 ألف نسمة لكل بنك أو فرع عام 2019 (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2021). وعلى مستوى الدخل ومعدلات الفقر، فوفقًا لخريطة الفقر لعام 2018، بلغ متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الكلي السنوي في محافظة القاهرة 14355 جنيه (أعلى من متوسط الجمهورية والبالغ 12307.7 جنيه)، وبلغت نسبة الفقر 27% (أقل من متوسط الجمهورية والبالغ 32.5%)، بإجمالي عدد فقراء قدره 2.53 مليون فقير يمثلون نسبة 7% من فقراء مصر، كما بلغ معامل جيني 0.31 (مقابل 0.29 على مستوى الجمهورية) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء-2، 2018). ويبلغ عدد المناطق الصناعية على مستوى المحافظة 18 منطقة على مساحة تصل إلى نحو 7 آلاف فدان، بيانها كالآتي (الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، 2020):

- المنطقة الصناعية بزهراء المعادي.
- المنطقة الصناعية بالمعصرة.
- المنطقة الصناعية بمدينة السلام.
- المنطقة الحرة العامة بمدينة نصر.
- المنطقة الصناعية بحي المرج.
- المنطقة الصناعية بالزاوية الحمراء.

- المنطقة الصناعية بطريق مصر الإسماعيلية الصحراوي حي النزهة.
- المنطقة الصناعية بالكيلو 17 أول طريق مصر الإسماعيلية حي السلام أول.
- المنطقة الصناعية بالشرابية.
- المنطقة الصناعية بجوار سوق العبور.
- المنطقة الصناعية شق الثعبان بطرة.
- المنطقة الصناعية بمدينة بدر (الروبيكي).
- المنطقة الصناعية بجنوب حلوان.
- المنطقة الصناعية بمدينة 15 مايو.
- المنطقة الصناعية بالقطامية.
- المنطقة الصناعية بالقاهرة الجديدة.
- المنطقة الصناعية بشق الثعبان–وضع يد.
- المنطقة الصناعية بالروبيكي.

وفيما يلى أهم الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان ذات الصلة على مستوى أحياء القاهرة (غير متضمنة المجتمعات الجديدة):

1) المستوى التعليمي

تعد الخصائص السكانية وخاصة المستوى التعليمي للسكان من العوامل المحددة لنوعية واتجاهات الاستثمارات، فوفقًا لبيانات التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت عام 2017، بلغ متوسط نسبة الأمية (10سنوات فأكثر) على مستوى أحياء محافظة القاهرة 16.6%، حيث تتراوح هذه النسبة ما بين 2.6% في حي النزهة و 45.7% في حي منشأة ناصر، كما يوضح جدول رقم (4–2).

جدول رقم (4–2)

أقل 5 أحياء وأعلاها في نسبة الأمية في مدينة القاهرة عام 2017

أقل 5 أحياء في نسبة الأمية		أعلى 5 أحياء في نسبة الأمية	
الحي	النسبة %	الحي	النسبة %
النزهة	2.6	منشأة ناصر	45.7
مصر الجديدة	2.6	بولاق	31.0
15 مايو	3.0	الشرابية	26.2
غرب القاهرة	3.6	طرة	25.8
المعادي	5.5	مصر القديمة	23.7

المصدر: جدول رقم 1 في الملحق

بينما بلغ متوسط نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي فأعلى (10 سنوات فأكثر) على مستوى أحياء محافظة القاهرة 23.7%، أعلاها في حي غرب القاهرة (الزمالك وقصر النيل) بنسبة 70% وأقلها في حي منشأة ناصر بنسبة 3.2%، كما يوضح الجدول رقم (4–3).

جدول رقم (4–3)

أقل 5 أحياء وأعلاها في نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي فأعلى في مدينة القاهرة عام 2017

أعلى 5 أحياء في نسبة المؤهل الجامعي فأعلى		أقل 5 أحياء في نسبة المؤهل الجامعي فأعلى	
الحي	النسبة %	الحي	النسبة %
غرب القاهرة	70.0	منشأة ناصر	3.2
النزهة	64.4	السلام ثان	7.1
مصر الجديدة	61.8	التبين	10.5
المعادي	53.0	الموسكي	11.2
شرق مدينة نصر	48.3	بولاق	11.4

المصدر: جدول رقم 1 في الملحق

2) الدخل وحالة الفقر

يعد مستوى الدخل وحجم الإنفاق أحد العوامل الأساسية المحددة لحجم السوق، وتشير بيانات مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك وخريطة الفقر لعام 2018/2017، إلى أن متوسط الإنفاق للفرد بالجنيه في مدينة القاهرة يبلغ 14355 جنيه، حيث يتراوح ما بين 27093.5 جنيه في حي غرب و 10215.2 في حي منشأة ناصر، كما يوضح جدول رقم (4–4).

جدول رقم (4–4)

أقل 5 أحياء وأعلاها في متوسط إنفاق الفرد بالجنيه في مدينة القاهرة عام 2018/2017

أعلى 5 أحياء في متوسط إنفاق الفرد		أقل 5 أحياء في متوسط إنفاق الفرد	
الحي	القيمة بالجنيه	الحي	القيمة بالجنيه
غرب القاهرة	27093.5	منشأة ناصر	10215.2
النزهة	25061.5	السلام ثان	11474
مصر الجديدة	21403.9	دار السلام	11515.8
شرق م نصر	21346.7	المرج	11759.5
المعادي	19269	المطرية	11857.2

المصدر: جدول رقم 2 في الملحق

بينما تشير نسبة الفقر على مستوى الأحياء إلى أن أعلى معدلات الفقر في حي منشأة ناصر بنسبة 47.8% أي ما يقارب نصف سكان الحي، بينما أقل معدل فقر في حي النزهة بنسبة 5.8%، كما يوضح جدول رقم (5)، أما

من حيث تركز الفقراء، فكما يوضح شكل رقم (4-1)، يستحوذ حي المرج على 10% من الفقراء في مدينة القاهرة، يليه حي المطرية بنسبة 8% وحي دار السلام بنسبة 7.7%.

جدول رقم (4-5)

أقل 5 أحياء وأعلاها في نسبة الفقر في مدينة القاهرة عام 2018/2017

أقل 5 أحياء في نسبة الفقر		أعلى 5 أحياء في نسبة الفقر	
الحي	**النسبة %**	**الحي**	**النسبة %**
النزهة	**5.8**	**منشأة ناصر**	**47.8**
غرب	**6.5**	**بولاق**	**38.3**
مصر الجديدة	**8.2**	**دار السلام**	**36.2**
المعادي	**5.11**	**الشرابية**	**35.6**
شرق م نصر	**3.14**	**السلام ثان**	**34.8**

المصدر: جدول رقم 2 في الملحق

3) عدد المشتغلين:

يبلغ عدد المشتغلين (15 سنة فأكثر) في أحياء مدينة القاهرة 2.3 مليون مشتغل (غير متضمنة المجتمعات الجديدة) وفقًا للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت عام 2017، وكما يوضح شكل رقم (2) فإن 7.57% من المشتغلين في حي شرق مدينة نصر يليه حي المرج بنسبة 7.5% ثم حي عين شمس بنسبة 7.14% وحي المطرية بنسبة 5.7% حيث تقع هذه الأحياء في المنطقة الشرقية.

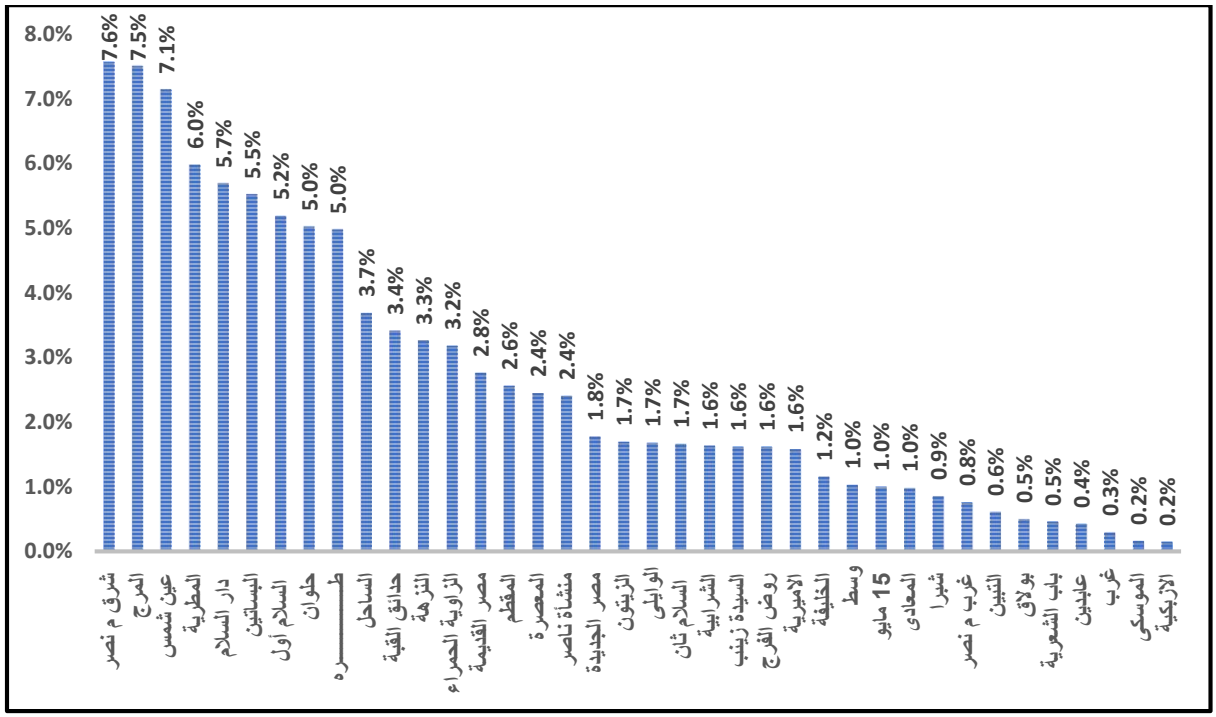

المصدر: محسوبة بواسطة الباحث بناء على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، 2017، بيانات غير منشورة.

شكل رقم (4–1)

التوزيع النسبي لعدد المشتغلين في أحياء محافظة القاهرة عام 2017

4–4 النشاط الاقتصادي على مستوى مناطق مدينة القاهرة:

بلغ عدد المنشآت غير الحكومية العاملة على مستوى مدينة القاهرة (غير متضمنة المجتمعات الجديدة) 489.755 منشاة بإجمالي عدد مشتغلين قدره 2.288.283 مشتغل عام 2017 (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 3، 2017).

1/4/4 النشاط الاقتصادي في المنطقة الشرقية:

- تتكون المنطقة الشرقية من 9 أحياء ويبلغ عدد سكانها 3.9 مليون نسمة عام 2020، وتتسم بارتفاع المستوى التعليمي لسكانها (10 سنوات فأكثر) على مستوى أحياء النزهة ومصر الجديدة وشرق مدينة نصر، حيث بلغت نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي فأعلى 64.4%، 61.8%، 48.3% على التوالي مقابل انخفاضها في أحياء السلام أول وثان والمطرية والمرج وفقًا لتعداد السكان عام 2017 – جدول رقم (1) بالملحق.

- يتفاوت المستوى الاقتصادي للسكان بين أحياء المنطقة الشرقية، فوفقًا لخريطة الفقر لعام 2018، حيث بلغ متوسط الإنفاق الكلي السنوي للفرد أعلاه في حي النزهة بقيمة 25.051 ألف جنيه/السنة، وأدناه في حي السلام ثان بقيمة 11.474 ألف جنيه/السنة، كذلك بلغت نسبة الفقراء أدناها في حي النزهة بنسبة 5.8% وأعلاها في حي السلام ثان بنسبة 34.8% (جدول رقم 2 في الملحق).
- بلغ عدد **المنشآت غير الحكومية** العاملة في المنطقة الشرقية 190.5 ألف منشأة توظف 930.3 ألف مشتغل، بنسبة 38% من المنشآت غير الحكومية العاملة في مدينة القاهرة و 40% من المشتغلين بهذه المنشآت وفقًا لتعداد المنشآت عام 2017، كما يتضح أن المنشآت صغيرة الحجم (1–9 مشتغلين) سواء كانت دكاكين أو ورش أو غيرها تضم الجزء الأكبر من المشتغلين (503.2 ألف مشتغل)، كما يوضحها الجدول رقم (3) بالملحق.
- تضم المنطقة الشرقية أيضًا عددًا من أكبر **الفنادق** وخاصة في حي مصر الجديدة وحي النزهة، حيث تضم المنطقة 9 فنادق خمس نجوم تضم 3846 غرفة، من إجمالي 17 فندقًا خمس نجوم على مستوى مدينة القاهرة (غير متضمنة المجتمعات الجديدة) تضم 8833 غرفة، بالإضافة إلى 20 فندقًا أربع نجوم فأقل عام 2020، كما يوضح جدول رقم (4) بالملحق.
- تضم المنطقة الشرقية أكبر تجمعات **للورش الحرفية**، والتي يبلغ عددها 11.3 ألف ورشة (40% من الورش الحرفية في مدينة القاهرة) يعمل بها 50.3 ألف مشتغل، حيث أكبر عدد من الورش في حي المرج 5.5 ألف ورشة يعمل بها 30.6 ألف مشتغل عام 2020، وعلى مستوى الأنشطة الصناعية فإن صناعات المواد الغذائية والدخان والمشروبات هي الكبرى من حيث عدد الورش، وصناعات الغزل والنسيج الكبرى من حيث عدد العاملين، كما يوضح جدول رقم (5) بالملحق.
- يبلغ عدد **المنشآت الصناعية** في المنطقة الشرقية، ووفقًا لبيانات مديرية القوى العاملة، 13 ألف منشآة يعمل بها 104 ألف مشتغل، بما يمثل 52% من المنشآت الصناعية على مستوى مدينة القاهرة (غير متضمنة المجتمعات الجديدة) و43% من المشتغلين بها عام 2020، منها 5680 منشآة يعمل بها 32.4 ألف مشتغل في حي المرج، كما يوضح جدول رقم (6) بالملحق، ومنه يتضح الآتي:

- **النشاط الصناعي والحرفي:** هناك إمكانيات للتطوير والتوسع في الأنشطة الصناعية والحرفية، حيث تضم المنطقة الشرقية عددًا من المناطق الصناعية المهمة على مستوى المحافظة، هي: المنطقة الحرة في مدينة نصر، والمنطقة الصناعية بحي المرج، والمنطقة الصناعية بحي السلام أول، والمنطقة الصناعية بمدينة السلام، والمنطقة الصناعية بحي النزهة، بالإضافة إلى المصانع والورش المنتشرة في

أحياء عين شمس والمطرية، وخاصة أن أحياء شرق مدينة نصر والمرج وعين شمس والمطرية هم الأحياء الأعلى من حيث عدد المشتغلين في مدينة القاهرة.

- **النشاط السياحي والترفيهي:** تضم المنطقة الشرقية عددًا من الأحياء الراقية ذات المستوى الاقتصادي المرتفع، وهي أحياء: مصر الجديدة والنزهة وشرق مدينة نصر، وتتميز بوجود مطار القاهرة الدولي بها، وهو المطار الرئيسي للدولة، وتتسم بضمها عددًا من أكبر الفنادق في مدينة القاهرة، بالإضافة إلى المولات التجارية والمطاعم والأماكن الترفيهية التي تجتذب فئات كثيرة من المواطنين وخاصة الشباب للترفيه والتنزه، لذا فهناك إمكانيات للتوسع في النشاط السياحي وخاصة سياحة المؤتمرات الجاذبة لمجتمع الأعمال من الداخل والخارج، والتوسع في الأنشطة الترفيهية الجاذبة للشباب.

2/4/4 أهم الخصائص الاقتصادية على مستوى المنطقة الغربية:

- تتكون المنطقة الغربية من 9 أحياء ويبلغ عدد سكانها 732 ألف نسمة عام 2020، وتتسم بتباين المستوى التعليمى ما بين الأحياء، حيث بلغ نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي فأعلى في حي غرب القاهرة (الزمالك وقصر النيل) 70% من السكان (10 سنوات فأكثر)، وهو الأعلى على مستوى أحياء مدينة القاهرة، مقابل ذلك تبلغ هذه النسبة 3.2% في حي منشأة ناصر وهو الأدنى على مستوى أحياء مدينة القاهرة وفقًا لتعداد السكان عام 2017، (جدول رقم 1 في الملحق).
- يتفاوت المستوى الاقتصادي للسكان ما بين أحياء المنطقة الغربية، فوفقًا لخريطة الفقر لعام 2018، بلغ متوسط الإنفاق الكلي السنوي للفرد أعلاه في حي غرب بقيمة 27.093 ألف جنيه/السنة، وأدناه في حي منشأة ناصر بقيمة 10.215 ألف جنيه/السنة، كذلك بلغت نسبة الفقراء أدناها في حي غرب بنسبة 6.52% وأعلاها في حي منشأة ناصر بنسبة 47.8%، (جدول رقم 2 في الملحق).
- بلغ عدد **المنشآت غير الحكومية** العاملة في المنطقة الغربية 93.5 ألف منشآة توظف 525.6 ألف مشتغل، بنسبة 19% من المنشآت غير الحكومية العاملة في مدينة القاهرة (غير متضمنة المجتمعات الجديدة) و 23% من المشتغلين بها، وذلك وفقًا لتعداد المنشآت عام 2017، حيث لا تضم المنطقة الغربية أي مناطق صناعية، كما يوضح جدول رقم (7) بالملحق.
- تضم المنطقة الغربية أقدم المراكز التجارية، وتزخر بالآثار الإسلامية والتاريخية، لذا تنتشر فنادق ثلاث نجوم فأقل في أحياء عابدين ووسط القاهرة، أما الأحياء المطلة على النيل في بولاق وغرب القاهرة فيضم 7 فنادق كبرى (5 نجوم) بالإضافة إلى 7 فنادق (4 نجوم)، حيث تضم المنطقة الغربية 58% من فنادق مدينة القاهرة (بدون المدن الجديدة) و 60% من الغرف، و يستحوذ حي غرب القاهرة (الزمالك وقصر

النيل) وحده على 28% من فنادق مدينة القاهرة و 44% من غرفها، وذلك لعام 2020، كما يوضح الجدول رقم (8) بالملحق.

- تضم المنطقة الغربية **ورشًا حرفية** يبلغ عددها 5.28 ألف ورشة (20% من الورش الحرفية في مدينة القاهرة) يعمل بها 34.1 ألف مشتغل عام 2020، ورغم أن حي وسط (الجمالية والدرب الأحمر) يضم أكبر عدد من الورش على مستوى المنطقة الغربية، وعددها 1430 إلا أن إجمالي المشتغلين بها 4 آلاف مشتغل أما حي الوايلي فيضم 1040 ورشة يعمل بها 21 ألف مشتغل، معظمها في الصناعات الغذائية والمشروبات والدخان، كما يوضح جدول رقم (9) بالملحق.
- يبلغ **عدد المنشآت الصناعية** في المنطقة الغربية، وفقًا لبيانات مديرية القوى العاملة، 4.5 ألف منشآة يعمل بها 36.8 ألف مشتغل، بنسبة 28% من المنشآت الصناعية على مستوى مدينة القاهرة (غير متضمنة المجتمعات الجديدة) و15% من المشتغلين بها، منها ألف منشآة بحي الوايلي يعمل بها 15.7 ألف مشتغل، وذلك عام 2020، كما يوضح جدول رقم (10) بالملحق.
- تتسم المنطقة الغربية بانخفاض أعداد السكان وزيادة حركة النشاط التجاري، وذلك لكونها تمثل وسط مدينة القاهرة وأقدم المراكز التجارية بها، وتتباين الإمكانيات الاقتصادية ما بين أحيائها، ففي حين تتميز أحياء غرب وبولاق بوجهتها المطلة على النيل، فإن أحياء الموسكي وعابدين وباب الشعرية والأزبكية تتسم بالطابع التاريخي وتضم عددًا من المواقع والآثار الإسلامية المهمة، بينما حي الوايلي هو مركز رئيس لحركة المواطنين والبضائع، أما حي منشآة ناصر فهو أكبر المناطق العشوائية في مدينة القاهرة وأكثرها فقرًا وأمية، وتشير توجهات الدولة الاقتصادية في معظم أحياء هذه المنطقة إلى إعادة استغلال الأصول القائمة وخاصة في المناطق المطلة والقريبة من النيل والترويج لها سياحيًّا وتجاريًّا، وإحياء القاهرة التاريخية والإسلامية لتصبح مزارًا سياحيًّا مهمًا يجذب فئات معينة من السائحين، **وتتمثل أهم تلك التوجهات في الآتي:**
  - **استغلال المناطق المطلة على النيل (تطوير منطقة مثلث ماسبيرو):** تقع منطقة مثلث ماسبيرو في حي بولاق، وتمتد بين شارع الجلاء وشارع 26 يوليو على امتداد الشريط الطولي الموازي لكورنيش النيل بين وزارة الخارجية ومبنى الإذاعة والتليفزيون، وتعد هذه المنطقة ذات قيمة أثرية واقتصادية عالية، وكان يغلب على معظم المباني السكنية بها التدهور والتهدم (منى محروس ونانيس عبد المنعم، 2019). ويهدف المشروع إلى إعادة تخطيط المنطقة المحيطة بمبنى الإذاعة والتليفزيون وتطويرها، حيث تصل المساحة الجاري تطويرها 40 فدانًا، كانت عبارة عن مزيج من المباني المتدهورة الآيلة للسقوط، ومبانٍ ذات حالة جيدة تطل على الكورنيش، وبعض الأنشطة التجارية والحرفية، والتي لا تناسب استغلالها مع

قيمة المكان الوظيفية الفعلية، لذا فإن أعمال التطوير تتضمن استعمالات فندقية وسكنية وتجارية وإدارية وترفيهية وسياحية، حيث ستصل أطوال الأبراج إلى 30 دورًا، والأبراج السكنية الجاري تنفيذها للأهالي ستكون في المنطقة المطلة على 26 يوليو، أما المنطقة التي تقع على النيل وخلف مبنى ماسبيرو فجاري استغلالها في إنشاء أبراج سياحية وفندقية، والناحية الغربية للأعمال الإدارية والتجارية، ووسط المشروع منطقة ترفيهية (منى محروس ونانيس عبد المنعم، 2019).

- **مشروع تطوير القاهرة التاريخية وإحيائها:** تم تسجيل مدينة القاهرة التاريخية على قائمة مواقع التراث العالمي باليونسكو عام 1979؛ وتم وضع برنامج لحماية المباني الأثرية والتاريخية بنطاق المشروع وصيانتها، ينقسم إلى أربع مراحل تشمل أعمال الحفظ والترميم والصيانة وإعادة التوظيف بمناطق الجمالية، والأزهر، والغوري، والدرب الأحمر، بالإضافة إلى مشروعات الحفاظ العمراني في القاهرة التاريخية، مثل: مشروع تطوير شارع المعز، وشارع الجمالية، وغيرها من المناطق التاريخية (وزارة السياحة والآثار، 2021). ومنذ عام 2000 بدأت الدولة تنفيذ خطة تطوير مناطق القاهرة التاريخية والإسلامية، منها مناطق الدرب الأحمر والجمالية والحسين، والتي تضم عددًا كبيرًا من الآثار الإسلامية والمباني التراثية، وذلك ضمن خطة إعادة الرونق الحضاري للعاصمة، وتعظيم الإفادة من هذه المناطق، وفي عام 2020 تم الإعلان عن خطة جديدة لإعادة إحياء القاهرة التاريخية، تشمل خطة التطوير إعادة تأهيل المنطقة السكنية حول مسجد الحسين وترميمها، ومنطقة خان الخليلي للحرف اليدوية، وإنشاء جراج ميكانيكي، وتطوير المنطقة بشارع الأزهر، ومنطقة باب زويلة، ومنطقة مسجد الحاكم بأمر الله (صندوق التنمية الحضرية، 2021).
- **مشروع تطوير مجمع التحرير:** تأتي أهمية تطوير مجمع التحرير لقيمته التاريخية والرمزية لدى الشعب المصري، كونه الموقع الحكومي الأكثر شهرة في وسط القاهرة بميدان التحرير، حيث قام صندوق مصر السيادي في ديسمبر 2021 بالتعاقد مع تحالف عالمي لتطوير مجمع التحرير وإعادة تأهيله، بما يتضمن ضخ استثمارات بنحو 3,5 مليار جنيه في غضون عامين من تاريخ استلام الشركة المتعاقدة للمبنى، وتشمل أعمال التطوير إعادة تأهيل المبنى ليكون متعدد الاستخدامات (فندقي –تجاري– إداري – ثقافي)– (صندوق التنمية الحضرية، 2021).

3/4/4 أهم الخصائص الاقتصادية على مستوى المنطقة الشمالية:

- تتكون المنطقة الشمالية من 8 أحياء ويبلغ عدد سكانها 1.76 مليون نسمة في عام 2020، وتتسم بمستوى تعليمي مقارب لمتوسط مدينة القاهرة حيث يتراوح ما بين 41% حاصلين على مؤهل جامعي فأعلى في حي الزيتون إلى 12.9% في حي الشرابية وفقًا لتعداد السكان 2017، (جدول رقم 1 في الملحق).

- يتفاوت **المستوى الاقتصادي للسكان** ما بين أحياء المنطقة الشمالية، فوفقًا لخريطة الفقر لعام 2018، بلغ متوسط الإنفاق الكلي السنوي للفرد أعلاه في حي الزيتون بقيمة 17.129 ألف جنيه/السنة، وأدناه في حي الشرابية بقيمة 11.984 ألف جنيه/السنة، كذلك بلغت نسبة الفقراء أدناها في حي الزيتون بنسبة 15% وأعلاها في حي الشرابية بنسبة 35.6%، (جدول رقم 2 في الملحق).
- بلغ **عدد المنشآت غير الحكومية العاملة** في المنطقة الشمالية 72.1 ألف منشأة توظف 286.4 ألف مشتغل، بنسبة 14.7% من المنشآت غير الحكومية العاملة في مدينة القاهرة (غير متضمنة المجتمعات الجديدة) و 12.5% من المشتغلين بها وفقًا لتعداد المنشآت عام 2017، حيث تضم المنطقة الشمالية مناطق صناعية في الشرابية والزاوية الحمراء، كما يوضح جدول رقم (11) بالملحق.
- ولا تضم المنطقة الشمالية سوى فندقين (نجمة واحدة) بطاقة 69 غرفة فقط أحدهما في حي شبرا، والآخر في حي روض الفرج، وذلك عام 2020، كما يوضح الجدول رقم (12) بالملحق.
- تضم المنطقة الشمالية **ورش حرفية** يبلغ عددها 4.65 ألف ورشة (17.8% من الورش الحرفية في مدينة القاهرة) يعمل بها 33.7 ألف مشتغل، ويوجد أكبر عدد من الورش في حي الحدائق، وعددها 1883 ورشة، بينما أكبر عدد من المشتغلين في الورش في حي الشرابية 13 ألف مشتغل نظرًا لوجود المنطقة الصناعية بالشرابية، وذلك لعام 2020، كما يوضح جدول رقم (13) بالملحق.
- يبلغ عدد **المنشآت الصناعية** في المنطقة الشمالية، وفقًا لبيانات مديرية القوى العاملة، 2.8 ألف منشأة يعمل بها 44 ألف مشتغل، بنسبة 11.2% من المنشآت الصناعية على مستوى مدينة القاهرة (غير متضمنة المجتمعات الجديدة) و18.3% من المشتغلين بها، والعدد الأكبر من المشتغلين بالمنشآت الصناعية يوجد في حي الشرابية 14.1 ألف مشتغل، وحي الحدائق 13.4 ألف مشتغل، وذلك عام 2020، كما يوضح جدول رقم (14) بالملحق.
- **تتسم المنطقة الشمالية بأنها نقطة التقاء لعدد من المواصلات العامة الأساسية في مدينة القاهرة من قطارات ومترو الأنفاق، كما تتسم بالتكدس السكاني لأحيائها، وانتشار المتاجر والورش الحرفية**، حيث كان حي روض الفرج – وكذلك الساحل – هو سوق الخضار المركزي في مدينة القاهرة، والذى تم نقله إلى مدينة العبور لتوفير مساحات يمكن استغلالها في توفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية لسكان الحي، كما كان حي شبرا هو مركز المواصلات الأساسي لحركة الأفراد والبضائع ما بين وسط المدينة ومحافظات الوجه البحري، وعلى الرغم من توجهات الدولة لنقل الأسواق الرئيسية خارج الكتل السكنية للحد من التكدس، وإنشاء محاور مرورية متعددة للربط بين المدينة وباقي المحافظات للحد من الكثافات المرورية، إلا أن أحياء

المنطقة الشمالية لديها الإمكانيات للتوسع في تقديم الخدمات التجارية واللوجيستية متضمنة خدمات النقل والشحن والتسويق.

3/4/4 أهم الخصائص الاقتصادية على مستوى المنطقة الجنوبية:

- تتكون المنطقة الجنوبية من 12 حيًّا ويبلغ عدد سكانها 3.14 مليون نسمة في عام 2020، ويتراوح المستوى التعليمي للسكان (10 سنوات فأكثر) وفقًا لتعداد السكان 2017، ما بين 53% حاصلين على مؤهل جامعي فأعلى في حي المعادي إلى 10.5% في حي التبين، (جدول رقم 1 في الملحق).
- يتفاوت المستوى الاقتصادي للسكان بين أحياء المنطقة الجنوبية، فوفقًا لخريطة الفقر لعام 2018، بلغ متوسط الإنفاق الكلي السنوي للفرد أعلاه في حي المعادي بقيمة 19.269 ألف جنيه/السنة، وأدناه في حي دار السلام بقيمة 11.515 ألف جنيه/السنة، كذلك بلغت نسبة الفقراء أدناها في حي المعادي بنسبة 11.5% وأعلاها في حي دار السلام بنسبة 36.2%، (جدول رقم 2 في الملحق).
- بلغ **عدد المنشآت غير الحكومية** العاملة في المنطقة الجنوبية 133.6 ألف منشأة توظف 546 ألف مشتغل، بنسبة 27.3% من المنشآت غير الحكومية العاملة في مدينة القاهرة (غير متضمنة المجتمعات الجديدة) و 23.9% من المشتغلين بها، وفقًا لتعداد المنشآت 2017، حيث تضم المنطقة الجنوبية مناطق صناعية في زهراء المعادي وشق التعبان بطرة وجنوب حلوان والمعصرة و 15 مايو، كما يوضح جدول رقم (15) بالملحق.
- تضم المنطقة الجنوبية عددًا من **الفنادق** تتركز أساسًا في حي المعادي حيث يوجد 6 فنادق تضم 740 غرفة، وذلك عام 2020، بالإضافة إلى فندقين (نجمتان) في حي مصر القديمة، كما يوضح الجدول رقم (16) بالملحق.
- تضم المنطقة الجنوبية **ورش حرفية** يبلغ عددها 5 آلاف ورشة (19.2% من الورش الحرفية في مدينة القاهرة) يعمل بها 19.4 ألف مشتغل، ويوجد أكبر عدد من الورش في حي حلوان، وعددها 1856 ورشة يشتغل بها 5575 مشتغل، وذلك عام 2020، كما يوضح جدول رقم (17) بالملحق.
- يبلغ **عدد المنشآت الصناعية** في المنطقة الجنوبية 3 ألاف منشأة يعمل بها 56 ألف مشتغل، بنسبة 12% من المنشآت الصناعية على مستوى مدينة القاهرة (غير متضمنة المجتمعات الجديدة) و23.3% من المشتغلين بها، والعدد الأكبر من المشتغلين بالمنشآت الصناعية يوجد في حي حلوان 17.5 ألف مشتغل وحي التبين 16.5 ألف مشتغل ، وذلك عام 2020، كما يوضح جدول رقم (18) بالملحق.
- تشتهر أحياء حلوان والتبين والمعصرة تاريخيًّا بكونها من أقدم المراكز الصناعية في مدينة القاهرة وأهمها، حيث تضم عدد من المناطق الصناعية بالمنطقة الجنوبية في المعصرة وشق التعبان وحلوان، وكذلك في

15 مايو وزهراء المعادي، وتتسم بوجود كلٍ من الصناعات الخفيفة والصناعات الثقيلة مثل مصانع الحديد والأسمنت والصناعات الحربية، وما زالت هناك إمكانيات للتوسع الصناعي خاصة مع توفر مساحات يمكن استغلالها وتخصيصها للتصنيع في أحياء حلوان والمعصرة.

- تضم المنطقة الجنوبية عددًا من الأحياء ذات الطابع التاريخي، وحركة التجارة الكبيرة، وهي: أحياء مصر القديمة والخليفة والسيدة زينب، والذي يشملهم مشروع إحياء القاهرة التاريخية من خلال إعادة تأهيل مصر القديمة وسور مجرى العيون ومجمع الأديان، ومشروع إحياء منطقة السيدة زينب، ومنطقة القلعة، كما سيتم تأهيل منطقة درب اللبانة وإحيائها، والذى سيشمل إعادة ترميم واجهات المباني، وإقامة عدد من المشروعات الثقافية، إلى جانب إنشاء فندق، وسوق تجاري، وموقف للسيارات، مما سيعمل على جعل هذه الأحياء منطقة للجذب السياحي.
- وقد شهدت هذه المنطقة مؤخرًا عددًا من المشروعات في هذا الاتجاه، مثل: مشروع تطوير منطقة سور مجرى العيون، وتطوير منطقة عين الحياة، ومتحف الحضارات، حيث تم نقل المدابغ إلى منطقة الروبيكي بمدينة بدر، وترميم سور مجرى العيون، وتطوير المنطقة المحيطة، وجارٍ إنشاء مجموعة من المباني السكنية والوحدات التجارية، ومول تجاري إداري وترفيهي وجراج ومسرح مكشوف، كما تم تطهير البحيرة وتطويرها، وإزالة الإشغالات، ورفع المخلفات في محيطها، وإنشاء ممشى، وعدد من المطاعم السياحية حولها، تزامنًا مع افتتاح متحف الحضارات؛ حتى تتحول المنطقة إلى أحد أهم مناطق الجذب السياحي.
- كما قام صندوق مصر السيادي في سبتمبر 2021 بتوقيع مذكرة تفاهم لدراسة تحويل منطقة باب العزب بالقلعة إلى منطقة إبداع متكاملة في الشرق الأوسط وإفريقيا، لما لها من عمق ثقافي متفرد كأحد أهم مواقع التراث العالمي، وذلك من خلال توظيف المباني التراثية الموجودة داخل منطقة باب العزب كعناصر جذب مهمة تستضيف بداخلها المكونات الأساسية لمنطقة الإبداع من محتوى تعليمي وإبداعي وحرفي وتجاري وترفيهي وترويجي لجذب الزائرين للمنطقة من داخل مصر وخارجها، وتحفيز مخرجات الاقتصاد الإبداعي في مصر، وربطه بالشبكات والأسواق العالمية (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2021).

وأخيرًا:

تعد مدينة القاهرة من أكبر التجمعات البشرية والحضرية على المستوى العربي والإفريقي، وتتسم مدينة القاهرة بتركز السكان والنشاط الاقتصادي، كما تتسم بالتفاوت الكبير في المستويات الاقتصادية والاجتماعية بين سكانها حتى في الأحياء المتجاورة، لذا فإن أهم توجهات التنمية الاقتصادية المحلية ترتكز على إعادة التطوير والتأهيل لبعض المناطق بهدف إعادة استغلالها اقتصاديًا واجتماعيًا بنقل السكان، مثل منطقة مثلث ماسبيرو واستغلالها

اقتصاديًّا، ونقل الأنشطة الملوثة خارج المدينة للمجتمعات العمرانية الجديدة بنقل المدابغ من عين الصيرة وسور مجرى العيون بمصر القديمة إلى الروبيكي بمدينة بدر، وإعادة استغلالها ثقافيًّا وتراثيًّا، ونقل سوق الخضار والفاكهة بروض الفرج إلى مدينة العبور وإعادة استغلالها اجتماعيًّا واقتصاديًّا، وحماية القاهرة التاريخية وإحيائها في منطقة الأزهر والدرب الأحمر وإعادة استغلالها ثقافيًّا وسياحيًّا، كما أن هناك فرصًا للتوسع الصناعي في المناطق الصناعية القائمة في المناطق الشرقية والجنوبية، والتجاري في أحياء وسط المدينة، والتوسع في خدمات النقل، والخدمات اللوجيستية والتجارية في المنطقة الشمالية.

الفصل الخامس

التوجه نحو الاقتصاد الدائري كمدخل للتنمية الاقتصادية المحلية

5-1 تمهيد:

بدأ الاهتمام بالاقتصاد الدائري في أواخر الستينات بهدف توفير بديل أفضل للنماذج الاقتصادية الخطية المهيمنة على الصناعة، والتي أدت إلى استنزاف الموارد الطبيعية وتدهور البيئية، كما يهدف إلى تشجيع الاعتماد على ما يسمى بأنماط إنتاج إغلاق الحلقة (closed-loop material flows) داخل النظام الاقتصادي مما يحقق توازنًا أفضل بين الإنتاج الصناعي ونظافة البيئية. **ويرتكز مفهوم الاقتصاد الدائري على عدة دعائم،** مثل: إعادة التدوير، مراعاة الأبعاد البيئية للعمليات الصناعية، التركيز على مبادئ التكامل الصناعي، والاهتمام بالتصميم المتجدد. إلا أن المفهوم الأكثر أهمية هو تحول أنماط الاستهلاك، وبذلك من خلال ظهور نوع جديد ومختلف من المستهلكين يهتمون بنموذج مبتكر من أنواع الملكية، والذي يركز على ملكية الخدمات بدلًا من السلع والمنتجات.

ومن جانب آخر، تتفق جميع النظريات المفسرة للاقتصاد الدائري على ترشيد تدفق المواد والطاقة وتقليل تدهور البيئة داخل تدفقات المواد المغلقة في النظام الاقتصادي إلى أدنى حد ممكن، دون الحد من النمو الاقتصادي والاجتماعي والتقني. ويتميز نموذج الاقتصاد الدائري بفكر شمولي ومنهجي فيما يتعلق بتدفق المواد والطاقة؛ حيث يسعى إلى زيادة القيمة الاقتصادية المضافة مع الحد من الآثار السلبية من خلال إغلاق حلقات المواد، وضمان المشاركة المجتمعية. وسينعكس ذلك على تحقيق التآزر بين نموذج الاقتصاد الدائري، ومفاهيم التعايش الصناعي، والإنتاج الأنظف، والتصميم البيئي، والاستهلاك والإنتاج المستدامين، مما ينعكس على تحقيق التنمية المستدامة. ولذا، يركز هذا البحث على مفهوم الاقتصاد الدائري كمدخل لتعزيز التنمية المستدامة في الاقتصاد المصري.

5-2 الأصول التاريخية للاقتصاد الدائري:

تعود فكرة الدائرية التي يعمل بها الاقتصاد الدائري إلى بداية ظهور الاقتصاد السياسي كأداة علمية لشرح العلاقة بين الاقتصاديين الذين ينتجون والمستهلكين، على النحو الآتي:

- ظهر مفهوم التدفق الدائري بوضوح في المجال الاقتصادي في منتصف القرن 18، وعلى الأخص في أعمال جون لو وريتشارد كانتيلون والفيزيوقراطيين الفرنسيين (Schumpeter, 1954, 223-243)، الذي ركز على تدفقات الإنفاق بين طبقات المجتمع، وكيفية استهلاك المنتج الذي تم إنشاؤه في عام معين. وفي الوقت نفسه كان يتضمن كيفية إعادة الإنتاج في نفس الدائرة في العام التالي، وما إلى ذلك في كل سنة لاحقة José Luís Cardoso,2019,120) وعليه فإنه مخطط لإعادة الإنتاج الاقتصادي لا بتولد النمو أو بتراكم رأس

المال المستثمر في البداية، لأن الهدف هو إنشاء أداة تحليلية لشرح الطريقة التي يتم بها تداول الثروة، وليس الطريقة التي يتراكم بها رأس المال.

- بدأت الفكرة الأساسية للدائرية من خلال فهم التدفق الدائري للدخل، والذي يستخدم لتوضيح أي اقتصاديات تمهيدية: الأسر التي توفر عوامل الإنتاج (الأرض، والعمل، ورأس المال) للشركات التي تنتج السلع والخدمات، والتي تخلق الدخل (الإيجارات والأجور والأرباح والفوائد) الذي يجعل الإنفاق ممكنًا (الاستهلاك والاستثمار)، وكان هذا النموذج التفسيري بمثابة مصدر إلهام لتطوير الأدوات، والمفاهيم التحليلية التي كانت ذات أهمية كبيرة في تكوين النظرية الاقتصادية الحديثة، وهي جداول المدخلات والمخرجات، وجداول الحسابات القومية، والتوازن العام.(Barbier, E. B., C. J. Burgess. 2017,194) .
- يستعيد مفهوم الاقتصاد الدائري بعض المكونات الأساسية الأخرى، وهي تقليل استخدام الموارد الطبيعية وعوامل الإنتاج. وفي هذه المنطقة بالذات، كان المصدر التاريخي الرئيسي للإلهام هو عمل توماس مالتس، في مقالته الشهيرة عن مبدأ السكان، حيث حدد المخاطر الكامنة في النمو السكاني، زيادة معدل السكان بمتواليه هندسية يهدد باستنفاذ الموارد المتاحة التي نمت فقط بمتوالية حسابية، وهي بمثابة نوع من التحذير حول استنفاذ وشيك للموارد، والاختلالات في العالم الطبيعي التي تسببها البشرية، والآثار المزعزعة للاستقرار للنمو، وخاصة في المناطق الحضرية. (José LuÍs Cardoso,2019,121).
- ظهور الوعي البيئي، والذي حدث في سياق التطور العلمي والاكتشافات التي تركز على مراقبة العالم الطبيعي ومعرفته. وعبر الكثير من المؤلفين في كتاباتهم حول مخاوفهم البيئية مثل ألكسندر فون همبولت ذلك بوضوح في (masterpiece Cosmos,1845) كانت بلا شك مهمة بالنسبة للتطوير التدريجي، وتعزيز موقف اليقظة فيما يتعلق بفقدان التوازن الدائري، والانسجام في العالم الطبيعي. وهذا بدوره أدى إلى تزايد الاهتمام بالحفاظ على البيئة اليوم حيث يجد دعمًا قويًا بين المتشددين المؤيدين لأسباب بيئية Wulf, (2015).
- وقد عرف الاقتصاد الدائري على أنه: اقتصاد تصميمي يهدف إلى الحفاظ على المنتجات والمكونات والمواد في أعلى فائدة وقيمة، واستخدامه أكثر من مرة (Yuan et al,2008)، ولكن التعريف الأكثر ذكرًا للاقتصاد الدائري على أنه نظام صناعي يتم ترميمه أو تجديده بواسطة البنية والتصميم وخلق نظام يستبدل مفهوم "نهاية الحياة" باستعادته التحول نحو استخدام الطاقة المتجددة، وتهدف إلى تحويل النفايات من عبء مالي إلي مورد اقتصادي جديد، هذا التعريف هو في الواقع التعريف الأكثر استخدامًا من جانب (مؤسسة إلين ماك آرثر، 2012)، و(Charonis،2012)، ومؤسسة إلين ماك آرثر (2014). وعلية فإن المبادئ الأربعة لهذا المفهوم، تتضمن الآتي:

- تصميم الاقتصاد الدائري يعني **تصميم المنتجات** من بداية الإنتاج؛ لتمكين إعادة استخدام المنتج، أو إعادة تدويره، أو ليصبح كمتتالية بمعنى أن يصبح مدخلاً لمنتج أخر في نهاية دورة حياة واحدة.
- **نماذج أعمال** جديدة ومبتكرة لتسهيل الانتقال من الشراء والاستهلاك والتخلص إلى مبدأ مبادئ الاستدامة المذكورة في النقطة.
- **دورات عكسية**، مما يعني توفير أنظمة فعالة ومبتكرة للمواد والمنتجات الجديدة، وكذلك إعادة المواد المستخدمة إلى التربة أو إلى الإنتاج، هذا يعني الاستدامة.
- **عوامل التمكين**، وهي آليات السوق يمكن أن تشجع على إعادة استخدام المواد وإنتاجية أعلى للموارد.

وفقًا لذلك فإن الاقتصاد الدائري يحول التركيز إلى إعادة الاستخدام، والإصلاح، وإعادة تدوير المواد والمنتجات الموجودة وتجديدها، والاستهلاك التعاوني، بمعنى أن المنتجات يجب أن تصمم من البداية مع نطاق إعادة دمجها بعد دورة الحياة لإعادة استخدامها أو إصلاحها حتى لا تصبح نفايات.

ويمكن القول، إن منطق الاقتصاد الدائري يعتمد على تقليل اعتماد النظام الاقتصادي على استخراج الموارد، وتقليل أضرار بيئية ناتجة عن توليد النفايات. في حين يعتمد الاقتصاد الخطي على استهلاك الموارد بشكل مفرط في الإنتاج وأن زيادة النمو مرتبطة بزيادة استهلاك الموارد. هذا النمو يتجلى في نمو الإنتاج، ونمو العمالة، ونمو الأرباح، ونمو مستوى المعيشة، ونمو المدن، ونمو الطلب على جميع أنواع السلع. هي في الواقع حلقة مفرغة، وقد سبب ذلك الكثير من المشكلات بشكل دوري بسبب أزمة الإنتاج المفرط. وبدراسة خصائص النظام الخطي أصبح هناك حاجة للانتقال نحو النظام الاقتصادي الدائري.

3-5 الاقتصاد الدائري من اقتصاد استهلاكي إلى اقتصاد خدمات:

من المتوقع أن نشهد ظهور نوع مختلف من المستهلكين الذين يهتمون بنموذج مبتكر من أنواع الملكية، وهو ملكية الخدمات بدلًا للملكية الفردية للسلعة أو المنتج، ويحمل تبني هذا النوع من الأعمال فرصًا كثيرة، منها: حفظ المواد الخام عن طريق نقل الملكية من المستهلك إلى المنتج، ويعد هذا حلًا لمجابهة عدد من التحديات من قضية تغير المناخ، وندرة الموارد والنمو السكاني العالمي المطرد، ويهدف إلى إبقاء المنتجات والمكونات والمواد في أعلى قيمة وفائدة في جميع الأوقات، **ويعتمد الاقتصاد الدائري على:**

- تغيير تنظيم الإنتاج والاستهلاك وإعادته من خلال أربعة عناصر رئيسية، هي: إعادة تصميم سلاسل التوريد، والابتكار وتطوير التكنولوجيا، والتغيير في سلوك المستهلكين، والسياسات والتنظيمات.
- تشجيع استخدام التكنولوجيا لدعم منتجات وأنظمة يتم فيها إعادة استخدام المواد وإعادة تدويرها أو إعادة تصنيعها والتوجه نحو التشارك بدلًا من الامتلاك (أي ستقوم الشركات مثلًا بالاحتفاظ بالملكية للمنتج كالسيارة

أو غسالة الملابس وتبيع للمستهلكين خدمة الاستخدام أي بيع فائدة المنتج بدلًا من المنتج)، سيترتب على ذلك تخفيض تكاليف إنتاجها في المستقبل بشكل كبير؛ من خلال تحويل الملكية من المستهلك إلى المنتج.

- إعادة تصميم سلسلة القيمة لتحقيق الاستخدام الأكثر فعالية للمواد، بعد كل شيء، المنتج يفهم قيمة المواد ويمكن وضع خطة لإعادة الاستخدام الفعال، والحد الأدنى من النفايات.
- من المتوقع أن يساهم تطبيق معايير الاقتصاد الدائري في تقليل البصمة البيئية، وخفض النفايات المتراكمة، وخفض نسب تلوث الهواء، وحل إستراتيجي لمجابهة تغير المناخ؛ حيث يسهم في تخفيض كمية الطاقة التي تحتاجها عمليات الإنتاج الصناعي لتحويل المواد الخام الأولية إلى منتجات صالحة للاستعمال، وأيضًا تساهم فكرة شراء الخدمة بدلًا من المنتج في الحد الكبير من النفايات التي تتراكم، وبمرور السنوات تتسبب في مشكلات بيئية.

كما يسهم الاقتصاد الدائري في تحقيق الآتي:

- **التحول في أنماط الاستهلاك:** التقدم التكنولوجي، وكذلك تحسين المعلومات يؤدي إلى تحول في أنماط الطلب للمستهلكين؛ على سبيل المثال، يختار الكثير من المستهلكين المنتجات أو الخدمات التي تقدم المنفعة نفسها التي يحصل عليها المستهلك من استخدام السلعة بدلًا من الامتلاك المادي للسلعة، تشمل الأمثلة الكتب الرقمية والهواتف الذكية والموسيقى والمتاجر عبر الإنترنت، في الوقت نفسه يمكن للشركات تقديم منتجاتها بالاستخدام الظاهري: **على سبيل المثال**، بيع المنتجات الرقمية من خلال المتاجر عبر الإنترنت، وكذلك التواصل بشكل متزايد مع العملاء تقريبًا من خلال إعلانات الويب، ورسائل البريد الإلكتروني، ووسائل التواصل الاجتماعي (Lewandowski,2016)، هذه التحولات قد تؤدي بدورها إلى توفير الموارد، وارتفاع الإنتاجية، وتحقيق مكاسب مادية (مؤسسة إلين ماك آرثر،2015)، ومع ذلك يجب أن يؤخذ في الاعتبار، أن هناك أيضًا مخاوف بشأن حجم فوائد الاستدامة التي يمكن تمكينها بواسطة هذه المنتجات والخدمات؛ بسبب تأثيرات الارتداد وارتفاع استهلاك الطاقة (Whitehead et al,2008)، (Climate Group>؛2014) .
- استهلاك الأغذية مجال آخر يمكن أن تؤدي فيه التغييرات في أنماط الطلب إلى استهلاك المنتجات الغذائية التي يكون إنتاجها أقل كثافة في استخدام الموارد؛ لذلك يجب التركز على المعلومات والأدوات الموجهة للتعليم؛ لتغير أنماط الاستهلاك، وزيادة الوعي لدى المستهلكين، وتغير نظرة المستهلكين للمنتجات المصنعة من المواد المعاد تدويرها أو استخدامها من خلال التسميات والحملات والبرامج التعليمية التي لديها القدرة على رفع مستوى الوعي حول الآثار البيئية والصحية لمختلف الوجبات الغذائية، وتحفيز المستهلكين لجعل الخيارات الغذائية أكثر استدامة (Jurgilevich et al,2016) و(Reisch et al,2013)، ومع ذلك، غالبًا

ما يتم استغلال إمكانات تغيير قرارات الشراء نظرًا لوجود عوائق في المؤسسات، المستويات المعلوماتية والبنية التحتية والشخصية) .

- **تحقيق وفورات خارجية:** تتواجد الوفورات حينما تكون رفاهية أحد العملاء سواء كان مؤسسة أو وحدة منزلية، تعتمد مباشرة ليس فقط على أنشطته، ولكن أيضًا على أنشطة تحت سيطرة عميل آخر. كما أشارت النظرية الاقتصادية إلي محدودية الموارد وندرتها النسبية، بحلول عام 2050، سيكون هناك نحو 9 مليار شخص يعيشون على الأرض، مما يؤدي إلى اقتصاد عالمي يتطلب نحو ثلاثة أضعاف الموارد التي نستخدمها حاليًا، مما يتطلب تقنين توجيه الموارد البيئية resource allocation، بما يمكن من كفاءة استخدام تلك الموارد إذا تعظمت Maximized المنافع الصافية من استخدام هذه الموارد عن طريق توجهها إلي الاستخدام الأمثل لها، إن الخدمات البيئية تنتج بدون مدخلات من الإنسان، ولكن هذا لا يعني أنه لا توجد تكلفة لاستخدام الخدمات (الموارد) البيئية، وعليه يجب قياس المنافع والتكاليف لاستخدام الخدمات البيئة لتأكد من توجيه الموارد للاستخدام الأمثل لها؛ لتحيق كفاءة استخدام تلك الخدمات.

وفي ظل محدودية الموارد فإن هناك حاجة ماسة إلى تطوير نماذج اقتصادية جديدة، لأن الاقتصادات التقليدية لا تساعد فقط على استنفاذ قاعدة الموارد الطبيعية بسرعة، بل تزيد كذلك من سرعة تدهور الأنظمة البيئية الطبيعية، كما أن النمو الاقتصادي كان مصحوبًا بتكلفة بيئية عالية تمثلت في استنزاف الموارد الطبيعية، وذلك نتيجة الاعتقاد السائد الذي تمثل في أن زيادة النمو ترتبط باستهلاك أكبر للموارد البيئية دون التركز على كفاءة استخدام الموارد، والعمل على استخدامها مرة أخرى، وتحقيق استدامة الإنتاج؛ مما أدى إلى تدهور نوعية البيئية والتأثير السلبي على الصحة العامة التي تهدد إنتاجية عنصر العمل، وأضف إلى ذلك ظهور ما يسمى بالوفورات الخارجية السالبة.

وفي ظل التحول إلى الاقتصاد الدائري، والانتقال من النظم الإنتاجية الخطية المعتمدة على حلول نهاية الخط؛ لمعالجة مشكلات التلوث البيئي، مثل دفن المخلفات الصناعية في المدافن الصحية، إلى نظم الإنتاج الأنظف القائم على تتبع مسار تدفق المخلفات الصناعية منذ بداية استخراجها حتى التخلص النهائي منها، وتبادل المخلفات الصناعية، في إطار نظام صناعي تفاعلي يقترب من النظام البيئي الطبيعي، قادر على التغلب على الوفورات الخارجية السالبة، ومثال ذلك مدنية الدنمارك تسمى كالندبورج، حيث قامت شركة لتكرير البترول ومصنع الحوائط الجاهزة وشركة للأسمنت باستخدام النفايات الناتجة من مصنع لإنتاج الطاقة، وذلك من خلال العلاقات الصناعية الآتية:

- تستخدم شركة لإنتاج الجبس المأخوذ نتيجة تنظيف المداخن العالية لمصنع إنتاج الطاقة لتصنيع الحوائط الجبسية الجاهزة مما يوفر من الجبس الطبيعي المستورد من إسبانيا ويمنع خروج جبس المداخن الضار إلى البيئة الطبيعية.
- شركة تكرير البترول تأخذ مياه التبريد المتخلفة من مصنع إنتاج الطاقة لتستخدمها في عملياتها، وكذلك الغازات المتبقية من عملية التكرير تباع كمصدر للطاقة لشركة أخرى.
- كما يقوم مصنع آخر بشراء القاذورات لاستخدامها كمادة عضوية لتسميد الأرض.
- الكبريت المتبقي من العملية الصناعية لأحد المصانع يقوم بشرائه مصنع لإنتاج حمض الكبريتيك.
- تحويل مواد كيميائية عضوية تنتج من مصنع لإنتاج الأنسولين إلى سماد سائل، تم إنشاء 70 كيلو مترًا من خطوط الأنابيب لتوزيع المنتج لأكثر من 800 مزرعة.

ويساعد نموذج الاقتصاد الدائري على خلق القيمة الإقليمية في الدفع بعجلة الاقتصاد – وهو أحد الركائز الأساسية لنموذج الاقتصاد الدائري. وفي السياق الإقليمي، لا ينبغي أن تأتي القيمة المضافة المتولدة في صورة أموال، بل يمكن أن تشمل جوانب متعددة مثل الحماية والتنمية المستدامة للمشهد الثقافي والابتكار والصورة، وتعني توفير الحماية وتعزيز جودة الحياة كتغيير أساسي للظروف (على سبيل المثال، في ظل التغير السكاني)؛ عندما تغلق قنوات المواد والطاقة في المنطقة فإن التدفقات المالية المتعلقة بالمنطقة تبقى بداخل المنطقة؛ وتدعو التقنيات المبتكرة اللازمة إلى استخدام القدرات لسعة إضافية من الأيدي العاملة – والتي غالبًا ما تكون أشخاصًا مؤهلين تأهيلًا عاليًا، كما تعمل على التخلص من المخلفات بطريقة أكثر فاعلية، وتصبح إعادة التدوير عالية التقنية وهياكل استعادة الطاقة على مستوى عال من التنافسية، وتؤدي مبيعات المنتجات كالطاقة ومخصبات التربة والموارد الثانوية إلى خلق ضريبة القيمة المضافة وفرص عمل، وتجنب العوامل الخارجية السلبية كانبعاثات التربة والهواء، وتحسين نوعية الحياة بتقليل التلوث، وزيادة الصحة العامة للعاملين، وزيادة إنتاجيتهم؛ وبالتالي خفض تكاليف الخدمات الصحية، وتحقيق وفوارات خارجية للمجتمع.

وهناك تميز آخر مهم، وهو ما يسمي بالوفورات المالية Pecuniary externalities وهي لا تمثل مشكلات كالتي يسببها التلوث، وتظهر عندما ينتقل هذا التأثير الخارجي من خلال ارتفاع الأسعار، ولنفرض أن منشأة جديدة تنتقل إلى مكان ما وتسبب ارتفاع القيمة الايجارية للأراضي المحيطة، وتخلق هذه الزيادة تأثيرًا سالبًا على كل من يدفعون إيجارًا، ولذلك فهي external diseconomy، ولا تسبب هذه الوفورات المالية فشلًا سوقيًّا حيث إن نتائج ارتفاع الإيجارات تعكس التكاليف الأعلى لكل الأطراف، وتمد سوق الأراضي بآلية تزايد فيها الأطراف على الأرض، وتعكس الأسعار الناتجة قيمة الأرض في استخداماتها المتباينة؛ وبدون الوفورات المالية فإن مدلولات الأسعار ستفشل في أحداث التوجيه الكفء للمورد، وتأثير التلوث ليس له وفورات مالية حيث أن تأثيره لا ينتقل

من خلال الأسعار، وفي هذا المثال فإن الأسعار لا تنضبط لتعكس زيادة كمية النفايات، وأن ندرة المياه كمورد لم تشعر بها مؤسسة الصلب إذ إن الإلية المرتجعة الضرورية Feedback mechanism الموجودة في الوفورات المالية غير موجودة في حالة التلوث المذكورة، ومفهوم الوفورات أنه ممتد مغطيًا العديد من مصادر فشل السوق، ومن الواضح أن تلك الوفورات تحدث عندما تنتهك هذه الخصوصية المطلقة لحقوق الملكية، والخطوة الآتية هي البحث عن الحالات الخاصة التي تؤدي إلى تواجد هذه الوفورات.

5-4 الاقتصاد الدائري .. النقلة النوعية المطلوبة:

مما لا شك فيه أن "نموذج الاقتصادي الدائري يساعد على تقليل استخدام الموارد إلى أدنى حد ممكن، وتقليل الحاجة من مدخلات جديدة من المواد والطاقة، مما يقلل من الضغط البيئي المرتبط بدورة حياة المنتجات، بداية من استخراج الموارد، من خلال الإنتاج والاستهلاك إلى نهاية دورة الحياة". كما أن مفهوم الاقتصاد الدائري لم يعد ينظر إلى النفايات بمثابة أعباء، بل كموارد تحفز العديد من الأنشطة الاقتصادية الدورية، ويستند هذا المفهوم على المبادئ البيئية للتكامل وإعادة تدوير المواد في الطبيعة، وبالتالي فإنّ نطاق تطبيقات الاقتصاد الدائريّ يعد واسعًا وفعالًا إلى حد كبير، وذلك من خلال إحلال الموارد الوفيرة محل النادرة منها، ويمكن إحلال المخلفات أو المواد المعاد تدويرها محل الموارد الخام البكر، وباتساع إمكانيات الإحلال يقل أكثر ندرة المورد على الناتج، بالإضافة إلي عوامل أخرى (الاستكشاف والاكتشاف، التقدم التكنولوجي، إحلال المدخلات) التي تقلل من خطورة الندرة.

5-5 العلاقة بين الاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة:

يشدد كلا المفهومين على الالتزامات داخل الأجيال بدافع من الأخطار البيئية، ويشيران إلى أهمية زيادة المداولات العامة والوكالات بشأن المسارات المتعددة والتعايش للتنمية، كما أنها تشترك في منظور عالمي أساسي، مع التركيز على المشكلات على نطاق الكواكب التي تؤدي إلى مسؤوليات مشتركة، وإلى أهمية التنسيق بين عوامل متعددة، حيث:

- يستخدم كلا المفهومين في كثير من الأحيان مناهج متعددة، أو متعددة التخصصات لإدماج الجوانب غير الاقتصادية بشكل أفضل في التنمية، والتي غالبًا ما تستنتج أن تصميم النظام والابتكارات هما المحركان الأساسيان لتحقيق طموحاتهم، كما يصفون ليس فقط التكاليف والمخاطر المحتملة، ولكن أيضًا أهمية التنويع في الإفادة من الفرص المتميزة لخلق القيمة.
- يرى كلا المفهومين أن التعاون بين أصحاب المصلحة ليس مرغوبًا فيه فحسب بل ضروريًّا أيضًا للوصول إلى توقعاتهم، لتوجيه ومواءمة سلوك أصحاب المصلحة.

- يعتمد كلا المفهومين اعتمادًا كبيرًا على التنظيم، وبشكل متزايد على التصميم المتعمد لهياكل الحوافز.
- يلعب قطاع الأعمال الخاص دورًا رئيسيًا بين أصحاب المصلحة المعنيين؛ لأنه يتمتع بقدرات وموارد أكثر من أي ممثل آخر؛ نظرًا لأن تنفيذ حلول أكثر استدامة يبدو أنه يتخلف عن التوقعات، وقد أصبحت القدرات التكنولوجية والتقدم في تكنولوجيا المواد والإنتاج أكثر.
- **تتعدد أوجه التشابه بين الاستدامة والاقتصاد الدائري، من حيث الآتي:**
  - التزامات داخل الأجيال.
  - المزيد من الوكالات للمسارات المتعددة والتعايش للتنمية.
  - النماذج العالمية.
  - دمج الجوانب غير الاقتصادية في التنمية.
  - تغيير النظام / التصميم والابتكار في جوهره.
  - مجال بحث متعدد التخصصات.
  - التكلفة المحتملة، والمخاطر، والتنويع، وقيمة فرص الإنشاء المشترك.
  - التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة اللازمة.
  - التنظيم والحوافز كأدوات تنفيذ أساسية.
  - دور مركزي للأعمال التجارية الخاصة، بسبب الموارد والقدرات.
  - ابتكار نموذج الأعمال كمفتاح لتحول الصناعة.
  - الحلول التكنولوجية مهمة، ولكنها غالبًا ما تفرض التنفيذ للمشكلات.

وعلاوة على ذلك، هناك أهداف مختلفة مرتبطة بالاقتصاد الدائري والاستدامة، حيث:

- تستند الدوافع وراء الاستدامة إلى مسارات الماضي، وهي منتشرة ومتنوعة، وغالبًا ما تتبنى الانعكاسية والقدرة على التكيف مع السياقات المختلفة، وعلى النقيض من ذلك، فإن الاقتصاد الدائري هو الدافع الرئيسي له استخدام الموارد بشكل أفضل، وتقليل النفايات والانبعاث من خلال أنظمة دائرية، وليست خطية للتخلص من الاستخدام.
- تهدف الاستدامة إلى الإفادة من البيئة والاقتصاد والمجتمع ككل، في حين يبدو أن المستفيدين الرئيسيين من الاقتصاد الدائري هم الفاعلون الاقتصاديون الذين ينفذون النظام. كما يُنظر إلى البيئة على أنها تستفيد من قلة الموارد المستنفذة وقلة الانبعاثات والتلوث، ويستفيد المجتمع من التحسينات البيئية، وبعض الوظائف الإضافية والافتراضات، مثل المزيد من العمل اليدوي أو فرض ضريبة أكثر عدلاً (Webster, 2015).

- الاقتصاد الدائري يعطي الأولوية للأنظمة الاقتصادية مع فوائد أساسية للبيئة، فقط المكاسب الضمنية للجوانب الاجتماعية، وفي المقابل يتعامل مفهوم الاستدامة مع الأبعاد الثلاثة جميعها على أنها متساوية ومتوازنة.
- تختلف الأطر الزمنية للتغييرات المطلوبة لكلا المفهومين، فالبعد الزمني للاستدامة مفتوح، حيث يمكن تكييف الأهداف باستمرار أو إعادة صياغتها بمرور الوقت، وعلى النقيض من ذلك، هناك حدود نظرية للتحسين والقيود العملية للتنفيذ، والتي يمكن أن تحدد عقبات النجاح في تنفيذ الاقتصاد الدائري داخل وحدة جغرافية (EMF,2013).
- تصور المسؤوليات واضح أيضًا بين المفهومين، حيث يتم تقاسم المسؤوليات، لكن غير محددة بوضوح، في حين أن الأدبيات تعد أن مسؤولية الانتقال إلى نظام دائري تقع أساسًا على عاتق الشركات الخاصة والهيئات التنظيمية وواضعي السياسات، علاوة على ذلك، تختلف الالتزامات والأهداف والمصالح الكامنة وراء استخدام المصطلحات اختلافًا كبيرًا، ويبدو أن التركيز ينصب على توحيد المصالح بين أصحاب المصلحة من أجل الاستدامة، في حين يعطي الاقتصاد الدائري الأولوية للمزايا المالية للشركات، ويقلل استهلاك الموارد وتلوث البيئة.

وهناك وجهة نظر مماثلة من قبل (Allwood ,2014)، الذي يشير إلى مجموعة من المشكلات التي يجلبها الاقتصاد الدائري، مثل الاستحالة التقنية لدائرة مغلقة مع الطلب المتزايد أو مشكلات الطاقة اللازمة لإعادة تدوير المواد. قد تكون هذه الطاقة وتأثيرها أعلى بالنسبة للكثير من المواد عن التأثير البيئي العام للحصول على المواد من المصادر التقليدية مثل التعدين. وبالتالي، فقد يؤدي الاقتصاد الدائري إلى تفاقم انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وبالتالي تسريع ظاهرة الاحتباس الحراري، لذلك فمن الضروري إتباع نهج أكثر واقعية، حيث ينبغي أن تكون للكفاءة المادية والأشكال الأخرى لخفض المدخلات أولوية أعلى من الاقتصاد الدائري، وبالمثل فإن الدائرية لها تأثير إيجابي على جوانب معينة من الاستدامة، فإنها لا تدمج الأبعاد الأخرى، خاصة البعد الاجتماعي، ويمكن إضافة هذه الأبعاد المفقودة إلى مفهوم الاقتصاد الدائري (Murray et al, 2015).

5-6 المخلفات الإلكترونية في سياق التوجه نحو الاقتصاد الدائري في مصر

مع ازدياد وتيرة استنزاف الموارد في الخمسين عاما الأخيرة، أصبح مصطلح الاقتصاد الدائري (Circular Economy) أكثر شيوعًا وأكثر ارتباطًا بالتنمية المستدامة، وذلك بهدف الإفادة من المخلفات وإعادة تدويرها. وعلى الرغم من أن عمليات إعاده التدوير لها تكلفه، إلا أنه يمكن تحقق فوائد كثيره منها: إعاده تدوير الألومنيوم تحتاج إلى أقل من 95 % من الطاقة المستخدمة لتصنيع الألومنيوم من المادة الخام، وإعادة تدوير الحديد يوفر

نحو 60 % من الطاقة المستخدمة للتنقيب عن الحديد الخام، وإعادة تدوير البلاستيك يوفر نحو 70 % من الطاقة المستخدمة في حاله استخدام خامات أساسيه، وإعادة تدوير الزجاج يوفر نحو 40 % من الطاقة المستخدمة في حاله استخدام خامات بكر. هذا بالإضافة إلى الإسهام في الحفاظ على الموارد الثمينة والشحيحة أيضًا كالماء والمعادن الثمينة مثل الذهب والفضة والنحاس وغيرها. والحد من المخاطر الصحية والبيئية للمخلفات نظرًا لاحتوائها على مواد سامه غير متحللة مثل الزئبق والزرنيخ، عندما تلقى في مقالب المخلفات يمكن أن تسبب في تلوث بيئي. المساهمة في خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المسببة لظاهرة التغييرات المناخية المحتمل حدوثها. (ريهام مطاوع،2021).

1/6/5 القيمة الاقتصادية للمخلفات الإلكترونية:

- تشمل المخلفات الإلكترونية مجموعة واسعة من المنتجات الكهربائية والإلكترونية التي تؤثر على زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتعد لوحات الدوائر المطبوعة، من بين أكثر المكونات قيمة للنفايات الإلكترونية؛ لأنها تحتوي على معادن نفيسة: ذهب، نحاس، فضة، السيلينيوم، التيلوريوم، البلاديوم، إلخ.
- تعتمد قيمة لوحات الدوائر المطبوعة على الكثير من المعادن الثمينة، وتصنيفها من الدرجة المنخفضة إلى الدرجة العالية جدًا، ووفقًا لدليل رواد الأعمال لإعادة تدوير الكمبيوتر فإن مقدار الذهب للطن من مخلفات مركبات لوحات الدوائر المطبوعة هو: 100 جم/ طن للوحات "منخفضة الدرجة" مثل لوحات تزويد الطاقة واللوحات الإلكترونية الموجودة في الشاشات، ويتراوح ما بين 400 –500 جرام/ طن للوحات «عالية الجودة» مثل أجهزة الكمبيوتر المحمولة، والهواتف الجوالة، وأكثر من 500 جم / طن لـ "درجة عالية جدًا" الموجودة في لوحات الخادم المركزية الكبيرة أو مراكز الهاتف. (IENE,2017).

جدول رقم (5–1)

قيمة المواد الخام في المخلفات الإلكترونية في عام 2016

المادة	كيلو طن	مليون يورو
Fe	**16.283**	**3.582**
Cu	**2.164**	**9.524**
Al	**2.472**	**3.585**
Ag	**1.6**	**884**
Au	**0.5**	**18.840**
Pd	**0.2**	**3.369**
اللدائن	**12.230**	**15.043**

المصدر:IENE(2017)

- وتقدر قيمة المخلفات الإلكترونية في مصر حسب البيانات المتاحة عن عدد مشتركي الهاتف المحمول بنحو 96.43 مليون مشترك عام 2019 (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2020)، باعتبار أن هذا العدد يمتلك أجهزة موبيلات، ويمكن بعد سنوات قليله أنت تتحول هذه الأجهزة إلى خرده (مخلفات) تضاف إلى الكميه الموجودة بالفعل.

5-7 الاقتصاد الدائري وإعادة تدوير المخلفات:

تغيرت نظرة الكثير من دول العالم نحو التخلص من المخلفات بكافة أشكالها خلال السنوات الماضية، بسبب الاهتمام المتزايد بالبصمة البيئية من ناحية، ومن ناحية أخرى لانخفاض تكاليف التخلص منها من خلال رفع الوعي بأهمية إعادة التدوير وابتكار الطرق المؤدية إلى ذلك. كذلك هناك حاجة إلى جعل هذه المخلفات مصدر دخل للجهات القائمة على إدارتها، وهناك وعي متزايد بأهمية السيطرة عليها بكافة أشكالها.

ومع التزايد الكبير لعدد السكان، وخاصة في المدن تزايد حجم المخلفات (النفايات) التي ينتجها السكان، وأصبح من الضروري ترشيد أنماط الاستهلاك لارتباطه بالكثير من المشكلات البيئية، لذلك أصبح من الضروري البحث عن نموذج اقتصادي يتلاءم مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويسهم في دعم التنمية الاقتصادية المحلية. ويأتي الاقتصاد الدائري كنموذج يندرج ضمن الأنظمة الصديقة للبيئة، ويهدف إلى الإفادة القصوى من الموارد، وتقليل الهدر، ومنع التلوث بتصميم مواد ومنتجات بذكاء، وإعادة استخدامهم لأطول فترة.

1/7/5 سوق إعادة تدوير النفايات العالمي (https://www.cnbcarabia.com/news/view/):

أظهر تقرير سوق إعادة تدوير النفايات العالمية والاقتصاد الدائري 2021؛ أن إيرادات سوق إعادة تدوير النفايات العالمية والاقتصاد الدائري قد بلغت نحو 457.14 مليار دولار عام 2020، ومن المتوقع أن تتزايد إلى نحو 517.26 مليار دولار عام 2021، بمعدل نمو 13.3%، وقد أكد التقرير على إعادة تدوير النفايات العالمية، وسوق الاقتصاد الدائري عبر قطاعات السوق الآتية:

- النفايات الصلبة البلدية، والنفايات الصناعية، والنفايات الخطرة، ونفايات المعدات الكهربائية والإلكترونية، ونفايات البناء والهدم، ونفايات التغليف البلاستيكية.
- ويُعزى النمو بشكل أساسي إلى اللوائح الصارمة لإعادة استخدام النفايات، وإعادة تدويرها، بالإضافة إلى تسريع الرقمنة، وإزالة الكربون، وزيادة الكفاءة، وتحسين التكلفة.
- كما أدت النفايات الوبائية خاصة نفايات معدات الحماية الشخصية، مثل أقنعة الوجه والقفازات المطاطية وملابس السلامة، والنفايات الخطرة بيولوجيًا من المرافق الطبية إلى زيادة الطلب على التدابير الخاصة اللازمة للتعامل مع النفايات التي يحتمل أن تكون ملوثة.

- تختلف فرص سوق إعادة التدوير المستدام للنفايات حسب المنطقة، حيث وصلت أوروبا وأمريكا الشمالية إلى مستويات عالية من جمع النفايات وفرزها، وإعادة استخدامها، وإعادة تدويرها.

ووفقًا لتقرير وكالة حماية البيئة الأمريكية (https://www.epa.gov/newsreleases/)، فإن هناك الكثير من المكاسب التي يمكن جنيُها من تطبيق مفهوم الاقتصاد الدائري، حيث إن إعادة تدوير المخلفات الورقية لإنتاج طن واحد من الورق سوف يوفر طاقة قدرها 4,100 كيلو وات/ ساعة، وكمية من المياه تبلغ 28 مترًا مكعبًا، كما أنه يخفض حجم الملوثات الهوائية بمقدار 24 كيلوجرامًا. أما بخصوص صناعة الزجاج، والذي يحتاج في تصنيعه من البداية إلى درجة حرارة عالية تصل إلى 1,600 درجة مئوية، فإن إعادة تدويره تحتاج إلى حجم أقل من الطاقة. كذلك الأمر بالنسبة للمخلفات المعدنية مثل الألومنيوم والتي يمكن إعادة تدويرها بنسبة 100% بطاقة إنتاجية أقل من تلك التي نحتاج إليها في حال تصنيعه وتنقيته من بداية عملية الإنتاج التقليدية.

وتشير توقعات البنك الدولي إلى تضاعف حجم المخلفات العالمية خلال عام 2050 مقارنة بنظيرتها عام 2016، وذلك على مستوى الأقاليم الجغرافية المختلفة، حيث يتوقع تضاعف حجمها من نحو 129 مليون طن سنوياً عام 2016 بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى نحو 255 مليون طن في عام 2050، ومن نحو 468 مليون طن عام 2016 لمنطقة جنوب شرق آسيا إلى نحو 714 مليون طن عام 2050 (البنك الدولي، 2018)، وذلك على النحو المبين بالشكل رقم (5–1).

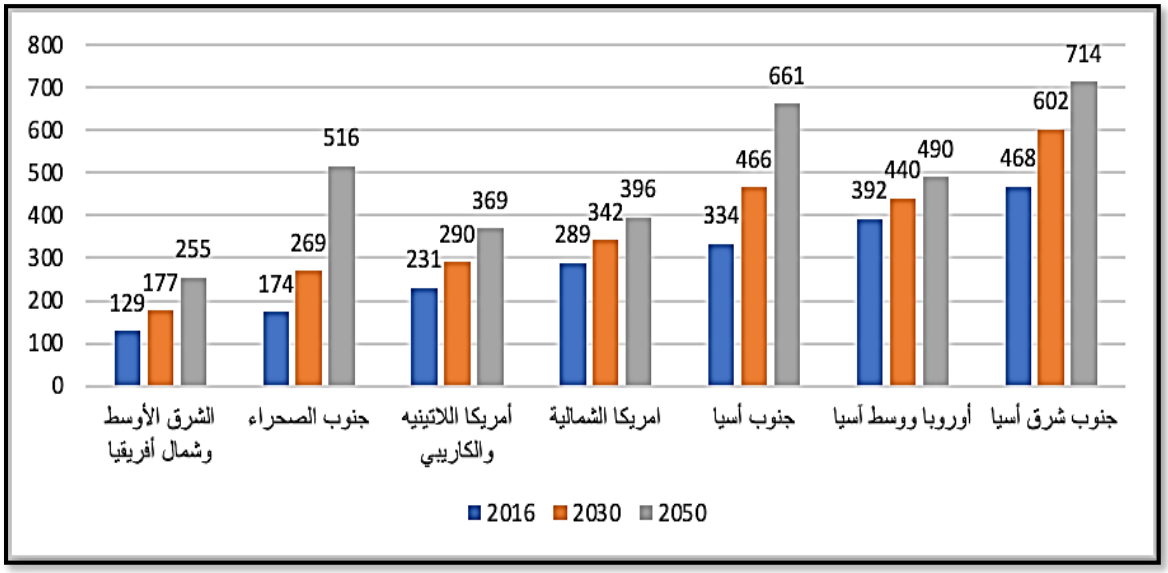

Source: https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2018

شكل رقم (5–1)

توقعات حجم المخلفات على مستوى العالم خلال الفترة (2030– 2050)

وفي هذا الصدد ذكر تقرير من البنك الدولي أنه في حالة رغبة الدول في تحقيق نمو أكبر ينبغي عليها أن تمتلك نفايات أقل، كما أضاف التقرير أن مسار توليد النفايات العالمية ستنمو من 2.24 مليار طن في عام 2020 إلى ما يقرب من 3.88 مليار طن بحلول عام 2050. وعلاوة على ذلك، فإن أكثر من 90% من النفايات في البلدان منخفضة الدخل إما تُرمى في العراء أو تُحرق، مما يشكل تهديدًا للبيئة ويؤدي إلى تفاقم المخاوف المناخية، ويجعل من الضروري للدول معالجة المشكلة على الفور.

5- 8 الوضع الراهن للمخلفات الصلبة وفرص التدوير بالقاهرة:

تحتوي المخلفات الصلبة الناتجة من محافظة القاهرة على العديد من المكونات مثل المواد العضوية، والبلاستيكية، والزجاجية، والورقية، ومخلفات الهدم والبناء، وغيرها، والتي يمكن الإفادة منها في العديد من الصناعات. (لا يوجد تصنيف لهذه المخلفات). وتقدر الكميات الإجمالية المجمعة للمخلفات البلدية الصلبة بمحافظة القاهرة بنحو 7.6 مليون طن/سنويًا بمتوسط يومي يقدر بنحو 18.4 ألف طن/يوميًا، وتساهم المنطقة الجنوبية في إجمالي هذه المخلفات بنحو 6.4 ألف طن يوميًا بما يعادل نحو 34.6% من جملتها يوميًا، تليها المنطقة الشرقية بمتوسط بلغ 6 آلاف طن يوميًا بما يعادل نحو 32.8%، تليها المنطقة الشمالية والغربية، والتي تساهم في إجمالي هذه المخلفات بنحو 3000 طن يوميًا وبنسبة 16.3% لكل منهما (وزارة التنمية المحلية، 2021).

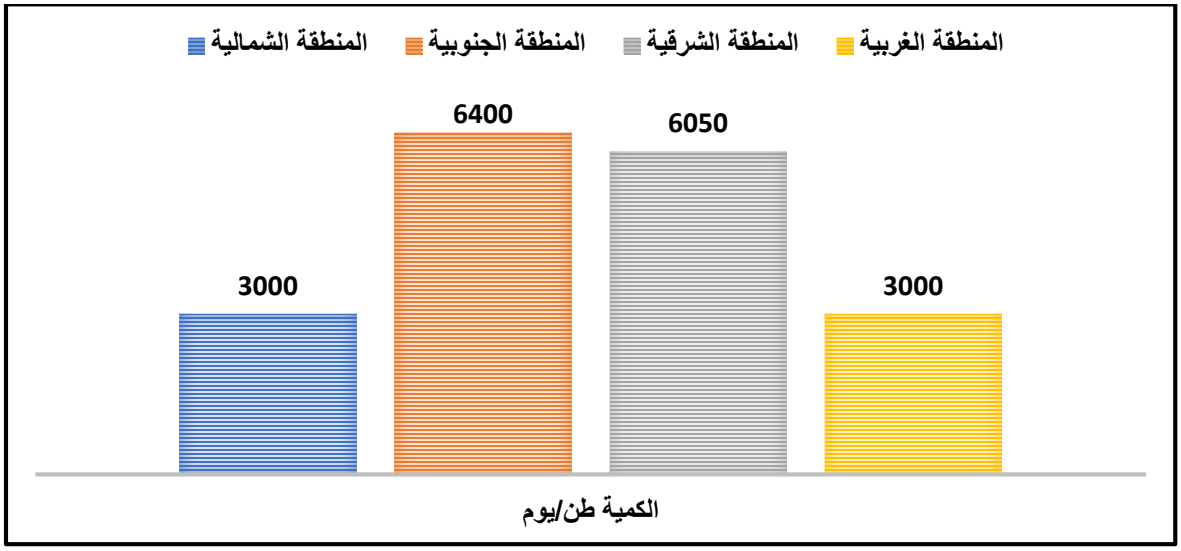

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على بيانات وزارة التنمية المحلية، تقرير عن المخلفات الصلبة على مستوى مناطق محافظة القاهرة وأحيائها (غير منشور)، 2021.

شكل رقم (5-2)

كمية المخلفات المجمعة يوميًا على مستوى مناطق محافظة القاهرة 2021

وبتحليل الكميات المجمعة على مستوى مناطق محافظة القاهرة، تبين الآتي:

- **تساهم أحياء المنطقة الجنوبية (أ)** التي تضم أحياء (السيدة زينب، الخليفة، مصر القديمة، المقطم، دار السلام، والبساتين) بنحو 3,900 طن/ يوميًا من المخلفات البلدية، تعادل نحو 61% من جملة المخلفات البلدية المجمعة على مستوى المنطقة الجنوبية، وذلك على النحو المبين بالشكل رقم (5–3)، ومنه يتضح الآتي:
- يأتي حي دار السلام في المرتبة الأولى من حيث كمية المخلفات البلدية المتولدة التي بلغت نحو 26.15% من إجمالي كمية المخلفات المجمعة للمنطقة الجنوبية (أ)، يليه حي البساتين بنسبة 22.44%، وفي المقابل يأتي حي الخليفة في المرتبة الأخيرة بين أحياء المنطقة الجنوبية بنسبة 9.5% من إجمالي المخلفات البلدية المتولدة.
- تساهم **أحياء المنطقة الجنوبية (ب)** التي تضم أحياء (المعادي، طرة، المعصرة، حلوان، 15 مايو، والتبين) بنحو 2,500 طن مخلفات يوميًا بما يعادل نحو 39% من جملة مخلفات المنطقة الجنوبية.
- يحتل حي حلوان المرتبة الأولى في كمية المخلفات الناتجة منه، والتي بلغت نحو 850 طنًا يوميًا بما يعادل نحو 34% من إجمالي كمية المخلفات المجمعة للمنطقة الجنوبية (ب)، يليه أحياء طرة والمعصرة بكمية مخلفات بلغت نحو 450 طنًا يوميًا لكل منهما تعادل نحو 18% من جملة المخلفات، ويحتل حي التبين المرتبة الأخيرة بين إحياء المنطقة الجنوبية (ب) بكمية مخلفات بلغت 150 طنًا يوميًا تعادل نحو 6% من جملة المخلفات.

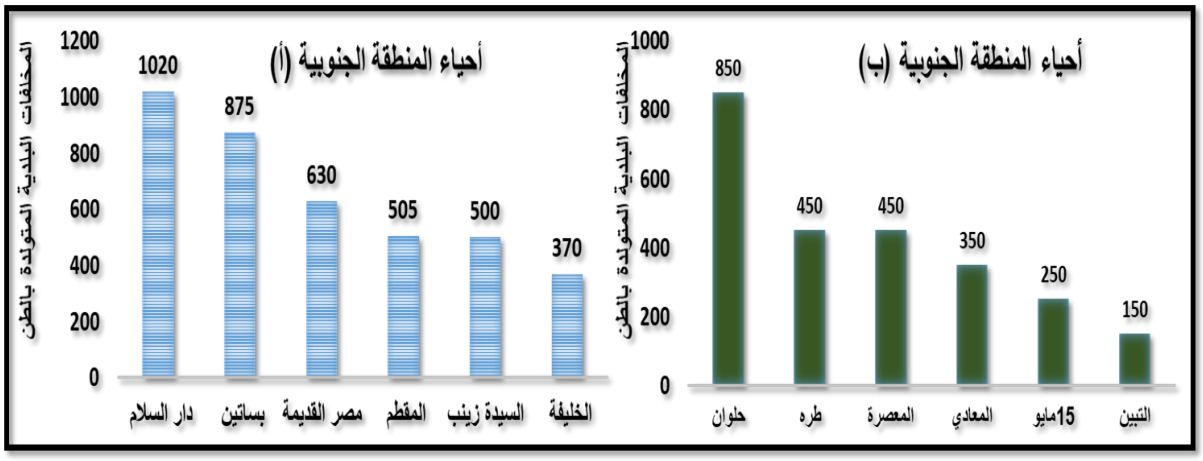

المصدر: من عمل الباحث اعتمادًا على بيانات وزارة التنمية المحلية، المرجع السابق.

شكل رقم (5–3)

كمية المخلفات اليومية المتولدة على مستوى المنطقة الجنوبية لمحافظة القاهرة 2021

- **تساهم أحياء المنطقة الشرقية** التي تضم أحياء (مدينة نصر شرق، مدينة نصر غرب، النزهة، مصر الجديدة، عين شمس، السلام أول، السلام ثان، المرج، والمطرية) بنحو 6,400 طن/ يوم من المخلفات الصلبة المجمعة يوميًا في محافظة القاهرة، وذلك على النحو المبين بالشكل رقم (5-4)، ومنه يتضح أن أحياء عين شمس والمرج تأتي في مقدمة أحياء المنطقة الشرقية من حيث كمية المخلفات الصلبة المولدة يوميًا، والتي بلغت نحو 32.6% من إجمالي كمية المخلفات المجمعة للمنطقة، يليه حي المطرية بكمية مخلفات بنسبة 14.9%، ويأتي حي مدينة نصر غرب في المرتبة الأخيرة بين أحياء المنطقة الشرقية بكمية مخلفات تعادل 3.4% من جملة المخلفات.

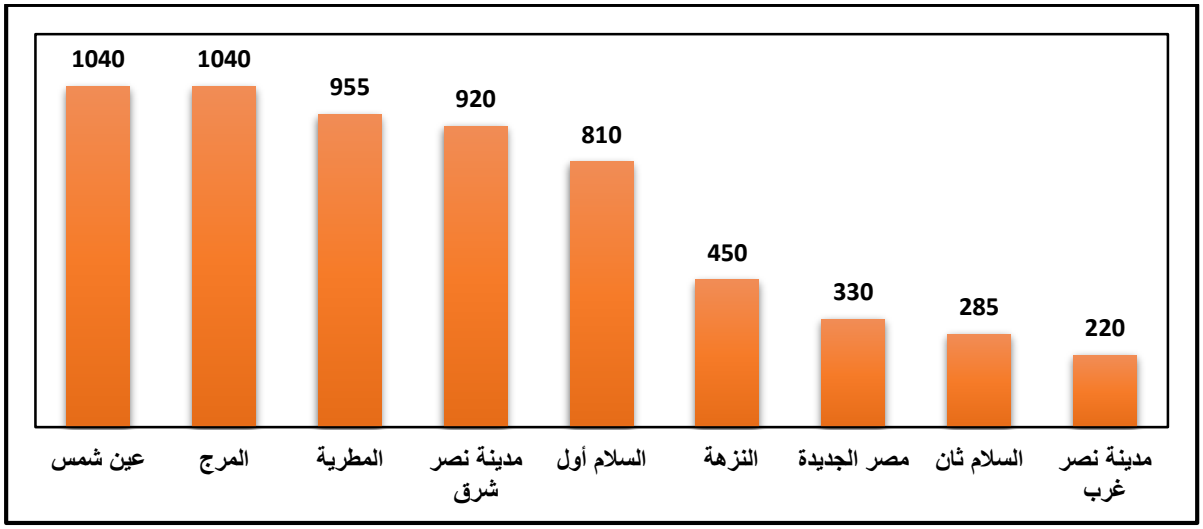

المصدر: من عمل الباحث اعتمادًا على بيانات وزارة التنمية المحلية، المرجع السابق.

شكل رقم (5-4)

كمية المخلفات اليومية المتولدة على مستوى المنطقة الشرقية لمحافظة القاهرة 2021

- **تساهم أحياء المنطقة الشمالية** التي تضم أحياء (الساحل، والشرابية، وشبرا، وروض الفرج، والزواية الحمراء، والأميرية، والزيتون، وحدائق القبة) بنحو 3,000 طن مخلفات يوميًا من إجمالي مخلفات محافظة القاهرة، وذلك على النحو المبين بالشكل رقم (5-5)، ومنه يتضح أن حي الزيتون يأتي في مقدمة أحياء المنطقة الشمالية، بكمية مخلفات تعادل 18.7% من جملة مخلفات المنطقة، يليه حي حدائق القبة بنسب 17%، ويأتي حي شبرا في الترتيب الأخير بين أحياء المنطقة الشمالية بنسبة 5.5% من جملة المخلفات.

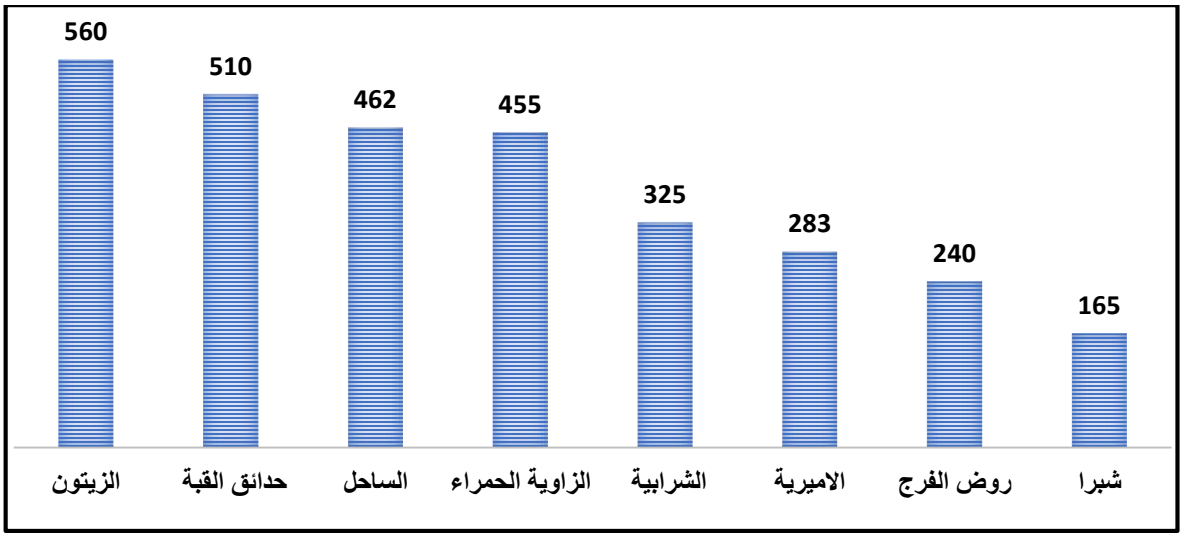

المصدر: من عمل الباحث اعتمادًا على بيانات وزارة التنمية المحلية، المرجع السابق.

شكل رقم (5-5)

كمية المخلفات اليومية المتولدة على مستوى المنطقة الشمالية لمحافظة القاهرة 2021

- **تساهم أحياء المنطقة الغربية** التي تضم أحياء (غرب القاهرة "الزمالك وقصر النيل"، ووسط القاهرة "الدرب الأحمر"، وباب الشعرية، وعابدين، والأزبكية، والموسكي، وبولاق، والوايلي، ومنشأة ناصر) بنحو 3,000 طن مخلفات/ يوميًّا، وذلك على النحو المبين بالشكل رقم (5-6)، ومنه يتضح أن حي الوايلي يأتي في مقدمة أحياء المنطقة الغربية بكمية مخلفات تعادل 24% من جملة مخلفات المنطقة، يليه حي الدرب الأحمر بنسبة 15.7%، ويأتي حي الموسكي في المرتبة الأخيرة بنسبة 4.7% من جملة المخلفات بالمنطقة.

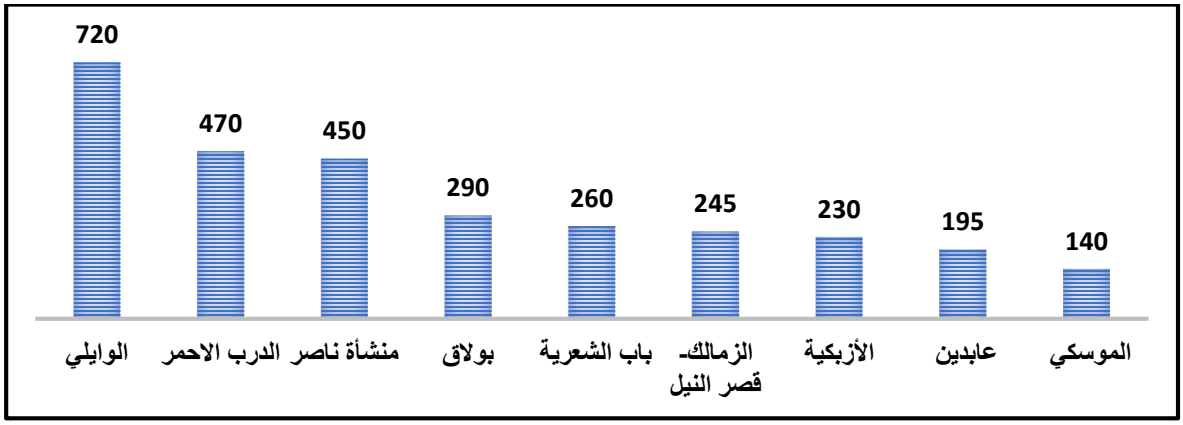

المصدر: من عمل الباحث اعتمادًا على بيانات وزارة التنمية المحلية، المرجع السابق.

شكل رقم (5-6)

كمية المخلفات اليومية المتولدة على مستوى المنطقة الغربية لمحافظة القاهرة 2021

1/8/5 العوامل المؤثرة على حجم المخلفات المجمعة:

تبين من العرض السابق كمية المخلفات الصلبة المجمعة على مستوى مناطق محافظة القاهرة وأحيائها، وتحديد الأحياء الرئيسية التي تساهم في جملة هذه المخلفات، وفي هذا الجزء نتناول بعض العوامل المؤثرة على حجم هذه المخلفات، وأساليب التعامل معها، حيث تؤثر العوامل الآتية على عملية جمع المخلفات الصلبة:

- **الفصل والمناخ:** بصفة عامة يلاحظ ارتفاع المخلفات العضوية في فصل الصيف نتيجة لاستهلاك الخضر والفاكهة بكميات أكثر.
- **عدد السكان:** كلما زاد عدد السكان في الحي زادت كمية المخلفات الصلبة، ويتضح ذلك على مستوى محافظة القاهرة، حيث أوضحت البيانات أن أحياء مثل: المرج، وعين شمس، ودار السلام، وهي أحياء ذات كثافة سكانية عالية تنتج منها كمية مخلفات ضخمة، مقارنة بالأحياء ذات الكثافة المتوسطة أو الضعيفة.
- **سلوكيات الأفراد:** تساهم درجة الوعي والتحضر في كميات تراكم المخلفات في المناطق السكنية، فكلما زاد درجة الوعي والتحضر قل تراكم المخلفات.
- **أنماط الاستهلاك:** يؤثر نمط الاستهلاك في كمية المخلفات المنتجة ونوعيتها، فكلما زادت الرفاهية في المجتمع زادت المخلفات، وذلك بسبب إمكانية الاستبدال والإحلال، ويلاحظ ذلك أكثر في السلع المعمرة والأجهزة الكهربائية والسيارات.
- **مستوى التطور والنمو الاقتصادي:** كلما زاد معدل النمو الاقتصادي للدول مع عدم أخذ الأبعاد البيئية في الحسبان عند استهلاك الموارد المتاحة تزايدت المخلفات الناتجة في هذه الدول، ويلاحظ ذلك من مسئولية الدول الصناعية عن ما تم من تغيرات مناخية على مستوى دول العالم.

وبالنسبة لأساليب التعامل مع المخلفات الصلبة، فتعتمد منظومة إدارة المخلفات في مصر بشكل رئيسي على جامعي القمامة من المنازل، وذلك منذ الأربعينيات من القرن الماضي مستخدمين عرباتهم الصغيرة لجمع النفايات من الباب إلى الباب، لتصبح سمة من سمات المدن الكبرى في مصر، إنهم يجمعون حاليًا 50–60٪ من مخلفات مدينة القاهرة على سبيل المثال، ولكن لا يقوم جامعو القمامة بإعادة تدويرها، بالرغم من كبر أعداد العاملين في تلك المهنة، وتتضمن المخلفات الصلبة المجمعة من المكونات الآتية (وزارة البيئة، 2010):

- مواد عضوية تقدر نسبتها بنحو 50% – 60 %
- مواد ورقية تقدر نسبتها بنحو 10% – 25%
- مواد بلاستيكية تقدر نسبتها بنحو 3 % – 12%

- مواد معدنية تقدر نسبتها بنحو 2% – 7%
- مواد زجاجية تقدر نسبتها بنحو 1 % – 5%
- مواد نسيجية، ومواد أخرى 12% – 37%

ويتم تدوير مخلفات محافظة القاهرة من خلال مصنعين تقوم شركة إيكوم بتشغيلهما، وهما: مصنع السلام، ومصنع 15 مايو، وبقية المخلفات يتم دفنها بمدافن العبور، ومدافن 15 مايو، حيث تتم على النحو الآتي:

- المواد العضوية تستخدم كمصدر للطاقة أو كمورد لإنتاج مواد سماديه مخصبة للتربة أو كليهما.
- المواد الورقية والبلاستيكية، يعاد تدويرها في صور منتجات جديدة تحقق عائدًا اقتصاديًّا، وكذلك المواد الزجاجية والمعدنية.
- مخلفات طوب البناء والبلوكات تستخدم كمواد عازلة للحرارة بدلًا من استخدام الإسفنج أو غيرها من المواد الكيميائية.
- مخلفات الخرسانة، الأسمنت المستخدم يمكن استخدامه مرة أخرى في الأغراض غير الإنشائية، مثل: أعمال البناء، والطلاء، وفي الخرسانة العادية، وفي المحارة.
- مخلفات الأحجار، يمكن استخدامها في تصنيع البلوكات الخرسانية، والطوب الجديد.

2/8/5 الصعوبات التي **تواجه منظومة الجمع والتدوير:**

تواجه منظومة الجمع والتدوير مجموعة متشابكة ومعقدة من المشكلات (المرصد المصري، 2021)، ومن أبرزها:

- **التشريعات المنظمة للقمامة والنظافة والمخلفات غامضة،** ولا تحدد المسؤوليات بدقة ووضوح، وهناك تداخل في الاختصاصات. فتتشابك المسئوليات والاختصاصات بين المحليات والبيئة والصحة، فلا بد من وجود جهة موحدة منوط بها إدارة الأزمة.
- **ثقافة المواطن:** ثقافة المواطنين في كيفية التخلص من القمامة وعدم إلقائها في الشوارع، وهو أمر يحتاج إلى توعية في المقام الأول وهذا ما يعني استغراق وقت طويل لكي يتم إنجاز ذلك. هذا إلى جانب توعية المواطن بأهمية المخلفات، وإنها قد تكون ثروة قومية للدولة، خاصة مع تزايد عدد السكان، وبالتالي تزايد المخلفات المتولدة.
- **الفصل:** حل كافة المشكلات السابقة لا يغني عن عملية الفصل من المنبع، وتغيير ثقافة المواطنين للتعود على عملية الفصل بشكل أساسي لأكبر كم ممكن من المخلفات الصلبة والمنزلية على وجه الخصوص.
- **النباشين،** ورعاة الغنم: حيث يلجؤون إلى تفتيش أكياس القمامة في الصناديق أو التجمعات العشوائية، أو تفريغ محتويات أكياس القمامة خاصة فضلات الأكل لتقديمها للغنم كبديل للأعلاف. مما يؤدي إلى تسرب

المواد العضوية الضرورية لإنتاج السماد، ونهب المواد ذات القيمة العالية بالتدوير كالمواد المعدنية والبلاستيكية. وهم أحد أسباب فشل عملية الفصل حال إجرائها.

- **التراكم:** فتتراكم القمامة (تراكمات تاريخية) بكافة أنحاء الشوارع والضواحي والمدن الكبرى، وذلك بالأراضي الفضاء أو المقالب العشوائية. وما ينتج عنها من روائح مزعجة، ومنظر سيِّئ وتلوث بيئي. هذا إلى جانب المتولد يوميًا. فخلال العام ونصف العام الأخير فقط، تم رفع 44 مليون طن مخلفات، تتمثل في 30 مليون طن تولد يوميًّا، بالإضافة إلى إزالة 14 مليون طن مخلفات تاريخية. وتكون غالبية التراكمات التاريخية تالفة لا تصلح للتدوير.
- **التخلص الآمن:** ضعف منظومة التخلص الآمن من المخلفات الخطرة.
- **الأمور المالية:** التصدي لمشكلة القمامة أمر يتطلب الكثير من الأموال، ويحتاج إلى آلات وأدوات بأسعار مرتفعة جدًا لتطبيق منظومة آلية لجمع وتدوير المخلفات الصلبة.
- **أعداد المدافن:** أعداد المدافن أقل كثيرًا من حجم المتولد من المخلفات الصلبة، خاصة مع عدم استهلاك أغلبها في عملية التدوير.
- **إعدام الخنازير:** أدى إعدام آلاف الخنازير في 2009 – على إثر انتشار مرض أنفلونزا الخنازير– إلى تفاقم الأزمة والإخلال بالنظام البيئي، نظرًا لاعتمادها على المخلفات كغذاء مما يسهم في التخلص من جزء كبير من المخلفات العضوية وإعادة تدويرها بشكل طبيعي.
- **وجود فائض بإنتاج الطاقة:** مصر الآن لديها فائض في إنتاج الطاقة المتجددة، مما يهدد بوقف الاستثمار مؤقتًا في مصادر الطاقة البديلة، ومنها مجال تحويل المخلفات إلى طاقة .WtE فلماذا يقرر المصنع شراء الطاقة المنتجة من المخلفات بسعر مرتفع 1.4 جنيه لكل كيلو وات ساعة، بينما الكهرباء متاحة بالفعل بسعر أرخص؟! كما تقع الطاقة المنتجة من النفايات في مرتبة متأخرة حتى عن الطاقة المتجددة بسبب توفر الشمس والرياح، بالإضافة إلى التراجع المستمر في تكاليف مصادر الطاقة المتجددة مقارنة بتوليدها من المخلفات.
- **مخلفات الهدم والبناء:** تمثل مخلفات الهدم والبناء نحو 5% فقط من إجمالي المخلفات المتولدة سنويًا، إلا إنها تمثل أزمة ملحة وعاجلة في بعض الأحيان، وذلك لعدم وجود ألية رسمية للتخلص وإعادة تدوير مخلفات البناء، وغالبًا ما يتم اللجوء لغير المتخصصين في التخلص منها، والتي ينتهي المطاف بها في الطرق العامة مسببة شللًا مروريًّا.

- **الأدوات:** عدم كفاية الأدوات اللازمة لجمع المخلفات بخاصة عربات الكبس حيث يضطر جامعي القمامة إلى تفريغ محتويات الصندوق بالشارع وإعادة جمعها يدويًا أو من خلال أوناش ... الأمر الذي قد يؤدي إلى تلف الصناديق وتعرضها للكسر أو تغير أبعادها المصممة خصيصًا لتتناسب مع عربات الجمع. وقد يرجع انخفاض أعداد عربات الجمع إلى ارتفاع أسعار استيرادها.
- **الزبالين:** انخفاض عدد القائمين بعملية الجمع، وبدائية الأدوات المستخدمة بعملية التنظيف، وحاجة عدد كبير من القائمين على المنظومة للتدريب على الآلات المستحدثة التي يتم إدخالها المنظومة مؤخرًا، هذا إلى جانب تدني أجور العاملين في منظومة النظافة، مما يحفزهم لاحتراف التسول بغض النظر عن إتمام العمل اليومي خاصة وأن غالبية العاملين من كبار السن أو ذوي الهمم، كما يسهم انخفاض الراتب في عزوف فئة الشباب عن العمل بجمع القمامة لعدم قدرته تلبية احتياجاته في تكوين أسرة.

5-9 فرص التوجه نحو الاقتصاد الدائري كآلية للتنمية الاقتصادية المحلية:

يعد الاقتصاد الدائري أحد الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة من خلال تبني أساليب تضمن جودة حياة الأجيال الحالية والمستقبلية، وتعزز من كفاءة استهلاك الموارد الطبيعية، وتقلل الهدر، وتحقق عوائد اقتصادية، وتخفف الضغط البيئي، وتعزز النمو الاقتصادي، وتخلق فرص العمل. ووفقًا لتقرير الفجوة الدائرية 2021 الذي يصدر سنويًا بالتزامن مع عقد المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس، ويهدف إلى توجيه أنظار صانعي القرار في الدول المتقدمة اقتصاديًا تجاه أهمية تبني إستراتيجيات الاقتصاد الدائري من أجل مستقبل أفضل للجميع، فإنه يمكن الحد من 39% من الغازات الدفيئة في العالم إذا تم تطبيق إستراتيجيات الاقتصاد الدائري، وكذلك الحال مع الانبعاثات الكربونية يمكن اختفاء 22.8 مليار طن منها.

وتضمن التقرير هذا العام 176 دولة، تم تصنيفهم حسب جهودهم تجاه إعادة التدوير، وتقليل حجم الانبعاثات الكربونية، وفقًا لـ 3 مراحل، البناء، والنمو، ثم التحول للاقتصاد الدائري، ويرصد التقرير أن مصر ما زالت في مرحلة النمو للمرة الثانية على التوالي مع كلٍ من: الصين والبرازيل وفيتنام والمكسيك وإندونيسيا.

ولهذا فإن مصر لديها فرص كبيرة في تطبيق مفهوم الاقتصاد الدائري، خاصة أن هناك كميات هائلة من المخلفات يمكن إعادة تصنيعها لإنتاج منتجات مفيدة تحقق مكاسب اقتصادية وبيئية، مثال على ذلك: إعادة تدوير علب المشروبات الغازية، والمعلبات المصنوعة من معدن الألومنيوم، وتصنيع ألواح الألومنيوم منها.

- إعادة تدوير الأشياء المصنوعة من المواد المطاطية، مثل إطارات السيارات، ويتم خلطها مع أسفلت الشوارع.
- إعادة تدوير الزيوت التي تم استخدامها أكثر من مرة في عملية القلي، سواء في المطاعم أو المنازل للإفادة منها في التشحيم.

- إعادة تدوير أوراق الكتب والدفاتر في صناعة الأكياس الورقية.
- الاستفادة من الطعام المنتهي الصلاحية، والتالف والمتعفن، في صناعة بعض أنواع الأسمدة العضوية والأعلاف.
- الإفادة من الأشياء المصنوعة من المواد البلاستيكية، في صناعة بعض الملابس أو المواد المنزلية أو المصابيح أو الألعاب.
- إعادة استخدام مخلفات البناء والتشييد وتدويرها حيث يستفاد من الحديد والمعادن والخشب والسيراميك والبلاستيك والطوب والرخام والجرانيت بخلاف مواد أخرى. هذه المواد لها قيمة سوقية يمكن أن تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- إعادة تدوير المخلفات الإلكترونية التي تتضمن كل ما يتخلف من إنتاج واستخدام الأجهزة الكهربائية والإلكترونية وأجزائها ومستلزماتها، والتي تحتوي على مواد ثمينة (منها ذهب وفضة وبلاتين).

ويحتاج الأمر إلى استخدام أسلوب فصل المخلفات وفرزها، وإعادة استخدامها وتدويرها ضمن منظومة إدارة كاملة، حتى يمكن حساب قيمتها المضافة إلى الاقتصاد القومي.

1/9/5 الآليات المقترحة لتفعيل الاقتصاد الدائري:

تعد مبادرات البنك الدولي في مجال الاقتصاد الدائري من أكثر التجارب نجاحًا، والتي يمكن للكثير من الدول أن تحذو حذوها لإنجاح تجربة الاقتصاد الدائري. ويقدم البنك الدولي مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات لتمويل مشروعات إدارة النفايات الصلبة وإدارتها، بما في ذلك القروض التقليدية، والتمويل القائم على النتائج، وتمويل سياسات التنمية والاستشارات الفنية. وتتناول مشروعات إدارة النفايات التي يمولها البنك الدولي دورة حياة النفايات بأكملها – من جمع ونقل، وأخيرًا المعالجة والتخلص. وتشتمل السياسات والأهداف التي توجه مشروعات واستثمارات إدارة النفايات الصلبة في البنك الدولي (مجلة الإستراتيجية والتنمية، 2021) ما يأتي:

- **خلق المعرفة:** يساعد البنك الدولي الحكومات على التخطيط واستكشاف الحلول الملائمة محليًا من خلال الخبرة الفنية والبيانات والتحليلات.
- **توفير البنية التحتية:** عن طريق توفير البنك الدولي لاستثمارات رأسمالية لبناء أو ترقية مرافق فرز النفايات ومعالجتها (مثل توفير: مقالب قريبة، بناء مدافن القمامة أو تجديديها، وتوفير الصناديق، ومركبات القمامة، والشاحنات، ومحطات النقل).
- **إعادة هيكلة النظم التشريعية والمؤسسات القانونية:** عن طريق تقديم الدعم بشأن التدابير السياسية السليمة وللمؤسسات المنسقة لقطاع إدارة النفايات البلدية.

- **ضمان الاستدامة المالية:** وذلك من خلال تطوير هيكلة الرسوم والتخطيط على المدى الطويل ومساعدة الحكومات على تحسين احتواء تكاليف النفايات.
- **إشراك المواطنين:** تغيير السلوك والمشاركة العامة، وهو المفتاح لنظام النفايات الوظيفية. ويدعم البنك الدولي تصميم الحوافز وأنظمة التوعية لتحفيز تقليل النفايات، والفرز في المصدر وإعادة الاستخدام.

وتشمل هذه السياسات في طياتها على تحقيق عدد من الأهداف:

- **الإدماج الاجتماعي:** يعتمد استرداد الموارد في معظم البلدان النامية اعتمادًا كبيرًا على العمال غير الرسميين الذين يقومون بجمع 15% – 20 % من النفايات المتولدة وفرزها وإعادة تدويرها.
- تعالج المشروعات سبل عيش منتقي النفايات من خلال إستراتيجيات مثل الاندماج في النظام الرسمي، بالإضافة إلى توفير ظروف عمل آمنة، وشبكات الأمان الاجتماعي، والقيود المفروضة على عمالة الأطفال، والتعليم.
- **التعامل مع تغير المناخ والبيئة:** تشجع المشروعات على التخلص السليم بيئيًّا من النفايات. فهي تدعم تخفيف الغازات الدفيئة من خلال الحد من هدر الأغذية والحد من النفايات، وتحويل النفايات العضوية، واعتماد تكنولوجيات التخلص التي تستحوذ على الغاز الحيوي وغاز المكب. كما تدعم مشروعات النفايات الحد من التخلص من النفايات في الري المائية، وحماية البنية التحتية ضد الفيضانات.
- **الصحة والسلامة:** تحسين الصحة العامة وموارد الرزق من خلال الحد من الحرق المفتوح، وتخفيف الآفات وانتشار الأمراض، ومنع الجريمة والعنف.

2/9/5 الاقتصاد الدائري كمصدر بديل للطاقة في صناعة الأسمنت:

إن ثروة مصر من النفايات ضخمة جدًّا، ولكنها للأسف لا تُستغَل على الوجه الأمثل. ويبلغ حجم النفايات المستخدمة في إنتاج الوقود البديل في مصر 1.2 مليون طن سنويًّا. ويرى منتجو الأسمنت أنه لا توجد رؤية على المدى الطويل في مصر للتحول للطاقة البديلة، مدللين على ذلك بأن الحكومة ظلت لسنوات طويلة تدعم الوقود التقليدي. إن هناك 5 آلاف طن محروقات يتم استخراجها من القمامة غير القابلة لإعادة التدوير والقابلة للاشتعال، وتحصل عليها مصانع الأسمنت كبديل للوقود، كما أن هذه المحروقات التي تستخرج من القمامة يمكن استغلالها كبديل للفحم، لأنها الأرخص سعرًا، علمًا بأن تكلفة الطن الواحد تتراوح ما بين 200 إلى 500 جنيه شاملة تكلفة النقل إلى المصانع مقارنة بسعر الفحم الذي يبلغ سعره في المتوسط 900 جنية للطن، كما أن هناك موردين متخصصين في شراء هذه المواد وتوريدها إلى مصانع الأسمنت.

جدول رقم (5-2)

مصادر الطاقة البديلة المتوفرة بالنسبة إلي مصانع الأسمنت المصرية

نوع الوقود	القيمة الحرارية	نسبة المكون الحيوي	متطلبات التحضير	التوافر في مصر
مخلفات الورق والبلاستيك	17-20	50%	إزالة المعادن	يتم استخدمها حاليًا
النفايات البلدية	13-15	50%	إزالة المعادن والتجفيف	وقود مزمع استخدامه
بقايا الحيوانات الناتجة عن التربية	18-20	100%	بقايا الحظائر	يتم استخدامه حاليًا
مخلفات الصرف الصحي	12-14	100%	التجفيف والتجهيز	يمكن الحصول عليها
إطارات السيارات	28-30	20%	إزالة الأسلاك والتقطيع	يمكن الحصول عليها بسهولة ويتم استخدامها بكميات محدودة
بقايا الأخشاب	12-14	100%	الكبس	تستخدم بالفعل محليًا كوقود
مخلفات صناعة الورق	12-15	100%	التقطيع	
المخلفات الزراعية (قش الأرز والقطن والذرة)	13-16	100%	التقطيع	موجوده ولكن تواجه صعوبات في جمعها نظرًا لتخلص الفلاحين منها بالحرق في الأرض
مخلفات صناعة البترول	20-10	0%	تعتمد على طبيعية المادة المستخدمة	تستخدم بواسطة مصنعي الأسمنت فعليًا

المصدر: (ريهام مطاوع، 2021)

وتستخدم الإطارات المطاطية المستعملة، ومخلفات شركات الأدوية ومصانعها كوقود في صناعة الأسمنت، وفي هذا الإطار نجح فريق العمل بمصنع أسمنت القطامية في استخدام المخلفات كوقود بديل داخل الحارق الرئيسي بالفرن، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري بنسبة 10% من إجمالي الوقود المستخدم بالمصنع، بالإضافة إلى إحلال نسبة 15% من إجمالي الوقود المستخدم بالمصنع في البرج (المكلسن) ليصل إجمالي الإحلال بالمصنع

إلى 25% وبهذا سوف تتضاعف كمية المخلفات البلدية والمخلفات الزراعية التي سيتم حرقها هذا العام لتصل إلى 75 ألف طن،. مما أسهم في تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمعدل 100 ألف طن سنويًا.

وفي عامي 2013 و2014 استخدمت شركة لافارج 220 ألف طن من المخلفات لإنتاج الطاقة الحرارية لمصانعها. وبين عامي 2011 و2014 استثمرت الشركة 75 مليون جنيه مصري (قرابة 7.5 ملايين دولار أمريكي) في إنشاء 5 خطوط إنتاج جديدة تعمل بالطاقة البديلة في مصنعها بالعين السخنة، كما أنفقت 15 مليون جنيه في الفترة ذاتها لتطوير أساليب تدوير المخلفات ومعالجتها. وحاليًا تعتمد شركة لافارج على طاقة النفايات بنسبة 18%، (ريهام مطاوع، 2021).

3/9/5 مستقبل الطاقة البلدية والمتجددة في مصر في ظل التوجه نحو الاقتصاد الدائري:

تمتلك مصر موارد كبيرة من الكتلة الحيوية المتولدة من النفايات الزراعية، ورَوث الحيوانات والنفايات البلدية الصلبة، حيث يصل إجمالي النفايات الزراعية إلى نحو 35 مليون طن سنويًا، يستخدم 40 % منها لطعام الحيوانات، فيما يتاح المتبقي منها لأغراض الطاقة (يكافئ 5 مليون طن من المكافئ النفطي/سنة)، يبلغ متوسط النفايات الصلبة الحضرية 5. كيلو جرام للفرد في القاهرة الكبرى، مما يمثل 10000 طن يوميًا (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، 2014) نفذت مشروعات إرشادية لتقنيات الكتلة الحيوية المختلفة في مصر، بخاصة إنتاج الغاز الحيوي من النفايات الحيوانية في المناطق الريفية، بالإضافة إلى جمع النفايات الزراعية وتصنيفها. وتؤدي مثل هذا التقنيات إلى خلق فرص العمل، فضلًا عن الحد من هجرة الشباب إلى المدن الكبرى، وتقود وزارة البيئة في الوقت الحالي بالتعاون مع وزارة التنمية لمعالجة النفايات الصلبة البلدية في المدن المحلية الكبرى (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، 2014) .

بدأ مشروع الطاقة الحيوية للتنمية الريفية المستدامة (جهاز شؤون البيئة وآخرون، 2013) تحت قيادة جهاز شؤون البيئة المصري في عام 2009، وتلقى التمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية. يهدف المشروع إلى تشجيع الخريجين الشباب على أن يصبحوا رواد أعمال، مع توفير دعم خاص للنساء، وإيلاء اعتبار خاص للمناطق الريفية.

وقد حقق المشروع تقدمًا ملحوظًا في تطوير هاضمات الغاز الحيوي ونشرها، وإنشاء شركات تقديم خدمات الطاقة الحيوية لدعم النفاذ إلى سوق الطاقة الحيوية في البلاد. ونتج عن المشروع شركات تقديم خدمات الطاقة الحيوية التي تأسست لتوفير فرص عمل لشباب الخريجين من خلال التدريب في المواقع على الإنشاء والمعالجة والتغذية وإنتاج الغاز لهاضمات الكتلة الحيوية في المناطق الريفية.

وخلال فترة تشغيله التي استمرت ثلاث سنوات، قام مشروع الطاقة الحيوية للتنمية الريفية المستدامة بتطوير وتشغيل 960 وحدة غاز حيوي بأحجام مختلفة في 18 محافظة مصرية. كما تم إنشاء عشرين شركة

لتقديم خدمات الطاقة الحيوية، وانتشرت في شتى قرى مصر لتقديم خدماتها لأكثر من 1000 أسرة. وينظر مشروع الطاقة الحيوية للتنمية الريفية المستدامة في وضع لائحة تنفيذية للتعرفة التفضيلية لأنظمة الكتلة الحيوية تماثل تلك المستخدمة لطاقة الرياح، والطاقة الشمسية التي أصدرها رئيس الوزراء في أكتوبر 2014 (الشركة القابضة لكهرباء مصر، 2016).

تمثل الطاقة الحيوية ما يكافئ 200 ألف طن من النفط، ويمثل هذا حصة صغيرة من مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة في مصر. ويمثل نحو 3 % من مجموع إمدادات الطاقة الأولية في مصر عام 2014. وتشير إحصاءات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة إلى وجود ارتفاع طفيف في القيمة عام 2015 تصل إلى ما يقارب 350 ألف طن من النفط. يستهلك القطاع السكني وحده نحو 40 % من استخدام الطاقة الحيوية، ومعظمها للطبخ والتدفئة. وتتكون معظم هذه الطاقة الحيوية من الكتلة الحيوية الصلبة على شكل مخلفات زراعية، مع استخدام قليل للوقود الخشبي والفحم النباتي تستخدم نسبة 60% المتبقية في الصناعة، إذ تكون الكتلة الحيوية الصلبة مناسبة لصناعة الأغذية وقطاع الأسمنت. في قطاع الصناعات الغذائية، يعد قطاع قصب السكر الأكثر ملائمة إذ يستخدم التفل في مصانع التوليد المشترك لتوفير احتياجات الكهرباء والحرارة الداخلية لهذا القطاع .

وفي صناعة الأسمنت تلبي المخلفات البلدية (RDF) احتياجات الصناعة، بما يتجاوز 6 % من احتياجات الطاقة الحرارية. كما يستخدم الوقود البديل الذي يتكون من النفايات الزراعية (قش الأرز، سويقات القطن، قش الذرة) وحمأة مياه المجارير المجففة والوقود المشتق من النفايات، والتي تعد جزء من الكتلة الحيوية على هيئة جزء عضوي من النفايات الصلبة البلدية (مؤسسة التمويل الدولية، 2016) يعد استخدام الطاقة الحيوية في قطاع النقل وتوليد الكهرباء استخدامًا ضئيلا.

وتفرض ندرة الأراضي والمياه في مصر قيودًا على استخدام الطاقة الحيوية، وتعد هي السبب الرئيسي في الاستخدام المحدود للطاقة الحيوية. في الحقول أو المحروقة بعض إمكانيات النمو في استخدام الطاقة الحيوية. إن استخدام المخلفات الزراعية والمخلفات البلدية والمخلفات الصناعية لن يساعد في توفير الطاقة فحسب، بل سيخفف أيضًا من تلوث الهواء من الانبعاث الناتجة في أثناء الاحتراق غير الخاضعة للرقابة، كما يعمل على منع تلوث الهواء بتحسين صحة المواطنين، ويساعد أيضًا على توفير التكاليف على الدولة للتخلص من السحابة السوداء والأضرار الناتجة عنها، وتوفير فرص عمل لشباب.

كما تعد مخلفات الثروة الحيوانية، وتشمل روث الحيوانات والدجاج، ثروة ومصدر مهم لتوليد الكهرباء من خلال غاز الميثان. وقد تم تنفيذ 6 محطات لتوليد كهرباء باستخدام غاز الميثان في مجموعة من المزارع في الصعيد،

ولم تعد هذه المزارع بالفعل تستخدم كهرباء الشركة العامة للكهرباء، بل أصبح لديها اكتفاء ذاتي للكهرباء. كما تم عمل مقترح لأسطوانات الغاز المنزلي باستخدام روث الحيوانات. ويعد الاستخدام الحالي للوقود المستخلص من فضلات وحمأة مياه المجارير المجففة ومخلفات صناعة إعادة التدوير في مصانع الأسمنت فرصة مهمة للقضاء على مشكلة تراكم المخلفات البلدية، وزيادة استخدام الطاقة الحيوية. هناك فرصة لتطوير محاصيل الطاقة المخصصة للأراضي الصحراوية باستخدام مياه الصرف الصحي المستصلحة لأغراض الري. ويشير تحليل مصادر الكتلة الحيوية: المختلفة من مسح للمنشورات إلى وجود الإمكانات الآتية حاليًا.

- المخلفات الزراعية: نحو 9 ملايين طن جاف، والتي تقابل 5253 ألف طن من المكافئ النفطي في السنة، وبشكل رئيس في صورة قش وقشور الأرز، ووقود الذرة، وقصب السكر، وتفل قصب السكر، وسيقان القطن (منظمة الأغذية والزراعة، 2020)، وهذه التغذية هي تغذية محتملة إضافية على الاستخدامات الحالية.
- النفايات الصلبة البلدية: نحو 94 مليون طن في السنة، وتترجم إلى 17954 ألف طن من المكافئ النفطي/سنة) بناء على تقرير الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، 2020.
- الحمأة الناتجة عن محطات معالجة مياه الصرف الصحي: نحو 1 مليون طن سنويًا من المكافئ النفطي في السنة. إمكانية توليد طاقة من روث الماشية تكافئ 120–240 ألف طن من النفط عند تحويله إلى غاز حيوي). بالإضافة إلى ذلك، هناك إمكانات لمحاصيل مخصصة تزرع في الأراضي الصحراوية المستصلحة باستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة.

تؤدي خيارات استخدام الطاقة البلدية إلى انخفاض في تكاليف نظام الطاقة بما يقرب من 9.0 مليار دولار أمريكي لكل ميجاوات عام 2030، وهو ما يكافئ 0.7 دولار/ ساعة. كما أن التخفيضات في التكاليف الجانبية بسبب انخفاض الآثار الضارة لتلوث الهواء على الصحة البشرية وانخفاض الضرر البيئي والتكلفة الاجتماعية للكربون تشكل أهمية، وتصل قيمتها إلى ما لا يقل عن 9.2 مليار دولار أمريكي في تقدير التكاليف الجانبية المخفضة في عام 2030.

تشكل التكاليف الجانبية المتصلة بتلوث الهواء وغاز ثاني أكسيد الكربون عوامل مهمة عند النظر في اقتراح تكلفة الطاقة المتجددة وفائدتها. وعلى سبيل المثال التكاليف الجانبية المتصلة بتلوث الهواء وحده بما يتراوح بين 1.1 مليار و4.7 مليار دولار أمريكي سنويًا بحلول عام 2030 ترتفع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتعلقة بالطاقة بنسبة 130% في الحالة المرجعية إلى 350 مليون طن بحلول عام 2030، ومع إبطاء خيارات استخدام الطاقة البديلة لتلك الزيادة إلى 60% بحيث تبلغ انبعاثات ثاني أكسيد الكربون

المتعلقة بالطاقة 250 مليون طن فقط في عام 2030 – وهو انخفاض على مدار الحالة المرجعية يبلغ 100 مليون طن سنويًا. (الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، 2018).

وأخيرًا... فإن إعادة التدوير ليست الخيار الأفضل، مقارنة بتقليل الاستهلاك من الأساس، إلا أنها تقدم حلولًا ناجعة لكثير من المشكلات القائمة حاليًا، من بينها مشكلات تهدد مستقبل الإنسان على الأرض سواء عبر استنزاف الموارد المتاحة أو الأضرار الصحية للنفايات، ويمكن أن تسهم في التنمية الاقتصادية المحلية على مستوى مناطق محافظة القاهرة وأحيائها، مما يتطلب تأسيس المركز الوطني للنفايات، الذي سيعمل على رفع الوعي بهذا الموضوع المهم، والحث على ترشيد الاستهلاك بشكل عام، وتبني ثقافة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام.

الفصل السادس

نحو خارطة طريق لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية

وذلك في إطار تبني مناهج تنموية جديدة لمجابهة الاحتياجات المجتمعية

6-1 تمهيد:

ساهمت المدينة عبر تاريخ البشرية في تطوير حياة الإنسان وتقدمها، فالمدينة تمثل وحدة اقتصادية ديناميكية متنوعة، فالمدينة ونموها هما آلية لتنمية الاقتصاد المحلي على المستوى الوطني، فهي تولد أكبر نسبة من النمو الاقتصادي الوطني، ومجموعة المدن في اقتصاد دوله ما تشكل النظام الحضري الذى يقع عليه أساسًا تحقيق الجزء الأكبر من النمو الاقتصادي العام، وهذا النظام الحضري "مجموعة المدن" هو صانع أو نتاج سياسة تنمية حضرية رشيدة، فالتحضر (حياة المدن) ينتج آثارًا اقتصادية مركبة تولد نموًا مستمرًا يؤثر في محصلته النهائية على نمو الاقتصاد القومي. وتحقيق أهداف التنمية الحضرية لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية يحتاج إلى عده خطوات محددة، تمارس في كل مدينه حسب حالتها، ووظيفتها، وعمرها، وتاريخها، وثقافتها، ومشكلاتها، ومقومات نموها من عدمه ... إلخ.

وتعد القاهرة بمثابة القلب النابض لمصر، حيث يعيش داخل حدودها نحو 19% من سكان مصر، ويمثل الناتج الاقتصادي لها 31% من إجمالي الناتج القومي. وتتركز بها المقار الرئيسية للوزارات، والمؤسسات، والشركات الحكومية، ووسائل الإعلام، وكذلك المؤسسات الدولية.

وتعاني مدينة القاهرة من قضايا كثيرة أهمها ارتفاع الكثافة السكانية، والاختناقات المرورية، والنمو المستمر للمناطق غير المخططة وغير الأمنة، وارتفاع نسب تلوث الهواء، وغيرها من المشكلات البيئية والقضايا الاجتماعية والاقتصادية. وفي ظل المؤشرات المتوقعة للزيادة السكانية للمدينة، فالأمر يتطلب التعامل مع هذه القضايا للحد من تدهور الأحوال المعيشية بها، ووضع رؤية إستراتيجية لمستقبل القاهرة يفتح الباب أمام إمكانيات التنمية الكبيرة للمدينة لاستعادة مكانتها الدولية.

ويتناول هذا الجزء من الدراسة منهجية وخطوات إعداد الرؤية الإستراتيجية لمدينة القاهرة، في ضوء مكانتها ووضعها على خريطة المدن العالمية، وفي إطار الأهداف المرجوة ونطاق العمل الخاص بتحقيق هذه الرؤية.

6-2 محاور الرؤية الإستراتيجية لمدينة القاهرة:

يتناول هذا الجزء صياغة الرؤية الإستراتيجية لمدينة القاهرة، من خلال عرض الملامح الرئيسية للرؤية، ومحاور العمل التي تعمل عليها، وتتضمن الآتي:

- تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تحسين الظروف المعيشية للسكان.
- توفير مناخ تنافسي للاقتصاد القائم على المعرفة.
- تحسين الظروف البيئية وتحقيق الاستدامة.
- تطوير البنية التحتية لشبكة النقل والمواصلات لمدينة القاهرة .
- تهيئة المناخ للازدهار السياحي والحفاظ على المناطق التاريخية والأثرية.
- دعم مراكز الأعمال وتطويرها.
- توفير نظام فعال للحوكمة لإدارة مشروعات التنمية.

قام فريق البحث بصياغة الرؤية الإستراتيجية لمدينة القاهرة، وذلك في ضوء الاطلاع على كافة التقارير والدراسات، والمؤتمرات المؤسسية والمناقشات الوزارية التي تم عقدها، بهدف تجميع مختلف المشروعات والأفكار المطروحة لمستقبل مدينة القاهرة والاتفاق على الأولويات المشتركة، كما تم جمع مقترحات سكان مدينة القاهرة وآرائهم من خلال استطلاعات الرأي العام، والدراسات الاستقصائية، وحلقات النقاش كجزء أساسي من هذه العملية، وقد أعرب الغالبية العظمى من هؤلاء السكان عن رغبتهم في الإقامة داخل قاهرة أكثر نظافة وأكثر عدالة وأقل ازدحاما بحلول عام 2030.

وقد تم صياغة خارطة طريق واضحة لتنمية مدينة القاهرة، يتمثل هدفها الرئيس في تحسين جودة الحياة لجميع سكان المدينة، وتستند هذه الرؤية إلى الهوية الخاصة بمدينة القاهرة، وترتكز على تاريخ من الثقافات المتعددة، كما تشكل هذه الرؤية التوجهات التي تحكم الأعمال التي من شأنها تعزيز الديناميكية الاقتصادية والترابط الاجتماعي، ووضع مدينة القاهرة على خريطة المدن العالمية، **وهناك ثلاثة ركائز تشكل في مجموعها أفضل تلخيص لرؤية تنمية القاهرة، وتشمل الآتي:**

أولاً- العدالة الاجتماعية: تشكل الركيزة الأولى لتطوير مدينة القاهرة، وتعتمد على فتح الباب أمام جميع السكان للحصول على المسكن الملائم، والرعاية الصحية، والتعليم، والنقل العام عالي الكفاءة، والفرص الاقتصادية، مما يشجع على التعايش والتفاعل بين أفراد المجتمع من مختلف المستويات والخلفيات الاجتماعية.

ثانيًا- التنافسية الاقتصادية: حيث تمثل الديناميكية الاقتصادية والتأثير الثقافي عنصرين متلازمين عند إجراء تقييم للمدن العالمية، فبالإضافة إلى ما تمثله مدينة القاهرة من ثقل وأهمية داخل منظومة الاقتصاد القومي، تمتلك المحافظة الكثير من الأصول التي تؤهلها لاكتساب صفة العالمية، فهي مدعومة بقطاع اقتصادي وخدمي قوي، بالإضافة إلى تميز قطاع السياحة بها، حيث تمثل المدينة مركزًا مهمًا للثقافة، وتبادل المعلومات في الشرق الأوسط. وسوف تعزز مكانة محافظة القاهرة النمو الاقتصادي من خلال الدعم الفعال للصناعات، والخدمات

التي تتمتع فيها بتنافسية عالمية، كما سيهيئ لمحافظة القاهرة ضمان بيئة موائمة للأعمال تيسر ازدهار الشراكات العالمية، وفي الوقت نفسه سوف تعتمد المحافظة على تراثه وهويته الفريدة لتصبح منارة عالمية للثقافة والفكر، ولتنافس في مجال الاقتصاد المعرفي.

ثالثًا- الاستدامة: الإسراع بعجلة التنمية الاقتصادية لتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوافر الفرص المحلية أمام الجميع، وعلاوة على ذلك فإن الحد من تلوث الهواء، والاهتمام بنوعية المياه، والحاجة إلى توفير المساحات الخضراء، فضلًا عن كفاءة إدارة الموارد الطبيعية، لا سيما المياه، ستكون قضايا يجب أن تحظى بأولوية واضحة في صنع جميع القرارات ذات الصلة.

1/2/6 المحاور الإستراتيجية لرؤية تنمية مدينة القاهرة:

تم تحديد المحاور الإستراتيجية لرؤية مدينة القاهرة على النحو المبين بالشكل رقم (6-1)، وتتضمن ثمانية محاور لجميع الإستراتيجيات الهادفة لتنمية القاهرة، يمكن أن تسهم في تحقيق أهداف الرؤية ومحاورها.

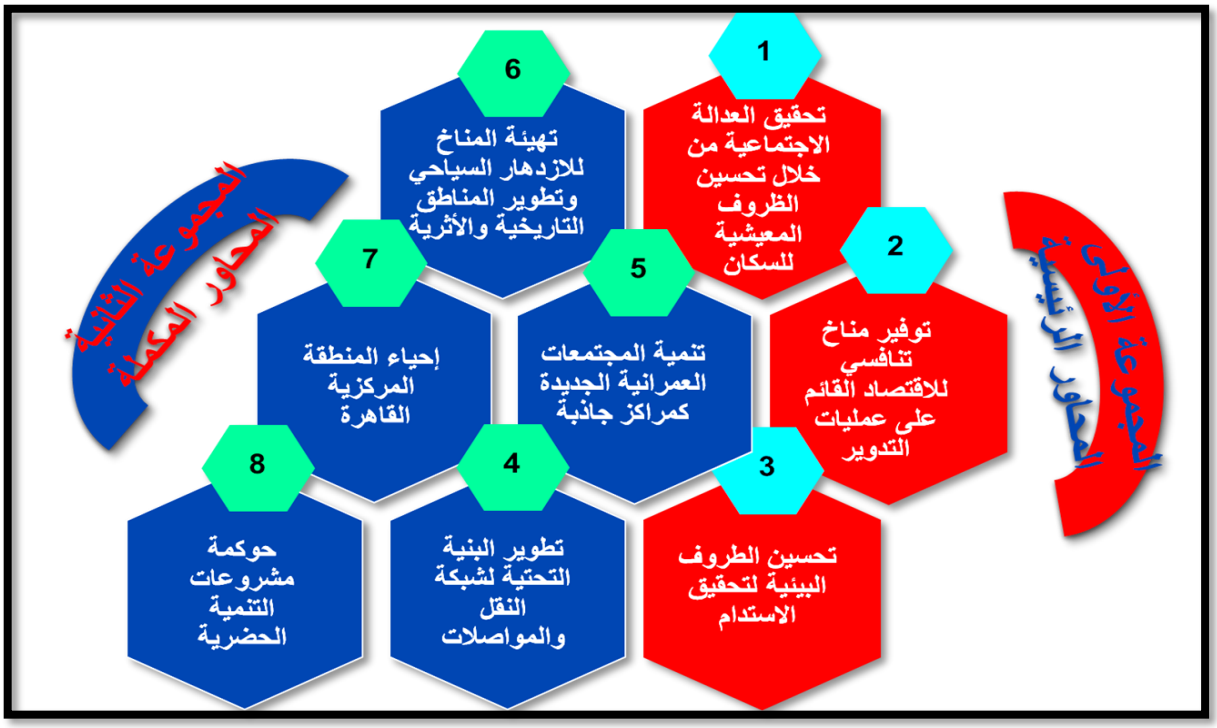

المصدر: من إعداد فريق البحث

شكل رقم (6-1)

محاور الرؤية الإستراتيجية المقترحة لتنمية مدينة القاهرة

المحور الأول– تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تحسين الظروف المعيشية للسكان:

يمثل هذا المحور ركيزة أساسية في صياغة الرؤية المستقبلية لمدينة القاهرة، حيث يهدف إلى تحسين المعيشة للقاهريين بمختلف مستوياتهم الاجتماعية، وتحسين الظروف المعيشية لتشمل المسكن وفرص العمل والخدمات الأساسية. ويأتي في مقدمة الأبعاد المتعددة المؤثرة على مستوى المعيشة، القدرة على التمتع بمسكن ملائم، وفي هذا الإطار سيتم إعطاء أولوية قصوى في جميع مراحل تحقيق الرؤية لإتاحة فرص السكن في مواقع ملائمة وبأسعار معقولة في متناول سكان مدينة القاهرة، بجانب تيسير حصولهم على الخدمات العامة خاصة خدمات الصحة والتعليم. فما زال عشرات الآلاف من سكان مدينة القاهرة حتى اليوم يقيمون في مناطق غير آمنة حيث تتعرض حياتهم يوميًا للمخاطر. ولا شك أن إتاحة فرص الإسكان المناسبة لهم تمثل أولوية رئيسية طالما استمر تواجد تلك المناطق غير الآمنة مأهولة بالسكان داخل مدينة القاهرة، كما يلزم تطويرها، وتحقيق أهداف هذا المحور يتطلب العمل على تحقيق الآتي:

- توفير جميع الخدمات الأساسية وتدعيمها خاصة الخدمة التعليمية من خلال الإفادة بالأراضي الفضاء المنتشرة في القطاع.
- فتح محاور مرورية مناسبة وخلخلة المناطق المتدهورة وغير المخططة.
- ربط المنطقة بالطريق الدائري وبشبكة مترو الأنفاق.

المحور الثاني– توفير مناخ تنافسي للاقتصاد القائم على عمليات التدوير:

تعد المنافسة الاقتصادية هي شريان الحياة لجميع المدن، وفي عصر العولمة الذي نعيشه اليوم سيكون مصير أي مدينة كبيرة هو الاضمحلال التدريجي ما لم تمتلك مقومات القدرة على المنافسة العالمية. وكما شهدنا في العقود الماضية، فإن النمو الاقتصادي دائمًا ما يكون مصحوبًا بالتنمية المجتمعية، وتبعًا لذلك سيتم العمل على توافر ضمانات النمو والفرص الاقتصادية لجميع السكان من خلال تفعيل مشروعات التنمية الاقتصادية وبرامجها في مدينة القاهرة ، وفي إطار تحديات المنافسة العالمية القوية، نؤكد على امتلاك المدينة لمقومات عظيمة تؤهلها وتمكنها من تحقيق طفرة إيجابية. فهناك تكلفة العمالة المنخفضة نسبيًا، وأصحاب المشروعات من رجال الأعمال والمستثمرين الأكفاء، والمعرفة التكنولوجية القيمة.

وتتمثل الميزة التنافسية وفرص النمو الرئيسية بمدينة القاهرة في الصناعات فائقة التكنولوجيا، ومتوسطة التكنولوجيا، وخدمات القيمة المضافة، لذا سيتم التركيز على إقامة مجمعات صناعية قادرة على المنافسة الدولية، تشارك الاستثمار في البنية التحتية، وضمان الانتشار السريع للأفكار الجديدة، وتحقيق جذب أفضل للمستثمرين الأجانب.

وتعد المعرفة هي عامل المفاضلة الرئيس في مجال المنافسة اليوم، وسوف يستثمر لمدينة القاهرة بشكل مكثف في عمليات تنمية مهارات سكان القاهرة وتحسينها، وتطوير إنتاجية العمال من خلال تدعيم برامج ودورات التدريب المهني وتطويعها لتتناسب مع احتياجات أرباب العمل، إذ يجب توافر سبل تحقيق التميز أمام العقول العلمية المصرية لخدمة أبحاثهم أو في مجال التدريس.

وفي إطار تنافس العديد من المدن العالمية على جذب الاستثمارات، فإن وضوح مكانة مدينة القاهرة أمام المستثمرين الأجانب يمثل محورًا أساسيًّا، مما يتطلب تكوين هيئة تختص بهذا الغرض على مستوى المدينة، وتتعاون بشكل مباشر مع الوزارات المعنية لتسويق مقومات الاستثمار في المدينة أمام المستثمرين الأجانب، بهدف تحويل القاهرة إلى مدينة تحظى باعتراف عالمي كواحدة من أفضل ثلاث مناطق عالمية في مجال الأعمال التجارية في الشرق الأوسط، والذي سوف يؤثر حتمًا على المستوى المعيشي للسكان.

المحور الثالث– تحسين الظروف البيئية وتحقيق الاستدامة:

يعد تحقيق الاستدامة البيئية من أهم أهداف الرؤية المستقبلية لمدينة القاهرة، وذلك من خلال وضع اللوائح والتشريعات البيئية وتطبيقها، التي تضمن تحسين الصحة العامة للمواطنين وزيادة نصيب الفرد من المساحات الخضراء لما لها من أثر بيئي على نوعية الحياة، وذلك بالتكامل مع عناصر الاستدامة الأخرى الصديقة للبيئة والاستغلال الأمثل للموارد البيئية.

ولذلك، فإن اتخاذ إجراءات للحد من تلوث الهواء من أجل استيفاء المعايير التي وضعتها منظمة الصحة العالمية سوف يمثل أولوية لتنفيذ الرؤية، حيث سيتم تركيز الجهود على حل مشكلات التلوث الصناعي وانبعاثات عوادم المركبات، وفي غضون سنوات قليلة، سيكون قد تم الانتهاء من نقل الصناعات شديدة التلوث خارج الكتلة العمرانية الرئيسية وسوف يكون التركيز الرئيسي لإجراءات النقل على الصناعات الملوثة مثل مصانع الأسمنت ومصانع الحديد والصلب والمسابك، وفي هذا السياق سيكون على الهيئات الحكومية ذات الصلة أن تعمل على ضمان توفيق الأوضاع البيئية والتشغيلية لجميع المصانع في القاهرة، ومراقبة التزامها باشتراطات اللوائح والتشريعات البيئية التي سيتم تطبيقها بعناية، وعلى أن يتم التوسع في تطبيق هذه المبادرات لتشمل مصانع ومناطق مماثلة في مدينة القاهرة.

وسيتم تحقيق الهدف المتمثل في خفض انبعاثات عوادم المركبات من خلال تطبيق أربعة آليات رئيسية هي: الارتقاء الإيجابي بوسائل النقل العام، والحد من زمن الرحلة في الطرق من خلال تخفيف الاختناقات المرورية، وتقديم الحوافز المشجعة على استخدام وقود أقل تلويثًا، وفرض الرقابة المشددة على التزام المركبات باللوائح والقوانين البيئية، كما تهدف الرؤية إلى زيادة نصيب الفرد من المساحات الخضراء في جميع أنحاء مدينة القاهرة، مع توفير البنية التحتية اللازمة لإقامة تلك المساحات الخضراء وصيانتها، وذلك من خلال التشجيع على استخدام

الطاقة المتجددة وتنميتها، مثل الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح. ويتمثل الهدف المنشود تحقيقه مستقبلًا في زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء واستهلاكها في مدينة القاهرة بنسبة 20%.

كما سيتم تطوير إمكانات وقدرات إدارة المخلفات الصلبة في المدينة، وفي هذا السياق سوف يتم تطوير طرق جمع وفرز والتخلص النهائي من المخلفات من خلال إقامة مشروع الإدارة المتكاملة للمخلفات الصلبة، مع إقامة مجموعة من المنشئات الجديدة لفرز المخلفات وإعادة تدويرها، بالإضافة إلى إقامة مدافن صحية ضخمة للتخلص من المخلفات في الأراضي الصحراوية خارج مدينة القاهرة لتلبية الاحتياجات المتزايدة مستقبلًا. وسوف تتبنى الأجهزة البيئية المعنية لوائح أكثر صرامة بشأن المخلفات السامة، ولذا سيتم تخصيص منطقتين للفرز القانوني للمخلفات خارج المناطق والكتل السكنية. ويتمثل الهدف المنشود في هذا المجال في زيادة النسبة المئوية لإعادة تدوير المخلفات في مدينة القاهرة ليصل إلى 60%.

المحور الرابع- تطوير البنية التحتية لشبكة النقل والمواصلات بمدينة القاهرة:

يهدف هذا المحور إلى توفير حلول عالية الكفاءة وصديقة للبيئة فيما يخص قطاع النقل والمواصلات، كما سيتم الحد من الاختناقات المرورية وسيتم تعزيز استخدام المواصلات العامة بما يسهم في الحفاظ على البيئة، والنظافة والأمان، حيث تعد شبكة المواصلات في مدينة القاهرة اليوم دون مستوى المقارنة بكثير مع مثيلاتها من الشبكات العالمية من حيث مساحة تغطية الخدمة وكفاءتها، مما يسفر عن استمرار التكدس والاختناقات المرورية والتأثيرات السلبية الاقتصادية، ولذلك يتم العمل على المحاور الآتية:

- توفير استثمارات ضخمة لدعم شبكة النقل بمدينة القاهرة، بما يكفل سلاسة الربط بين مختلف مناطق المدينة وتحقيق إعادة التوازن الفعال للهيكل العمراني.
- إعطاء أولوية واضحة لتطوير وسائل النقل العام، التي سوف تشكل ميزة واضحة بالنسبة للسيطرة على التلوث، بجانب التخطيط لإدخال التحسينات المستهدفة في شبكة طرق المدينة.
- إعطاء الأولوية الفورية لتعزيز الخطوط الفرعية لشبكة النقل العام داخل الكتلة العمرانية الرئيسية.
- إعطاء أولوية لمد شبكة مترو الأنفاق؛ وذلك نظرًا لميزاتها من حيث السعة والكفاءة والسلامة، بحيث يتم إضافة 4 خطوط مترو جديدة تدريجيًّا بجانب الخطين القائمين بهدف تعزيز الربط بين المراكز الحضرية، ولقد بدأ بالفعل العمل في إقامة خط المترو الثالث، وسيتم إطلاق إشارة البدء في إنشاء الخط الرابع قريبًا، كما أن إضافة خطوط النقل العام سوف يسهم أيضًا في زيادة كثافة شبكة المواصلات العامة في الكتلة العمرانية الرئيسية.

- العمل على تطوير شبكة مواصلات عامة عالية الكفاءة لربط المجتمعات العمرانية الجديدة بمنطقة وسط المدينة من خلال شبكة السوبر ترام، حيث يتم حاليًا إقامة خطوط يصل إجمالي طولها ١٨٠ كم، تعمل على ربط الكتلة العمرانية الرئيسية بكل من القاهرة الجديدة، ومدينة الشروق، ومدينة بدر من جهة الشرق، ومدينة العاشر من رمضان من جهة الشمال الشرقي، ومدينة 6 أكتوبر من جهة الغرب، وحلوان من جهة الجنوب، وتتقاطع خطوط السوبر ترام مع خطوط مترو الأنفاق في محطات تبادلية محددة الضمان توافر شبكة مواصلات متكاملة على أعلى مستوى.
- بناء شبكة من الطرق الحرة السريعة لتحسين عملية الربط بين مختلف المناطق داخل مدينة القاهرة، ومن المخطط أيضًا إنشاء طرق دائرية جديدة حول الكتلة العمرانية الرئيسية وداخل محيط الطريق الدائري الحالي، مع القيام في ذات الوقت بإنشاء طرق خارجية حول المجتمعات العمرانية الجديدة على أن توجه الخطوة الأولى لإنشاء أو تدعيم الطرق السريعة الجديدة لربط الكتلة العمرانية.

المحور الخامس– تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة كمراكز اقتصادية متنوعة وجاذبة:

يستهدف هذا المحور استغلال الرصيد الإستراتيجي من الأراضي الفضاء القابلة للتنمية داخل مدينة القاهرة، والتي يتم استغلالها في جذب الاستثمارات خارج الكتلة العمرانية القائمة، والمساهمة في تقليل التركيز الصناعي بها، واستيعاب الزيادة السكانية، وأقامه مشروعات توفر فرص عمل جديدة تساهم في الناتج الإجمالي للاقتصاد بالمدينة، بالإضافة إلى المساهمة في حل مشكلات المناطق غير الآمنة، واستيعاب الزيادة السكانية المطردة للمدينة، مما يسهم في إعادة التوزيع المتوازن للأنشطة في مختلف أنحاء المدينة، ويساعد في حل مشكلات العمران القائم الذي يتسم بالتكدس في معظم مناطقه وتتخلله المناطق غير المخططة وغير الآمنة من خلال دعم قيام المجتمعات العمرانية الجديدة بمدينة القاهرة بتحقيق الجذب السكاني إليها، بحيث تحقق الأهداف الآتية:

- تحسين جودة الحياه بالعمران القائم نتيجة خفض الكثافة السكانية وإعادة توزيع السكان، بما يحقق التوازن بين العمران القائم والجديد ويوفر فرص إسكان بأسعار ملائمة لجميع فئات السكان.
- تحقيق إمكانية نقل السكان من المناطق غير الآمنة وبعض السكان المتأثرين بأعمال التطوير بالمناطق غير المخططة إلى مناطق جديدة.
- تخفيف الضغط على الخدمات والمرافق بالعمران القائم.

وسوف تسهم المجتمعات العمرانية الجديدة بدور قوي في إنشاء هيكل عمراني أكثر توازنًا بمدينة القاهرة، وذلك باستيعاب نحو نصف مجموع السكان، وبإتاحة العديد من فرص العمل للسكان من كافة المستويات والطبقات الاجتماعية. وبحلول عام 2030 ستضم القاهرة أكثر من 20 مليون نسمة، من بينهم 8 مليون نسمة بالمجتمعات العمرانية الجديدة.

المحور السادس– تهيئة المناخ للازدهار السياحي وتطوير المناطق التاريخية والأثرية:

يهدف هذا المحور التأكيد على التميز الثقافي والفكري لمدينة القاهرة، بالإضافة إلى دعم وتطوير وتحديث قطاع الإعلام في المدينة، بجانب تشجيع صناعة السينما المحلية، بما يضمن الارتقاء بمدينة القاهرة كقطب من أقطاب الإنتاج والتصوير السينمائي العالمي، وتعد السياحة هي واحدة من أهم المقومات الاقتصادية الرئيسية بمدينة القاهرة، والتي ستعمل على توليد أكثر من 400 ألف فرصة عمل، تساهم في تحسين الظروف المعيشية لسكان مدينة القاهرة. وتعد البنية التحتية عالية الجودة، وتطوير الطرق، وخفض نسبة التلوث من أهم الشروط لتشجيع السياحة. وسوف تحظى المناطق غير المخططة التي تقع حول المعالم التاريخية بأولوية التطوير، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص.

وتبعا لذلك– وفي إطار التحولات الجذرية التي سوف تشهدها منطقة وسط القاهرة نتيجة أعمال التطوير المذكورة – فمن المخطط أن يتم العمل على استعادة مكانة هضبة الأهرام، وذلك بتطوير منطقة نزلة السمان، خاصة بعد استكمال أعمال إنشاء المتحف المصري الكبير، كما سيتم العمل على تنمية المناطق التي تضم مقومات سياحية، مثل مشروع تطوير مدينة الشمس بالمطرية وعين شمس.

إلى جانب المعالم التاريخية سيزداد تنوع الفرص والمجالات السياحية في مدينة القاهرة بطريقة تدريجية، كما سيتم تعزيز مراكز الجذب الثقافي البديلة، في مواقع مثل جزيرة دهب، ومتنزه دجلة، أو من خلال إنشاء مركز مرابط للخيول العربية، كما سيتم توفير حملات الدعاية أيضًا لجذب الاهتمام السياحي بمهارات الحرفيين المتخصصين في صناعة الفنون والحرف التقليدية من أجل تعزيز مكانة مدينة القاهرة كمركز متميز للتسوق عالي الجودة، وسوف يسعى لجذب البيوت العالمية للأزياء في شوارع ومراكز تجارية حيوية.

كما سيتم العمل على دعم أنواع من السياحة البديلة مثل السياحة الطبية العلاجية والسياحة التعليمية والبيئية، وسياحة المؤتمرات والمعارض والمهرجانات والاحتفالات الدولية في كافة المجالات الثقافية والرياضية والسياسية والفنية والعلمية.

المحور السابع – إحياء المناطق المركزية للعاصمة:

يهدف هذا المحور **إحياء المنطقة المركزية للقاهرة**، وزيادة المسطحات الخضراء ومسارات للمشاة، بما يؤثر إيجابيًا على القيمة الاقتصادية للمنطقة وجذب الاستثمارات، التي سوف تساهم في توفير التمويل لعملية تطوير شبكات المواصلات والبنية التحتية بها، بحيث يعود ذلك بالفائدة على السكان خاصة في الأحياء الفقيرة، كذلك يؤدي الارتقاء بالمنطقة المركزية للقاهرة إلى توليد فرص عمل، كما سيعمل على تعزيز التكامل الاجتماعي والحد من تهميش بعض الطبقات الاجتماعية.

ومن المقترح البدء في برنامج أحياء المنطقة المركزية، والذي سوف يغير المنظور لتلك المناطق مع الاحتفاظ بالقيمة التاريخية / الاجتماعية لكل منطقة، ويتمثل الهدف الأول في التخفيف تدريجيًّا من الضغوط عن المنطقة المركزية لمدينة القاهرة، وتحقيقًا لهذا الهدف فالرؤية المطروحة في هذا المخطط تتضمن تطوير المناطق غير المخططة مع تشجيع سكان المنطقة المركزية لمدينة القاهرة للإقامة في المجتمعات العمرانية الجديدة لتخفيف وطأة الأعباء والضغوط على المنطقة بما يتيح توزيعًا مناسبًا للكثافة في جميع أنحاء المدينة، بالإضافة إلى ذلك، سوف يتم تنفيذ سلسلة من البرامج العمرانية الموجهة لمشروعات الإحياء والتجديد، فعلى سبيل المثال يتم إعداد برنامج طموح لترميم المباني، مع أتاحه المجال للمزيد من المساحات الخضراء، وتخصيص أماكن للمشاة في المنطقة، كما سيتم الاستثمار في تحسين شبكة النقل والمواصلات عن طريق إنشاء أنفاق تحت الأرض في المنطقة المركزية لمدينة القاهرة، وتعديل الشرايين الرئيسية للحركة لتوفير مرافق سياحية أفضل، ومناطق تجارية راقية، فضلا عن توفير مناطق ترفيهية وثقافية.

وعلى سبيل المثال، تهدف الرؤية إلى عمل تطوير شامل لمنطقة القاهرة الخديوية، مع إحياء الطرق والميادين، وإنشاء مواقف انتظار (جراجات) للسيارات تحت الأرض، وسيتم التوسع في هذه المبادرات مستقبلًا لتشمل جميع المناطق المماثلة مثل منطقة القاهرة الفاطمية وجميع مراكز القاهرة القديمة.

كما تهدف الرؤية إلى إعادة تطوير كورنيش النيل وزيادة المسطحات الخضراء وأماكن انتظار سيارات، وتأهيله كمنطقة ترويحية لسكان القاهرة.

المحور الثامن: حكومة مشروعات التنمية الحضرية:

يهدف هذا المحور إلى **إعادة تعريف دور الدولة في إدارة المصالح العامة،** تشجيع سياسات وبرامج جديدة للشراكة داخل الدولة تحظى بتأييد المنظمات الدولية ورعايتها، هذه الشراكة لا يمكن أن تنتج آثارها إلا في سياق مجتمع قائم على الديمقراطية والمساءلة واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز قدرات المواطنين على المشاركة والمبادرة، وتمكين منظمات المجتمع المختلفة من مشاركة الحكومة في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخططها، سواء كان ذلك على المستوى الكلي (القطاع الخاص، الجمعيات الأهلية، النقابات) أو على المستوى الجزئي (المواطنون)، من خلال السعى إلى تحقيق ما يأتي:

- إعادة توزيع الأدوار بين الفاعلين الرئيسيين: الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، هذه الشراكة الثلاثية تحول دون إنفراد الحكومة وجهازها الإداري بإدارة الشأن العام، وتؤكد على أهمية الأدوار التي يمكن أن تقوم بها القطاعات الثلاثة في تحقيق التنمية في ظل اقتصاد تنافسي قائم على مبدأ الحرية الاقتصادية من خلال إيجاد أطر قانونية تعززها وتساهم في تطوير العمل بالمحليات، وتعمل على تنمية الموارد البشرية عبر الاهتمام بالمجالات التعليمية والصحية وضمان مساواة الأفراد أمام القانون، بينما يقوم المجتمع المدني

بتعبئة جهود الأفراد في المحليات لتشارك بفعالية في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، وتقوم بدور فعال في التأثير على السياسات العامة.

- **تطوير نظام العمل بالمحليات،** وذلك من خلال تدعيم مبدأ المساءلة الإدارية، وزيادة الشفافية وتفعيل أليات المساءلة وتمكين المواطنين، بالإضافة إلى رفع كفاءة إيصال الخدمات العامة.
- **تحقيق التنمية الشاملة والاهتمام بتقديم الخدمات التي تلبي احتياجات المواطنين وتدعيم حالة الاستقرار الاجتماعي والسياسي،** وتحقيق التوازن بين الدولة والمجتمع وتدعيم المشاركة الشعبية، لما لذلك من إسهام وتعزيز لقدرة المحليات في تحقيق أداء أفضل.
- تحولاً جوهريًا في دور الدولة في مقابل التحول في دور الفاعلين، والأطراف أصحاب المصلحة في التنمية، هذا التحول يتطلب إجراء سلسلة من الإصلاحات التشرعية والإدارية والسياسية (إعادة النظر في قانون الإدارة المحلية رقم 43 لسنة 1979)، بما يعطي المحليات سلطات أوسع تتلائم مع الدور المنوط بها.

ويتطلب ذلك توفير نظام كفء لحوكمة مشروعات التنمية المقترحة وإدارتها (يقترح جهاز إدارة مشروع الرؤية المستقبلية لمدينة القاهرة)، بما يضمن المشاركة الفعالة لكافة الفاعلين، وذلك في اطار شفافية تامة ومناخ إيجابي، بما يسهم في تحويل الرؤية المقترحة إلى حقيقة عمرانية على أرض الواقع.

وبالنظر إلى الأهمية التي تمثلها مدينة القاهرة، يقترح وضع هيكل منظومة الإشراف والإدارة الحاكمة لمشروع الرؤية المستقبلية للمدينة على أعلى المستويات داخل إدارات الحكومة المصرية، لضمان كفاءة التنسيق عبر مختلف الأجهزة والهيئات الحكومية، من خلال إنشاء جهاز متخصص لإدارة هذا المشروع الضخم يشرف على عمل الوزارات والهيئات العامة في إطار مساهمتها في وضع هذا المخطط وتلك الرؤية موضع التنفيذ.

كما يتطلب الأمر إجراء رصد مستمر لمتابعة مدى الاقتراب نحو تحقيق الأهداف الكمية، وتنظيم مراجعات عرضية بانتظام لقياس ما تم إحرازه من تقدم نحو تحقيق هذه الرؤية، هذا بجانب الانتظام أيضًا في دراسة فرص تعديل هذا المخطط اعتمادًا على حجم هذا التقدم، وكذلك اعتمادًا على العوامل الخارجية، ولكن دون إغفال الالتزام طويل الأمد بالطموحات التي تم تحديدها وفقًا لرؤية المدينة.

6-3 أولويات تحقيق الرؤية المستقبلية ومتطلباتها لتنمية مدينة القاهرة:

تتمثل الرؤية المستقبلية لمدينة القاهرة في تطويرها بما يليق بها كعاصمة تضم مقومات المدن العالمية وشمولية الخدمات والمرافق واستدامة الموارد، وفي الوقت نفسه تلبي احتياجات ورغبات المواطنين بمختلف فئاتهم حيث سيتم ترجمة هذه الرؤية إلى أولويات محددة توجه السياسات والقرارات خلال فترة التنفيذ، وتوضح النقاط الآتية الأولويات المستهدف تحقيقها:

- خلخلة السكان بالأحياء القديمة للمدينة، ويتم ذلك من خلال تشجيع إقامة نحو 8 مليون نسمة في التجمعات العمرانية الجديدة الجاري إنشاؤها خلال الـ 20 سنة القادمة، مع زيادة التنوع في أنماط السكن وتكلفته، بما يلبي احتياجات جميع فئات السكان وخاصة محدودي الدخل.
- إقامة ما لا يقل عن 4,8 مليون وحدة سكنية إضافية في مدينة القاهرة بأسعار ميسرة، منها 3,5 مليون وحدة لفئات الدخل المتوسط و 1.3 مليون وحدة للأسر ذات الدخل المحدود، إما في صورة سكن اجتماعي، أو غير هادف للربح، أو من خلال توافر خيارات وبدائل أخرى.
- تحقيق زيادة هائلة في معدلات استخدام وسائل النقل العام للانتقال إلى أماكن العمل في إطار مدة زمنية قصوى تصل إلى 45 دقيقة كحد أقصى للمسافة من المجتمعات العمرانية الجديدة إلى منطقة وسط المدينة.
- إخلاء تام للسكان من كافة المناطق غير الآمنة التي تشكل خطورة على حياة سكانها.
- توفير مجالات عمل جديدة للقضاء على مشكلة البطالة، من خلال زيادة حصة خدمات الأعمال، وصناعات التكنولوجيا الفائقة، والسياحة.
- تسهم تنفيذ مشروعات هذه الرؤية في نجاح مدينة القاهرة، وعلو مكانتها، وجعلها واحدة من أفضل ثلاث مناطق في الشرق الأوسط وإفريقيا في مجال الأعمال، بحيث تضم المقار الرئيسية لما لا يقل عن 10 شركات مصنفة ضمن قائمة أفضل ٢٠٠٠ شركة على المستوى العالمي من حيث القيمة السوقية.
- تسهم تنفيذ مشروعات هذه الرؤية في تحقيق معدل يزيد على 100 مليون ليلة سياحية يقضيها السائحون في المدينة سنويًا، من خلال توافر مزيج متوازن من عوامل الجذب السياحية القائمة على زيارة المواقع الأثرية، وتنوع الأنشطة في المدينة، ومواقع الترفيه، وعروض التجارة واسعة النطاق.
- تدعم من تصنيف مدينة القاهرة ضمن أفضل 25 مدينة في الترتيب العالمي للمدن.
- نجاح مدينة القاهرة في خفض نسب انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري بنسبة 30% مقارنة بنسب الانبعاثات المسجلة لها في عام 2015.
- زيادة اعتماد مدينة القاهرة على الطاقة المتجددة بنسبة 20% من إجمالي استخدام الكهرباء في المدينة.

1/3/6 متطلبات تحديث مدينة القاهرة:

مما لا شك فيه أن متطلبات تحديث مدينة القاهرة يتطلب سرعة العمل على تنفيذ البرامج الآتية:

- **إعادة تطوير المناطق غير المخططة:** عقب الانتهاء من تطوير العديد من المناطق غير المخططة الشاسعة لن يسمح لأي مواطن بالإقامة في مناطق غير آمنة بعد أن يتوفر للسكان فرص الحصول على سكن لائق وفي موقع مناسب.

- **مجمعات الأنشطة العلمية والمعرفية:** سوف تعمل مجمعات الأنشطة على جذب المواهب وتخريجها، وتبادل الكفاءات، والمشاركة في البنية التحتية، والابتكار في قطاع الصناعة والخدمات في إطار مجالات التخصص بالمدينة، فسوف يتم تحديدًا إقامة مجمعات في مجالات تكنولوجيا المعلومات، والخدمات المالية، وتصنيع التكنولوجيا المتوسطة والفائقة، علمًا بأن الجامعات ستقوم بدورها كشريك أساسي في هذه المجمعات.
- **إقامة مساحات خضراء شاسعة في جميع أنحاء مدينة القاهرة:** وذلك بإنشاء العديد من المتنزهات في مختلف أنحاء المدينة بجانب إعلان جزر النيل كمحميات طبيعية لأغراض السياحة البيئية، بالإضافة إلى زراعة حزام أخضر بامتداد الطريق الدائري.
- إنشاء شبكة ضخمة لخطوط المترو والسوبر ترام؛ حيث يتطلب تنفيذ الرؤية إنشاء 6 خطوط للمترو، بهدف ضمان الوصول إلى جميع المناطق المركزية للمدينة عبر استخدام وسائل النقل العام، وسوف يتم ربطها مع شبكة السوبر ترام التي سوف تتيح سرعة الانتقال بين المجتمعات العمرانية الجديدة والكتلة العمرانية الرئيسية.
- **إقامة مجتمعات عمرانية جديدة متطورة:** لاستيعاب الزيادة السكانية المتوقعة للمدينة، وللمساهمة في إعادة تنظيم الكتلة السكانية بالمدينة القديمة وتفريعها، وبحيث تسهم في تحسين الأنماط المعيشية، وتوفير المزيد من الخدمات العامة وفرص العمل.
- **تنوع المنتجات السياحية العالمية:** جارى العمل على إعادة المكانة إلى منطقة هضبة الأهرام بجانب تطوير مناطق القاهرة الخديوية والقاهرة الإسلامية، كما سيتم تبني الأنماط السياحية الأخرى مثل السياحة البيئية، وسياحة التسوق، والسياحة العلاجية، بجانب أنشطة الأعمال مثل سياحة المؤتمرات.
- **تغيير التكوين العام لمنطقة وسط المدينة:** مراعاة تخفيف الضغوط والازدحام في منطقة وسط المدينة من خلال تحسين شبكة المواصلات، ونقل العديد من مراكز الأنشطة، وسوف تجمع منطقة وسط المدينة بين معالم الجذب السياحية المطورة (مثل مناطق القاهرة الخديوية)، وفرص التجارة والبيع بالتجزئة، ومراكز الأعمال والمناطق السكنية.

6-4 التوجهات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية في مدينة القاهرة:

تمثل قضية النمو التحدي الرئيسي لمدينة القاهرة خلال العقود القادمة، خاصة النمو الاقتصادي الذي يجب أن يوفر مناخًا ملائما للتمويل، بما يجعل كافة مشروعات التنمية وبرامجها أمرًا قابلًا للتنفيذ، وبما يوفر الفرص أمام جميع السكان. ويأتي النمو الاقتصادي نتيجة للابتكار وبناء القدرات وفتح أسواق جديدة، أو استحداث خدمات

جديدة، وعادة ما يصاحبه حركة للتنمية الاجتماعية التي سوف تؤدي حتمًا إلى تحقيق جودة الحياة، مما يتطلب العمل على تنفيذ المشروعات الآتية:

- **تطوير المناطق الصناعية القائمة في إطار المجموعات الصناعية المتكاملة:** يهدف هذا المشروع إلى توفير مجموعات صناعية متكاملة مزودة بمراكز تكنولوجية وحضانات الأعمال لتدعيم المكون التكنولوجي في مختلف الصناعات، بالإضافة إلى توفير مراكز لتدريب عمال المصانع وفقًا لمتطلبات الصناعة، ويشمل المشروع إقامة مجموعة وحدات تمثل «منافذ للخدمة الموحدة» لتسهيل الحصول على تراخيص لإقامة المشروعات الصناعية، وسوف تقوم هذه «المنافذ» أيضًا بتقديم الدعم للشركات المصنعة، وتيسير ممارسة أنشطة المال والأعمال. ويتطلب هذا المشروع ضرورة توفير التمويل اللازم من خلال مشاركة القطاع المصرفي في تمويل إنشاء المجموعات الصناعية المتكاملة.
- **حماية الصناعات التي تخدم الأسواق السياحية:** تعد منطقة خان الخليلي أحد أكبر مراكز تراث الفن الإسلامي في العالم العربي بجانب كونها مقصدًا سياحيًّا مهمًا.، ويحظى سوق خان الخليلي بشهرة عالمية هائلة حيث يضم أكثر من 30 حرفة من الحرف اليدوية المختلفة، ويعمل به أكثر من ٣٠٠ ألف عامل. وقد شهدت هذه الصناعة الحرفية في الآونة الأخيرة تراجعًا حادًّا أسفر عن خسائر فادحة أدت إلى تسريح بعض الحرفيين، ولذلك ينبغي توفير الحماية الكاملة لهذه العمالة، وكذلك تدعيم مهاراتهم من خلال برامج التدريب المستمر، وإقامة معارض في الخارج للترويج لمنتجاتهم ودعم أنشطة تصديرها.
- **تطوير قطاع السياحة:** تستهدف الرؤية تطوير قطاع السياحة داخل مدينة القاهرة، من خلال تحويل المدينة إلى منطقة جذب سياحي على الصعيدين المحلي والدولي، من خلال تعظيم الإفادة من مجالات السياحة الثقافية والتاريخية وسياحة المؤتمرات. وتوافقًا مع إستراتيجية مصر العالمية لتحسين القدرة التنافسية في مجال السياحة؛ بغرض تحويل مصر إلى واحدة من أكبر عشر دول تتنافس في مجال السياحة في العالم، تم وضع خطط استثمارات كبرى تحقق أقصى استفادة من أصوله ومقوماته الثقافية والتاريخية بجانب تنويع عروضه ومنتجاته السياحية، وعلى ذلك يتطلب الأمر توجيه العمل إلى المجالات الآتية:
  - سرعة الانتهاء من ترميم معالم التراث التاريخي، لا سيما التراث القبطي والإسلامي والقاهرة الخديوية، وتعظيم الإفادة من نهر النيل كأحد المعالم السياحية البارزة.
  - تنمية فرص السياحة البديلة، لا سيما تعظيم دور مدينة القاهرة كمركز لسياحة المؤتمرات، وتطوير السياحة الترفيهية والعلاجية.
  - الارتقاء بالبنية التحتية للسياحة، وخاصة زيادة أعداد الغرف الفندقية.

- رفع الوعي العام للمجتمع المدني من حيث أهمية قطاع السياحة باعتباره عنصرًا أساسيًّا في التنمية الاقتصادية للمدينة.

1/4/6 المشروعات ذات الأولوية لتحقيق رؤية التنمية لمدينة القاهرة:

- **الانتهاء من ترميم المناطق التاريخية القائمة وتطويرها:** يهدف هذا المشروع إلى استكمال تطوير المناطق التاريخية مع تطوير البنية التحتية، وأحياء مدينة القاهرة التاريخية التي ترجع إلى العصور الفاطمية والخديوية والقبطية، ويتضمن المشروع إقامة طريق سياحي يمر بنقاط التجمع لرؤية معالم كل منطقة من خلال استخدام حافلة سياحية مفتوحة مصممة للجولات السياحية، هذا الطريق سيبدأ من الضفة الشرقية لنهر النيل أمام جزيرة الروضة، ثم يتجه شمالًا حيث تتوزع الطرق إلى عدة مواقع أثرية مختلفة في القاهرة الإسلامية، والمحطة الآتية سوف تكون في الشمال الشرقي، حيث حديقة الأزهر وحدائق القبة، ثم إلى الجنوب الشرقي حتى أسوار القاهرة القديمة والقاهرة القبطية، وسوف تكون الوجهة النهائية منطقة السيدة زينب، ومنها إلى القاهرة الخديوية مرة أخرى حيث تنتهي الجولة. هذا فضلًا عن الاهتمام بتطوير المناطق التاريخية من خلال بعض البرامج مثل برنامج تطوير المناطق غير المخططة بالمطرية وعين شمس مع إبراز الآثار والمعالم الأثرية المكتشفة.
- **تطوير طريق كورنيش النيل كمسار للمشاة:** يهدف المشروع إلى تطوير طريق كورنيش النيل كمسار للمشاة، خاصة في المواقع القريبة من الفنادق، والمواقع الأثرية والتاريخية والأنشطة الخاصة، وبالإضافة إلى ذلك، إنشاء عدة مراسي للقوارب الشراعية الصغيرة، ويتطلب ذلك تشكيل لجنة لرصد سلامة مياه النيل بغرض حمايتها من التلوث والنفايات الضارة، وإقامة ممر للنقل النهري بامتداد مدينة القاهرة، مع إتاحة محطات نهرية لارتياد المقاهي والاستراحات.
- **تطوير جزر النيل كمناطق محميات طبيعة:** يهدف هذا المشروع إلى تطوير الجزر القائمة وسط نهر النيل في مدينة القاهرة وتحسينها، باعتبارها مناطق محميات طبيعية رسمية، وتشجيع المنتجات السياحة البيئية المستدامة، وبتطلب ذلك تحسين البنية التحتية لجزر النيل وتطويرها، وتشجيع منتجات الحرف اليدوية التي تشتهر بها تلك الجزر، بالإضافة إلى إنشاء قرية لصيد الأسماك، مع مرافق للإقامة.
- **إدخال قدرات وإمكانات إضافية على النقل الجوي:** يهدف المشروع إلى تطوير قدرات وإمكانات مطار القاهرة، وبناء مطار جديد في مدينة 6 أكتوبر لتلبية الطلب المتزايد على الخدمة نتيجة الزيادة المتوقعة في عدد السائحين الوافدين إلي مدينة القاهرة، ويتم تنفيذ عمليات تحديث النشاط في مطار القاهرة الدولي

وتطويره من خلال إنشاء منطقة للأنشطة التجارية والخدمات مثل الأنشطة السياحية والطبية والترفيهية، وإنشاء خط للمترو يربط بين منطقة وسط المدينة ومطار القاهرة.

- **إحياء تراث القاهرة الخديوية:** يعد مشروع إحياء القاهرة الخديوية مشروعًا مهمًا في إطار إعداد الرؤية والمخطط الإستراتيجي للتنمية العمرانية لمدينة القاهرة، مما يتطلب إعادة تشكيل المنطقة المركزية وتطويرها باعتبارها متحفًا مفتوحًا، وموقعًا للتجارة العالمية، والشركات المحلية بجانب كونها مقصدًا سياحيًّا متميزًا في قلب المدينة، بالقرب من نهر النيل مما يؤهل القاهرة الخديوية لأن تصبح المقصد الرئيسي للسائحين والسكان المقيمين في مدينة القاهرة، وتحويلها إلى منطقة جذب سياحي حيوي، وإبراز هويتها المعمارية، حيث يمكن للمشاهد أن يتعرف ويرصد تاريخ كل مبني من المباني التاريخية بمعزل عن ضوضاء الزحام والاختناقات المرورية.
- **تحويل شارع المعز إلى متحف مفتوح:** يقع شارع المعز في حي الأزهر بالقاهرة الفاطمية، ويعد المحور الرئيسي وقلب القاهرة التاريخية، وهو معلم تراثي عالمي يتبع لليونسكو. يبلغ طول شارع المعز واحد كيلومتر، ويحتوي على أكثر من 34 مبنى أثريًّا يعود تاريخ إنشائها إلى حقب مختلفة. ويشمل العديد من المساجد، والمدارس الدينية، والمجمعات السكنية التي يعود تاريخها إلى العصر الأموي حتى بداية العصر العثماني، كما يشمل المحلات والمباني والحرف التقليدية الحيوية. قامت وزارة الثقافة مؤخرة بمبادرة لتطوير شارع المعز وتحويله إلى متحف مفتوح على مستوى عالمي، فأصبح الشارع مخصصًا تمامًا للمشاة، فيما عدا من الساعة 8 مساءً حتى ١١ صباحًا، وذلك لأهداف خدمة الأنشطة التجارية. وقد أجريت عملية تطوير الشارع بالتنسيق مع سكان المنطقة. شملت المبادرة عملية تطوير المباني الأثرية بالمنطقة التي تقع على طول الشارع، وكذلك المعالم الأثرية في المناطق المجاورة. وقد أعطيت الأولوية للتأكيد والحفاظ على النمط المعماري للمباني، وتم بذل جهود خاصة لتطوير المنظر الجمالي العمراني للشارع، خاصة فيما يتعلق برصف الطرق، والتفاصيل والمعالجات المعمارية.

6-5 التوجهات الإستراتيجية لتعزيز سياسات التنمية الحضرية في مدينة القاهرة:

لضمان تحقيق الرؤية، انتهت الدراسات السابقة وورش العمل التي شملت أصحاب الرأي من سكان القاهرة، والسادة المتخصصين، والقيادات ذات الصلة، إلى رصد مجموعة من الأفكار والمشروعات التي من شأنها توفير الاحتياجات القطاعية، وبدون شك فإن هذه المشروعات الطموحة سوف تساهم في بناء مدينة تحقق العدالة الاجتماعية، والتنافس الاقتصادي، والاستدامة. هذا وتطرح الرؤية مجموعة من التوجهات والمبادرات، وذلك في إطار إعادة تأهيل مدينة القاهرة العاصمة السياسية لمصر؛ لمواجهة المستقبل واستعادة توهجها الثقافي ومكانتها الإقليمية من خلال القدرة التنافسية المميزة والخاصة بها، وتشمل الآتي:

أولاً– التوجهات الإستراتيجية لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية:

يتطلب تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية العمل على:

- تحفيز الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعطيات المحلية والترابط بين الريف والحضر.
- إتاحة مساحات الأراضي للأنشطة الاقتصادية داخل المدن وربطها بخطة تنمية الاقتصاد المحلي كسياسة لتحفيز إنتاجية المدينة، والحد من القطاع غير الرسمي.
- نظام الحوافز للمنشآت الكبيرة لتحفيز الترابط بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة داخل المدن.
- رفع القدرة التنافسية للمدن الجديدة لتكون مؤهلة لجذب الأنشطة والاستثمارات المحلية والأجنبية بسبب توافر الأراضي، من خلال ترفيق مناسب وعلى مستوى عالمي للمناطق الصناعية واللوجستية.
- زيادة درجة الاتصالية على التنقل بين المناطق السكنية، والمناطق الخاصة بالنشاط الاقتصادي لزيادة ربطها بالمناطق اللوجستية والصناعية المجاورة.
- إنشاء قاعدة أو أساس اقتصادي: (مناطق حرفية – مناطق صناعات صغيرة – مناطق صناعات غذائية مرتبطة مع المحاصيل بالظهير– مناطق تجارة جملة – مراكز خدمات للتجمعات التابعة).
- العدالة في توزيع مخصصات استثمارات البنية التحتية والتنمية.
- تطوير الأطر التشريعية والمؤسسية الحاكمة لمنظومة العمران والأراضي، وذلك لتعزيز الحوكمة الحضرية.

كما يتطلب الأمر تنفيذ مبادرة: التوجه نحو الاقتصاد الدائري، حيث تمتلك مدينة القاهرة فرصًا كبيرة في تطبيق مفهوم الاقتصاد الدائري لتنمية الاقتصاد المحلي، خاصة أن هناك كميات هائلة من المخلفات على مستوى الأحياء، يمكن إعادة تصنيعها، وتحقق مكاسب اقتصادية وبيئية، مثل:

- إعادة تدوير علب المشروبات الغازية، والمعلبات المصنوعة من معدن الألومنيوم، وتصنيع ألواح الألومنيوم منها.
- إعادة تدوير الأشياء المصنوعة من المواد المطاطية، مثل إطارات السيارات، ويتم خلطها مع أسفلت الشوارع.
- إعادة تدوير الزيوت التي تم استخدامها، سواء في المطاعم أو المنازل للإفادة منها في التشحيم.
- إعادة تدوير أوراق الكتب والدفاتر في صناعة الأكياس الورقية.
- الإفادة من الطعام المنتهي الصلاحية، والتالف والمتعفن، في صناعة بعض أنواع الأسمدة العضوية والأعلاف.
- الإفادة من الأشياء المصنوعة من المواد البلاستيكية، في صناعة بعض الملابس أو المواد المنزلية أو المصابيح أو الألعاب.

- إعادة استخدام مخلفات البناء والتشييد وتدويرها حيث يستفاد من الحديد والمعادن والخشب والسيراميك والبلاستيك والطوب والرخام والجرانيت بخلاف مواد أخرى. هذه المواد لها قيمة سوقية يمكن أن تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- إعادة تدوير المخلفات الإلكترونية، والتي تحتوي على مواد ثمينة (منها ذهب وفضة وبلاتين).

ويحتاج الأمر إلى استخدام أسلوب فصل المخلفات وفرزها، وإعادة استخدامها وتدويرها ضمن منظومة إدارة كاملة حتى يمكن حساب قيمتها المضافة إلى الاقتصاد القومي.

ثانيًا– التوجهات الإستراتيجية لتعزيز التنمية الاجتماعية:

تعتمد على المبادرات الآتية:

المبادرة الأولى– تطوير المدينة لتصبح مركزًا للإشعاع الثقافي في إفريقيا والشرق الأوسط :

تحظى مدينة القاهرة بمقومات فريدة في كونها منارة للمعرفة، فالعديد من المؤسسات الثقافية والتعليم العالي محلية ودولية المشهود لها بالتفوق الأكاديمي والتي بها تجمعات طلابية كبيرة تتخذ من المدينة مقرًا لها، مما يعطي المدينة قدرة تنافسية عالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويوفر ذلك فرصة سانحة لجذب أفضل العقول للمدينة، والمساهمة في الإبداع والتأثير الفكري، بالإضافة إلى إيجاد فرص توظيف مباشرة، وغير مباشرة ذات قيمة مضافة عالية. يتطلب تحقيق هذه المبادرة الطموحة جهود مجموعة كبيرة من الأطراف بدءًا بالقطاع العام، ووزارات الثقافة، التعليم العالي، التربية والتعليم، الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الاستثمار، وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، ووصولًا إلى الجهات الخاصة مثل الشركات أو المستثمرين ومؤسسات التعليم الخاصة.، وتعد القدرة على جذب الشركاء الأجانب أحد عوامل النجاح المهمة. والإجراءات الآتية تمثل أسس تنفيذ تلك المبادرة:

- تنمية الأنشطة الثقافية والخدمات.
- تأسيس شراكة دولية مع المؤسسات الأكاديمية والثقافية العالمية.
- بذل الجهود لجذب ذوي الكفاءة من باحثين وطلاب، وذلك لتسويق العرض الأكاديمي في مدينة القاهرة.
- تحسين جودة الحياة لدى الطلاب (الإسكان، والنقل، والمرافق، والترفيه).

المبادرة الثانية– تنمية مدينة القاهرة كمقصد سياحي مهم في المنطقة:

السياحة هي أحد أهم ملامح شخصية مدينة القاهرة، كما أنها أحد العوامل القوية لدعم الاقتصاد، ويعد استغلال هذه القدرات أحد الخطوات الواضحة لتحقيق النمو وتوفير فرص العمل في المستقبل. إن ازدهار السياحة مرهون بتوفير البنية الأساسية المناسبة، ويعد التحرك لترويج السياحة شرطًا أساسيًّا للنجاح، وينبغي أن يتم ذلك من خلال مجموعة عمل وزاري، (وخاصة وزارات السياحة والآثار، الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، النقل، التجارة

والصناعة، الاستثمار) بالإضافة إلى مستثمري القطاع الخاص، وتشمل هذه المبادرة مجموعة كبيرة من الإجراءات كجزء من متطلباتها:

- إعادة تنشيط مركز المدينة، وتحسين منطقة كورنيش النيل.
- تنمية المناطق التاريخية وتطويرها.
- تطوير السياحة البديلة (مثل سياحة الاستشفاء، والسياحة التعليمية الثقافية، ومؤتمرات التسوق).
- زيادة سعة الفنادق، وإنشاء مراكز سياحية مخصصة، والتدريب لتوفير عاملين مهرة في مجال السياحة.
- تحسين جودة البيئة (مثل تلوث الهواء، ومعالجة المخلفات الصلبة).

المبادرة الثالثة– القضاء على العشوائيات:

يوجد حاليًا فجوة واضحة بين العرض والطلب في الإسكان في محافظة القاهرة، وخاصة إسكان الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط، وتمثل هذه الفجوة التحدي الرئيسي لسكان المحافظة؛ وساعد ذلك على انتشار المناطق غير المخططة وغير الآمنة، وفي حالة عدم التدخل ستزداد المشكلة تفاقمًا مع استمرار النمو السكاني.

تتطلب المواجهة الفعالة لفجوة الإسكان إلى التنسيق بين العديد من الجهات المعنية التي تتمثل في القطاع العام (وخاصة المحافظات، ومجالس المدن، والوزارات، وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وهيئة التخطيط العمراني) وصولًا إلى القطاع الخاص (مقاولو البناء، وشركات التنمية العقارية، والمستثمرون، والبنوك) بالإضافة إلى المواطنين، وتشتمل هذه المبادرة على تنفيذ مجموعة مهمة من الإجراءات:

- سياسة تخصيص الأراضي، وخاصة في المجتمعات العمرانية الجديدة، وتنمية مناطق مخصصة للإسكان منخفض/ متوسط الدخل.
- مراجعة قوانين البناء وحوافز الاستثمار.

وتعد القدرات في مجال التشييد والبناء داخل مدينة القاهرة أحد عوامل التمكين المهمة، مما يتطلب مراعاة الحوافز الضريبية والتسهيلات التي من شأنها تشجيع الاستثمار في هذا المجال.

وجدير بالإشارة أن تحقيق هذه المبادرات لن يتم إلا في إطار حوكمة رشيدة كما سبق الإشارة إليه في الفصل السابق، وإن نجاح الرؤية ومشروعاتها يتطلب المشاركة الفعالة من كل القطاعات في إطار قوانين واشتراطات تدعمها، ولن يتم ذلك إلا بوجود وعي واتفاق مجتمعي لأهمية تنفيذ هذه الرؤية ودورها في توفير جودة الحياة، حيث إن كل قطاع يكمل الأخر ويوفر فرص عمل، ويساهم في إعلاء شأن الاقتصاد المصري.

6-6 عوائد تطبيق السياسة الوطنية للتنمية الحضرية (مدينة القاهرة) ما الهدف الذي نسعى إليه؟

تولي الدولة اهتمامًا ذا خصوصية لمدينة القاهرة – لضمان نجاحها في تحقيق تقدمها وتنميتها – وتعد هدفًا واضحة ومحددًا تسعى للوصول إليه في فترة زمنية محددة، وتجند في سبيل تحقيق ذلك جميع إمكاناتها المادية والبشرية، ويتمثل هذا الهدف في رؤية قومية تاريخية تكون موضع اتفاق عام بين قوى المجتمع، فهو أشبه بمشروع قومي تتوحد فيه جميع الجهود لتنفيذه وإخراجه إلى حيز الوجود.

ويتحدد الهدف لكل مدينة أو محافظة حسب ظروفها الخاصة، وما تواجهه من مشكلات وتحديات، وما تملكه من قدرات وإمكانات. أي أن الهدف يجب أن يكون منبثقًا أساسًا من واقعها، محققًا لآمالها وطموحاتها، والقاهرة أحوج ما تكون الآن ليكون لها رؤاها وأهدافها ومخططاتها للخروج من المأزق التاريخي الذي هي فيه بكل مشكلاته إلى آفاق رحبة واسعة. **أي الانتقال من زمن أفل نجمه إلى زمن مشرق جديد، ومن مكان ضاق ببنيها إلى مكان تنموي ممتد يستوعبهم في حاضرهم ومستقبلهم، ويوفر لهم أسباب الحياة الطيبة الكريمة.**

والهدف القومي للتنمية في هذه المرحلة من تاريخ القاهرة يمكن إيجازه في "عمران المكان وارتقاء الحياة": أما "عمران المكان" فيعني العمل على زيادة المسطح المكاني المعمور، بما يتناسب مع حجم السكان في الحاضر والمستقبل، وأما "ارتقاء الحياة" فيعني الارتقاء بالحياة في كل نواحيها بما يحقق رفعة الوطن وعزته وتوفير حياة كريمة سامية لأبنائه، أي أن تصير مدينة القاهرة:

- مدينة متقدمة ومنافسة على المستوى الإقليمي والعالمي ذات اقتصاد معرفي يستثمر قدرات الإنسان وعبقرية المكان والموارد.
- مجتمعة متوازنة متمسكة بالهوية الوطنية وبموروثها الثقافي وقيمها الدينية والحضارية.
- وأن يتمتع فيها المواطنون كافة برغد العيش وجودة الحياة في إطار منظومة بيئية متكاملة ومناخ ديمقراطي دافع للتنمية المستدامة والمشاركة المجتمعية الفاعلة.

1/6/6 مستهدفات الرؤية:

الرؤية بشقيها المكاني والإنساني لها أبعاد أربعة مستهدفات، تتمثل في الآتي:

- **المستهدف المكاني التنموي والبيئي:** تحقيق الاتزان التنموي والديموجرافي لمدينة القاهرة على الصعيد المكاني، ووفقًا لمنظومة بيئية تحافظ على الثروات والموارد الطبيعية، وتحقق التوافق المنشود بين صالح الأجيال الحاضرة، وصالح الأجيال القادمة.
- **المستهدف الاقتصادي:** أن تنتقل القاهرة من الاقتصاد المبني على استغلال الموارد الطبيعية Resource Economy– إلى اقتصاد مبني على اكتساب المعارف Knowledge-based Economy، ترتقي معه القاهرة إلى مصاف المدن المتقدمة التي تحظى بمعدلات نمو مرتفعة ومستدامة.

- **المستهدف الاجتماعي والثقافي:** تحقيق توازن مجتمعي تتلاشى معه التفاوتات في مستويات المعيشة، مع الحفاظ على الموروث الثقافي والقيم الدينية والأخلاقية والسلوكية الداعمة للتضامن والتوافق الاجتماعي.
- **المستهدف السياسي والإداري:** أن تتسع آفاق المناخ الديمقراطي لتترسخ معه مبادئ المشاركة المجتمعية والمواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات في إطار الحوكمة الجيدة Good Governance وفي ظل نظام إداري معاصر بكفاءة عالية في إدارة التنمية والانتشار السكاني.

2/6/6 المعطيات الأساسية للرؤية: تتمثل المعطيات الأساسية للرؤية فيما يأتي:

- النمو الاقتصادي المرتفع وعدالة توزيع ثمار هذا النمو هما جوهر التنمية الحقيقية للمجتمع.
- التنمية العمرانية المتزنة" ركيزة داعمة للمخططات الاقتصادية والاجتماعية الرامية لإعادة رسم الخريطة السكانية للقاهرة، ولتقليل التفاوتات الإقليمية والمجتمعية في مستويات الدخول والمعيشة.
- الحفاظ على موارد الثروة الطبيعية وترشيد استخداماتها بفاعلية شرطان أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة في الأجل الطويل.
- المشاركة المجتمعية الفاعلة هي الضمان الأساسي لنجاح خطط التنمية.
- التحرك السريع لاكتساب المعارف والتقنيات الحديثة هو السبيل لتنمية القدرة التنافسية للاقتصاد المصري تمهيدًا للانتقال إلى اقتصاد المعرفة، واللحاق بركب الدول المتقدمة.
- تعميق التعاون والعمل التنموي من خلال منظمات ومؤسسات العمل، وتحقق السلام والأمن والاستقرار الاجتماعي، وترسيخ مفاهيم المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، والحفاظ على القيم الدينية والثقافية والحضارية، تعد جميعها مقومات أساسية لانطلاق عجلة التنمية وبلوغ أهدافها.
- الرقابة والمساءلة شرط أساسي للإصلاح المؤسسي، لتحقيق التوافق المجتمعي حول الأهداف والسياسات والبرامج.

3/6/6 أهداف سياسات التنمية:

تنبثق من الرؤى بأبعادها ومعطياتها مجموعة من الأهداف المحددة، تتمثل فيما يأتي:

- تعمير الحيز الجديد ومحاوره الواعدة بإقامة أنشطة تنموية: وصناعية وتجارية وخدمية، مع توفير مقومات التنمية من مياه وطاقة ونقل.
- تكون التنمية المستهدفة تنمية مستدامة، أي أنها لا تقوم على استنفاد الموارد الطبيعية، بل تحفظ حق الأجيال القادمة في هذه الموارد، وفي الإفادة الكاملة من جميع معطيات الطبيعة. ويقوم مبدأ الاستدامة على أن "الحاضر" هو بداية "المستقبل" قبل أن يكون نهاية "الماضي".

- العمل على الانتشار السكاني من الحيز القديم إلى الحيز الجديد. وذلك بإتاحة نطاق حيوي جديد قادر على استيعاب الزيادة السكانية المتوقعة، خلال الأربعين سنة القادمة. أي العمل على إعادة الاتزان المفقود بين الإنسان والمكان.
- إقامة "اقتصاد المعرفة على أساس التقنيات المتقدمة، تكون له قدرة تنافسية عالية على مستوى العالم. والسعي للوصول إلى مجتمع المعرفة القائم على ثقافة المعرفة، والقادر على المساهمة الفعالة في بناء الحضارة المعاصرة والتقدم الإنساني.
- تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع ثمار التنمية، والتكافل الاجتماعي بدعم غير القادرين من الفئات الاجتماعية ورعايتهم. وتحقيق التقارب والتجانس بين شرائح المجتمع، وإزالة حدة التفاوت والاستقطاب الحالي.
- تحقيق الاحتياجات الأساسية للفرد والأسرة والمجتمع: المادية والنفسية من تعليم وصحة وسكن وثقافة ورياضة وترفيه. مع توفير بيئة حياتية صالحة ذات جودة عالية تتسم بالأمن والأمان، وتمكن الفرد من إبراز أفضل ما لديه من فكر وقيم وسلوك.
- مراعاة العدالة والموضوعية في إتاحة الفرص للمواطنين، مع تشجيع التميز والابتكار والإبداع في جميع مجالات العلوم والفنون.
- تحقيق اللامركزية والديمقراطية والمشاركة الشعبية في الإدارة والحكم.
- دعم وتفعيل دور قاهرة المعز الرائد التراثى والثقافي إقليميًّا وعالميًّا.

6-7 التطور المرحلي لتنفيذ سياسات التنمية الحضرية، وتحقيق أهداف خارطة الطريق:

المرحلة الأولى (العاصمة في مفترق الطرق)، وتشمل هذه المرحلة ما يأتي:

- تدشين نظام مؤسسي وإداري قادر على تخطيط برامج التنمية وتنفيذها ومتابعتها على المستوى الإقليمي والعالمي.
- إرساء أسس الديمقراطية والمشاركة الشعبية واللامركزية في الإدارة والحكم، واستكمال بناء مقومات التنمية العالمية المعاصرة.
- بدء تنفيذ المراحل الأولى في التنمية الاقتصادية وتطوير النشاط الإنتاجي باستخدام التقنيات المتقدمة الحديثة، والبدء في بناء دعائم اقتصاد المعرفة.
- البدء في تنمية المدينة من الداخل والخارج وتنفيذ المشروعات ذات الأولوية في الحيز الجديد، وتشجيع الانتقال السكاني إلى محاور التنمية الجديدة، وإنشاء المستقرات وتوفير الخدمات اللازمة لهم.
- تحقيق الإدارة الرشيدة في استخدامات الأراضي، وفي استخدامات الموارد الحاكمة مثل المياه والطاقة. والتوسع في توفير موارد مائية جديدة وطاقة جديدة ومتجددة بما يكفي مشروعات التنمية.

- إتمام المراحل الأولى في تنفيذ شبكات النقل الرئيسة المحورية، والشبكات المحلية داخل المدينة وما يربطها من مدن جديدة تابعه.
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي والعدالة الاجتماعية والتقارب بين شرائح المجتمع، وإلغاء حدة التفاوت بينها.
- تحقيق التنمية البشرية وذلك بتوفير الخدمات الأساسية للفرد والأسرة والمجتمع، والقضاء على الأمية والقضاء على مهددات الحياة.
- مضاعفة الدخل القومي، وزيادة دخل الفرد، والوصول بنسبة الشرائح تحت خط الفقر إلى أدنى حد ممكن.

يتضح مما سبق أن هذه المرحلة تركز على التخلص التام من السلبيات التي تعوق تقدم عمليات التنمية في مدينة القاهرة، ثم تهيئته للانطلاق ومشاركة المجتمعات المتقدمة في الأخذ بأسباب الحياة الحديثة في جميع مجالاتها، والمشاركة في بناء الحضارة المعاصرة والتقدم الإنساني. كما سوف يتم في هذه الفترة تنفيذ المرحلة من مشروع مصر التاريخي الكبير، وهو الخروج من الحيز العمراني الضيق الحالي إلى الآفاق الواسعة الجديدة في صحراوات مصر وسواحلها.

المرحلة الثانية (مرحلة التأسيس للتنمية الحضرية)، وتشمل هذه المرحلة ما يأتي:

- الانتقال التام إلى النظام اللامركزي في الإدارة.
- الانتقال الكامل من الاقتصاد التقليدي إلى "اقتصاد المعرفة"، وإقامة "مجتمع المعرفة" بثقافة "الابتكار والمعرفة"، والوصول بالتنافسية إلى مستواها العالمي.
- تحقيق معدلات نمو عالية ومستويات تشغيل مناظرة لها.
- إكمال تنمية المدينة، وإكمال تنفيذ المشروعات بها، والتوسع في الانتقال السكاني إلى الحيز الجديد.
- الارتقاء بمستوى جودة الحياة الحضرية في الحيز القديم، وتحقيق التكامل بين الحيزين القديم والجديد.
- إكمال شبكات النقل القومية والإقليمية والمحلية، وتحقيق خطوات واسعة في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة، وتحلية مياه البحر وتوفير موارد مائية جديدة.
- تحقيق التجانس الاجتماعي القيمي والسلوكي، وأن يصير المجتمع أكثر تأهبًا واستعدادًا لمواكبة البناء مع النظام العالمي في تطوره المستمر.

يتم في هذه المرحلة انتقال القاهرة من مدينة تقليدية إلى مدينة متقدمة، أي من مدينة محلية إلى مدينة ذات طابع عالمي، تمهيدًا لأن تكون مدينة رائدة في المرحلة الآتية.

المرحلة الثالثة (القاهرة مدينة التراث والثقافة)، وتشمل هذه المرحلة ما يأتي:

- إكمال تنمية جميع أحياء القاهرة، ويتم توطين الزيادة السكانية بكاملها في الحيز الجديد خارج الحيز العمراني القديم، وعمل الخلخلة السكانية اللازمة للتكتل الإسكاني في مدينة القاهرة.
- تعمل مدينة القاهرة بجميع المستجدات في مجال الاقتصاد والاجتماع والاتصالات والتنمية البشرية التي يسفر عنها الابتكار والإبداع الإنساني في هذه المرحلة.
- تشارك مدينة القاهرة مشاركة فعالة في مجال الفنون والثقافة والتراث على مستوى العالم، وفي دفع مجالات المعارف الإنسانية إلى آفاق جديدة واسعة.
- تكون القاهرة عضوًا عاملًا ومهمًا في منظومة المدن المتقدمة. وتقوم بدورها الريادي والحضاري على المستوى الإقليمي والعالمي.

يتضح مما سبق أن المرحلة الثالثة تركز على تحقيق رؤى سياسات التنمية الحضرية الإستراتيجية الشاملة وأهدافها، ولتغطية احتياجات التنمية في الحيز الجديد – وكذلك في الحيز الحالي – يجب توفير مصادر للطاقة الجديدة والمتجددة والتي تشمل أساسًا الطاقة النووية، والطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، كما يجب رفع احتياطي الطاقة التقليدية مع ترشيد الاستهلاك.

1/7/6 مركزية الإدارة ومتطلبات تنفيذ سياسات التنمية الحضرية، لتحقيق أهداف خارطة الطريق:

نظام الإدارة المحلية في جمهورية مصر العربية نظام مركزي شديد المركزية، فحكومة العاصمة تسيطر سيطرة شبه كاملة على شؤون المحليات من المحافظات ومدن وقرى. وليس للقاعدة الشعبية سلطة فعلية وحقيقة في إدارة شئونها المحلية، أو في التأثير على مسار الشئون القومية العامة، **وقد اتسم النظام الإداري المصري بظاهرتين على جانب شديد من الأهمية، وهما:** عدم التنسيق الكافي بين الوزارات المركزية في مجالي التنمية والخدمات، وهذا يعني أن العلاقات الأفقية بين الوزارات على المستوى المركزي، وبين المديريات على المستوى المحلي شبه غائبة، بالإضافة إلى أن الأداء على المستوى المركزي ينصب أساسًا على إيجاد الحلول للمشكلات الآنية في مداها القصير، ولم تعبأ الحكومة المركزية كثيرًا بوضع خطط طويلة المدى تحقق رؤى وأهدافًا قومية متفقًا عليها. وقد أدى النظام الإداري الحالي إلى قصور واضح في إدارة التنمية، ويمكن إيجاز النتائج السلبية لهذا النظام فيما يأتي:

- الخلل في النظام المؤسسي للتخطيط؛ وذلك لانفصال التخطيط الاقتصادي عن التخطيط المكاني، وبالتالي لا يوجد تخطيط إستراتيجي ينظم مسارات التنمية ومراحلها، وكذلك يقوم بتنظيم الانتشار السكاني على الأقاليم التنموية المختلفة.

- عدم العدالة في توزيع الاستثمارات بين المحافظات، وتركيزها في المراكز الحضرية الكبرى، مما أدى إلى تضخم هذه المراكز تضخمًا أخل بمنظومة العمران وأفقدها اتزانها.
- التحيز المجتمعي، فلم تعط الدولة اهتمامًا عادلاً ومتناسبًا مع الاحتياجات الفعلية لشرائح المجتمع المختلفة بهدف تحقيق التماسك الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، فقد اتجهت الدولة في أغلب فترات تاريخها الحديث إلى الاهتمام بالشرائح العليا من المجتمع دون إعطاء الشرائح الدنيا ما تستحقه من رعاية واهتمام، وبدون إدراك كاف للنتائج الخطيرة التي قد تترتب على ذلك، كما أن ثمار التنمية لم يتم توزيعها بطريقة عادلة بين شرائح المجتمع، فقد استأثرت بها الشرائح العليا دون غيرها.
- أدى تركيز السلطة في العاصمة، وانفرادها بوضع السياسات واتخاذ القرارات المهمة والحاكمة إلى عدم إتاحة فرصة كافية للقواعد الشعبية في المشاركة الإيجابية في وضع هذه السياسات واتخاذ مثل هذه القرارات، وذلك في الأمور التي تمس حياتهم بصوره مباشرة. وفي ظل اللامركزية يمكن تحقيق هذه المشاركة، والانتقال بمصر من النمط التقليدي في الإدارة إلى الأنماط المعاصرة.
- عدم وجود نظام مؤسسي وتشريعي لإدارة أراضي الدولة ينظم عمليات التخصيص والحيازة والاستخدام والمتابعة، بما يضمن استخدامها فقط لأغراض التنمية. وقد استخدمت الأراضي خلال الحقبة الأخيرة وفي أحيان كثيرة ليس للتنمية الحقيقية، بل كوسيلة للمضاربة والتربح السريع غير المشروع.

ونظرًا لقصور الأداء السابق ذكره فإنه يجب إعادة النظر في النظام الإداري الحالي والتفكير في نظام إداري جديد يتولى حل المشكلات **السابق ذكرها، وكذلك إدارة التنمية والعمران خلال الحقبة القادمة.**

6-8 الطريق إلى المستقبل: القاهرة بين الخلخلة والتوسع الحضري:

من العرض السابق يتضح أن القاهرة الآن تواجه تحديات كبرى، وأنها في منعطف تاريخي خطير، وأن المسار الذي سوف تسير فيه سيحدد مصيرها في الحاضر والمستقبل، إما أن تكون دولة تابعة حضارية، وإما أن تكون شريكة في الحياة المعاصرة مع غيرها من الدول المتقدمة، وتتمثل التحديات – كما سبق توضيحه – فيما يأتي:

- **استنفاذ الحيز المكاني المأهول لقدراته الحيوية**، وبلغ درجة التشبع السكاني القصوى منذ فترة ليست قصيرة، ولم يعد قادرة على استيعاب مزيد من السكان، لذا فإن الزيادة السكانية المتوقعة وقدرها 10 مليون نسمة يجب أن تجد لها مكانًا آخر خارج الحيز العمراني القديم.
- **تدني مستوى الحياة في كل مناحيها الحضرية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية**، نتيجة لعدم تدارك الإدارات المتعاقبة خلال الأحقاب الأخيرة خطورة عدم توفير مساحات مكانية جديدة مناسبة لحجم الزيادات السكانية، وتركتها تتكدس في الحيز المحدود الحالي، مما أدى إلى تدني مستوى الحياة في كل مناحيها الحضرية

والبيئية والاجتماعية والاقتصادية، وأيضًا إلى تراجع القدرة الابتكارية والتنافسية لمصر على مستوى العالم، وكذلك إلى تراجع مؤشرات التنمية البشرية في مجالاتها المختلفة.

- المشكلات السابق ذكرها تعبر في مجموعها عما يسمى بمستوى "جودة الحياة الحضرية". وقد اختلفت تعريفات "جودة الحياة" ولكن الاتجاه العام في تحديد هذا التعريف يسير نحو اشتماله على جميع مناحي حياة الفرد والمجتمع. وبصفة عامة يمكن القول إن المؤشرات الفاعلة في درجة جودة الحياة تتمثل في بيئات ثلاث: البيئة الإنسانية وتشمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وتشمل الصحة والتعليم والثقافة والترفيه، والبيئة السكانية العمرانية أي البيئة المشيدة، والبيئة الطبيعية أي المجال الحيوي المحيط بالإنسان من أرض وهواء وماء. ولذا فإن تعريف جودة الحياة هو تعريف جامع، ويعبر بدرجة كبيرة عن مستوى جودة الحياة في مجتمع بالنسبة لغيره من المجتمعات.

وختامًا...

فإن الانتقال من الوضع المتردي الحالي إلى مستقبل أفضل يستلزم وعيًا كاملًا بمشكلات مدينة القاهرة وأبعادها الحقيقية، مما يستوجب الإسراع بجهود التنمية المبنية على تحقيق الآتي:

- ❑ امتداد الحيز العمراني الحالي ليشمل المناطق الصحراوية وسواحلها لكي يستوعب الزيادات السكانية المستقبلية، وبدء حياة جديدة خارج الوادي والدلتا بمقومات وأسس حضارية جديدة.
- ❑ الارتقاء بمستوى الحياة بالحيز الحالي، ودمج الحيزين لكي تكون القاهرة بكامل مسطحها الجغرافي وبحيزيها المأهول والمستقبلي تمثل وحدة تنموية واحدة متكاملة.
- ❑ تكامل أبعاد التنمية ومجالاتها في منظومة تخطيطية مؤسسية وتشريعية واحدة.
- ❑ وضع نظام مؤسسي وتشريعي متكامل لإدارة التنمية على المستوى القومي والإقليمي والمحلي يتسم بالكفاءة العالية والمعاصرة، ويحقق المشاركة الشعبية الكاملة في جميع مراحل التنمية تخطيطًا وتنفيذًا.
- ❑ إعداد مخطط إستراتيجي قومي شامل يحدد النطاقات المكانية للتنمية الإنتاجية والخدمية التي يمكن أن تتوطن فيها، والأنماط الاقتصادية للتنمية، والشرائح السكانية التي يمكن أن تنتقل إلى محاور التنمية الجديدة، ومراحل التنمية وأولوياتها، ورسم حدود الأقاليم التخطيطية الاقتصادية الإدارية، ووضع نظام الحكومة الملائم للحياة الجديدة القائم على التنمية الحضرية.

نتائج ومقترحات الدراسة – وقضايا للبحث المستقبلي

أولاً – نتائج الدراسة:

أظهرت الدراسة عددًا من النتائج المهمة، تتضمن الآتى:

أولاً– نتائج خاصة بالسياسة الوطنية للتنمية الحضرية:

- أهمية مواكبة التوجهات الحديثة نحو النمو المستدام والنمو الذكي لمدينة القاهرة، مع إيجاد آليات للمواءمة بين المناطق الجديدة والقائمة، وذلك في إطار التوجهات الرئيسية للسياسة الوطنية الحضرية التي تتبناها مصر.
- أهمية تطوير الأطر التشريعية والمؤسسية الحاكمة لمنظومة وإدارة العمران والأراضي، وضع منظومة موحدة للتخطيط المتكامل والمتابعة بنطاق التكتلات الحضرية القديمة والجديدة.
- أهمية تبني مخططات إستراتيجية يتم تنفيذها على المديين القريب والبعيد لمواجهة مشكلات المدينة السكانية والاجتماعية، تتضافر خلالها كافة جهود الفاعلين، ذلك بهدف تطوير المدينة وإعادة تخطيطها بما يتناسب ومكانتها ليس فقط على المستوى المحلي والإقليمي، ولكن أيضًا على المستوى العالمي، حيث المنافسة الشديدة التي تواجهها العواصم الكبرى الآن في ظل العولمة.
- أهمية العمل بالسياسة العمرانية الوطنية، باعتبارها مرجعًا للوزارات القطاعية ومقدمي الخدمات وأساسًا لتوجيه الاستثمارات لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة، وبمثابة مرجع رئيس للإصلاح المؤسسي والتشريعي، وتستخدم كأداة لرفع الوعي العام وكسب التأييد السياسي بالنتائج الإيجابية المترتبة على تحقيق التنمية العمرانية المستدامة، وكذلك تعد فرصة لتعزيز التشاور مع الأطراف المعنية في المناطق الحضرية.
- يجب أن يكون لتخطيط المدن مكونًا مركزيًا لنموذج متجدد مستدام، يعزز الديمقراطية المحلية، والمشاركة، والشمول والشفافية، يهدف لضمان التحضر المستدام والجودة المكانية، حيث تمثل المدن والبلديات جيدة التخطيط والإدارة والتمويل، وتخلق قيمة اقتصادية واجتماعية وبيئية وغيرها من القيم التي لا يمكن قياسها والتي يمكن أن تحسن بشكل كبير نوعية الحياة للجميع، ويمكن الاستفادة من التحضر في مكافحة الفقر، وعدم المساواة، والبطالة، وتغير المناخ، وغيرها من التحديات العالمية الملحة.
- غياب التنمية الاقتصادية المحلية عن سياسات التنمية العمرانية أدى إلى وجود تشوهات في العمران المصري، بالإضافة إلى قصور الإطار التشريعي عن تغطية بُعد التنمية الاقتصادية المحلية، وتفتت عملية التنمية مكانيًا وهدر الموارد الطبيعية والبشرية وعدم استغلالها الاستغلال الأمثل، وعدم استخدام مفهوم "المجمعات وسلاسل القيمة" كأساس للتخطيط العمراني لزيادة التكامل بين المدن ورفع مساهمتها في النشاط الاقتصادي.

- الواقع المصري يؤكد على هشاشة الاستدامة البيئية للمدن المصرية في مواجهة الأخطار الطبيعية، حيث يتسم النسق العمراني المصري حاليًا بظاهرة تشكل عدد من التكتلات الحضرية نتيجة للتوسع العمراني غير المخطط على حساب الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى إهمال تقنين التكتلات العمرانية الناشئة.

ثانيًا- أكدت النتائج الخاصة بتحليل المتغيرات العمرانية لمدينة القاهرة على الآتي:

- يوجد هدر حاد للثروة العقارية بالمدن القائمة نتيجة عدم الإفادة من الوحدات السكنية المغلقة بها (27٪ في المتوسط)، مما ينعكس سلبًا على كل من الكفاءة العمرانية وتعزيز الاقتصاد المحلي بها.
- هناك انخفاض نسبي للكثافتين العمرانية والإجمالية للعديد من المدن القائمة، ويتزايد هذا الانخفاض في حال احتساب الكثافات على مساحة الأحوزة العمرانية، ويصل عدد المدن ذات الكثافات العمرانية أقل من 150 شخص/ فدان إلى نحو 79٪ من إجمالي المدن، وينعكس ذلك إيجابًا على القدرة الاستيعابية للمدن القائمة بما يستوجب ترشيد النمو العمراني بها.
- الزحف الحضري يشكل ضغوطًا على الأرض والموارد الطبيعية، ويؤدي إلى نواتج غير مرغوب فيها، فالمدن تُسهم بنسبة الثلثين من استهلاك الطاقة العالمي، وأكثر من 70% من انبعاثات غازات الدفيئة، ومن المتوقع أن يصل الفاقد في الأرض الزراعية نتيجة ضمها داخل أحوزة المدن إلى نحو 60 ألف فدان عام 2027، وإلى نحو 197 ألف فدان عام 2050.
- انخفاض معدلات الاستيعاب السكاني في التجمعات العمرانية الجديدة، نتيجة لعدم تناسبها مع مختلف شرائح الدخول، بالإضافة إلى عدم توافر الخدمات العامة والأنشطة الاقتصادية مع ضعف الاتصالية بين المدن ومع المدن القائمة؛ مما أدى إلى انخفاض معدلات جذب السكان، بالإضافة إلى قلة وسائل النقل الجماعي.
- تعدد الأطر التشريعية المنظمة للإدارة والتصرف في الأراضي وتنميتها، يمثل أهم التحديات التي تواجه الحوكمة الحضرية، حيث يوجد 18 قانونًا وقرارًا جمهوريًّا، وتشارك 16 وزارة و13 هيئة في إدارة الأراضي دون تنسيقٍ كافٍ فيما بينها.
- توجد تباينات واضحة بين الأقسام الإدارية لمدينة القاهرة من حيث معدل النمو السكاني السنوي خلال الفترة (1996- 2017)، حيث ترتفع معدلات النمو السكاني في أقسام: طرة، المرج، أول مدينة نصر، السلام، الخليفة، المقطم، منشأة ناصر، البساتين، دار السلام، النزهة، حلوان، المعصرة، 15 مايو، وتتراوح معدلات النمو السكاني ما بين (2%- 11.5%) سنويًّا، ويفسر ذلك إلى توافر عوامل الجذب السكاني وفي مقدمتها توافر المساحات الفضاء أو الصحراوية داخل حدود هذه الأقسام فضلاً عن وجود أقسام مخططة عمرانيًّا.
- تتركز الكثافات السكانية المرتفعة جدًّا على مستوى مدينة القاهرة (198- 362 نسمة/ فدان) في أقسام: المطرية، حدائق القبة، عين شمس، الزاوية الحمراء، الساحل، روض الفرج، الشرابية، شبرا، باب الشعرية

والمرج، تنتمي غالبية هذه الأقسام إلى منطقة مركز المدينة، ويلاحظ أن بعض هذه الأقسام الإدارية يقع في النطاق المركزي والتاريخي لمدينة القاهرة، حيث منافسة النشاط التجاري للسكن، وبعضها الآخر يمتلك مساحات كبيرة من الأراضي الصحراوية والفضاء داخل حدوده.

- تتوفر فرص التنمية العمرانية داخل حدود الأقسام الإدارية بمدينة القاهرة، والتي تتيح تطبيق عمليات الارتقاء والتطوير العمراني من خلال بعض المساحات الفضاء والصحراوية، وإعادة التخطيط الذي يهدف إلى تحقيق الاستغلال الأمثل لهذه الأراضي، تتركز في أقسام طرة، 15 مايو، المقطم، التبين والبساتين، بنسب متفاوتة وبإجمالي مساحة فضاء نحو 37.2 ألف فدان (84% من إجمالي الأراضي الفضاء بمدينة القاهرة).
- تساهم هذه الدراسة في فهم مرونة الحراك السكاني وهو ما يمكن الإفادة منه في البحث الجاري، حيث تمثل نسبة الوحدات المغلقة في مدينة القاهرة 10.1%، تتركز في المنطقتين الشرقية والجنوبية، وتبلغ نسبة الوحدات والمنشآت الخالية نحو 22.6% من إجمالي الوحدات والمنشآت، وينتشر نسبة كبيرة من هذه الوحدات والمنشآت الخالية في أقسام المعادي، حلوان، المقطم، المرج، السلام، أول مدينة نصر، طرة، البساتين، المعصرة، 15 مايو، الجمالية، وتبلغ نسبة الوحدات والمنشآت المصنفة لاستخدام العمل في مدينة القاهرة 11.8% من إجمالي المنشآت، كما تبلغ هذه النسبة للوحدات المخصصة للسكن والعمل 0.3% من الإجمالي.

ثالثًا- النتائج الخاصة بالتجديد الحضري لمدينة القاهرة، أكدت على الآتي:

- تقدم جهود التجديد الحضري في مدينة القاهرة نموذجًا للتحضر المستدام والجودة المكانية، فهي تهدف إلى الوصولِ إلى استخدامِ سياساتٍ مبتكرةٍ للتنمية الحضرية لضمانِ استيعابِها للزيادةِ المتوقعةِ داخلَ حدودِ القاهرة، دونَ الإخلالِ بقدرتِها التنافسيةِ مع توجيهِ الزيادةِ السكانيةِ إلى مناطقَ أخرى، ومنعِ المخاطرِ المتوقعةِ من استمرارِ النمو الحالي والتضخمِ الشديدِ في حجمِها.
- أوضحت نتائج تحليل الصور الجوية إلى وجود زيادة كبيرة في الحيز العمراني ما بين عام 2020 وعام 2021 بلغت نحو 136.5%.
- بلغت زيادة نسبة الكتلة العمرانية للقاهرة بنحو 26.3%، خلال الفترة (1985-2021)، مما أدى إلى زيادة مساحة استعمالات الأراضي الإقليمية بالمدينة بنسبة 77.3%، ويعكس ذلك زيادة حجم المشروعات المنفذة لاستيعاب الأنشطة والخدمات، بالإضافة إلى الحراك السكاني في كافة أحياء المحافظة لفك الكتل العشوائية والمناطق المتداعية عمرانيًا.

- بذلت الحكومة المصرية جهودًا كبيرة في الحفاظ والتطوير للقاهرة التاريخية، حيث بلغت إجمالي المشروعات المنفذة في القاهرة نحو 3235 مشروعًا، بتكلفة إجمالية تقدر بنحو 330.6 مليار جنيه خلال الفترة (2014–2021)، بلغت جملة الاستثمارات التي خصصت لتطوير العشوائيات نحو 14 مليار جنيه خلال الفترة (2015–2021)، مما أدى إلى القضاء على مشكلة العشوائيات المهددة للحياة، ويعكس ذلك الجهود المبذولة للارتقاء بالبيئة الحضرية، باعتبارها من الأهداف الإستراتيجية لمحور التنمية العمرانية عام 2030.
- بالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة المصرية في الحفاظ والتطوير للقاهرة التاريخية بالتنسيق، إلا أن هذا الدور يقتصر على حدود المدينة التاريخية بعيدًا عن إدماج المحيط العمراني للقاهرة التاريخية خاصه الحد الشرقي باعتباره الامتداد الطبيعي للقاهرة التاريخية، ويعكس ذلك إغفال دور التخطيط الحضري المستدام بمجالاته في الحفاظ على القاهرة التاريخية.
- تواجه القاهرة التاريخية من خلال تحليل شبكات الطرق العديد من التحديات في نطاق الحفاظ عليها، ولقد أدى التطور الكبير في عدد السكان والأنشطة إلى تحول القاهرة إلى مدينة من المدن الكارثية سواء في أبعادها أو تطورها العمراني، وظهور المشكلات الاجتماعية بسبب الهجرة الكبيرة الوافدة من الريف، والاقتصادية والبيئية، بالإضافة تداخل الأنشطة الحرفية والتراثية مع المدينة التاريخية بشكل عشوائى.

رابعًا– النتائج الخاصة بتوجهات التنمية الاقتصادية وتنافسية مدينة القاهرة، أكدت على الآتي:

- أهمية الأخذ بتوجهات رؤية القاهرة 2050، عند صياغة توجهات التنمية الاقتصادية للمدينة، حيث ترتكز الرؤية التنموية للإقليم على عدة محاور من أهمها أن يكون الإقليم ذو قدرة تنافسية وتكاملية إقليميًّا وعالميًّا، واستغلال إمكانياته الاستثمارية (اجتماعيًّا، وتاريخيًّا، وثقافيًّا، وسياحيًّا)، والحفاظ على الآثار والمناطق التراثية، وتحسين جودة حياة المواطنين بزيادة فرص العمل والاستثمار في رأس المال البشري، وتطوير المناطق العشوائية وتوفير الوحدات السكنية الكافية، وإعادة تخصيص الأراضي للاستخدامات الملوثة بعيدًا عن وسط المدينة، وتحسين البنية التحتية والاتصالية على المستوى المحلي والقومي والعالمي، والتكامل مع المجتمعات العمرانية الجديدة، في إطار من الحوكمة والمشاركة .
- أهمية زيادة الإمكانات التنافسية للقاهرة، كهدف رئيس لكافة الرؤى والمخططات الإستراتيجية للقاهرة، نظرًا لما تحظى به قضية المدن العالمية من أهمية حاسمة، حيث تعد القاهرة واحدة من أكبر التجمعات الحضرية في العالم، إلا أن ترتيب القاهرة، بناءً على عدد من المؤشرات العالمية، لا تحتل المكانة الدولية التي تتناسب مع إمكانياتها، نظرًا لتراجع ترتيبها في عدد من المؤشرات.
- تساهم محافظة القاهرة (متضمنة مدينة القاهرة والمجتمعات العمرانية الجديدة) بنسبة 36.8% من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الجمهورية، حيث تعد محافظة القاهرة مركز التجارة والنقل والإدارة الرئيسية

بحكم موقعها الجغرافي وكونها العاصمة، كما تعد مركزًا لحركة المال والأعمال، وبلغت نسبة الفقر 27%، بإجمالي عدد فقراء قدره 2.53 مليون فقير يمثلون نسبة 7% من فقراء مصر.

- متوسط الإنفاق للفرد بالجنيه في مدينة القاهرة يبلغ 14355 جنيه، حيث يتراوح ما بين 27093.5 جنيه في حي غرب و 10215.2 في حي منشأة ناصر، بينما تشير نسبة الفقر على مستوى الأحياء إلى أن أعلى معدلات الفقر في حي منشأة ناصر بنسبة 47.8% أي ما يقارب نصف سكان الحي، بينما أقل معدل فقر في حي النزهة بنسبة 5.8%، يستحوذ حي المرج على 10% من الفقراء في مدينة القاهرة، يليه حي المطرية بنسبة 8% وحي دار السلام بنسبة 7.7%.
- يبلغ عدد المشتغلين (15 سنة فأكثر) في أحياء مدينة القاهرة 2.3 مليون مشتغل (غير متضمنة المجتمعات الجديدة)، 7.57% من المشتغلين في حي شرق مدينة نصر يليه حي المرج بنسبة 7.5% ثم حي عين شمس بنسبة 7.14% وحي المطرية بنسبة 5.7% حيث تقع هذه الأحياء في المنطقة الشرقية.
- عدد المنشآت غير الحكومية العاملة على مستوى مدينة القاهرة يصل إلى نحو 490 ألف منشأة، يعمل بها نحو 2.3 مليون عامل، يتركز نسبة 38% منها في المنطقة الشرقية، ونحو 27.3% في المنطقة الجنوبية، و19% في المنطقة الغربية، 14.7% في المنطقة الشمالية.
- بلغ عدد الورش الحرفية على مستوى مدينة القاهرة نحو 11.3 ألف ورشة، يعمل بها نحو 50.3 ألف عامل، يتركز 40% منها بالمنطقة الشرقية، 20% منها في المنطقة الغربية، و 19.2% في المنطقة الجنوبية، و17.8% منها في المنطقة الشمالية.
- بلغ عدد المنشآت الصناعية على مستوى مدينة القاهرة نحو 13 ألف منشأة صناعية، يعمل بها نحو 104 ألف عامل، تتركز 52% منها بالمنطقة الشرقية، و28% منها في المنطقة الغربية، ونحو 23.3% في المنطقة الجنوبية، و 11.2% منها في المنطقة الشمالية.
- تتميز أحياء مصر الجديدة والنزهة وشرق مدينة نصر بضمها عددًا من أكبر الفنادق في مدينة القاهرة، ومطار القاهرة الدولي، بالإضافة إلى المولات التجارية والمطاعم والأماكن الترفيهية، وهناك إمكانيات للتوسع في النشاط السياحي وخاصة سياحة المؤتمرات الجاذبة لمجتمع الأعمال من الداخل والخارج، والتوسع في الأنشطة الترفيهية الجاذبة للشباب.
- توجد جهود تبذل لإحياء القاهرة التاريخية والإسلامية لتصبح مزارًا سياحيًّا مهمًا يجذب فئات معينة من السائحين، ومن بينها استغلال المناطق المطلة على النيل (تطوير منطقة مثلث ماسبيرو)، وخطة تطوير مناطق القاهرة التاريخية والإسلامية، مشروع تطوير مجمع التحرير وإعادة تأهيله، وكذلك مشروعات تطوير

عدد من الأحياء ذات الطابع التاريخي بالمنطقة الجنوبية، والذي يشملها مشروع إحياء القاهرة التاريخية من خلال إعادة تأهيل مصر القديمة وسور مجرى العيون، ومجمع الأديان، ومشروع إحياء منطقة السيدة زينب، ومنطقة القلعة، وتطوير منطقة عين الحياة، ومتحف الحضارات.

خامسًا– النتائج الخاصة بالتوجه نحو الاقتصاد الدائري كمدخل للتنمية الاقتصادية المحلية أكدت على الآتي:

- أهمية التوجه نحو الاقتصاد الدائري كآلية للتنمية الاقتصادية المحلية، باعتباره أحد الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة من خلال تبني أساليب تضمن جودة حياة الأجيال الحالية والمستقبلية وتعزز من كفاءة استهلاك الموارد الطبيعية وتقلل الهدر، وتحقق عوائد اقتصادية، وتخفف الضغط البيئي، وتعزز النمو الاقتصادي، وتخلق فرص العمل.
- مصر لديها فرص كبيرة في تطبيق مفهوم الاقتصاد الدائري، خاصة أن هناك كميات هائلة من المخلفات يمكن إعادة تصنيعها لإنتاج منتجات مفيدة تحقق مكاسب اقتصادية وبيئية، ويحتاج الأمر إلى استخدام أسلوب فصل المخلفات وفرزها، وإعادة استخدامها وتدويرها ضمن منظومة إدارة كاملة حتى يمكن حساب قيمتها المضافة إلى الاقتصاد القومي.
- تعد مبادرات البنك الدولي في مجال الاقتصاد الدائري من أكثر التجارب نجاحًا، والتي يمكن أن تسهم في توجه مشروعات واستثمارات إدارة النفايات الصلبة، وتساعد على خلق المعرفة، وتوفير البنية التحتية، وإعادة هيكلة النظم التشريعية والمؤسسات القانونية، وضمان الاستدامة المالية، وإشراك المواطنين.
- أظهر تقرير سوق إعادة تدوير النفايات العالمية والاقتصاد الدائري 2021؛ أن إيرادات سوق إعادة تدوير النفايات العالمية، والاقتصاد الدائري قد بلغت نحو 457.14 مليار دولار عام 2020، ومن المتوقع أن تتزايد إلى نحو 517.26 مليار دولار عام 2021، بمعدل نمو 13.3%، وقد أكد التقرير على إعادة تدوير النفايات العالمية، وسوق الاقتصاد الدائري.
- تقدر الكميات الإجمالية المجمعة للمخلفات البلدية الصلبة بمحافظة القاهرة بنحو 6.7 مليون طن/سنويًا، وتقدر قيمة المخالفات الإلكترونية في مصر بنحو 96.43 مليون مشترك عام 2019، باعتبار أن هذا العدد يمتلك أجهزة موبيلات، ويمكن بعد سنوات قليله أن تتحول هذه الأجهزة الى خرده (مخلفات) تضاف إلى الكميه الموجودة بالفعل.
- تواجه منظومة الجمع والتدوير مجموعة متشابكة ومعقدة من المشكلات، ومن أبرزها: التشريعات المنظمة للقمامة والنظافة والمخلفات الغامضة، تشابك المسئوليات والاختصاصات بين المحليات والبيئة والصحة، ثقافة المواطنين في كيفية التخلص من القمامة، هذا إلى جانب توعية المواطن بأهمية المخلفات باعتبارها ثروة قومية للدولة، خاصة مع تزايد عدد السكان، وبالتالي تزايد المخلفات المتولدة.

سادسًا– أكدت النتائج الخاصة بخارطة الطريق لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية على الآتى:

- الطريق لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية لتنمية مدينة القاهرة، يستهدف تحسين جودة الحياة لجميع سكان المدينة، ويرتكز على تحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير مناخ تنافسي للاقتصاد القائم على عمليات التدوير، وتحسين تحقيق الاستدامة البيئية، وتطوير البنية التحتية لشبكة النقل والمواصلات، وتنمية المجتمعات العمرانية الجديدة حول القاهرة كمراكز اقتصادية متنوعة وجاذبة، وإحياء المناطق المركزية للعاصمة، بالإضافة إلى حكومة مشروعات التنمية الحضرية.
- أولويات ومتطلبات تحقيق الرؤية المستقبلية لتنمية مدينة القاهرة، يجب أن تعتمد على إعادة تنظيم الكتلة السكانية بالمدينة القديمة وتفريعها، وبحيث تسهم في تحسين الأنماط المعيشية، وتوفير المزيد من الخدمات العامة وفرص العمل، وتنويع المنتجات السياحية العالمية.
- التوجهات الإستراتيجية لتعزيز سياسات التنمية الحضرية في مدينة القاهرة، تعتمد على تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، التوجه نحو الاقتصاد الدائري، استكمال تطوير مدينة القاهرة لتصبح مركزًا للإشعاع الثقافي في إفريقيا والشرق الأوسط، مما يدعم من جهود التنمية المتوازنة بالمدينة، وكذا الهوية الوطنية والموروث الثقافي والقيم الدينية والحضارية، ويزيد من قدراتها التنافسية على المستوى الإقليمي والعالمي.
- ثلاث مراحل تتبناها خارطة الطريق لتحقيق أهدافها، تتضمن المرحلة الأولى إعادة تدشين نظام مؤسسي وإداري قادر على تحقيق الاستقرار الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، وتنتقل خلاله القاهرة من مدينة محلية إلى مدينة عالمية، وفي المرحلة الثانية، تعتمد على لامركزية الإدارة، واقتصاد المعرفة، والارتقاء بمستوى جودة الحياة، وتحقيق التكامل بين الحيزين القديم والجديد، وتحقيق التجانس الاجتماعي القيمي والسلوكي، وتركز المرحلة الثالثة على تحويل القاهرة إلى مدينة للتراث والثقافة على مستوى العالم.
- أكدت الدراسة على أن الطريق للمستقبل يتطلب مواجهة مجموعة كبيرة من التحديات، من أبرزها استنفاذ الحيز المكاني المأهول لقدراته الحيوية، وتدني مستوى الحياة بكل مناحيها الحضرية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية، وأيضًا إلى تراجع القدرة الابتكارية والتنافسية لمصر على مستوى العالم، وكذلك مؤشرات التنمية البشرية في مجالاتها المختلفة، بالإضافة إلى مركزية الإدارة.

ثانيًا– التوصيات:

في إطار إعداد خارطة طريق لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، لمجابهة الاحتياجات المجتمعية المحلية؛ كرؤية وهدف إستراتيجي يرتكز على تحقيق نقلة نوعية في التنمية المحلية على مستوى أحياء مدينة القاهرة،

تتكامل مع خطط الدولة القطاعية، للإسراع بعملية التنمية بجوانبها المختلفة، فإن الدراسة الحالية تتبنى التوصيات الآتية:

- أهمية تفعيل أجندة التنمية الحضرية للنهوض بالمدن المصرية لتكون أكثر ديناميكية وتنافسية، أكثر إنسانية وأمنًا واستدامة وقدرة على الصمود والحفاظ على موروثها الحضاري، من خلال الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة؛ للوصول إلى نسق عمراني أكثر ديناميكية يتكامل خلاله الحضر القائم والجديد والريف والحضر، بما يسهم في زيادة مساحة المعمور المصري في ظل منظومة رشيدة لإدارة العمران.
- التأكيد على أهمية التوافق بين شكل المدينة ووظائفها؛ ضمن منظور التحضر المناسب، من خلال تخطيط وتصميم حضري يعكس القيم والتوافق المجتمعي، ويتبنى نهجًا قائمًا على حقوق الإنسان، مع تبني خطط تنموية تلبي الاحتياجات الملحة للمدن، وتعظيم الميزة النسبية.
- وضع نظام مؤسسي وتشريعي متكامل لإدارة التنمية على المستوى القومي والإقليمي والمحلي يتسم بالكفاءة العالية والمعاصرة، ويحقق المشاركة الشعبية الكاملة في جميع مراحل التنمية تخطيطًا وتنفيذًا.
- أهمية وضع إطار قانوني واضح وشفاف للتنمية الحضرية، يتضمن قواعد وأطر تنظيمية تستجيب للاحتياجات والقدرات والموارد الفعلية المتاحة للتنمية، وسرعة العمل على تطوير الأطر التشريعية والمؤسسية الحاكمة لمنظومة العمران والأراضي وإدارتها، لتعزيز قُدرة الدولة على منع التعدي على الأراضي المتاحة للتنمية.
- تحديث المخطط القومي للنقل على مستوى الربط بين مناطق الجمهورية شاملة خدمات البنية التحتية وخدمات النقل، والعمل على تحقيق التكامل بين كافة وسائل النقل على المستوى القومي لربط المدن القائمة والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة مع المجتمعات العمرانية الجديدة.
- خلق مستوى جديد بالإدارة المحلية والأقاليم بموازنة مستقلة وقُدرات فنية تخطيطية ومالية، ومهام تنموية وتنسيقية على مستوى الإقليم، يشمل المدن القديمة والمدن الجديدة في ذات الإقليم، تنظيم خاص للمدن المتداعية باعتبارها من المدن ذات الأهمية الخاصة، ودمج القطاع غير الرسمي.
- ضرورة وجود آليات متنوعة لتمويل التنمية الحضرية، مما يتطلب حشد مجموعة متنوعة من أطر وأدوات التمويل، بما في ذلك التمويل المختلط، والاستثمار المؤثر، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والضرائب العقارية، وحصيلة بيع الأراضي، وإصدار السندات.
- إعادة صياغة النطاق المكاني للعاصمة على أساس إبراز معالم المدينة الثقافية والتراثية وربط مكوناتها المنعزلة بعضها ببعض، وإعادة الاعتبار إلى حيز نهر النيل ونطاقه، باعتباره مكونًا طبيعيًّا محوريًّا للمدينة، ووضع اشتراطات خاصة للتعامل مع المناطق المختلفة داخل المدينة.

- معالجة أسباب تمركز العاصمة وجاذبيتها الشديدة على حساب المدن والتجمعات العمرانية الأخرى، والعمل على التخفيف التدريجي لهذا التمركز بنقل الاستعمالات والأنشطة إلى خارج المدينة.
- وضع تشريع جديد لإدارة العاصمة، تتيح لقيادة موحدة خاضعة للمساءلة، كل ذلك في إطار علاقة متوازنة مع الحكومة المركزية، مع إعادة النظر في منظومة إدارة العمران.
- إعادة استخدام مخزون أراضي الأنشطة والاستعمالات الممكن نقلها إلى خارج المدينة بالإضافة إلى أراضي المناطق المتدهورة والمناطق العشوائية المقرر إزالتها، في توفير احتياجات المدينة من المناطق المفتوحة والخضراء والخدمات اللازمة.
- تحفيز الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعطيات المحلية والترابط بين الريف والحضر، إتاحة مساحات الأراضي للأنشطة الاقتصادية داخل المدن وربطها بخطة تنمية الاقتصاد المحلي كسياسة لتحفيز إنتاجية المدينة والحد من القطاع غير الرسمي، وزيادة درجة الاتصالية على التنقل بين المناطق السكنية والمناطق الخاصة بالنشاط الاقتصادي لزيادة ربطها بالمناطق اللوجستية والصناعية المجاورة.
- أهمية تبني التوجهات الإستراتيجية لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية بالقاهرة، والتي تعتمد على مبادرات: تطوير المدينة وإقليمها لتصبح مركزًا للإشعاع الثقافي في إفريقيا والشرق الأوسط، وتنمية المقاصد السياحية المهمة، بالإضافة إلى استكمال برامج القضاء على العشوائيات، والسيطرة على مصادر تلوث البيئة المختلفة.
- التوجه نحو الاقتصاد الدائري كمدخل لتنمية الاقتصاد المحلي خاصة أن هناك كميات هائلة من المخلفات على مستوى أحياء القاهرة، يمكن إعادة تصنيعها، وتحقق مكاسب اقتصادية وبيئية.

ثالثًا- قضايا للبحث المستقبلي:

- الاستدامة البيئية للمدن المصرية في مواجهة الأخطار الطبيعية.
- الحوكمة التشاركية للتنمية الحضرية من منظور إقليمي.
- نحو آليات جديدة لتمويل التنمية الاقتصادية المحلية.
- آليات تفعيل الاقتصاد الدائري في منظومة التنمية المحلية.
- تصنيف المدن المصرية وفقًا لقدراتها التنافسية.

ملخص الدراسة

استهدفت دراسة سياسة التنمية الحضرية كآلية لتنمية الاقتصاد المحلي (بالتطبيق على مدينة القاهرة)؛ إعداد منهجية (خارطة طريق) لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، كرؤية وهدف إستراتيجي يرتكز على تحقيق نقلة نوعية في التنمية المحلية على مستوى أحياء مدينة القاهرة تتكامل مع خطط الدولة القطاعية، للإسراع بعملية التنمية بجوانبها الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من أجل تحسين نوعية الحياة وتعزيز النمو الشامل بالتعاون مع شركاء التنمية، بالإضافة إلى تقييم الجهود التي تبذل في التجديد الحضري لمدينة القاهرة باعتبارها نموذجًا متجددًا للتحضر المستدام والجودة المكانية.

ويكتسب البحث أهميته من خلال الآتي:

- **التوجه الدستوري: الحق في التنمية العادلة والمستدامة في الدستور المصري 2014، حيث يؤكد الدستور المصري على** الاحتياج إلى خطة تنموية وطنية تضمن الحقوق الاقتصادية، والمساواة بين جميع المواطنين، وتنمية المناطق الريفية لتحسين حياة المواطنين القاطنين به، ووجود خطة وطنية للإسكان بناء على الإنصاف الاجتماعي، والتوزيع العادل للمرافق والخدمات، والموارد، وإزالة الفوارق في التنمية وبين مستويات المعيشة.
- **التوجه الدستوري: الحق في التنمية العمرانية العادلة والمستدامة، من خلال إستراتيجية مصر للتنمية المستدامة بحلول عام 2030: والتي تستهدف** زيادة مساحة المعمور بما يتناسب مع توافر الموارد وحجم السكان وتوزيعها، والارتقاء بمستوى جودة البيئة العمرانية، و**المخطط الإستراتيجي القومي للتنمية العمرانية 2052** الذى يستهدف مضاعفة المعمور المصري من 7–14%، وإصلاح منظومة العمران، من خلال إقامة مجتمع متوازن مكانيًا، تسود به ملامح المدنية والتقدم والرقي الحضاري والمستوى البيئي المتميز، يتميز بالعدالة الاجتماعية بين أنماط العمران الإقليمي المختلفة، يوفر مستويات معيشية مرتفعة لجميع المواطنين، ويتوافق في إطاره التوزيع المكاني للسكان طبقًا للطاقة الاستيعابية والموارد المتاحة.
- تمثل القضايا المتعلقة بالنمو العمراني وتحدياته في مجموعها دعوة متجددة لكافة الباحثين، وطلاب الماجستير والدكتوراه لبحثها بشيء من الاهتمام، خاصة القضايا المتعلقة بالتجديد الحضري لمدينة القاهرة، ومجموعات المدن الجديدة الجاري تنفيذها، وذلك في ضوء دراسة ربط التوسعات العمرانية بالتنمية الاقتصادية المحلية.

ولتحقيق أهداف الدراسة فإن منهجية البحث تعتمد على استخدام المنهج الوصفي؛ لتقييم الوضع الراهن لمحاور النمو العمراني وتحدياته، تحديد توجهات التنمية الحضرية لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، وتقييم

الجهود التي تبذل في التجديد الحضري لمدينة القاهرة باعتبارها نموذجًا متجددًا للتحضر المستدام والجودة المكانية، **مع استخدام بعض الأساليب التحليلية geographic information systems (GIS)** لدراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية على مستوى أقسام وشياخات مدينة القاهرة باستخدام تحليل الصور الفضائية Satellite Imagery Analysis لدراسة معدلات النمو العمراني لمدينة القاهرة واتجاهاته، مما أسهم في إعداد مقترح منهجي (خارطة طريق) لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية لمجابهة الاحتياجات المجتمعية.

ويتضمن نطاق البحث الكتلة العمرانية القديمة لمدينة القاهرة، والتي تبلغ مساحتها نحو 136,5 ألف فدان من إجمالي الكتلة العمرانية لمحافظة القاهرة، وهي تمثل نحو 25% من إجمالي المحافظة والتي تقدر بنحو 659,5 ألف فدان (تمثل 25% من المساحة). وتقسم مدينة القاهرة إداريًا إلى أربعة مناطق، المنطقة الشرقية والغربية والجنوبية والشمالية، وتقسم هذه المناطق بدورها إلى أقسام، تتوزع على 47 قسم إداري و343 شياخة.

وقد أظهرت الدراسة عددًا من النتائج المهمة، تتضمن الآتي:

أولاً– نتائج خاصة بالسياسة الوطنية للتنمية الحضرية. تؤكد على:

- أهمية مواكبة التوجهات الحديثة نحو النمو المستدام والنمو الذكي لمدينة القاهرة، مع إيجاد آليات للمواءمة بين المناطق الجديدة والقائمة، وذلك في إطار التوجهات الرئيسية للسياسة الوطنية الحضرية التي تتبناها مصر.
- أهمية تطوير الأطر التشريعية والمؤسسية الحاكمة لمنظومة وإدارة العمران والأراضي، وضع منظومة موحدة للتخطيط المتكامل والمتابعة بنطاق التكتلات الحضرية القديمة والجديدة.
- أهمية تبني مخططات إستراتيجية يتم تنفيذها على المديين القريب والبعيد لمواجهة مشكلات المدينة السكانية والاجتماعية، تتضافر خلالها كافة جهود الفاعلين، ذلك بهدف تطوير المدينة وإعادة تخطيطها بما يتناسب ومكانتها ليس فقط على المستوى المحلي والإقليمي، ولكن أيضًا على المستوى العالمي، حيث المنافسة الشديدة التي تواجهها العواصم الكبرى الآن في ظل العولمة.
- أهمية العمل بالسياسة العمرانية الوطنية، باعتبارها مرجعًا للوزارات القطاعية ومقدمي الخدمات وأساسًا لتوجيه الاستثمارات لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة، وبمثابة مرجع رئيس للإصلاح المؤسسي والتشريعي وتستخدم كأداة لرفع الوعي العام، وكسب التأييد السياسي بالنتائج الإيجابية المترتبة على تحقيق التنمية العمرانية المستدامة، وكذلك تعد فرصة لتعزيز التشاور مع الأطراف المعنية في المناطق الحضرية.
- يجب أن يكون لتخطيط المدن مكونًا مركزيًا لنموذج متجدد مستدام، يعزز الديمقراطية المحلية، والمشاركة، والشمول والشفافية، بهدف ضمان التحضر المستدام والجودة المكانية، حيث تمثل المدن والبلديات جيدة

التخطيط والإدارة والتمويل، وتخلق قيمة اقتصادية واجتماعية وبيئية وغيرها من القيم التي لا يمكن قياسها، والتي يمكن أن تحسن بشكل كبير نوعية الحياة للجميع، ويمكن الإفادة من التحضر في مكافحة الفقر، وعدم المساواة، والبطالة، وتغير المناخ، وغيرها من التحديات العالمية الملحة.

- غياب التنمية الاقتصادية المحلية عن سياسات التنمية العمرانية أدى إلى وجود تشوهات في العمران المصري، بالإضافة إلى قصور الإطار التشريعي عن تغطية بُعد التنمية الاقتصادية المحلية، وتفتت عملية التنمية مكانيًا وهدر الموارد الطبيعية والبشرية وعدم استغلالها الاستغلال الأمثل، وعدم استخدام مفهوم "المجمعات وسلاسل القيمة" كأساس للتخطيط العمراني لزيادة التكامل بين المدن ورفع مساهمتها في النشاط الاقتصادي.
- الواقع المصري يؤكد على هشاشة الاستدامة البيئية للمدن المصرية في مواجهة الأخطار الطبيعية، حيث يتسم النسق العمراني المصري حاليًا بظاهرة تشكل عدد من التكتلات الحضرية نتيجة للتوسع العمراني غير المخطط على حساب الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى إهمال تقنين التكتلات العمرانية الناشئة.

ثانيًا– أكدت النتائج الخاصة بتحليل المتغيرات العمرانية لمدينة القاهرة على الآتي:

- يوجد هدر حاد للثروة العقارية بالمدن القائمة نتيجة عدم الإفادة من الوحدات السكنية المغلقة بها (27٪ في المتوسط)، مما ينعكس سلبًا على كل من الكفاءة العمرانية وتعزيز الاقتصاد المحلي بها.
- هناك انخفاض نسبي للكثافتين العمرانية والإجمالية للعديد من المدن القائمة، ويتزايد هذا الانخفاض في حال احتساب الكثافات على مساحة الأحوزة العمرانية، ويصل عدد المدن ذات الكثافات العمرانية أقل من 150 شخص/ فدان إلى نحو 79٪ من إجمالي المدن، وينعكس ذلك إيجابًا على القدرة الاستيعابية للمدن القائمة بما يستوجب ترشيد النمو العمراني بها.
- الزحف الحضري يشكل ضغوطًا على الأرض والموارد الطبيعية، ويؤدي إلى نواتج غير مرغوب فيها، فالمدن تُسهم بنسبة الثلثين من استهلاك الطاقة العالمي، وأكثر من 70% من انبعاثات غازات الدفيئة، ومن المتوقع أن يصل الفاقد في الأرض الزراعية نتيجة ضمها داخل أحوزة المدن إلى نحو 60 ألف فدان عام 2027، وإلى نحو 197 ألف فدان عام 2050.
- انخفاض معدلات الاستيعاب السكاني في التجمعات العمرانية الجديدة، نتيجة لعدم تناسبها مع مختلف شرائح الدخول، بالإضافة إلى عدم توافر الخدمات العامة والأنشطة الاقتصادية مع ضعف الاتصالية بين المدن ومع المدن القائمة مما أدى إلى انخفاض معدلات جذب السكان، بالإضافة إلى قلة وسائل النقل الجماعي.

- تعدد الأطر التشريعية المنظمة للإدارة والتصرف في الأراضي وتنميتها، يمثل أهم التحديات التي تواجه الحوكمة الحضرية، حيث يوجد 18 قانونًا وقرارًا جمهوريًّا، وتشارك 16 وزارة و13 هيئة في إدارة الأراضي دون تنسيقٍ كافٍ فيما بينها.
- توجد تباينات واضحة بين الأقسام الإدارية لمدينة القاهرة من حيث معدل النمو السكاني السنوي خلال الفترة (1996– 2017)، حيث ترتفع معدلات النمو السكاني في أقسام: طرة، المرج، أول مدينة نصر، السلام، الخليفة، المقطم، منشأة ناصر، البساتين، دار السلام، النزهة، حلوان، المعصرة، 15 مايو، وتتراوح معدلات النمو السكاني ما بين (2%– 11.5%) سنويًّا، ويفسر ذلك إلى توافر عوامل الجذب السكاني وفي مقدمتها توافر المساحات الفضاء أو الصحراوية داخل حدود هذه الأقسام فضلاً عن وجود أقسام مخططة عمرانيًّا.
- تتركز الكثافات السكانية المرتفعة جدًّا على مستوى مدينة القاهرة (198– 362 نسمة/ فدان) في أقسام: المطرية، حدائق القبة، عين شمس، الزاوية الحمراء، الساحل، روض الفرج، الشرابية، شبرا، باب الشعرية والمرج، تنتمي غالبية هذه الأقسام إلى منطقة مركز المدينة، ويلاحظ أن بعض هذه الأقسام الإدارية يقع في النطاق المركزي والتاريخي لمدينة القاهرة، حيث منافسة النشاط التجاري للسكن وبعضها الآخر يمتلك مساحات كبيرة من الأراضي الصحراوية والفضاء داخل حدوده.
- تتوفر فرص التنمية العمرانية داخل حدود الأقسام الإدارية بمدينة القاهرة، والتي تتيح تطبيق عمليات الارتقاء والتطوير العمراني من خلال بعض المساحات الفضاء والصحراوية، وإعادة التخطيط الذي يهدف إلى تحقيق الاستغلال الأمثل لهذه الأراضي، تتركز في أقسام طرة، 15 مايو، المقطم، التبين والبساتين، بنسب متفاوتة وبإجمالي مساحة فضاء نحو 37.2 ألف فدان (84% من إجمالي الأراضي الفضاء بمدينة القاهرة).
- تساهم هذه الدراسة في فهم مرونة الحراك السكاني، وهو ما يمكن الإفادة منه في البحث الجاري، حيث تمثل نسبة الوحدات المغلقة في مدينة القاهرة 10.1%، تتركز في المنطقتين الشرقية والجنوبية، وتبلغ نسبة الوحدات والمنشآت الخالية نحو 22.6% من إجمالي الوحدات والمنشآت، وينتشر نسبة كبيرة من هذه الوحدات والمنشآت الخالية في أقسام المعادي، حلوان، المقطم، المرج، السلام، أول مدينة نصر، طرة، البساتين، المعصرة، 15 مايو، الجمالية، وتبلغ نسبة الوحدات والمنشآت المصنفة لاستخدام العمل في مدينة القاهرة 11.8% من إجمالي المنشآت، كما تبلغ هذه النسبة للوحدات المخصصة للسكن والعمل 0.3% من الإجمالي.

ثالثًا– النتائج الخاصة بالتجديد الحضري لمدينة القاهرة، أكدت على الآتي:

- تقدم جهود التجديد الحضري في مدينة القاهرة نموذجًا للتحضر المستدام والجودة المكانية، فهي تهدف إلى الوصولِ إلى استخدامِ سياساتٍ مبتكرةٍ للتنمية الحضرية لضمانِ استيعابِها للزيادةِ المتوقعةِ داخلَ حدودِ القاهرة، دونَ الإخلالِ بقدرتِها التنافسيةِ مع توجيهِ الزيادةِ السكانيةِ إلى مناطقَ أخرى، ومنعِ المخاطرِ المتوقعةِ من استمرارِ النمو الحالي والتضخمِ الشديدِ في حجمِها.
- أوضحت نتائج تحليل الصور الجوية إلى وجود زيادة كبيرة في الحيز العمراني ما بين عام 2020 وعام 2021 بلغت نحو 136.5%.
- بلغت زيادة نسبة الكتلة العمرانية للقاهرة بنحو 26.3%، خلال الفترة (1985–2021)، مما أدى إلى زيادة مساحة استعمالات الأراضي الإقليمية بالمدينة بنسبة 77.3%، ويعكس ذلك زيادة حجم المشروعات المنفذة لاستيعاب الأنشطة والخدمات، بالإضافة إلى الحراك السكاني في كافة أحياء المحافظة لفك الكتل العشوائية والمناطق المتداعية عمرانيًا.
- بلغت إجمالي المشروعات المنفذة في القاهرة، حيث تم تنفيذ نحو 3235 مشروعًا، بتكلفة إجمالية تقدر بنحو 330.6 مليار جنيه خلال الفترة (2014–2021)، بلغت جملة الاستثمارات التي خصصت لتطوير العشوائيات نحو 14 مليار جنيه خلال الفترة (2015–2021)، مما أدى إلى القضاء على مشكلة العشوائيات المهددة للحياة، ويعكس ذلك الجهود المبذولة للارتقاء بالبيئة الحضرية، باعتبارها من الأهداف الإستراتيجية لمحور التنمية العمرانية عام 2030.
- بالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة المصرية في الحفاظ والتطوير للقاهرة التاريخية بالتنسيق، إلا أن هذا الدور يقتصر على حدود المدينة التاريخية بعيدًا عن إدماج المحيط العمراني للقاهرة التاريخية خاصه الحد الشرقي باعتباره الامتداد الطبيعي للقاهرة التاريخية، ويعكس ذلك إغفال دور التخطيط الحضري المستدام بمجالاته في الحفاظ على القاهرة التاريخية.

رابعًا– النتائج الخاصة بتوجهات التنمية الاقتصادية وتنافسية مدينة القاهرة، أكدت على الآتي:

- أهمية الأخذ بتوجهات رؤية القاهرة 2050، عند صياغة توجهات التنمية الاقتصادية للمدينة، حيث ترتكز الرؤية التنموية للإقليم على عدة محاور من أهمها أن يكون الإقليم ذو قدرة تنافسية وتكاملية إقليميًّا وعالميًّا، واستغلال إمكانياته الاستثمارية (اجتماعيًّا، وتاريخيًّا، وثقافيًّا، وسياحيًّا)، والحفاظ على الآثار والمناطق التراثية، وتحسين جودة حياة المواطنين بزيادة فرص العمل والاستثمار في رأس المال البشري، وتطوير المناطق العشوائية وتوفير الوحدات السكنية الكافية، وإعادة تخصيص الأراضي للاستخدامات الملوثة بعيدًا عن وسط المدينة، وتحسين البنية التحتية والاتصالية على المستوى المحلي والقومي والعالمي، والتكامل مع المجتمعات العمرانية الجديدة، في إطار من الحوكمة والمشاركة.

- أهمية زيادة الإمكانات التنافسية للقاهرة، كهدف رئيس لكافة الرؤى والمخططات الإستراتيجية للقاهرة، نظرًا لما تحظى به قضية المدن العالمية من أهمية حاسمة، حيث تعد القاهرة واحدة من أكبر التجمعات الحضرية في العالم، إلا أن ترتيب القاهرة، بناءً على عدد من المؤشرات العالمية، لا تحتل المكانة الدولية التي تتناسب مع إمكانياتها؛ نظرًا لتراجع ترتيبها في عدد من المؤشرات.
- تساهم محافظة القاهرة (متضمنة مدينة القاهرة والمجتمعات العمرانية الجديدة) بنسبة 36.8% من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الجمهورية، حيث تعد محافظة القاهرة مركز التجارة والنقل والإدارة الرئيسية بحكم موقعها الجغرافي وكونها العاصمة، كما تعد مركزًا لحركة المال والأعمال، وبلغت نسبة الفقر 27%، بإجمالي عدد فقراء قدره 2.53 مليون فقير يمثلون نسبة 7% من فقراء مصر.
- تتميز أحياء مصر الجديدة والنزهة وشرق مدينة نصر بضمها عددًا من أكبر الفنادق في مدينة القاهرة، ومطار القاهرة الدولي، بالإضافة إلى المولات التجارية والمطاعم والأماكن الترفيهية، وهناك إمكانيات للتوسع في النشاط السياحي وخاصة سياحة المؤتمرات الجاذبة لمجتمع الأعمال من الداخل والخارج، والتوسع في الأنشطة الترفيهية الجاذبة للشباب.
- توجد جهود تبذل لإحياء القاهرة التاريخية والإسلامية لتصبح مزارًا سياحيًّا مهمًا يجذب فئات معينة من السائحين، ومن بينها استغلال المناطق المطلة على النيل (تطوير منطقة مثلث ماسبيرو)، وخطة تطوير مناطق القاهرة التاريخية والإسلامية، مشروع تطوير مجمع التحرير وإعادة تأهيله، وكذلك مشروعات تطوير عدد من الأحياء ذات الطابع التاريخي بالمنطقة الجنوبية، والذي يشملها مشروع إحياء القاهرة التاريخية من خلال إعادة تأهيل مصر القديمة وسور مجرى العيون ومجمع الأديان، ومشروع إحياء منطقة السيدة زينب، ومنطقة القلعة، وتطوير منطقة عين الحياة ومتحف الحضارات.

خامسًا– النتائج الخاصة بالتوجه نحو الاقتصاد الدائري كمدخل للتنمية الاقتصادية المحلية أكدت على الآتي:

- أهمية التوجه نحو الاقتصاد الدائري كآلية للتنمية الاقتصادية المحلية، باعتباره أحد الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال تبني أساليب تضمن جودة حياة الأجيال الحالية والمستقبلية وتعزز من كفاءة استهلاك الموارد الطبيعية وتقلل الهدر، وتحقق عوائد اقتصادية، وتخفف الضغط البيئي، وتعزز النمو الاقتصادي، وتخلق فرص العمل.
- مصر لديها فرص كبيرة في تطبيق مفهوم الاقتصاد الدائري، خاصة أن هناك كميات هائلة من المخلفات يمكن إعادة تصنيعها لإنتاج منتجات مفيدة تحقق مكاسب اقتصادية وبيئية، ويحتاج الأمر إلى استخدام

أسلوب فصل المخلفات وفرزها، وإعادة استخدامها وتدويرها ضمن منظومة إدارة كاملة حتى يمكن حساب قيمتها المضافة إلى الاقتصاد القومي، وخاصة على مستوى أحياء مدينة القاهرة.

- تعد مبادرات البنك الدولي في مجال الاقتصاد الدائري من أكثر التجارب نجاحًا، والتي يمكن أن تسهم في توجه مشروعات واستثمارات إدارة النفايات الصلبة، وتساعد على خلق المعرفة، وتوفير البنية التحتية، وإعادة هيكلة النظم التشريعية والمؤسسات القانونية، وضمان الاستدامة المالية، وإشراك المواطنين.
- أظهر تقرير سوق إعادة تدوير النفايات العالمية والاقتصاد الدائري 2021 أن إيرادات سوق إعادة تدوير النفايات العالمية والاقتصاد الدائري قد بلغت نحو 457.14 مليار دولار عام 2020، ومن المتوقع أن تتزايد إلى نحو 517.26 مليار دولار عام 2021، بمعدل نمو 13.3%، وقد أكد التقرير على إعادة تدوير النفايات العالمية وسوق الاقتصاد الدائري.
- تقدر الكميات الإجمالية المجمعة للمخلفات البلدية الصلبة بمحافظة القاهرة بنحو 6.7 مليون طن/سنويًا، وتقدر قيمة المخالفات الإلكترونية في مصر بنحو 96.43 مليون مشترك عام 2019، باعتبار أن هذا العدد يمتلك أجهزة موبيلات، ويمكن بعد سنوات قليله أنت تتحول هذه الأجهزة إلى خرده (مخلفات) تضاف إلى الكميه الموجودة بالفعل.
- تواجه منظومة الجمع والتدوير مجموعة متشابكة ومعقدة من المشكلات، ومن أبرزها: التشريعات المنظمة للقمامة والنظافة والمخلفات الغامضة، تشابك المسئوليات والاختصاصات بين المحليات، والبيئة، والصحة، وثقافة المواطنين في كيفية التخلص من القمامة، هذا إلى جانب توعية المواطن بأهمية المخلفات باعتبارها ثروة قومية للدولة، خاصة مع تزايد عدد السكان، وبالتالي تزايد المخلفات المتولدة.

سادسًا– أكدت النتائج الخاصة بخارطة الطريق لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية على الآتي:

- الطريق لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية لتنمية مدينة القاهرة، يستهدف تحسين جودة الحياة لجميع سكان المدينة، يرتكز على تحقيق العدالة الاجتماعية، توفير مناخ تنافسي للاقتصاد القائم على عمليات التدوير، تحسين تحقيق الاستدامة البيئية، تطوير البنية التحتية لشبكة النقل والمواصلات، تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة حول القاهرة كمراكز اقتصادية متنوعة وجاذبة، إحياء المناطق المركزية للعاصمة، بالإضافة إلى حكومة مشروعات التنمية الحضرية.
- أولويات ومتطلبات تحقيق الرؤية المستقبلية لتنمية مدينة القاهرة، يجب أن تعتمد على إعادة تنظيم الكتلة السكانية بالمدينة القديمة وتفريعها، وبحيث تسهم في تحسين الأنماط المعيشية، وتوفير المزيد من الخدمات العامة وفرص العمل، وتنويع المنتجات السياحية العالمية.

- التوجهات الإستراتيجية لتعزيز سياسات التنمية الحضرية في مدينة القاهرة، تعتمد على تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، والتوجه نحو الاقتصاد الدائري، واستكمال تطوير مدينة القاهرة لتصبح مركزًا للإشعاع الثقافي في إفريقيا والشرق الأوسط، مما يدعم من جهود التنمية المتوازنة بالمدينة، وكذا الهوية الوطنية والموروث الثقافي والقيم الدينية والحضارية، ويزيد من قدراتها التنافسية على المستوى الإقليمي والعالمي.
- ثلاث مراحل تتبناها خارطة الطريق لتحقيق أهدافها، تتضمن المرحلة الأولى إعادة تدشين نظام مؤسسي وإداري قادر على تحقيق الاستقرار الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، وتنتقل خلاله القاهرة من مدينة محلية إلى مدينة عالمية، وفي المرحلة الثانية، تعتمد على لامركزية الإدارة، واقتصاد المعرفة، والارتقاء بمستوى جودة الحياة، وتحقيق التكامل بين الحيزين القديم والجديد، وتحقيق التجانس الاجتماعي القيمي والسلوكي، وتركز المرحلة الثالثة على تحويل القاهرة إلى مدينة للتراث والثقافة على مستوى العالم.
- أكدت الدراسة على أن الطريق للمستقبل يتطلب مواجهة مجموعة كبيرة من التحديات، من أبرزها استنفاذ الحيز المكاني المأهول لقدراته الحيوية، وتدني مستوى الحياة بكل مناحيها الحضرية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية، وأيضًا إلى تراجع القدرة الابتكارية والتنافسية لمصر على مستوى العالم، وكذلك مؤشرات التنمية البشرية في مجالاتها المختلفة، بالإضافة إلى مركزية الإدارة.

وقد خلصت الدراسة بالتوصيات الآتية:

- أهمية تفعيل أجندة التنمية الحضرية للنهوض بالمدن المصرية لتكون أكثر ديناميكية وتنافسية، وأكثر إنسانية وأمنًا واستدامة وقدرة على الصمود والحفاظ على موروثها الحضاري، من خلال الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة؛ للوصول إلى نسق عمراني أكثر ديناميكية يتكامل خلاله الحضـر القائم والجديد والريف والحضر، بما يسهم في زيادة مساحة المعمور المصري في ظل منظومة رشيدة لإدارة العمران.
- التأكيد على أهمية التوافق بين شكل المدينة ووظائفها ضمن منظور التحضر المناسب، من خلال تخطيط وتصميم حضري يعكس القيم والتوافق المجتمعي، ويتبنى نهجًا قائمًا على حقوق الإنسان، مع تبني خطط تنموية تلبي الاحتياجات الملحة للمدن، وتعظيم الميزة النسبية.
- أهمية وضع إطار قانوني واضح وشفاف للتنمية الحضرية، يتضمن قواعد وأنظمة تنظيمية مناسبة تستجيب للاحتياجات الحقيقية والقدرات الفعلية والموارد المتاحة للتنمية، وسرعة العمل على تطوير الأطر التشريعية والمؤسسية الحاكمة لمنظومة العمران والأراضي وإدارتها، لتعزيز قُدرة الدولة على منع التعدي على الأراضي المتاحة للتنمية.

- تحديث المخطط القومي للنقل على مستوى الربط بين مناطق الجمهورية شاملة خدمات البنية التحتية وخدمات النقل، والعمل على تحقيق التكامل بين كافة وسائل النقل على المستوى القومي؛ لربط المدن القائمة والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة مع المجتمعات العمرانية الجديدة.
- خلق مستوى جديد بالإدارة المحلية والأقاليم بموازنة مستقلة وقُدرات فنية تخطيطية ومالية، ومهام تنموية وتنسيقية على مستوى الإقليم، ويشمل المدن القديمة من محافظات مختلفة والمدن القديمة والمدن الجديدة في ذات الإقليم، تنظيم خاص للمدن المتداعية باعتبارها من المدن ذات الأهمية الخاصة، تفويض السلطة لهذه المدن لتنظيم الأسواق العشوائية، ودمج القطاع غير الرسمي.
- ضرورة وجود آليات متنوعة لتمويل التنمية الحضرية، مما يتطلب حشد مجموعة متنوعة من أطر وأدوات التمويل، بما في ذلك التمويل المختلط، والاستثمار المؤثر، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والضرائب العقارية، وحصيلة بيع الأراضي، وإصدار السندات.
- إعادة صياغة النطاق المكاني للعاصمة على أساس إبراز معالم المدينة الثقافية والتراثية وربط مكوناتها المنعزلة بعضها ببعض، وإعادة الاعتبار إلى حيز نهر النيل ونطاقه، باعتباره مكونًا طبيعيًّا محوريًّا للمدينة، ووضع اشتراطات خاصة للتعامل مع المناطق المختلفة داخل المدينة.
- معالجة أسباب تمركز العاصمة وجاذبيتها الشديدة على حساب المدن والتجمعات العمرانية الأخرى، والعمل على التخفيف التدريجي لهذا التمركز بنقل الاستعمالات والأنشطة إلى خارج المدينة.
- وضع تشريع جديد لإدارة العاصمة، تتيح قيادة موحدة خاضعة للمساءلة، كل ذلك في إطار علاقة متوازنة مع الحكومة المركزية، مع إعادة النظر في منظومة إدارة العمران.
- تحفيز الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعطيات المحلية والترابط بين الريف والحضر، إتاحة مساحات الأراضي للأنشطة الاقتصادية داخل المدن وربطها بخطة تنمية الاقتصاد المحلي كسياسة لتحفيز إنتاجية المدينة، والحد من القطاع غير الرسمي، وزيادة درجة الاتصالية على التنقل بين المناطق السكنية، والمناطق الخاصة بالنشاط الاقتصادي؛ لزيادة ربطها بالمناطق اللوجستية والصناعية المجاورة .
- أهمية تبني التوجهات الإستراتيجية لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، والتي تتطلب تبني مجموعة من المبادرات الأساسية، تتضمن الآتي: تطوير المدينة وإقليمها لتصبح مركزًا للإشعاع الثقافي في إفريقيا والشرق الأوسط، تنمية مدينة القاهرة كمقصد سياحي مهم في المنطقة، التوجه نحو الاقتصاد الدائري كمدخل لتنمية الاقتصاد المحلي، بالإضافة إلى استكمال برامج القضاء على العشوائيات، والسيطرة على مصادر تلوث البيئة المختلفة.

المراجع

أولاً- مراجع باللغة العربية:

- أحمد مراد (2018)، التنمية الحضرية المستدامة للقاهرة الكبرى كمدينة متروبوليتان، المجلة الدولية في العمارة والهندسة والتكنولوجيا .DOI: 10.21625/baheth.v1i1.218
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2016)، الأجندة الحضرية الجديدة.
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2017)، الخطة الإستراتيجية للفترة 2020-2023.
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2019)، الروابط بين المناطق الحضرية والريفية: المبادئ الأساسية إطار العمل لتعزيز التنمية الإقليمية المتكاملة.
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2020)، تقرير مدن العالم.
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وهيئة التخطيط العمراني (2019)، السياسة الوطنية للتنمية الحضرية.
- البنك الدولي (2004)، دليل وضع وتنفيذ إستراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها.
- البنك الدولي (2021)، تقرير البنك الدولي: البيانات من أجل عالم أفضل.
- البنك الدولي، دليل وضع وتنفيذ إستراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها، دراسة مشتركة صادرة عن مدن التغيير، سبتمبر 2004.
- الجريدة الرسمية (2014)، دستور مصر، العدد رقم 3 مكرر (أ)، القاهرة، 18 يناير 2014.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2017)، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نسب الفقر على مستوى المحافظات والأقسام والمراكز والقرى من بيانات بحث الدخل والإنفاق 2018/2017 وتعداد 2017 (خريطة الفقر 2018)، بيانات غير منشورة.
- جهاز شؤون البيئة وآخرون (2013)، تقييم مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – مرفق البيئة العالمية: الطاقة الحيوية من أجل التنمية المستدامة، مصر.
- جهاز شئون البيئة (2001)، الوثيقة الإرشادية لمنظومة المخلفات الصلبة في مصر.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2017)، إحصاءات مصر، القاهرة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أعداد متفرقة، إحصاءات مصر، القاهرة.

- راندا جلال حسين (2018)، التنمية الاقتصادية المحلية كأداة للحد من الفقر: التطبيق على محافظة أسيوط، المجلة الدولية للتنمية، المجلد السابع (العدد الأول).
- ريهام عبد الغني مطاوع (2021)، المخلفات الالكترونية للهواتف المحمولة في سياق التوجه نحو الاقتصاد الدائري، مجلة السياسة والاقتصاد جامعة بني سويف، العدد العاشر .
- ريهام عبد الغني مطاوع (2021)، المناطق الصناعية وتحقيق التنمية المستدامة في ظل التوجه نحو الاقتصاد الدائري، كلية السياسة والاقتصاد جامعة السويس، رسالة دكتواره منشورة.
- رئاسة الجمهورية (2021) خريطة مشروعات مصر Egypt's Projects Map، https://egy-map.com/
- الشركة القابضة لكهرباء مصر (2017)، تقرير الشركة القابضة لكهرباء مصر 2015 / 2016
- صندوق التنمية الحضرية (2021)، http://www.isdf.gov.eg/
- عمر حازم خروفة (2014)، سياسات التجديد الحضري وفق مناهج الاستدامة، مجلة القادسية للعلوم الهندسية، المجلد 7، عدد 3، العراق.
- غادة موسى وميثم حسن (2014)، التنمية العمرانية المستدامة في مركز الكرخ التاريخي، مجلة المهندسين، المجلد رقم (20)، العدد رقم(11).
- مجلة الإستراتيجية والتنمية (2021)، الاقتصاد الدائري وتثمين النفايات، المجلد 11 /عدد خاص حول: الاقتصاد الدائري – تجارب وآليات، الجزائر.
- مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار (2021)، وصف مصر بالمعلومات، الإصدار الثاني عشر.
- المرصد المصري (2021)، المخلفات الصلبة" في مصر، القاهرة، https://marsad.ecss.com.eg/
- مؤسسة التمويل الدولية (2016)، فتح آفاق القيمة: أنواع الوقود البديلة لصناعات الأسمنت في مصر، مؤسسة التمويل الدولية، واشنطن العاصمة.
- منى محروس ونانيس عبد المنعم (2019)، سياسات الدولة في تطوير المناطق السكنية المتدهورة ومدى استدامتها دراسة حالة: حي الأسمرات ومثلث ماسبيرو، مجلة جامعة الملك عبد العزيز.
- وائل عمران علي (2014)، دور الشراكة والتمكين المجتمعي في تفعيل التنمية المحلية المستدامة في مصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- وزارة الاسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة (2012)، المخطط الإستراتيجي القومي للتنمية العمرانية 2052.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (2016)، إستراتجية مصر للتنمية المستدامة بحلول عام 2030، القاهرة.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (2021)، خطة المواطن لمحافظة القاهرة 2020/2021
- وزارة السياحة والآثار (2021) http://www.antiquities.gov.eg/
- وزارة الشؤون البلدية والقروية السعودية (2019)، تقرير حالة المدن السعودية.
- الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (2014)، "التقرير القُطري لشبكة برنامج كفاءة الطاقة العالمية حسب القطاعات حول إدارة النفايات الصلبة في مصر"، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، بون.
- الوكالة الدولية للطاقة المتجدّدة، إحصاءات الطاقة المتجددة (2018)، وكالة الطاقة المتجددة الدولية، أبوظبي.
- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة https://www.gafi.gov.eg/
- الهيئة العامة للتخطيط العمراني (2000)، أطلس القاهرة الكبرى، القاهرة.

- الهيئة العامة للتخطيط العمراني (2014)، الهيكلة العمرانية لإقليم القاهرة الكبرى، القاهرة.
- الهيئة العامة للتخطيط العمراني (2015)، إستراتيجية التنمية العمرانية لإقليم القاهرة الكبرى، الجزء الأول، http://gopp.gov.eg/category/projects/cairo-plan/
- الهيئة العامة للتخطيط العمراني (2017)، تقرير التخطيط العمراني، المخطط الإستراتيجي لمحافظة القاهرة- رؤية جديدة لمستقبل القاهرة.
- الهيئة العامة للتخطيط العمراني (2019)، تقرير السياسة الوطنية للتنمية الحضرية، القاهرة.
- الهيئة العامة للتخطيط العمراني (1986)، تقرير المخطط الإرشادى برنامج تنمية القطاعات المتجانسة.
- الهيئة العامة للتخطيط العمراني (2008)، تقرير المخطط الإستراتيجي بعيد المدى للقاهرة الكبرى 2027، القاهرة.
- الهيئة العامة للتخطيط العمراني (2012)، المخطط الإستراتيجي القومي للتنمية العمرانية 2052.

ثانيًا- مراجع أجنبية:

- Arnstein, S (1969) A Ladder of Citizen Participation in the USA, Journal of American Instituteof Planners, 45: 250-262.
- AT-Kearney (2017), Global Cities, reports 2016, at: https://www.kearney.com/global-cities/previous-indices
- Ballater Geddes Project (2006), http: //www. ballaterscotland. com/geddes/
- barbier, E. B., C. J. Burgess (2017), "Economic principles for 'Spaceship Earth'". Resources, rff's online Magazine, 194.
- Barlow, IM (1991) Metropolitan Government, New York: Routledge.
- Bell, S and Morse, S (2005) Holism and Understanding Sustainability,Systemic Practice andAction Research,, 18(4).
- Breheny, M and Rookwood, R (1993) Planning the Sustainable Region, in Planning for aSustainable Environment, Town and Country Planning Association, edited by Blowers, A,London: Earthscan.
- Button, KJ (1992) Transport Regulation and the Environment in Low Income Countries, Utility Policy, 25 (4).
- Calthorpe, P (2004) The Next American Metropolis, in Sustainable Urban Development Reader, edited by wheeler, M and Beatley, T London:Routledge.
- Camagni, R Capello, R and Nijkamp, N (1998) Towards Sustainable City Policy: an Economy-Environment Technology Nexus, Ecological Economics,24(1).
- Cardoso, J. L. (2019). "The circular economy: historical grounds". In Changing Societies: Legacies and Challenges. Vol. iii. The Diverse Worlds of Sustainability, eds. A. Delicado, N. Domingos and L. de Sousa. Lisbon: Imprensa de Ciências Sociais., (2017),consumer goods sector. http://www.mckinsey.com/ Accessed
- Clarke, P (2003) Urban Planning and Design, in Sustainable Urban Design,An Environmental Approach, edited by Thomas, R, London: Spon Press.
- Cullingworth, JB and Nadin, V (2002) Town and Country Planning in the UK, 13th edition, London: Routledge.
- Feng, J. and D. Yuan. (2011). Behind China's green goals. In China's green revolution: Energy, environment and the 12th Five Year Plan. London and Beijing. www.chinadialogue.net: Chinadialogue.

- Ghisellini, P., Cialani, C., & Ulgiati, S. (2015). A review on circular economy: the expected transition to a balanced interplay of environmental and economic systems. Journal of Cleaner Production.
- Globalization and World Cities Research Network, (2021), https://www.lboro.ac.uk/
- GOPP (2009), Vision of Cairo 2050 with a national vision of Egypt.
- IENE(2017):http://www.iene.eu\serbia-e-reciklaza-recycled-nearly-13000-tons-of-electric-and-electronic-waste-2292-.html.
- IESE (2020), Cities in Motion Index.
- IMD and SUTD (2020), smart cities index report.
- INSEAD (2020), Global Talent Competitiveness Index.
- Kearney (2020), Global cities: new priorities for a new world, global city report 2020-https://www.kearney.com/global-cities.
- Kearney, Global cities: new priorities for a new world, global city report 2020.
- Lyle, J. T. (1994). Regenerative Design for Sustainable Development. New York: Wiley.
- Marwa Khalifa& Mohamed El-Shafie (2008), Cairo in the context of global cities from local into global, ARUP international Conference, Cairo.
- Marwa Khalifa& Mohamed El-Shafie (2008), Cairo in the Context of Global Cities from Local into Global, ARUP international Conference, October .
- McDonough, W., & Braungart, M. (2002). Cradle-to-cradle, remaking the way we make things (1st ed.). New York: North Point Press.
- Schumpeter, J. A. 1954. History of Economic Analysis. Oxford: Oxford University Press.
- Stahel, & Reday-Mulvay. (1981). Jobs for Tomorrow: the Potential for Substituting Manpower for Energy. New York: Vantage Press.
- The Mori Memorial Foundation (2020), The global power city index, summary report.
- The Mori Memorial Foundation, The global power city index, summary report, 2020.
- Tukker, A., (2015). Product services for a resource-efficient and circular economy e a review. J. Clean. Prod. 97, 76e91.
- UN Habitat &Chinese Academy of Social Sciences (2020), Global Urban Competitiveness Report (2019-2020).
- UN Habitat &Chinese Academy of Social Sciences (2020), Global Urban Competitiveness Report (2019-2020).
- UN Habitat (2016), New Urban Agenda,2016, https://habitat3.org/the-new-urban-agenda/
- UN Habitat (2016), The Strategic Plan 2020-2023 , https://unhabitat.org/
- UN Habitat (2020), The Value of Sustainable Urbanization, https://unhabitat.org/wcr/
- UN-HABITAT (2011), Cities & Citizens series bridging the urban divide- Cairo a city in transition.
- World atlas (2021), The Largest Cities In The World By Population, https://www.worldatlas.com/articles/the-10-largest-cities-in-the-world.html
- World bank. Annual Report (2021), https://www.albankaldawli.org/content/
- Wulf, A. 2015. The Invention of Nature. Alexander Von Humboldt’s New World. New York: Alfred A. Knopf.

ثالثًا- مصادر اليكترونية:

- https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2018/09/20/global report
- https://www.epa.gov/newsreleases/wkalt-hmayt-albyyt-alamrykyt-ttkhdh-khtwat-ryysyt-lhmayt-almyah-aljwfyt-mn-altlwth
- https://www.innovation-cities.com/innovation-cities-index-2021
- https://www.innovation-cities.com/innovation-cities-index-2021-global-500/25718/
- https://www.lboro.ac.uk/gawc/gawcworlds.html

الملاحق

جدول رقم (1)

نسبة الأمية والحاصلين على مؤهل جامعي فأعلى في أحياء محافظة القاهرة عام 2017

الحي	نسبة الأمية%	مؤهل جامعي فأعلى%	الحي	نسبة الأمية%	مؤهل جامعي فأعلى%
المنطقة الشرقية					
النزهة	2.6	64.4	السلام أول	14.5	19.1
مصر الجديدة	2.6	61.8	المطرية	17.4	16.0
شرق م. نصر	8.8	48.3	المرج	19.9	12.6
غرب م. نصر	15.5	26.7	السلام ثان	20.9	7.1
عين شمس	12	26.3			
المنطقة الغربية					
غرب القاهرة	3.6	70.0	وسط	19.2	15.4
الوايلي	11.2	34.7	بولاق	31	11.4
عابدين	13.7	31.0	الموسكي	19.3	11.2
الأزبكيه	12.9	28.8	منشأة ناصر	45.7	3.2
باب الشعرية	17.1	18.3			
المنطقة الشمالية					
الزيتون	7.9	41.0	روض الفرج	19.3	22.3
الساحل	13	29.6	الأميرية	15.8	21.7
شبرا	17.7	27.6	الزاوية	21	14.2
حدائق القبة	15.8	22.5	الشرابية	16.2	12.9
المنطقة الجنوبية					

المعادي	5.5	53.0	دار السلام	16	15.6
المقطم	11.8	30.3	حلوان	18.3	14.9
15 مايو	3	29.4	الخليفة	22.6	14.2
السيدة زينب	15.5	23.7	طرة	25.8	13.7
مصر القديمة	23.7	23.2	المرج	19.9	12.6
البساتين	20.6	18.7	التبين	21.9	10.5

المصدر: محسوب من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، 2017

جدول رقم (2)

الدخل وحالة الفقر في أحياء مدينة القاهرة عام 2018

الحى	متوسط الانفاق للفرد	نسبة الفقراء %	فجوة الفقر%	شدة الفقر%	معامل جيني	عدد الفقراء
المنطقة الشرقية						
النزهة	25061.5	5.83	1.2	0.39	30.22	13403
مصر الجديدة	21403.9	8.21	1.62	0.5	29.6	10884
شرق م نصر	21346.7	14.27	3.17	1.05	34.51	90025
غرب م نصر	14529	27.91	6.95	2.51	30.98	20092
عين شمس	12729.1	29.42	6.59	2.19	26.08	180137
السلام أول	12243.6	31.7	7.11	2.36	25.2	151839
المرج	11759.5	32.71	7.05	2.25	23.74	260869
المطرية	11857.2	33.21	7.46	2.47	24.4	199509
السلام ثان	11474	34.83	7.76	2.54	23.53	53495
المنطقة الغربية						
غرب	27093.5	6.52	1.35	0.43	32.26	1650
الوايلى	16074.3	19.23	4.17	1.36	29.27	29023
باب الشعرية	15205.3	21.47	4.6	1.48	29	10012
عابدين	15742.4	22.19	4.87	1.6	30.95	8871
الازبكية	14727.8	28.47	7.3	2.73	32.31	5623
الموسكى	12802.3	31.9	7.46	2.55	27.92	5305
وسط	12362.5	32.46	7.62	2.63	26.57	30752
بولاق	12061.3	38.29	9.76	3.56	29.26	18422
منشأة ناصر	10215.2	47.83	12.49	4.59	25.44	123454
المنطقة الشمالية						
الزيتون	17129.2	14.98	3.02	0.94	28.73	26048
الساحل	14619.9	21.07	4.49	1.45	27.18	66628
الاميرية	14166.3	23.08	4.75	1.47	26.94	35164
روض الفرج	14808.4	23.88	5.44	1.85	29.43	34724
الزاوية الحمراء	12131.4	31.23	6.64	2.1	24.3	99223
شبرا	13587.8	32.47	8.74	3.36	31.12	24884
حدائق القبة	12591.9	33.6	8.05	2.82	28.3	106074
الشرابية	11984.7	35.59	8.79	3.18	27.09	66556
المنطقة الجنوبية						
المعادى	19269	11.47	2.3	0.72	29.71	9995
15-مايو	15209.9	18.02	3.54	1.07	26.17	16851
المقطم	16097.9	22.62	5.29	1.82	31.54	50625
طـــــره	15389.6	24.84	5.45	1.78	31.78	31914
السيدة زينب	13605	25.24	5.43	1.75	26.73	34300
المعصرة	13379.1	25.93	5.56	1.78	25.8	69964
البساتين	13501	27.49	5.92	1.9	27.63	135770
مصر القديمة	13950.5	28.13	6.61	2.29	30.02	70252
حلوان	12840.9	28.25	6.01	1.9	25.66	147144
الخليفة	12730.3	29.44	6.62	2.23	26.31	30914
التبين	11958.4	32.26	6.89	2.18	24.11	23246
دار السلام	11515.8	36.24	8.45	2.87	24.73	190262

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نسب الفقر على مستوى المحافظات والأقسام والمراكز والقرى من بيانات بحث الدخل والإنفاق 2018/2017 وتعداد 2017 (خريطة الفقر 2018)، بيانات غير منشورة

جدول رقم (3)

أعداد المنشآت غير الحكومية العاملة والمشتغلين بها في المنطقة الشرقية عام 2017

الحى	(1 – 9)		(10 – 99)		(100 – 999)		(+ 1000)		الإجمالى	
	منشآت	مشتغلين	منشآت	مشتغلين	منشآت	مشتغلين	منشآت	مشتغلين	منشآت	مشتغلين
المطرية	28,053	65,951	442	8462	10	5,865	0	0	28,505	80,278
عين شمس	26,155	65,245	700	13407	7	2,335	2	3,478	26,864	84,465
المرج	35,468	81,604	808	16795	12	4,072	1	5,987	36,289	108,458
السلام اول	27,221	73,161	1371	28757	23	9,150	5	9,740	28,620	120,808
السلام ثان	5,544	18,564	794	11555	6	3,468	0	0	6,344	33,587
النزهة	9,400	38,216	2101	42785	44	15,351	3	4,345	11,548	100,697
مصر الجديدة	12,264	47,827	1869	38736	38	16,953	1	1,512	14,172	105,028
شرق م نصر	30,054	100,639	3872	82741	155	73,122	4	12,744	34,085	269,246
غرب م نصر	3,706	12,023	393	9271	15	6,432	0	0	4,114	27,726
إجمالى	177,865	503,230	12350	252509	310	136,748	16	37,806	190,541	930,293

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، 2017

جدول رقم (4)

أعداد الفنادق والغرف السياحية في المنطقة الشرقية عام 2020

الحي	خمس نجوم		أربع نجوم		ثلاث نجوم		أخرى		الإجمالي	
	فنادق	غرف	فنادق	غرف	فنادق	غرف	فنادق	غرف	فنادق	غرف
مصر الجديدة	5	2356	3	549	3	297	4	143	15	3345
النزهة	3	1081	2	740	0	0	6	315	11	2136
شرق م. نصر	1	409	0	0	0	0	2	77	3	486
الإجمالي	9	3846	5	1289	3	297	12	535	29	5967

المصدر: محافظة القاهرة، الدليل الإحصائي الموحد لعام 2021/2020

جدول رقم (5)

عدد الورش الحرفية والعاملين بها وفقًا للنشاط في المنطقة الشرقية عام 2020

نوع النشاط	الأحيـــاء	مصر الجديدة	النزهة	شرق و غرب م نصر	السلام	المرج	المطرية وعين شمس	الإجمالي
منتجات كيماوية وبترولية مطاطية	منشآت	0	5	6	30	75	73	189
	عمال	0	80	36	50	450	406	1022
خامات تعدينية غير معدنية	منشآت	0	0	0	50	12	10	72
	عمال	0	0	0	110	40	25	175
معادن أساسية	منشآت	0	0	40	60	500	482	1082
	عمال	0	0	75	100	1900	1916	3991
منتجات هندسية وإلكترونية وآلات	منشآت	0	0	50	40	60	65	215
	عمال	0	0	100	90	655	728	1573
منتجات خشبية وفلين	منشآت	0	0	66	70	730	701	1567
	عمال	0	0	165	210	2610	1812	4797
غزل ونسيج ومنتجاته	منشآت	2	6	30	257	320	250	865
	عمال	8	28	220	650	9225	5320	15451
ورق وطباعة ونشر	منشآت	7	10	11	60	210	189	487
	عمال	44	104	120	80	2423	1224	3995
مواد غذائية ودخان ومشروبات	منشآت	0	0	200	50	3000	1850	5100
	عمال	0	0	850	60	8430	1250	10590
ورش أخرى	منشآت	0	12	175	340	600	560	1687
	عمال	0	40	834	600	4910	2284	8668
الإجمالي	منشآت	9	33	578	957	5507	4180	11264
	عمال	52	252	2400	1950	30643	14965	50262

المصدر: محافظة القاهرة، الدليل الإحصائي الموحد لعام 2021/2020

جدول رقم (6)

عدد المنشآت الصناعية والعاملين بها وفقًا للنشاط في المنطقة الشرقية عام 2020

النشـــاط	الأحيـــاء	مصر الجديدة	النزهة	شرق وغرب م نصر	السلام	المرج	عين شمس والمطرية	الإجمالي
مواد غذائية ومشروبات وتبغ	منشآت	0	0	70	228	1250	1325	2873
	عمال	0	0	4390	1370	5410	5970	17140
غزل ونسيج وملابس وجلود	منشآت	2	7	35	339	500	523	1406
	عمال	8	88	2280	4600	6100	6512	19588
الخشب ومنتجات التنجيد	منشآت	0	2	40	140	710	642	1534
	عمال	0	40	778	1000	2100	2028	5946
الورق ومنتجاته وطباعة ونشر	منشآت	7	10	30	320	300	261	928
	عمال	44	104	1120	1900	1920	1875	6963
كيماويات أساسية ومنتجاتها	منشآت	0	15	35	345	40	48	483
	عمال	0	100	750	1300	95	112	2357
مواد بناء وخزف وصيني	منشآت	0	3	19	15	19	7	63
	عمال	0	200	5662	150	120	15	6147
المعدنية الأساسية	منشآت	0	0	30	250	512	465	1257
	عمال	0	0	309	400	510	1460	2679
منتجات هندسية وإلكترونية وآلات ومعدات نقل	منشآت	1	1	41	130	1300	32	1505
	عمال	45	45	1665	450	4910	791	7906
صناعات تحويلية أخرى	منشآت	2	24	200	170	1050	1548	2994
	عمال	705	855	8174	2300	11200	12038	35272
الإجمالي	منشآت	12	62	500	1937	5681	4851	13043
	عمال	802	1432	25128	13470	32365	30801	103998

المصدر: محافظة القاهرة، الدليل الإحصائي الموحد لعام 2021/2020

جدول رقم (7)

أعداد المنشآت غير الحكومية العاملة والمشتغلين بها في المنطقة الغربية عام 2017

الحى	(1 – 9)		(10 – 99)		(100 – 999)		(+ 1000)		الإجمالى	
	منشآت	مشتغلين	منشآت	مشتغلين	منشآت	مشتغلين	منشآت	مشتغلين	منشآت	مشتغلين
منشأة ناصر	13,487	37,732	219	3,562	3	1,915	0	0	13,709	43,209
الموسكى	10,520	35,814	372	5,665	5	3,824	0	0	10,897	45,303
عابدين	8,489	29,201	972	19,798	81	45,158	6	16,402	9,548	110,559
وسط	22,076	64,488	647	11,508	12	4,290	0	0	22,735	80,286
الوايلى	7,919	22,185	559	14,084	17	8,409	2	2,982	8,497	47,660
غرب	3,675	15,137	1,112	23,555	45	26,410	4	9,806	4,836	74,908
بولاق	8,242	23,768	405	8,299	12	8,148	0	0	8,659	40,215
الازبكية	8,785	29,446	869	17,173	27	14,527	3	4,727	9,684	65,873
باب الشعرية	4,795	14,686	123	2,249	1	649	0	0	4,919	17,584
الإجمالى	87,988	272,457	5,278	105,893	203	113,330	15	33,917	93,484	525,597

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، 2017

جدول رقم (8)

أعداد الفنادق والغرف السياحية في المنطقة الغربية 2020

الحي	خمس نجوم		أربع نجوم		ثلاث نجوم		أخرى		الإجمالي	
	فنادق	غرف	فنادق	غرف	فنادق	غرف	فنادق	غرف	فنادق	غرف
عابدين	0	0	0	0	7	524	16	865	23	1389
وسط القاهرة	0	0	0	0	1	97	2	97	3	194
بولاق	2	1168	0	0	0	0	0	0	2	1168
غرب القاهرة	5	2945	7	2637	5	1419	9	710	26	7711
الإجمالي	7	4113	7	2637	13	2040	27	1672	54	10462

المصدر: محافظة القاهرة، الدليل الإحصائي الموحد لعام 2021/2020

جدول رقم (9)

عدد الورش الحرفية والعاملين بها وفقًا للنشاط في المنطقة الغربية عام 2020

نوع النشاط	الأحيـــاء	غرب وعابدين	الموسكي	وسط	باب الشعرية	الوايلي	منشأة ناصر	الإجمالي
منتجات كيماوية وبترولية مطاطية	منشآت	0	21	10	133	40	56	260
	عمال	0	110	20	470	500	112	1212
خامات تعدينية غير معدنية	منشآت	0	0	0	2	5	46	53
	عمال	0	0	0	14	50	123	187
معادن أساسية	منشآت	0	0	400	4	0	480	884
	عمال	0	0	1000	12	0	1350	2362
منتجات هندسية وإلكترونية وآلات	منشآت	0	0	0	14	20	35	69
	عمال	0	0	0	28	300	230	558
منتجات خشبية وفلين	منشآت	23	17	200	20	55	13	328
	عمال	123	97	500	40	2000	245	3005
غزل ونسيج ومنتجاته	منشآت	0	0	300	21	30	22	373
	عمال	0	0	1000	71	3000	481	4552
ورق وطباعة ونشر	منشآت	0	49	20	65	40	44	218
	عمال	0	130	50	1000	2500	210	3890
مواد غذائية ودخان ومشروبات	منشآت	27	75	100	49	600	0	851
	عمال	324	151	400	98	12000	0	12973
ورش أخرى	منشآت	868	152	400	141	250	430	2241
	عمال	2513	395	1050	312	860	190	5320
الإجمالي	منشآت	918	314	1430	449	1040	1126	5277
	عمال	2960	883	4020	2045	21210	2941	34059

المصدر: محافظة القاهرة، الدليل الإحصائي الموحد لعام 2021/2020

جدول رقم (10)

عدد المنشآت الصناعية والعاملين بها وفقًا للنشاط في المنطقة الغربية عام 2020

النشـــاط	الأحيـــاء	غرب وعابدين	الموسكي	وسط	باب الشعرية	الوايلي	منشأة ناصر	الإجمالي
مواد غذائية ومشروبات وتبغ	منشآت	18	75	100	60	600	2	855
	عمال	320	151	400	105	12000	53	13029
غزل ونسيج وملابس وجلود	منشآت	40	94	300	150	30	15	629
	عمال	92	431	1000	540	300	82	2445
الخشب ومنتجات التنجيد	منشآت	21	17	200	30	55	21	344
	عمال	85	97	500	69	200	130	1081
الورق ومنتجاته وطباعة ونشر	منشآت	26	49	20	65	40	15	215
	عمال	11902	230	50	100	250	45	12577
كيماويات أساسية ومنتجاتها	منشآت	21	21	10	7	40	3	102
	عمال	80	110	20	32	500	46	788
مواد بناء وخزف وصيني	منشآت	0	0	0	3	55	0	58
	عمال	0	0	0	4	1200	0	1204
المعدنية الأساسية	منشآت	57	0	400	5	0	17	479
	عمال	86	0	1000	23	0	73	1182
منتجات هندسية وإلكترونية وآلات ومعدات	منشآت	0	0	0	14	20	3	37
	عمال	0	0	0	28	300	29	357
صناعات تحويلية أخرى	منشآت	690	152	400	133	200	190	1765
	عمال	930	765	1050	210	1020	130	4105
الإجمالي	منشآت	873	408	1430	467	1040	266	4484
	عمال	13495	1784	4020	1111	15770	588	36768

المصدر: محافظة القاهرة، الدليل الإحصائي الموحد لعام 2021/2020

جدول رقم (11)

أعداد المنشآت غير الحكومية العاملة والمشتغلين بها في المنطقة الشمالية عام 2017

الحى	(1 – 9)		(10 – 99)		(100 – 999)		(+ 1000)		الإجمالى	
	منشآت	مشتغلين	منشآت	مشتغلين	منشآت	مشتغلين	منشآت	مشتغلين	منشآت	مشتغلين
حدائق القبة	11,757	29,764	389	8,768	14	4,255	0	0	12,160	42,787
الشرابية	7,167	16,977	255	5,214	16	7,361	0	0	7,438	29,552
شبرا	3,812	10,223	210	4,392	2	854	0	0	4,024	15,469
روض الفرج	5,410	13,503	261	5,182	6	2,992	0	0	5,677	21,677
الساحل	11,512	30,515	576	11,905	26	14,502	2	4,615	12,116	61,537
الزاوية الحمراء	14,598	31,090	273	7,927	15	8,430	2	3,683	14,888	51,130
الاميرية	7,109	17,715	154	3,087	7	3,972	3	7,132	7,273	31,906
الزيتون	8,200	20,544	362	7,560	6	2,470	1	1,777	8,569	32,351
الإجمالى	69,565	170,331	2,480	54,035	92	44,836	8	17,207	72,145	286,409

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، 2017

جدول رقم (12)

أعداد الفنادق والغرف السياحية في المنطقة الشمالية عام 2020

الحي	خمس نجوم		أربع نجوم		ثلاث نجوم		أخرى		الإجمالي	
	فنادق	غرف	فنادق	غرف	فنادق	غرف	فنادق	غرف	فنادق	غرف
شبرا	0	0	0	0	0	0	1	29	1	29
روض الفرج	0	0	0	0	0	0	1	40	1	40
الإجمالي	0	0	0	0	0	0	2	69	2	69

المصدر: محافظة القاهرة، الدليل الإحصائي الموحد لعام 2021/2020

جدول رقم (13)

عدد الورش الحرفية والعاملين بها وفقًا للنشاط في المنطقة الشمالية عام 2020

نوع النشاط	الأحيـــاء	شبرا	الساحل	روض الفرج والزيتون	الحدائق	الشرابية	الزاوية	الإجمالي
منتجات كيماوية وبترولية مطاطية	منشآت	3	99	3	212	5	2	324
	عمال	15	4023	18	325	1734	272	6387
خامات تعدينية غير معدنية	منشآت	0	0	0	8	5	0	13
	عمال	0	0	0	16	156	0	172
معادن أساسية	منشآت	0	0	0	2	13	0	15
	عمال	0	0	0	6	2251	0	2257
منتجات هندسية والكترونية وآلات	منشآت	312	10	9	371	13	0	715
	عمال	0	45	289	532	2240	0	3106
منتجات خشبية وفلين	منشآت	18	126	57	512	12	10	735
	عمال	103	151	129	915	1250	569	3117
غزل ونسيج ومنتجاته	منشآت	27	29	29	97	9	16	207
	عمال	270	331	193	541	316	345	1996
ورق وطباعة ونشر	منشآت	22	80	21	234	4	2	363
	عمال	113	163	79	340	362	22	1079
مواد غذائية ودخان ومشروبات	منشآت	79	201	201	240	6	8	735
	عمال	350	488	353	1210	1351	694	4446
ورش أخرى	منشآت	508	400	324	207	77	30	1546
	عمال	2293	455	2238	1563	3430	1199	11178
الإجمالي	منشآت	969	945	644	1883	144	68	4653
	عمال	3144	5656	3299	5448	13090	3101	33738

المصدر: محافظة القاهرة، الدليل الإحصائي الموحد لعام 2021/2020

جدول رقم (14)

عدد المنشآت الصناعية والعاملين بها وفقًا للنشاط في المنطقة الشمالية عام 2020

النشـــاط	الأحيـــاء	شبرا	الساحل	روض الفرج والزيتون	الحدائق	الشرابية	الزاوية	الإجمالي
مواد غذائية ومشروبات وتبغ	منشآت	79	201	201	286	6	8	781
	عمال	350	488	353	1594	2351	694	5830
غزل ونسيج وملابس وجلود	منشآت	27	29	29	112	9	16	222
	عمال	270	331	193	1820	316	345	3275
الخشب ومنتجات التنجيد	منشآت	18	126	57	65	12	10	288
	عمال	103	151	129	965	1250	569	3167
الورق ومنتجاته وطباعة ونشر	منشآت	22	80	21	106	4	2	235
	عمال	113	163	79	276	360	22	1013
كيماويات أساسية ومنتجاتها	منشآت	3	99	3	59	5	1	170
	عمال	15	4023	18	2098	1734	47	7935
مواد بناء وخزف وصينى	منشآت	0	0	0	35	5	0	40
	عمال	0	0	0	151	156	0	307
المعدنية الأساسية	منشآت	0	0	0	142	13	0	155
	عمال	0	0	0	1820	2251	0	4071
منتجات هندسية وألكترونية وآلات ومعدات نقل	منشآت	312	10	9	21	13	0	365
	عمال	1537	45	289	390	2240	0	4501
صناعات تحويلية أخرى	منشآت	508	500	324	567	77	31	2007
	عمال	2293	450	2238	4281	3430	1199	13891
الإجمالي	منشآت	969	1045	644	1393	144	68	4263
	عمال	4681	5651	3299	13395	14088	2876	43990

المصدر: محافظة القاهرة، الدليل الإحصائي الموحد لعام 2021/2020

جدول رقم (15)

أعداد المنشآت غير الحكومية العاملة والمشتغلين بها في المنطقة الجنوبية عام 2017

الحى	(1 – 9)		(10 – 99)		(100 – 999)		(+ 1000)		الإجمالى	
	منشآت	مشتغلين	منشآت	مشتغلين	منشآت	مشتغلين	منشآت	مشتغلين	منشآت	مشتغلين
التبين	2,297	4,778	77	1,769	10	5,913	0	0	2,384	12,460
حلوان	26,331	61,239	637	14,775	23	10,387	7	12,293	26,998	98,694
المعصرة	10,209	22,908	197	4,835	6	2,711	0	0	10,412	30,454
15-مايو	1,361	3,969	462	13,666	9	2,311	1	1,143	1,833	21,089
طره	5,156	13,796	410	8,330	4	1,921	1	1,096	5,571	25,143
المعادى	4,923	16,990	974	22,413	37	10,652	1	1,037	5,935	51,092
البساتين	23,380	61,987	894	18,223	17	6,348	2	3,250	24,293	89,808
دار السلام	20,994	49,516	416	8,399	13	2,759	0	0	21,423	60,674
مصرالقديمة	12,560	33,985	495	10,533	9	4,438	0	0	13,064	48,956
السيدة زينب	8,858	23,837	371	8,113	15	8,615	2	3,568	9,246	44,133
الخليفة	5,585	12,581	203	5,684	5	3,338	1	1,202	5,794	22,805
المقطم	6,164	17,283	446	9,864	21	8,864	1	4,665	6,632	40,676
الاجمالى	127,818	322,869	5,582	126,604	169	68,257	16	28,254	133,585	545,984

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، 2017

جدول رقم (16)

أعداد الفنادق والغرف السياحية في المنطقة الجنوبية عام 2020

الحي	خمس نجوم		أربع نجوم		ثلاث نجوم		أخرى		الإجمالي	
	فنادق	غرف	فنادق	غرف	فنادق	غرف	فنادق	غرف	فنادق	غرف
مصر القديمة	0	0	0	0	0	0	2	99	2	99
المعادي	1	173	1	333	3	221	1	13	6	740
الإجمالي	1	173	1	333	3	221	3	112	6	839

المصدر: محافظة القاهرة، الدليل الإحصائي الموحد لعام 2021/2020

جدول رقم (17)

عدد الورش الحرفية والعاملين بها وفقًا للنشاط في المنطقة الجنوبية عام 2020

نوع النشاط	الأحيـــاء	السيدة زينب	الخليفة	المقطم	مصر القديمة	البساتين	المعادى	حلوان	التبين	مايو	الاجمالى
منتجات كيماوية وبترولية مطاطية	منشآت	5	12	4	26	20	0	25	0	2	94
	عمال	60	36	141	530	150	0	88	0	5	1,010
خامات تعدينية غير معدنية	منشآت	0	0	0	7	35	0	0	0	0	42
	عمال	0	0	0	1	150	0	0	0	0	151
معادن أساسية	منشآت	0	25	0	2	0	195	345	0	37	604
	عمال	0	83	0	395	0	650	1,635	0	60	2,823
منتجات هندسية والكترونية وآلات	منشآت	0	6	0	3	20	35	12	0	0	76
	عمال	0	35	0	371	50	350	58	0	0	864
منتجات خشبية وفلين	منشآت	50	36	15	3	40	75	700	6	3	928
	عمال	100	108	82	65	75	300	1,850	12	8	2,600
غزل ونسيج ومنتجاته	منشآت	0	3	0	4	20	0	6	0	0	33
	عمال	0	18	0	400	600	0	68	0	0	1,086
ورق وطباعة ونشر	منشآت	25	6	0	2	20	4	8	0	0	65
	عمال	200	28	0	3,000	600	300	30	0	0	4,158
مواد غذائية ودخان ومشروبات	منشآت	150	32	1,108	15	45	0	140	0	34	1,524
	عمال	200	120	1,520	270	100	0	16	0	86	2,312
ورش أخرى	منشآت	200	0	130	110	330	250	620	47	0	1,687
	عمال	250	0	412	45	800	1,000	1,830	60	0	4,397
الإجمالى	منشآت	430	120	1,257	172	530	559	1,856	53	76	5,053
	عمال	810	428	2,155	5,077	2,525	2,600	5,575	72	159	19,401

المصدر: محافظة القاهرة، الدليل الإحصائي الموحد لعام 2021/2020

جدول رقم (18)

عدد المنشآت الصناعية والعاملين بها وفقًا للنشاط في المنطقة الجنوبية عام 2020

نوع النشاط	الأحيـــاء	السيدة زينب	الخليفة	المقطم	مصر القديمة	البساتين	المعادى	حلوان	التبين	مايو	الاجمالى
مواد غذائية ومشروبات وتبغ	منشآت	100	5	120	129	10	11	0	0	34	409
	عمال	200	222	1,340	1,395	500	500	0	0	86	4,243
غزل ونسيج وملابس وجلود	منشآت	0	4	10	15	10	2	5	0	10	56
	عمال	0	155	220	345	500	210	3,987	0	3,671	9,088
الخشب ومنتجات التنجيد	منشآت	50	3	8	8	10	2	4	7	6	98
	عمال	100	85	128	135	150	85	1,895	304	116	2,998
الورق ومنتجاته وطباعة ونشر	منشآت	110	0	0	8	25	4	0	1	3	151
	عمال	290	0	0	120	300	400	0	237	426	1,773
كيماويات أساسية ومنتجاتها	منشآت	0	0	0	4	3	0	2	3	3	15
	عمال	0	0	0	95	200	0	1,109	2,142	33	3,579
مواد بناء وخزف وصينى	منشآت	0	8	0	13	1	0	4	0	1	27
	عمال	0	115	0	800	10	0	2,051	0	105	3,081
المعدنية الأساسية	منشآت	110	4	0	17	3	190	14	8	45	391
	عمال	100	100	0	202	20	550	1,250	1,897	280	4,399
منتجات هندسية وألكترونية وآلات ومعدات	منشآت	0	3	2	3	3	50	11	0	0	72
	عمال	0	91	300	60	80	180	5,987	0	0	6,698
صناعات تحويلية أخرى	منشآت	1,220	9	2	2	165	200	33	227	5	1,863
	عمال	2,500	420	600	70	1,240	800	1,180	11,936	1,560	20,306
الإجمالى	منشآت	1,590	36	142	199	230	459	73	246	107	3,082
	عمال	3,190	1,188	2,588	3,222	3,000	2,725	17,459	16,516	6,277	56,165

المصدر: محافظة القاهرة، الدليل الإحصائي الموحد لعام 2021/2020

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
1	دراسة الهيكل الإقليمي للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية	ديسمبر 1977	د. محمد حسن فج النور	.....
2				
3	الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	أبريل 1978		
4	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو 1978		
5	دراسة إقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام 1985	أبريل 1978		
6	التغذية والتنمية الزراعية فى البلاد العربية	أكتوبر 1978		
7	تطوير التنجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجهته (1970/69 – 1975)	أكتوبر 1978	د. الفونس عزيز	د.رمزى ذكي، د. عبد القادر حمزة وأخرون
8	Improving the position of third world countries in the international cotton economy,	يونيو 1979		
9	دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (1970 1976)	أغسطس 1979	د.رمزى ذكي	.....
10	حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرون	فبراير 1980	د. على نصار	.....

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
11	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر العربية	مارس 1980	د. محرم الحداد	.....
12	دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (1978-71/1970)	مارس 1980	أ. عبد اللطيف حافظ،	د.أحمد الشرقاوي وأخرون
13	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها	يوليو 1980	د. أفونس عزيز	د. صقر أحمد صقر وأخرون
14	التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة أجزاء)	يوليو 1980	د. موريس مكرم الله	د. سعد علام وأخرون
15	A study on Development of Egyptian National fleet/	June 1985	.....	.....
16	الإنفاق العام والإستقرار الاقتصادى فى مصر 1970 – 1979	ابريل 1981	د. رمزي ذكي	.....
17	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو 1981	أ. لبيب زمزم	د. سليمان حزين وأخرون
18	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر	يوليو 1981	د. ممدوح فهمي الشرقاوي	د.رأفت شفيق، د. ثروت محمد علي وأخرون
19	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	ديسمبر 1981	د. فونس عزيز	د.سيد دحية وأخرون
20	الصناعات التحويلية فى المصري. (ثلاثة أجزاء)	أبريل 1982	د. محمد عبد الفتاح منجي	د.ثروت محمد على، د.راجية عابدين خير الله وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
21	التنمية الزراعية فى مصر (جزئين)	سبتمبر 1982	د. موريس مكرم الله	د. عبد القادر دياب، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
22	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	أكتوبر 1983	د. محمد عبد الفتاح منجى	د. سعد علام، د. عبد القادر دياب وأخرين
23	دور القطاع الخاص فى التنمية	نوفمبر 1983	د. محمد عبد الفتاح منجى	د. فوزي رياض، د. ممدوح فهي الشرقاوي واخرين
24	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر	مارس 1985	د. سعد طه علام	د. عبدالقادرديا‌ب، د. عبد العزيز إبراهيم
25	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى	أكتوبر 1985	ا.د. احمد عبد الوهاب برانيه	ا.د بركات أحمد الفرا، ا.د عبد العزيز إبراهيم
26	تقييم الاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا	أكتوبر 1985	د. أحمد عبد العزيز الشرقاوي	د. محمود عبد الحى صلاح، د. محمد قاسم عبد الحي وأخرون
27	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر 1985	د. سعد طه علام	د. عبد القادر دياب، د. محمد نصر فريد وأخرون
28	الإنفاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر	نوفمبر 1985	د. فوزى رياض فهمى	د. محمد عبد المجيد الخلوى، د. مصطفي أحمد مصطفي وأخرون
29	دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعى فى إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر 1985	د. محمد عبد الفتاح منجي	د. فتحي الحسيني خليل، د. رأفت شفيق وأخرون
30	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار فى ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للإقتصاد	ديسمبر 1985	د. السيد عبد العزيز دحيه	.....

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	القومى			
31	دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الأساليب الفنية للإنتاج فى مصر (جزئين)	ديسمبر 1985	د. الفونس عزيز قديس	.....
32	حدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى	يوليو 1986	د. رجاء عبد الرسول حسن	.....
33	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق فياسها فى جمهورية مصر العربية	يوليو 1986	د.علا سليمان الحكيم	.....
34	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح	يوليو 1986	د. رجاء عبد الرسول حسن	.....
35	Integrated Methodology for Energy planning in Egypt.	سبتمبر 1986	د.عماد الشرقاوى امين	د. راجيه عابدين
36	الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	نوفمبر 1986		.....
37	دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان فى مصر	مارس 1988	د.هدى محمد صالح	.....
38	دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية	مارس 1988	د.مصطفى أحمد مصطفى	د. مجدي محمد خليفة، حامد إبراهيم وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
39	تقدير الإيجار الاقتصادى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الإقليمي لجمهورية مصر العربية عامى 1985/80	مارس 1988	د.احمد حسن ابراهيم	.....
40	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية	يونيو 1988	د. سعد طه علام	د. بركات الفرا، د. هدى محمد صالح وأخرون
41	بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميته	أكتوبر 1988	د.على ابراهيم عرابي	.....
42	نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والإلغاء	أكتوبر 1988	د.محمد سمير مصطفى	.....
43	دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها الاستيعاب العمإلى	أكتوبر 1988	د. حسام محمد مندور	د. محمد عبد المجيد الخلوى، د. حسين طه الخبير وأخرون
44	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة	أكتوبر 1988	د. ثروت محمد على	.....
45	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	فبراير 1989	د.سيد حسين احمد	.....
46	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الإيرادات العامة للدول فى مصر	فبراير 1989	د.احمد حسن ابراهيم	.....
47	مدى إمكانية تحقيق ذاتى من السكر	سبتمبر 1989	د. سعد طه علام	د. هدى محمد صالح وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
48	دراسة تحليلية لاثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعى	فبراير 1990	د.سيد حسين احمد	د. سيد عزب، د. بركات الفرا وأخرون
49	الإنتاجية والأجور والأسعار الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس 1990	د.ابراهيم حسن العيسوى	د. عثمان محمد عثمان، د. سهير أبو العنين وأخرون
50	المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس 1990	د.احمد برانية	.....
51	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الآولى	مايو 1990	د.السيد عبد المعبود ناصف	د. فادية محمد عبد السلام، د. مجدى محمد خليفة وأخرون
52	بحث صناعة السكر وإمكانية تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر	سبتمبر 1990	د.حسام محمد مندور	د. محمد عبد المجيبد الخلوى، د. حامد إبراهيم وأخرون
53	بحث الإعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى	سبتمبر 1990	د.راجية عابدين خير الله	د. عماد الشرقاوي أمين، د. فائق فريد فرج الله وأخرون
54	التخطيط الاجتماعى والإنتاجية	أكتوبر 1990	د.وفاء احمد عبد الله	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. محمد عبد العزيز عيد وأخرون
55	مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الأراضى والمياه والطاقة	أكتوبر 1990	د.محمد سمير مصطفى	د. عبد الرحيم مبارك هاشم، د. صلاح اسماعيل
56	دراسات تطبيقية لبعض قضايا	نوفمبر 1990	د.عثمان محمد	د. أحمد حسن إبراهيم،

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	الإنتاجية فى الاقتصاد المصري		عثمان	د. هدي محمد صبحي مصطفي وأخرون
57	بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربي	نوفمبر 1990	د.رأفت شفيق بسادة	د. حسام محمد المندور
58	بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربي	نوفمبر 1990	د. فتحي الحسين خليل	د. ثروت محمد على وأخرون
59	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصري(مرحلة ثانية)	نوفمبر 1990	د.السيد عبد المعبود ناصف	.....
60	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر 1990	د.محمد سمير مصطفى	د. محمود علاء عبد العزيز، د. عبد القادر دياب
61	الإمكانيات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربي فى ضوء هياكل الإنتاج والتوزيع	يناير 1991	د.مجدي محمد خليفه	.....
62	إمكانية التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربي	يناير 1991	د. سعد طه علام	د. هدى صالح النمر، د. عماد الدين مصطفي
63	دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى	أبريل 1991	د.سيد حسين احمد	د. محمد نصر فريد، د. بركات أحمد الفرا وأخرون
64	بعض القطاعات الإنتاجية والخدميه بمحافظة مطروح(جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	أكتوبر 1991	د.صالح حسين مغيب	د. فريد أحمد عبد العال

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
65	مستقبل إنتاج الزيوت فى مصر	أكتوبر 1991	د. سعد طه علام	د. براكات أحمد الفرا، د. هدي صالح النمر وأخرون
66	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصري وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعـــة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	أكتوبر 1991	د.محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. محمد ابو الفتح الكفراوي وأخرون
66	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصري وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية	أكتوبر 1991	د.محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. محمد ابو الفتح الكفراوي وأخرون
67	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربي	ديسمبر 1991	د.سعد حافظ	د. على نصار
68	ميكنة الأنشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر	ديسمبر 1991	د.اماني عمر	د. رمضان عبد المعطي، د. امال حسن الحريري وأخرون
69	إدارة الطاقة فى مصر فى ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها جوليا وإقليميا ومحليا	يناير 1992	د.راجيه عابدين خير الله	.....
70	واقع آفاق التنمية فى محافظات الوادى الجديد	يناير 1992	د. عزه عبد العزيز سليمان	د. فريد أحمد عبد العال وأخرون
71	انعكاسات أزمة	يناير 1992	د.مصطفى أحمد	د. سلوي محمد مرسي،

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	الخليج(1991/90) على الاقتصاد المصري		مصطفى	د. مجدى محمد خليفة وأخرون
72	الوضع الراهن والمستقبلى لإقتصاديات القطن المصري	مايو 1992	د.عبد القادر دياب	د. عبد الفتاح حسين، د. هدى صالح النمر وأخرون
73	خبرات التنمية فى الدول الأسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر	يوليو 1992	د.ابراهيم حسن العيسوي	د. رمزي زكي، د. حسين الفقير
74	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر 1992	د.فتحى الحسيني خليل	.....
75	تطوير مناهج التخطيط وإدارة التنمية فى الاقتصاد المصري فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر 1992	د.عثمان محمد عثمان	د. رافت شفيق بسادة، د. سهير أبو العنين وأخرون
76	السياسات النقدية فى مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى" ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية فى الجانب المالي والاقتصادى المصري	سبتمبر 1992	د.السيد عبد المعبود ناصف	فادية محمد عبدالسلام
77	التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة	يناير 1993	سعد طه علام	د. سيد حسين أحمد، د. بركات أحمد الفرا وأخرون
78	احتياجات المرحلة المقبلة للإقتصاد المصري ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج إقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى المرحلة الاولى	يناير 1993	د.محرم الحداد	د. على نصار، د. ماجدة إبراهيم وأخرون
79	بعض قضايا التصنيع فى مصر	مايو 1993	راجيه عابدين خير	د. فتحية زغلول،

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	منظور تنموى تكنولوجى		الله	د. نوال على حله وأخرون
80	تقويم التعليم الاساسى فى مصر	مايو 1993	د.محمد عبد العزيز	د. سالم عبد العزيز محمود، د. دسوقي عبد الجليل وأخرون
81	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الاجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصري	مايو 1993	د. اجلال راتب العقيلي	د. الفونس عزيز ، د. فادية عبد السلام وأخرون
82	The Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries	Nov 1993	د.اماني عمر	د عفاف فؤاد، د .صلاح العدوي وأخرون
83	الآثار البيئية الزراعية	نوفمبر 1993	د. سعد طه علام	
84	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	ديسمبر 1993	د.محمد سمير مصطفى	د. هدى صالح النمر وأخرون، د. عبد القادر محمد دياب
85	اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير 1994	د. إجلال راتب العقيلي	د. أحمد هاشم، د. مجدي خليفة وأخرون
86	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى" المرحلة الاولى"	يونيو 1994	د.محرم الحداد	د. عبد القادر محمد دياب، د. أماني عمر زكي وأخرون
87	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر 1992	سبتمبر 1994	د.وفاء احمد عبد الله	.....

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	فى مدينة السلام)			
88	تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر 1994	راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زعلول، د. ثروت محمد على وأخرون
89	إستشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادى بمصر (مجلدان)	سبتمبر 1994	د. رمزي زكي	د. عثمان محمد عثمان وأخرون، د. أحمد حسن إبراهيم
90	واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره	نوفمبر 1994	د.محمد عبد العزيز عيد	.....
91	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر 1994	د.عبد القادر دياب	.....
92	دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى	ديسمبر 1994	د.سعد طه علام	د. محمد محمود رزق، د. نجوان سعد الدين وأخرون
93	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصري فى ظل الإصلاح الاقتصادى	يناير 1995	د.راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زغلول، د. نفسية سيد أبو السعود وأخرون
94	مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثانية)	فبراير 1995	د.محرم الحداد	د. أماني عمر زكي عمر، د. حسين صالح وأخرون
95	السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى	أبريل 1995	د.محمود عبد الحى صلاح	.....
96	الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى	يونية 1995	د.ثروت محمد على	د. محمد نصر فريد، د. نبيل عبد العليم صالح وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
97	المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر)	أغسطس 1995	د.إجلال راتب	د. مصطفي أحمد مصطفي، د. سلوى محمد مرسي وأخرون
98	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال العام	يناير 1996	فتحي الحسينى خليل	د. صالح حسين مغيب، د. محمد عبد المجيد الخلوى وأخرون
99	أثر التكتلات الاقتصادية الدولية على قطاع الزراعى	يناير 1996	د.سعد طه علام	د. محمود مرعى، د. منى الدسوقي
100	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثالثة)	مايو 1996	د.محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. ماجدة إبراهيم سيد فراج وأخرون
101	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود	مايو 1996		
102	التعليم الثانوى فى مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره	مايو 1996	د.محمد عبد العزيز عيد	د. لطف الله إمام صالح، د. دسوقي عبد الجليل وأخرون
103	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر 1996	د.سعد طه علام	د. بركات احمد الفرا، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
104	دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات	أكتوبر 1996	د.اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. حسين صالح وأخرون
105	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية(المرحلة الأولى)	نوفمبر 1996	د.محرم الحداد	د. حسام مندرة وأخرون، د. ماجدة إبراهيم سيد فراج

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
106	المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات)	ديسمبر 1996	د.نادرة وهدان	د. وفيق أشرف حسونة، د. وفاء عبد الله وأخرون
107	الأبعاد البيئية المستدامة فى مصر	ديسمبر 1996	د.راجية عابدين خير الله	د. نفيسة سيد محمد أبو السعود
108	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى: مصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	مارس 1997	د.محمد عبد العزيز عيد	د. وفيق أشرف حسونة، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
109	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	أغسطس 1997	د.ثروت محمد على	إبراهيم صديق على، د. بهاء مرسي وأخرون
110	ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرين	ديسمبر 1997	د.ممدوح فهمي الشرقاوى	د. فتحي الحسن خليل، د. ثروت محمد على وأخرون
111	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر	فبراير 1998	د.سعد طه علام	د. هدي النمر، د. منى الدسوقي وأخرون
112	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة	فبراير 1998	د.هدي صالح النمر	د. عبد القادر دياب، د. محمد سمير مصطفي
113	الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير 1998	د.سعد طه علام	د. هدي النمر، د. منى الدسوقي وأخرون
114	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو 1998	د.اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام وأخرون
115	تطوير أساليب وقواعد المعلومات	يونيو 1998	د.محرم الحداد	د. حسام مندرة،

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	فى إدارة الأزمات المهددة بطرد التنمية (المرحلة الثالثة)			د. اماني عمر زكي عمر وأخرون
116	حول أهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن21	يونية 1998	د.وفاء احمد عبد الله	د. عبد العزيز عيد، د. نادرة وهدان وأخرون
117	محددات الطاقة الادخارية فى مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونية 1998	د.ابراهيم العيسوى	د. أحمد حسن إبراهيم، د. سهير أبو العنين وأخرون
118	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو 1998	د.عبد القادر دياب	د. محمد سمير مصطفي، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
119	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادى	سبتمبر 1998	د.سعد طه علام	د. عبد القادر دياب، د. هدي النمر وأخرون
120	إستراتيجية استغلال البعد الحيزى فى مصر فى ظل الاصلاح الاقتصادى	ديسمبر 1998	د.سيد محمد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. علا سليمان الحكيم وأخرون
121	حولت إلى مذكرة خارجية رقم (1601)	ديسمبر 1998	د.ايمان احمد الشربيني	.....
122	Artificial Neural Networks Usage for Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area	ديسمبر 1998	د.عبد الله الداعوشى	د.أماني عمر، د. سمير ناصر وأخرون
123	بناء وتطبيق نموذج متعددالقطاعات للتخطيط التأشيرى فى مصر	ديسمبر 1998	د.ماجدة ابراهيم	د. عبد القادر حمزة ، د. سهير أبو العينين وأخرون
124	إقتصاديات القطاع السياحى فى	ديسمبر1998	د.اجلال راتب	د. محمود عبد الحي،

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	مصروانعكاساتها على الاقتصاد القومى			د. فادية عبد السلام وأخرون
125	تحديات التنمية الراهنة فى بعض محافظات جنوب مصر	فبراير 1999	د.سيد محمد عبد المقصود	.....
126	الآفاق والإمكانيات التكنولوجية فى الزراعة المصرية	سبتمبر 1999	د.سعد طه علام	د. هدى النمر ، د. عماد مصطفي وأخرون
127	إدارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى	سبتمبر 1999	د.اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام وأخرون
128	قواعد ونظم معلومات التفاوض فى المجالات المختلفة	سبتمبر 1999	د.محرم الحداد	د. حسام مندور، د. محمد يحيى عبد الرحمن وأخرون
129	اتجاهات تطوير نموذج لإختيار السياسات الاقتصادية للإقتصاد المصري	يناير 2000	د.ماجدة ابراهيم	د. عبد القادر حمزة، د. سهير أبو العنين وأخرون
130	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر وتطورها خلال الفترة 1986–1996	يناير 2000	د.عزه عبد العزيز سليمان	د. سيد محمد عبد المقصود د. السيد محمد الكيلاني وأخرون
131	التعليم الفنى وتحديات القرن الحادى والعشرون	يناير 2000	د.محمد عبد العزيز عيد	د. دسوقي حسين عبد الجليل–د. زينات محمد طبالة وأخرون
132	أنماط الاستيطان فى منطقة جنوب الوادى " توشكى "	يونيو 2000	د.سيد محمد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. علا سليمان الحكيم وأخرون
133	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعات دول الكوميسا	يونيو 2000	د.محمد محمود رزق	د. ممدوح الشرقاوي وأخرون
134	الإعاقة والتنمية فى مصر	يونيو 2000	د.نادرة وهدان	د. وفيق اشرف حسونة، د. وفاء أحمد عبد الله

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
				وأخرون
135	تقويم رياض الأطفال فى القاهرة الكبرى	يناير 2001	د.محمد عبد العزيز عيد	د. دسوقي عبد الجليل، د. إيمان منجي وأخرون
136	الجمعيات الأهلية وآوليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	يناير 2001	د.عزه عبد العزيز سليمان	د. محاسن مصطفى. حسنين، د. خفاجى، محمد عبد اللطيف.
137	آفاق ومستقبل التعاون الزراعى فى المرحلة القادمة	يناير 2001	د.احمد عبد الوهاب برانيه	د. مصطفي عماد الدين– د. سعد الدين، نجوان.
138	تقويم التعليم الصحى الفنى فى مصر	يناير 2001	د.نادرة وهدان	د. وفيق اشرف حسونة، د. عزة الفندري وأخرون
139	منهجية جديدة للإستخدام الأمثل للمياه فى مصر مع التركيز على مياه الرى الزراعى مرحلة أولى	يناير 2001	د.محمد محمد الكفراوي	د. أماني عمر زكي، د. فتحية زغلول وأخرون
140	التعاون الاقتصادى المصري الدولي _ دراسة بعض حالات الشراكه	يناير 2001	د.اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. مجدي خليفة وأخرون
141	تصنيف وترتيب المدن المصرية(حسب بيانات تعداد 1996)	يناير 2001	د.السيد محمد كيلاني	د. سيد محمد عبد المقصود، د. علا سليمان الحكيم وأخرون
142	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	يناير 2001	د.عبد القادر دياب	د. ممدوح الشرقاوي، د. محمد محمود رزق وأخرون
143	سبل تنمية الصادرات من الخضر	ديسمبر 2001	د.هدى صالح النمر	د. سيد حسين، د. بركات أحمد الفرا وأخرون
144	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمى المرحلة الثانوية	ديسمبر 2001	د.محمد عبد العزيز عيد	محرم الحداد، د. ماجدة إبراهيم وأخرون
145	التخطيط بالمشاركة بين	فبراير 2002	د.عزه عبد العزيز	د. محاسن مصطفي

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزى والمحافظات		سليمان	حسنين، د. يمن حافظ الحماقي وأخرون
146	أثر البعد المؤسسى والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس 2002	د.ممدوح فهمي الشرقاوى	د. محمد حمدي سالم، د. محمد يحي عبد الرحمن وأخرون
147	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس 2002	د.عبد القادر دياب	د. نجوان سعد الدين، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
148	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه فى مصر (مرحلة ثانية)	مارس 2002	د.محمد محمد الكفراوي	د. أماني عمر زكي، د. عبد القادر حمزة وأخرون
149	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الاقتصادى المصري الخارجى" الجزء الأول" حلفية أساسية "	مارس 2002	د.محمود محمد عبد الحى	د. إجلال راتب العقيلي، د. مصطفي أحمد مصطفي
150	المشاركة الشعبية ودورها فى تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	ابريل 2002	د.وفاء احمد عبد الله	د. نادرة عبد الحليم وهدان، د. عزة الفندري وأخرون
151	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للإقتصاد المصري عام 1998 – 1999	أبريل 2002	د. سهير ابو العينين	.....
152	الأشكال التنظيمية وصيغ وأليات تفعيل المشاركة فى عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعى	يوليو 2002	د.هدى صالح النمر	د. عبد القادر محمد دياب، د. محمد سمير مصطفي وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
153	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية فى مصر	يوليو 2002	د.محرم الحداد	د. حسام مندرة، د. فادية عبد العزيز وأخرون
154	صناعة الأغذية والمنتجات الجلدية فى مصر (الواقع والمستقبل)	يوليو 2002	د.ممدوح فهمي الشرقاوى	د. إيمان أحمد الشربيني، د. محمد حسن توفيق
155	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعى وفقاً لإستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو 2002	د.محمد عبد العزيز عيد	د. ماجدة إبراهيم د. زينات طبالة وأخرون
156	الاحتياجات العملية والإستراتيجية للمرأة المرية وأولوياتها على مستوى المحافظات	يوليو 2002	د.عزه عبد العزيز سليمان	د. اجلال راتب العقيلي د. محاسن مصطفي حسنين وأخرون
157	موقف مصر فى التجمعات الإقليمية	يوليو 2002	د.سلوى مرسي محمد فهمي	د. مجدي محمد خليفة وأخرون
158	إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة فى مصر	يوليو 2002	د.السيد عبد العزيز دحيه	د. نفين كمال د. سهير أبو العنين وأخرون
159	التأمين الصحى فى واقع النظام الصحى المعاصر	يوليو 2002	د.عزه عمر الفندري	د. وفاء أحمد عبد الله، د. نادرة عبد الحليم وهدان وأخرون
160	تطبيق الشبكات العصبية فى قطاع الزراعة	يوليو 2002	د.محمد محمد الكفراوي	د. اماني عمر زكي د. عبد القادر حمزة وأخرون
161	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضر والفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو 2002	د.سمير عريقات	د. مني عبد العال الدسوقي د. محمد مرعي وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
162	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير 2003	د.سيد محمد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني د. فريد أحمد عبد العال وأخرون
163	تقييم وتحسين أداء بعض المرافق " مياه الشرب والصرف الصحى"	يوليو 2003	د.محرم الحداد	د. حسام مندور د.نفيسة أو السعود وأخرون
164	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو 2003	د.عبد القادر دياب	د. سيد حسين أحمد د. ياسر كمال السيد وأخرون
165	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى " دراسة نظرية تحليلية ميدانية "	يوليو 2003	د.محمد عبد العزيز عيد	د. ماجدة إبراهيم د. زينات محمد طلبة وأخرون
166	دراسة أهمية الآثار البيئية للأنشطة السياحة فى محافظة البحر الأحمر " بالتركيز على مدينة الغردقة"	يوليو 2003	د.سلوى مرسي محمد فهمي	د. وفاء أحمد عبد الله د. أحمد برانية وأخرون
167	العوامل المحددة للنمو الاقتصادى فى الفكر النظرى وواقع الاقتصاد المصري	يوليو 2003	د. سهير ابو العينين	د. نيفين كمال حامد وأخرون، د. فتحية زغلول وأخرون
168	العدالة فى توزيع ثمار التنمية فى بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية فى محافظات مصر " دراسة تحليلية"	يوليو 2003	د.عزه عبد العزيز سليمان	د. سيد محمد عبد المقصود ، د. السيد محمد الكيلاني وأخرون
169	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعى التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو 2003	د.عبد القادر حمزه	د. أماني عمر د. ماجدة إبراهيم وأخرون
170	دراسة الأسواق الخارجية وسبل	يوليو 2003	د.فادية عبد السلام	د. مصطفي أحمد مصطفي

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	النفاذ اليها			وأخرون، د. اجلال راتب
171	أولويات الاستثمار فى قطاع الزراعة	يوليو 2003	د.هدي صالح النمر	أحمد عبد الوهاب برانية د. سيد حسين
172	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التى تواجه صناعة الأحذية الجديدة فى مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان"	يوليو 2003	د.ممدوح فهمي الشرقاوى	د. حسام محمد مندور، د. إيمان أحمد الشربيني وأخرون
173	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمي والقومى والمحلى	يوليو 2003	د.عزيزة على عبد الرازق	د. اجلال راتب د. محرم الحداد وأخرون
174	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة"	يوليو 2003	د.مصطفى احمد مصطفى	د. إبراهيم حسن العيسوي، د. محمد على نصار وأخرون
175	بناء قواعد التقدم التكنولوجى فى الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعى	يوليو 2004	د.محرم الحداد	د. فتحية زغلول، د. إيمان الشربيني وأخرون
176	استراتيجية قومية مقترحة للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة فى مصر	يوليو 2004	د.نفيسه ابو السعود	د. خالد محمد فهمي د. حنان رجائي وأخرون
177	تحسين الجودة الشاملة لبعض مجالات اقطاع الصحى	يوليو 2004	د.عبد القادر حمزه	د. أماني عمر، د. محمد الكفراوي وأخرون
178	مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية للسلع الغذائية الإستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها	يوليو 2004	د.عبد القادر دياب	د. ممدوح الشرقاوي، د. سيد حسين وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
179	إمكانيات وأثار قيام منطقة حره بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (ودروس مستفادة للإقتصاد المصري)	يوليو 2004	د.فادية عبد السلام	د. اجلال راتب العقيلي، د. سلوى محمد مرسي وأخرون
180	نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة	يوليو 2004	د.محمد سمير مصطفى	د. السيد محمد الكيلاني، د. عبد الحميد القصاص وأخرون
181	تحديد الاحتياجات بقاعات الصرف – التعليم ما قبل الجامعى – التعليم العالى (عدد خاص)	يوليو 2004	د.زينات محمد طباله	د. لطف الله إمام صالح، د. عزة عمر الفندري
182	تحديد الاحتياجات بقطاعى الصرف الصحى والطرق والكبارى لمواجهة العشوائيات (عدد خاص)	يوليو 2004	د.محرم الحداد	د. نفيسة أبو السعود، د. نعيمة رمضان وأخرون
183	خصائص ومتغيرات السوق المصري _ دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الأول " الإطار النظرى والتحليلى "	يناير 2005	د.محرم الحداد	د. حسام مندور د. فادية عبد السلام وأخرون
184	خصائص ومتغيرات السوق المصري (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية) الجزء الثانى: الإطار التطبيقى " سوق الخدمات التعليمية – سوق الخدمات السياحة – سوق البرمجيات"	يناير 2005	د.محرم الحداد	د. حسام المندور د. فادية عبد السلام وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
185	خصائص ومتغيرات السوق المصري (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الثالث: الإطار التطبيقى " يوق الأدوية – سوق السلع الغذائية والزراعية – سوق حديد التسليح والأسمنت"	يناير 2005	د.محرم الحداد	.....
186	الملكية الفكرية والتنمية فى مصر	أغسطس2005	د. لطف الله امام صالح	.....
187	تقدير الطلب على العمالة – قوة العمل – البطالة فى ظل سيناريوهات بديلة	يونية 2006	د.عبد الحميد سامى القصاص	د. ماجدة إبراهيم سيد د. زينات طبالة وأخرون
188	الحاسبات الإقليمية كمدخل للامركزية المالية	يونية 2006	د.علا سليمان الحكيم	د. السيد محمد الكيلاني د. فريد أحمد عبد العال وأخرون
189	المعاشات والتأمينات فى جمهورية مصر العربية (الواقع وإمكانيات التطوير)	يونيه 2006	د.محمود عبد الحى	د. زينات طبالة د. سمير رمضان وأخرون
190	بعض القضايا المتصلة بالصادرات(دراسة حالة الصناعات الكيماوية)	يونيه 2006	د.فاديه محمد عبد السلام	د. اجلال راتب العقيلي د. مصطفي أحمد مصطفي وأخرون
191	مشروع تنمية جنوب الوادى " توشكى " بين الأهداف والإنجازات	يونية 2006	د.هدى صالح النمر	د. عبد القادر دياب د. سيد حسين وأخرون
192	اللامركزية كمدخل لمواجهة بعض القضايا البيئية فى مصر (التوزيع الإقليمي للاستثمارات الحكومية وارتباطها ببعض	يونية 2006	د.نفيسه ابو السعود	د. أحمد حسام الدين نجاتي د. عزة يحيي وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	قضايا البيئة)			
193	نحو تطبيق نظام الإدارة البيئية (الأيزو 14000) " على معهد التخطيط القومى" كنموذج لمؤسسة بحثية حكومية	يونية 2006	د.نفيسه ابو السعود	د. أحمد حسام الدين نجاتي، د. زينب محمد نبيل
194	تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر	يونية 2006	د.محرم الحداد	د. حسام مندور د. حنان رجائي وأخرون
195	السوق المصرية للغزل	يونية 2006	د.عبد القادر دياب	د. عبد القادر حمزة د. محمد الكفراوي وأخرون
196	المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية	أغسطس 2007	د.سلوى مرسي محمد فهمي	د. سمير مصطفي د. فادية عبد السلام وأخرون
197	استخدام أسلوب البرمجة الخطية والنقل فى البرمجة الرياضية لحل مشاكل الإنتاج والمخزون	أغسطس 2007	د.محمد محمد الكفراوي	د. عبد القادر حمزة د. أماني عمر وأخرون
198	تقييم موقف مصر فى بعض الاتفاقيات الثنائية	أغسطس 2007	د.اجلال راتب	د. نجلاء علام د. نبيل الشيمي وأخرون
199	التضخم فى مصر بحث فى أسباب التضخم، وتقييم مؤشراته، وجدوى استهدافه مع أسلوب مقترح باتجاهاته	أغسطس2007	د. إبراهيم العيسوى	د. سيد عبد العزيز دحية د. سهير أبو العنين وأخرون
200	سبل تنمية مصادر الإنتاج الحيوانى فى ضوء الآثار الناجمة عن مرض أنفلونزا الطيور فى مصر	أغسطس 2007	د. صادق رياض ابو العطا	د. هدي النمر د. محمد مرعي وأخرون
201	مستقبل التنمية فى محافظات الحدود (مع التطبيق على	أغسطس2007	د.فريد احمد عبد العال	د. السيد محمد الكيلاني د. علا سليمان الحكيم

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	سيناء)			وأخرون
202	سياسات إدارة الطاقة فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية	أغسطس2007	د.راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زغلول د. نجوان سعد الدين وأخرون
203	جدوى إعادة هيكلة قطاع التأمين دراسة تحليلية ميدانية	أكتوبر 2007	د. محرم الحداد	د. حسام مندور د. إيمان أحمد الشربيني وأخرون
204	حول تقدير الاحتياجات لأهم خدمات رعاية المسنين (بالتركيز على محافظة القاهرة)	أكتوبر 2007	د.عزه عمر الفندري	د. وفاء أحمد عبد الله د. نادرة وهدان وأخرون
205	خدمات ما بعد البيع فى السوق المصري (دراسة حالة للسلع الهندسية والكهربائية) (بالتطبيق على صناعة الأجهزة المنزلية وصناعة السيارات)	أكتوبر 2007	د. محمد عبد الشفيع عيسى	د. نجلاء علام د. عبد السلام محمد السيد وأخرون
206	العناقيد الصناعية والتحالفات الإستراتيجية لتدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى جمهورية مصر العربية	فبراير 2008	د.ايمان احمد الشربيني	د. سحر عبد الحليم البهائي د. أحمد سليمان وأخرون
207	تقييم فاعلية الخطة الإستراتيجية القومية للسكان فى مصر	سبتمبر 2008	د. محمود ابراهيم فرج	د. عبد الغني محمد د. نادية فهمي وأخرون
208	الإسقاطات القومية للسكان فى مصر خلال الفترة (2006 – 2031)	سبتمبر 2008	د.فريال عبد القادر احمد	د. سعاد أحمد الضوي د. عبد الغني محمد عبد الغني وأخرون
209	إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها فى	سبتمبر 2008	د. محرم الحداد	د. حسام المندور

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	تقييم أداء بعض قطاعات المرافق العامة فى مصر			د. اجلال راتب وأخرون
210	الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية	نوفمبر 2008	د.نادرة وهدان	د. زينات طبالة د. عزة الفندري وأخرون
211	التجارب التنموية فى كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين: الإستراتيجيات والسياسات – الدروس المستفاده	نوفمبر 2008	د.فاديه عبد السلام	د. محمد عبد الشفيع د. لطف الله إمام صالح وأخرون
212	مستوى المعيشة المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحليل دليل قياس وتحليل معيشة المصريين	نوفمبر 2008	د.ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية د. سيد حسين وأخرون
213	أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه وسياسات وأدوات تنفيذها	فبراير 2009	د. عبد القادر دياب	د. هدي صالح النمر د. سيد حسين
214	السياسات الزراعية المستقبلية لمصر فى ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية	أغسطس 2009	د. نجوان سعد الدين عبد الوهاب	د. سعد طه علام د. ممدوح الشرقاوي وأخرون
215	اتجاهات ومحددات الطلب على الإنجاب فى مصر (1988 – 2005)	أغسطس 2009	د. محمود ابراهيم فرج	د. فادية محمد عبد السلام د. مني توفيق يوسف وأخرون
216	آليات تحقيق اللامركزية فى تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرنامج السكانى فى مصر	أغسطس 2009	د. عبد الغنى محمد عبد الغنى	د. شحاته محمد شحاته د. كامل البشار وأخرون
217	نظم الإنذار المبكر والإستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية	أكتوبر 2009	د. محرم الحداد	د. حسام مندورة د. إجلال راتب وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	والاجتماعية المختلفة			
218	الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة فى مصر	فبراير 2010	د.ايمان احمد الشربيني	د. عزة عمر الفندري د. زينات محمد طلبة وأخرون
219	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى خريطة المحافظات وآثارها على التنمية	فبراير 2010	د. سيد محمد عبد المقصود	فريد أحمد عبد العال د. خضر عبد العظيم أبو قورة وأخرون
220	بعض الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصري " من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية"	مارس 2010	د. محمد عبد الشفيع عيسى	د. ممدوح فهمي الشرقاوي د. لطف الله إمام صالح وأخرون
221	الإسقاطات السكانية وأهم المعالم الديموجرافية على مستوى المحافظات فى مصر 2012 – 2032	يولية 2010	د.مجدي عبد القادر	د. محمود إبراهيم فراج د. منى توفيق
222	المواءمة المهنية لخريجى التعليم الفنى الصناعى فى مصر " دراسة ميدانية "	يوليه 2010	د.دسوقى عبد الجليل	د. زينات طبالة د. إيمان الشربيني وأخرون
223	المشروعات القومية للتنمية الزراعية فى الأراضى الصحراوية	يوليه 2010	د. عبد القادر محمد دياب	د. ممدوح شرقاوي د. هدي النمر وأخرون
224	نحو إصلاح نظم الحماية الاجتماعية فى مصر	سبتمبر 2010	د.خضر عبد العظيم ابو قوره	د. على عبد الـــرازق جلبى د. زينات محمد طبـــالة وأخرون
225	متطلبات مواجهة الأخطار المحتملة على مصر نتيجة للتغير المناخى العالمي	أكتوبر 2010	د. محرم الحداد	د. حسام مندور د. نفيسة أبو السعود وأخرون
226	آفاق النمو الاقتصادي فى مصر	يناير 2011	د.ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية			د. سهير أبو العنين وأخرون
227	نحو مزيج أمثل للطاقة فى مصر"	يناير 2011	د. نفين كمال	د. على نصار د. محمود صالح وأخرون
228	مجتمع المعرفة وإدارة قطاع المعلومات والإتصالات فى مصر	أغسطس 2011	د. محرم الحداد	د. سيد دحية د. حسام مندور وأخرون
229	المدن الجديدة فى إعادة التوزيع الجغرافى للسكان فى مصر	أغسطس 2011	د.مجدي عبد القادر	عزيزة على عبد الرزاق د. مني عبد العال الرزاق وأخرون
230	تحقيق التنمية المستدامة فى ظل إقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات فى الفترة من عام 2000 حتى عام 2011/2010	أكتوبر 2011	د.اجلال راتب	د. عبد العزيز إبراهيم د. محمد عبد الشفيع عيسي وأخرون
231	تجديد علم الاقتصاد نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادى السائد وعرض لبعض مقاربات تطوير	يونيه 2012	د.ابراهيم العيسوي	د. سهير أبو العينين
232	مقتضيات واتجاهات تطوير إستراتيجية التنمية فى مصر فى ضوء الدروس المستفاده من الفكر الاقتصادى ومن تجارب الدول فى مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية	يونيه 2012	د.ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية د. نفيين كمال وأخرون
233	تطوير جودة البيانات فى مصر	مارس 2012	د.اماني حلمى الريس	د. على نصار د. زينات طبالة وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
234	ملامح التغيرات الاجتماعية المعاصرة ومردوداتها على التنمية البشرية	يونيه 2012	د.وفاء احمد عبد الله	د. خضر عبد العظيم أبو قورة د. لطف الله إمام صالح
235	السوق المحلية للقمح ومنتجاته	يونيه 2012	د. عبد القادر محمد دياب	د. ممدوح الشرقاوي د. هدى النمر وأخرون
236	أثر تطبيق اللامركزية على تنمية المحافظات المصرية (بالتطبيق على قطاع التنمية المحلية)	يونيه 2012	د.فريد احمد عبد العال	د. سيد عبد المقصود د. علا سليمان الحكيم وأخرون
237	إدارة الموارد الطبيعية فى ضوء استدامة البيئة والأهداف الإنمائية للألفية	يونيه 2012	د.نفيسه سيد ابو السعود	د. سحر البهائي، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
238	رؤية مستقبلية للأدوار المتوقعة للجهات الممولة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فى مصر فى ظل التغيرات الراهنة	يونيه 2012	د. ايمان أحمد الشربينى	د. نجوان سعد الدين د. محمد حسن توفيق
239	تطوير النظام القومى لإدارة الدولة بالمعلومات وتكنولوجياتها كركيزة أساسية لتنمية مصر	سبتمبر 2012	د. محرم الحداد	د. زلفي شلبي د. سيد دياب وأخرون
240	(الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادى المصري فى ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والمحلية)	سبتمبر 2012	د.اجلال راتب	د. فادية عبد السلام د. محمد عبد الشفيع وأخرون
241	المجتمع المدنى ومستقبل التنمية فى مصر	سبتمبر 2012	د.وفاء احمد عبد الله	
242	التغيرات الهيكلية للقوة العمل	سبتمبر 2012	د.مجدي عبد	د. زينات طبالة

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	على مستوى المحافظات فى مصر وآفاق المستقبل		القادر	د. عزت زيان وأخرون
243	تطوير إستراتيجية التنمية الصناعية بمصر مع التركيز على قطاع الغزل	نوفمبر 2013	د. محرم الحداد	د. زلفي شلبي د. محمد عبد الشفيع وأخرون
244	أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصـرية (بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس)	نوفمبر 2013	د.فريد احمد عبد العال	د. سيد عبد المقصود د. علا سليمان الحكيم وأخرون
245	نموذج رياضى احصائى للتنبؤ بالأحمال الكهربائية باستخدام الشبكات العصبية	نوفمبر 2013	د.محمد محمد ابو الفتوح الكفراوي	
246	دور الجمعيات الأهلية فى دعم التعليم الأساسى " دراسة ميدانية"	نوفمبر 2013	د.دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
247	" دور السياسات المالية فى تحقيق النمو والعدالة فى مصر" مع التركيز على الضرائب والاستثمار العام	نوفمبر 2013	د.سهير ابو العينين	د. نفين كمال د. هبة الباز وأخرون
248	"بناء قواعد تصديرية صناعية للإقتصاد المصري"	نوفمبر 2013	د.اجلال راتب	د. فادية عبد السلام د. محمد عبد الشفيع وأخرون
249	الصناعات التحويلية والتنمية المستدامة فى مصر	ديسمبر 2013	د. ممدوح فهمي الشرقاوى	د. نجوان سعد الدين د. إيمان احمد الشربيني وأخرون
250	الصناديق والحسابات الخاصة"فلسفة الإنشاء –	ديسمبر 2013	د.ايمان احمد الشربيني	د. عزيزة عبد الرزاق د. محمد حسن توفيق

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	الأسباب – جدواها ومستقبلها"			
251	الاقتصاد الأخضر ودورة فى التنمية المستدامة	فبراير 2014	د. حسام الدين نجاتى	د. محمد سمير مصطفى، د. نفيسة أبو السعود وأخرون
252	إدارة الزراعة المصرية فى اطار التعيرات المحلية والدولية	فبراير 2014	د. عبد القادر محمد دياب	
253	تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس	ديسمبر 2014	د.اجلال راتب	د. فادية عبد السلام د. مصطفى أحمد مصطفى وأخرون
254	التخطيط للتنمية المهنية للمعلمين فى مصر" معلم التعليم الأساسى نموذجا"	ديسمبر 2014	د.دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة– د. لطف الله إمام صالح وأخرون
255	استكشاف فرص النمو من خلال الخدمات اللوجستية بالتطبيق على الموانئ المصرية	ديسمبر 2014	د.منى عبد العال دسوقى	د. علي نصار د. أحمد فرحات وأخرون
256	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري بعد ثورة يناير 2011	يناير 2015	د.حنان رجائي عبد اللطيف	د. سعد طه علام د. عبد الفتاح حسين وأخرون
257	التدهور البيئى فى مصر منهج دليلى لتقدير تكاليف الضرر	ابريل 2015	د.محمد سمير مصطفى	د. أحمد عبد الوهاب برانية د. نفيسة سيد أبو السعود وأخرون
258	بطاقة الأداء المتوازن كأداة لإعادة هندسة القطاع الحكومى فى مصر "دراسة حالة" " معهد التخطيط القومى"	مايو 2015	د.ايمان احمد الشربيني	
259	تقييم الأهداف الإنمائية لما بعد	يوليو 2015	د. هدى صالح	د. علاء الدين محمود

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	2015 فى سياق توجهات التنمية فى مصر		النمر	زهران، د. خالد عبد العزيز عطية وأخرون
260	العلاقات الاقتصادية المصرية التركية بالتركيز على تقييم اتفاقية التجارة الحرة	أغسطس 2015	د. أجلال راتب	د. فادية عبد السلام د. سلوى محمد مرسي وأخرون
261	إطار لرؤية مستقبلية لاستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة فى مصر	أكتوبر 2015	د. نفين كمال	د. سهير أبو العينين د. نفيسة أبو السعود وأخرون
262	السوق المحلية للسلع الغذائية" جوانب القصور، والتطوير "	سبتمبر 2014	د. عبد القادر محمد دياب	د. هدى صالح النمر د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
263	المرصد الحضرى لمدينة الأقصر محافظة الأقصر	ابريل 2016	د. سيد عبد المقصود	د. فريد أحمد عبد العال د. محمود عبد العزيز عليوه وأخرون
264	الطاقة المتجددة بين نتائج وإبتكارات البحث العلمى والتطبيق الميدانى فى الريف المصري	إبريل 2016	د. عبد القادر محمد دياب	د. هدي صالح النمر د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
265	نحو تحسين أوضاع الأمن الغذائى والزراعة المستدامة والحد من الجوع والفقر فى مصر – سبل وآليات تحقيق الثانى من أهداف التنمية المستدامة– (2016 – 2030)	يوليو 2016	أ.د. هدى صالح النمر	د. عبد العزيز إبراهيم د. بركات أحمد الفرا وأخرون
266	التغيرات فى أسعار النفط وأثارها على الاقتصاد (العالمي والعربي والمصري)	يوليو 2016	د. حسن صالح	د. إجلال راتب د. فادية عبد السلام وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
267	مستقبل التنمية فى المنطقة الجنوبية لمحافظة البحر الاحمر (الشلاتين وحلايب)	يوليو 2016	أ.د. منى دسوقى	د. سيد عبد المقصود د. فريد أحمد عبد العال وأخرون
268	نحو إطار متكامل لقياس ودراسة أثر أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015 على أوضاع التنمية المستدامة فى مصر خلال الفترة 2015/ 2030	يوليو 2016	د. ماجد خشبة	د. على نصار د. هدى النمر وأخرون
269	متطلبات تطوير الحاسبات القومية فى مصر	يوليو 2016	د. سهير أبو العينين	د. عبد الفتاح حسين د. أمل زكريا
270	آليات التنمية الإقليمية المتوازنة	أغسطس2016	د. فريد عبد العال	د. سيد محمد عبد المقصود د. أحمد عبد العزيز البقلى وأخرون
271	تفاعلات المياه والمناخ والانسان فى مصر (اعادة التشكيل من أجل إقتصاد متواصل)	أغسطس2016	د سمير مصطفى	د. نفيسة سيد محمد أبو السعود، د. أحمد حسام الدين محمد نجاتي وأخرون
272	تفعيلإستراتيجية الذكاء الاقتصادى على المستوى المؤسسوالقومى فى مصر	أغسطس2016	د محرم الحداد	د. محمد عبد الشفيع عيسي، د. زلفي عبد الفتاح شلبي وأخرون
273	اشكالية المواطنة فى مصر – الحقوق والوجبات	أغسطس2016	د.دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
274	كفاءة الاستثمار العام فىمصر (المحددات والفرص وامكانيات التحسين)	سبتمبر2016	د.أمل زكريا	د. هدى صالح النمر د. هبة صالح مغيب وأخرون
275	الإجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية	أكتوبر2016	د.إيمان الشربينى	د. ممدوح الشرقاوى د. زلفى شلبى وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمى فى مصر			
276	الإدارة المتكاملة للمخلفات الصلبة ودورها فى دعم الاقتصاد القومى	يوليو2017	د. نفيسة أبو السعود	د. محمد سمير مصطفى د. مها الشال وأخرون
277	متطلبات التحول لإقتصاد قائم على المعرفة فى مصر	يوليو2017	د.علاء زهران	د. محمد ماجد خشبة د. خالد عبد العزيز عطية وأخرون
278	آليات وسبل اصلاح قطاعالأعمال العام فى جمهورية مصر العربية	يوليو2017	د. أحمد عاشور	د. أمل زكريا عامر د. سهير أبو العينين وأخرون
279	سبل وآليات تحقيق أنماط الاستهلاك المستدام فى مصر	أغسطس2017	د.هدى صالح النمر	د. علاء الدين زهران د. خالد عبد العزيز عطية وأخرون
280	الخيارات الإستراتيجية لاصلاح منظومة التعليم ما قبل الجامعى فى مصر	أغسطس2017	ا.د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة – د. محرم صالح الحداد وأخرون
281	المسئولية المجتمعية للشركات ودورها فى تحقيق التنمية المحلية فى مصر	سبتمبر2017	د.حنان رجائى عبد اللطيف	د. سعد طه علام د. نجوان سعد الدين وأخرون
282	تنمية وترشيد استخدامات المياه فى مصر	سبتمبر2017	د عبد القادر دياب	د. أحمد برانية د. بركات الفرا وأخرون
283	اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية وآثارها على الاقتصادات الافريقية عموما والاقتصاد المصري خصوصا	سبتمبر 2017	د محمد عبد الشفيع	د. اجلال راتب د. فادية عبد السلام

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
284	دراسة مدى تطبيق الحوكمة على الإنتاج والإستهلاك المستدام للموارد الطبيعية فى مصر	أكتوبر 2017	د.حسام نجاتى	د. سحر البهائي د. حنان رجائي وأخرون
285	صناعة الرخامفىمصر "الواقع والمأمول" بالتطبيق على المنطقة الصناعية بشق الثعبان	ديسمبر 2017	د إيمان أحمد الشؤبينى	د. ممدوح الشرقاوى د. محمد نصر فريد وأخرون
286	تطوير منظومة التعليم العإلى فى مصر	ديسمبر 2017	د.محرم صالح الحداد	د. دسوقى عبد الجليل د. محمد عبد الشفيع
287	الطاقة المحتملة للصحارى المصرية بين تخمة الوادىوقحالة البيئة	ديسمبر 2017	د.محمد سمير مصطفى	د. عبد القادر دياب د. أحمد عبد العزيز البقلي
288	نحو تحسين أنماط الانتاج المستدام بقطاع الزراعة فى مصر	يونيو 2018	د هدى صالح النمر	د. علاء الدين محمد زهران، د. خالد عبد العزيز عطية وأخرون
289	مبادرة الحزام والطريق وانعكساتها المستقبلية الاقتصادية والسياسية على مصر	يونيو 2018	د محمد ماجد خشبة	د. محمد على نصار د. هبة جمال الدين وأخرون
290	دراسة تحليلية لموقع مصر فى التجارة البينية بين الدول العربية باستخدام تحليل الشبكات	يونيو 2018	د أمانى حلمى الريس	د. فادية محمد عبد السلام، د. حسن محمد ربيع حسن وأخرون
291	سعر الصرف وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية فى مصر	يوليو 2018	د فادية عبد السلام	د. حجازى الجزار د. محمود عبد الحى صلاح وأخرون
292	التغير الهيكلى لقطاع المعلومات فى مصر (بالتركيز على العمالة)	يوليو 2018	د محرم الحداد	د. اجلال راتب د. محمد عبد الشفيع عيسى وأخرون
293	التأمين وإدارة المخاطر فى	يوليو 2018	د سمير عريقات	د. سعد طه علام، د. أحمد

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	الزراعة المصرية			عبد الوهاب برانية وأخرون
294	اهمية المشكلات النفسية والاجتماعية لدى الشباب المصري 18–35 سنة – دراسة تطبيقية على محافظة القاهرة	أغسطس2018	د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
295	التعاون المصري الافريقى فى مجال استئجار الأراضى والتصنيع الغذائى	سبتمبر2018	د. سمير مصطفى	د. نفيسة سيد أبو السعود، د. حمداوى بكري وأخرون
296	لا مركزية الإدارة البيئية فى مصر وسبل دعمها	سبتمبر2018	د.نفيسة أبو السعود	د. محمد سمير مصطفي، د. سحر إبراهيم البهائي وأخرون
297	تقييم السياسات النقدية المصرية منذ عام 2003مع إهتمام خاص بدورها فى مساندة أهداف خطط التنمية	سبتمبر2018	د.حجازى عبد الحميد الجزار	د. علي فتحي البجلاتي د. أحمد عاشور وأخرون
298	الممارسات الاحتكارية فى أسواق السلع الغذائية الأساسية فى مصر	أسبتمبر 2018	د. عبد القادر دياب	د. أحمد عبد الوهاب برانية، د. هدى صالح النمر وأخرون
299	سياسات تنمية الصادرات فى مصر فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية	أكتوبر 2018	د. نجلاء علام	د. محمد عبد الشفيع د. مجدى خليفة وأخرون
300	تفعيل منظومة جودة التصدير فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر بالتطبيق على قطاع المنسوجات	ديسمبر 2018	د. إيمان الشربينى	د. زلفى شلبى د. محمد حسن توفيق وأخرون
301	دور العناقيد الصناعيةفى تنمية القدرة التنافسية لصناعة الأثاث	فبراير2019	د. محمد حسن توفيق	د. إيمان الشربيني د. سمير عريقات وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	فى مصر – بالتطبيق على محافظة دمياط			
302	سياحة التراث الثقافى المستدامة مع التطبيق على القاهرة التاريخية	يونيو 2019	د. سلوى محمد مرسى	د. إجلال راتب العقيلى د. زينب محمد نبيل الصادى وأخرون
303	تطور منهجية جداول المدخلات والمخرجات ومقتضيات تفعيل استخدامها فى مصر	يوليو 2019	د. حجازى عبد الحميد الجزار	د. سهير ابوالعيين ، د. أحمد ناصر وأخرون
304	مستقبل القطن المصري فى سياق إستراتيجية التنمية الزراعية فى مصر	يوليو 2019	د. سعد طه علام	د. سمير عبد الحميد عريقات، د. نجوان سعد الدين وأخرون
305	التغير الهيكلى لقطاع المعلومات فى مصر بالنركيز على الصادرات	أغسطس2019	د. محرم الحداد	
306	منافع وأعباء التمويل الخارجى فى مصر	أغسطس2019	د. فادية عبد السلام	د. محمود عبد الحى د. محمد عبد الشفيع عيسى وأخرون
307	نحو منهجيه لقياس المؤشرات وتصور متكامل لنمذجة السيناريوهات البديلة لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 – حالة مصر	أغسطس2019	د عبد الحميد القصاص	د. أحمد سليمان د. علا عاطف وأخرون
308	تطوير التعليم الأساسى فى مصر فى ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة	سبتمبر 2019	د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله محمد طبالة وأخرون
309	النمو السكانى والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية	سبتمبر 2019	د. عزت زيان	د. أحمد عبد العزيز البقلي، د. حامد هطل وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	والعمرانية فى مصر خلال 2006–2017			
310	الزراعة التعاقدية كمدخل للتنمية الزراعية المستدامة فى مصر	أكتوبر 2019	د. هدى النمر	د. بركات أحمد الفرا د. محمد ماجد خشبة وأخرون
311	فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي وآليات تفعيله	مارس 2020	د. هدى النمر	د. أحمد عبد الوهاب برانيه د. بركات أحمد الفرا و أخرون
312	متطلبات تنمية القرية المصرية في إطار رؤية مصر 2030	مارس 2020	د. حنان رجائي عبد اللطيف	د. سعد طه علام د. سمير عبد الحميد عريقات واخرون
313	الاسرة المصرية وادوار جديده فى مجتمع يتغير (بالتركيز على منظومة القيم)	يونيو 2020	أ.د/ زينات محمد طبالة	أ.د دسوقى عبد الجليل أ.د عزة عمرالفندرى واخرون
314	الاستثمار في المشروعات البيئية في مصر وفرص تنميتها	يونيو 2020	أ.د. نفيسة سيد أبوالسعود	أ.د. خالد محمد فهمي د. منى سامي أبو طالب واخرون
315	"إستشراف الآثار المتوقعة لبعض التطورات التكنولوجية على التنمية في مصر وبدائل سياسات التعامل معها" (بالتطبيق على الذكاء الاصطناعي: AI – وسلسلة الكتل: Blockchain)	يونيو 2020	أ.د. محمد ماجد خشبة	أ.د. عبد الحميد القصاص أ.د امانى الريس واخرون
316	التغير الهيكلى لقطاع المعلومات في مصر بالتركيز على الاستثمارات	يونيو 2020	د. محرم الحداد	أ.د. محمد عبد الشفيع أ.د. زلفى شلبى واخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
317	سياسات وآليات تعميق الصناعات التحويلية المصرية فى ظل الثورة الصناعية الرابعة	يونيو 2020	د. مها الشال	أ.د. عزت النمر د. حجازى الجزار واخرون
318	دور الخدمات الدولية فى تنمية صادرات مصر من وإلى أفريقيا	يونيو 2020	د. إجلال راتب	أ.د. سلوى مرسى أ.د. فادية عبد السلام واخرون
319	سياسات الإصلاح الاقتصادى وأثارها على هيكل تجارة مصر الخارجية	يونيو 2020	د. حسين صالح	أ.د. محمود عبد الحى أ.د. محمد عبد الشفيع واخرون
320	المسئولية الإجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية (بالتطبيق على محافظة المنوفية)	يوليو 2020	أ.د. فريد عبد العال	أ.د. سيد عبد المقصود أ.د. عزة يحيى واخرون
321	الشراكة بين القطاعين العام والخاص– التحديات والآفاق المستقبلية	أغسطس 2020	أ.د. فادية عبد السلام	أ.د. سهير أبو العنيين د. أحمد رشاد واخرون
322	التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر (بالتركيز على القيمة المضافة)	أغسطس 2021	أ.د. محرم الحداد	أ.د. محمد عبد الشفيع أ.د. زلفى شلبى واخرون
323	أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصرى خلال الفترة (2003–2019)	أغسطس 2021	أ.د. محمود عبد الحى	د. حجازى الجزار د. عبد السلام محمد واخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
324	تجارة مصر الخارجية وأهمية النفاذ إلى أسواق دول غرب أفريقيا (الواقع الحالى – الإمكانات والتحديات)	أغسطس 2021	أ.د. محمد عبد الشفيع	أ.د. محمود عبد الحى واخرون
325	ثقافة التنمية فى مصر – محاولة لقياس الأداء التنموي الثقافي	أغسطس 2021	أ.د. دسوقى عبد الجليل	أ.د. لطف الله إمام أ.د. زينات طبالة واخرون
326	الأبعاد التنموية والاستراتيجية للأمن السيبرانى ودوره في دعم الاقتصادات الرقمية والمشفرة – مسارات التجربة المصرية في ضوء التجارب العالمية	أغسطس 2021	أ.د. ماجد خشبة	أ.د. أمانى الريس واخرون
327	تعزيز سلاسل القيمة بصناعة الملابس الجاهزة لدعم تنافسية الصادرات المصرية.	يوليو 2022	أ.د. إجلال راتب	أ.د. سلوى مرسى د. أحمد رشاد واخرون
328	دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز تجارة وصناعة الخدمات في مصر	يوليو 2022	أ.د. محرم الحداد	أ.د. محمد عبد الشفيع د. بسمة الحداد واخرون
329	انعكاسات جائحة كورونا على فرص العمل للمرأة المصرية	يوليو 2022	أ.د. زينات طبالة	أ.د. إيمان منجى واخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
330	توطين المجمعات الزراعية / الصناعية في محيط مواقع الإنتاج (بالتطبيق على تجهيز وحفظ الخضروات والفاكهة)	يوليو 2022	أ.د. عبد الفتاح حسين	أ.د. عبد القادر دياب أ.د. بركات الفرا واخرون
331	تنمية الصناعات كثيفة المعرفة: بالتركيز على صناعة الحاسبات اللوحية	يوليو 2022	أ.د. فادية عبد السلام	أ.د. حسين صالح د. أحمد رشاد واخرون
332	التخطيط الاستراتيجي للتعليم الفني الصناعي في مصر في ضوء تعميق التصنيع المحلى	يوليو 2022	أ.د. دسوقى عبد الجليل	أ.د. لطف الله إمام أ.د. زينات طبالة واخرون
333	قطاع الخدمة المدنية في مصر وإمكانيات التطوير في ظل الاقتصاد الرقمي	يوليو 2022	د. أمل زكريا	أ.د. فريد عبد العال واخرون
334	التوجه التصديرى للزراعة المصرية : بين الواقع والطموح	يوليو 2022	أ.د. هدى النمر	أ.د. وحيد مجاهد د. أحمد رشاد واخرون
335	تحليل هيكل القوي العاملة في الاقتصاد المصري في ظل الثورة الصناعية الرابعة	يوليو 2022	د. حجازى الجزار	د. وفاء مصلحى د. سحر عبود واخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
336	الإنفاق الصحى فى مصر بين إعتبارات الكفاءة والفاعلية	يوليو 2022	أ.د. عزة الفندرى	أ.د. محمود عبد الحى أ.د. لطف الله إمام واخرون
337	العناقيد الصناعية لقطاع تكنولوجيا المعلومات في مصر : التحديات والفرص الواعدة	يوليو 2022	أ.د. بسمة الحداد	ا.د. فادية عبد السلام واخرون
338	بناء القاعدة التكنولوجية الوطنية في مصر والتصنيع المحلّي للآلات والمعدات الإنتاجية	يوليو 2022	أ.د. محمد عبد الشفيع	أ.د. محمود عبد الحى أ.د. حجازى الجزار واخرون
339	متطلبات النهوض بالتعاونيات الزراعية فى مصر فى سياق رؤية مصر 2030	يوليو 2022	أ.د. حنان رجائى	أ.د. سمير عريقات أ.د. نجوان سعد الدين واخرون
340	تداعيات جائحة كورونا على الأسرة المصرية من منظور تنموي	يوليو 2022	أ.د. مجدة إمام	أ.د. زينات طبالة أ.د. إيمان منجى واخرون
341	سياسة التنمية الحضرية كآلية لتنمية الاقتصاد المحلي (بالتطبيق على مدينة القاهرة)	يوليو 2022	أ.د. فريد عبد العال	أ.د. سيد عبد المقصود أ.د. سحر إبراهيم واخرون

Abstract

This study aimed to analyze the features of the national policy for urban development, with the aim of preparing a roadmap to promote local economic development, to achieve a qualitative leap in local development at the level of Cairo's neighborhoods, integrated with the state's sectoral plans, to accelerate the development process in order to improve the quality of life, in addition to evaluating the efforts made In the urban renewal of the city of Cairo; Using GIS and satellite image analysis; To study the rates and trends of urban growth in the city, which contributed to the preparation of a proposal for a roadmap to promote local economic development.This study reached several results, including: the importance of working with the national policy for urban development, as a major reference for institutional and legislative reform to direct investments towards achieving balanced development, and for urban planning to have a central component of a sustainable renewable model, to ensure sustainable urbanization and spatial quality, as the results of aerial image analysis showed. that the Egyptian reality; Emphasizes the fragility of the environmental sustainability of Egyptian cities in the face of natural hazards, as a result of unplanned urban expansion at the expense of agricultural lands, in addition to neglecting the legalization of emerging urban blocs, and a significant increase in the urban mass of Cairo by about 26.3%, during the period (1985-2021), which This led to an increase in the area of regional land uses in the city by 77.3%, which reflects the increase in the volume of projects implemented to accommodate activities and services, in addition to the population movement in all Cairo neighborhoods to dismantle slums and dilapidated urban areas, the study emphasized the importance of strengthening local economic development policies, moving towards the circular economy as an entry point for the development of the local economy. Especially since there are huge amounts of waste at the level of Cairo neighborhoods, which can be recycled, achieve economic and environmental gains, and complete the development of the city of Cairo to become a center for cultural radiation in Africa and the Middle East, which supports the city's balanced development efforts, and increases its competitive capabilities at the regional and global levels, this study made several recommendations, including: the need to work on addressing the causes of the concentration of the capital and its strong attractiveness at the expense of cities and other urban communities, and working to gradually reduce this concentration by transferring uses and activities outside the city, and developing the legislative and institutional frameworks governing the system and management of urban and land management, to enhance the state's ability to Preventing encroachment on lands available for development, the necessity of having various mechanisms to finance urban development, and speeding up the development of new legislation to manage the capital within the framework of reformulating the spatial scope of the capital, which contributes to highlighting the city's cultural and heritage features and linking its isolated components to each other, and working to stimulate economic activities based on Local data and the circular economy, in addition to completing programs to eliminate slums, and control the various sources of environmental pollution.

Key words:

Environmental sustainability- local development - Sustainable urbanization - Urban development - urban governance - urban renewal

Arab Republic of Egypt

Institute of National Planning

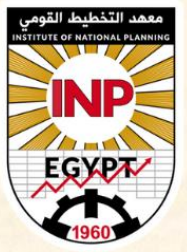

Planning and Development Issues Series

Urban development policy as a mechanism for the development of local economy "Applying to Cairo city"

No. (341) – 2022